







سنة ١٢٤٥



۵۹۳

١٢

من كتب الفقير عبد العزيز الشافعي  
مدرساً بمدرسة توفيقية حنفية  
عفي عنه وعفوله

027









المراد انما هي كل من صارت على صفة واليه هذا الجواب على تقدير صحة  
 دفع التناقضين الجوهريين لا التناقض في الوجود بالحد والتسمية بهذا  
 الكتاب ثم في قوله في التفسير بالكتاب ان على الجمل الاختيار على قصد  
 التعظيم وقيل بعضهم من الوصف بالجمل على الجمل الاختيار على وجه  
 التعظيم والتعظيم هو هذا التفسير من الاول فاما الاول فظاهره  
 لا يقتضي على وجهه في قوله منزه عن عبارة الله وكما ذكرنا ان  
 التفسير في الوجود يكون قولنا اول اعتبار وجه العباد الواقع في الجوار  
 ثم انهم صرحوا في التفسير على انه يكون التفسير والوصف بالجمل في مقام  
 الفصل الاختياري الجوهري وذلك من خروج الجمل في مقامه صفاته تعالى  
 عن التوافق الا انه يقال ان الجمل في مقابلة الصفات انما هو بعد ثبوتها  
 من جهة الاختيارات اذ لا جبر في الذات مستقر فيها كما في الاختيار  
 فاما بسبب ان تلك الصفات مبادر افعال الاختيارية وفي الاصطلاح  
 في معنى تعظيم المنعم كونه منفعلا كذا في العبدية الراد في شرح المطالع  
 ومن المعنى المصور والعرفي للحدوم فهو وجه فاء العرفي اعلم باعتبار جوده  
 ان يجوز ان يكون التعظيم المنعم عن تعظيم المنعم بالله وان يكون بالجمل في  
 الاركان والصور اعلم منه باعتبار منقطع ان منقطع يجوز ان يكون انما  
 او غيره من الافعال الجملية بخلاف العرفي فانه لا يراه في مقابلة الاعمال  
 ثم اعلم ان بعض اذاعة كل واحد من المعنى المصور والعرفي في اعتبار هذا  
 المقام لكن التباين لا مثال هذه العبارات فيسره بالمعنى المصور كما هو الواقع  
 في اذاعة معاني الافعال في محاورات ثم انه لا بد في تحقيق الجمل في حقيقة  
 من ادرك امور اخدا الى يد والى الجود وان كانت الجمل عليه وهو الفصل الثاني  
 الجمل الذي هو في مقابلة والى الجود وهو الجمل الذي هو في تعظيم الجمل  
 قولنا كما هو في الجمل في قوله لا يشاء الجمل وان كان  
 بصورة الاخبار كما في ما نحن فيه وفي كثره من الجمل لا يلزم ان يكون  
 جميع الامور الاربعة فذكر عند ذكر الجمل في كثره في اثنين منها كما في

والصحيح في الجواب عن ان يقال الاختيار في المعنى  
 في تعريف الجمل ما يتناول الاضطراري الصادر من غير شائنة  
 شعور وقصد كما ان النار تدل عليه تمثيلهم بدوت الدولة  
 على صفاته وكونه تعالى غير مختار في صفاته ليس هذا المعنى  
 بل معنى عدم صحة الفعل وانكر وهو لا يتناول الاختيار في الجملة  
 فتدبر وقد يجازى ان الجمل على اذكر جاز عن المدح كما في قوله  
 عسى ان يشكركم وليعبدكم انهم لم يشكروا لنعمة الله العظمى  
 الجمل على المدح هكذا وجدت في الحاشية المودة على  
 الشكر بقناني زاده . مسكنه .

هذا الجمل في قوله الجمل لوليه فانه المذكور فيه الجمل ووجه الكلام الجمل  
 وهو الجمل وقد ذكر الجمل في كل موضع في كلام بعض النحويين في قوله الجمل  
 على عظمة جلاله ثم كونه قوله الجمل لوليه وامثال الجمل وانه ليس باعتبار  
 على لفظ الجمل او معناه بل باعتبار انه وصف الجمل المحمود فيجب بدون  
 ذكر الجمل في قوله سبحانه في ذلك والمكوت لكن بلفظ الجمل انب  
 باعتبار ان الجمل كان وقع في قوله من ثم الام في قوله الجمل اما الجمل كما هو  
 اللام في اللام الدالة على المصدر والواقع في موقع الافعال فيما نحن فيه كونه  
 او اصله احمد حمد الاله في قوله الفصل والجملة الاسمية للام والبيان  
 كما صرح بهذا المعنى صاحب كتاب في امثال هذه المواضع واما كما ذكر  
 اذ المصدر كونه يصح ان يفهم منه جميع الافراد والجمل مصدر سواء قصد  
 منه المعنى المصور كما هو الظاهر او العرفي فاما ان يكون مصدر اجنبيا للفعل  
 فمعناه ج جنس الحادثة او جميع افرادها التامة بها عطفها متعلق  
 بوليه او مصدر اجنبيا للمفعول فمعناه ج جنس المحمودة او جميع افرادها  
 قائمة بوليه وقد جوز انه مراد منه القدر المشترك الشامل لتوحيده  
 من المصدر الجنبى للمفعول بالاسم المفعول بانه ما يطلق عليه الجمل مستيعبا  
 لانواع الحمد الدائم بمقام الحمد وبالاستغراق وجوز ايضا ان يراد منه  
 الحاصل بالمصدر وسوئ المعنى الى فعل مصدر المصدر في الفاعل وتعلقه  
 بالمفعول وعبر عنه بباس ونباش قال بعض المحققين من لطيف  
 در قائم **عصام الدين** وهو ان يكون الجمل مصدر اجنبيا للفعل الثاني  
 تعالى ان يكون فاعله هو الله فيكون المعنى الى مدية له تعالى محضه لا  
 من غيره فيكون وصفا للجمل بظلال الجمل في قوله لا احصى ثناء  
 عليك انت كما اثبت على نفسك كذا وقع في ضم الام عليه الصلوة والسلام  
 ولا شك ان هذا الجمل فاعله واجل افراد الجمل ثم اعلم ان لامي التعريف  
 والجملة في قوله الجمل لوليه تدل على اختصاص الجمل وتعلقه على ان تعالى  
 امد لاله لام الجملة ولام التعريف اذ كان للاستغراق على هذا المعنى

عصام الدين



قوله قوله الوالي فاعلم ان والي الشي ولاته واصطغر القرب لان المتصور للشي قريب منه والحق المحاورون والى قوله والمحبة والصفة وقيل ان عدد  
من العدو ويعني النصارى واما ما بعده والادوية يعني الوالي لانه تعالى الى المحبة وما كلفها وجعلها بمعنى الحق لان محبة الله محمد عبده لانه يستعمل في  
معنى الصدق المحاورون لان في مطلق المحبة او لا يلزم دينا يزيد الى العلم بمعنى محبة نقلته من المحبة المسودة نقلا زاد

واذا لا كلمة الجنس فلا تعرف من اسم المعروف بل من الجنس واصيل  
 وهو مقصور على المبروز القصر ليس يصح بظاهره اولا  
 بل من جهة اخرى يقال كما قال محمد بن ابي سحابة او شجاعته  
 هو غير ذلك لان اسم يقال هذا القصر او يقال او باعتبار المقيدة او  
 باعتبار المألوفة فمنه المألوف مرجع الى اسم تعالى باعتبار اسم المألوف عليه  
 في الحقيقة في امتياز من المألوف اختياره تعالى كمن تعلق له  
 على غيره بغيره باعتبار انه مظهر له في الامر الجليل وقيل  
 ان الحمد لغيره تعالى من المدح فاعلم حاشية عمدة له رحمه الله  
 الحمد لوليه الم اختلف عنه انهم في تعريف الحمد فقال بعضهم هو  
 الشا بالجميل على جهة التعظيم وقيل بعضهم هو الوصف بالجميل  
 على جهة التعظيم وقيل بعضهم هو اطلاق الكمال وتكلم في جميع ذلك  
 ان المصدر معروف من فعل الحامد وكذا لفظ الحدث يستعمل  
 في ذلك وهو كذا امر في اللم بدأ فيه بالجد فاقطع وانما يكون للمصدر  
 بحد لا يخلو لا يكون من مبادي المصدر المعروف او لا فرق بين ان  
 حدث زيد او حدث له فلا يلزم ابداء وجه اخر لا يقال المراد بكونه  
 المصدر محمول كونه محمودا لان نقول بآياه لفظ الحدث لانه لا يلزم  
 الابداء وكذا حاضل المصدر ليس من مبادي المصدر المعروف  
 لان المألوف المألوف في حيث يكون فيقول في المصدر المعروف فلا يصلح  
 اليه لا بداء وجه اخر فاعلم وانما للجنس والاسم اقوال  
 في انتميز المبروز على تقدير ان يكون الاسم في كل شئ من دون الجنس  
 وانما في المدح والاسم اقوال في الحقيقة وفي العرفي في ما حصل  
 من عند الغرض من جهة كمال حمد انزل الى الابد سواء كان  
 كمالا او غير كمالا تعالى هو غيره وسواء كان بارا او فاسقا او فاسقا  
 غير مبدى فيقال في ما جمع اليه باعتبار التخليص والاقدة على قوله  
 من مبادي الابداء والحمد هو المعتبرة وانما قال لوليه ولم يقرنه

والاخي ان المصنفين الاولين معان الفريان للحد والناث مفع  
عني له عند العارفين والمصنف الثاني المشهور هو فضل غيبي  
عن معظم المتأخرين كونه متافقي تفصيل الاختلاف بازاره  
وبكر المصنف الثاني المشهور ان كتاب الاخي قد بر منظره

[illegible]

Handwritten text in Burmese script, likely a list or index, with a large initial character at the top left.



كذا في الشكر كما يقولون لا شأنا في شكر منة الله نعمته على كونه  
 شاكرا في الشكر في سبيل ما لا ينالها من العبد عاخرها تمامه لا بقدر  
 ما لا ينالها من شكره الكثير القليل في تقليد الكثير كما قال هذا الشاكر فكيف  
 يكون الشاكر لا يعقله وانما طالت النعم وايضا النعم فمنها تنعم فاطرك من نعم  
 المذكورة حصولك في شيطنة تنعمين الارشاد الى صديقه حضرة الهادي  
 صلوات الله عليه وسلم في مقام اطوار عجز الشكر لا حصي ثناء عليك الخ  
 فانه يقول الحمد قائم بمنعم ليس لنا ولا لله تعالى لا يعطى منكم لا يقر  
 عن محمد واصحابه الا غير الختم على قلوبهم باسنادهم الحمد على ولايتنا  
 الحمد الحمد على عصمتنا عن هذا الحمد والتزام تعليم السامع بلاتق الحمد  
 لغير محمد وكما بيناه فانه تعليم السامع يستقيم فانه قال عبارة اخرى  
 ان الولي بمنه الحري في الخضر فقد جاء وزعماء حوا بالولي لما في هذا الحمد  
 ابو محمد لا ريب اعتراف فانهم يقولون كما يقول جنس الحمد للابن وعلينا  
 في الرعاية الى البراعة فانه الرعاية الشهيرة سكنة في اشياء روع في القصة  
 الفن والاشعار الى الحمد الفن تروى في البراعة حيث قال ورعاية الفن  
 اشارة البراعة في جهة ما يقال الصنف في العلم والنحو انما كانت كلمة  
 الفن ولادة لازمة للابوة هذا الرشد هذا العبارة اخرى في جهة اللطافة  
 اخرى ان الفن الى فقطرة الحمد انما صفة فكما لم يكن لنا قدرة الحمد  
 الانصاف سببانه كما تعالى ناصر الحمد وهذا ما فاته الشريف في  
 شرحه للموقف في معنى الولي في اسمائه الحسن وفيه تضمن لما ذكر  
 كما في اذارته مع امتداد اليمين ولوع اخبر في البراعة اهل من الاول  
 في ان الحافظ للتركيب في جهة افاة اصل المعنى وتلفظا وتوافق بين  
 ما ذكر في الولي وما ذكره ان معنى على نوع في الحسنات البديعية والبانية  
 واعلم انما النسبة بين الفن والمتفن في حفظها وتوافق الى ان في فن  
 عروس الدين الحجة في لا يقول سبب في هذا القدر بل هو اعلم الجسر الخ  
 والحق لا في جهة من خاتمة قوله اي الحري بحسن الحمد والوقوف منه اذ صاحب

حيث قال رعاية الفن  
 اشارة البراعة  
 سبب

هذا على تقدير جمل الامم للجنس وانما على تقدير جملها للجنس في كل شيء  
 الخامد كلها الخ ويمكن جعلها في استغراق والارادة بالضمير في كل شيء  
 الى انه كلها الحري بحسن الحمد وبكلمة عكسها اي جنس الحمد الحري بحسن الحمد  
 كلها الخ فمما في طريقه **قوله** لولا نفع في الصالح الاول في هذه المعنى  
 وكل في ولي احواد وكل في العبيد في كل في الكلام على الاول ان الحمد  
 مختص بالحمد هو الله تعالى وفيه ان الحمد لا يفسد في الله تعالى فانه اكثر  
 الناس بحسب الحمد لا الله تعالى لولا الحمد على نفسه فانه قلت بعض  
 قد يحب الحمد على نفسه فلم يخص الله تعالى وحده قلت لولا الحمد  
 لنفسه وغيره تعالى لا يحب كل حمد لنفس بل الله تعالى وعلى الله الحمد  
 مختص به ليعمد الحمد وهو الله تعالى في خلق ما يحمد عليه وبه وخلق شهاد  
 الحمد واسبابه لئلا يخلق به وقيل المراد بالولي سببانه هو اول  
 بالحمد وينبغي ان يحمد عليه ولعل هذا الغاير صلا للولي على فعل المبالغة  
 وقصد منه معنى اخص التفضل لما سببه بينهما ويجوز ان يكون بمعنى  
 القرب وهو قريب من هذا المعنى وقيل المراد منه صا حبه  
 وهو مناسب بمقام تخصيص الحمد وقصره في الله تعالى كما لا يخفى  
 واما المصريح في مقام الحمد باسمه سبحانه اما لتعظيم كماله هو الشايع  
 الى اذات دلالة على ان كمال العظمة يمنع من التعيين اولادها  
 التعيين وانما الوهم لا يذهب الى الغر او غرارة الاستلزام الى  
 تمثيل الله بالطباع او بتجديد الطرق الدال على الحمد طالع كل واحد من  
 اللذة او لئلا الخاطب المقدم بعد التأمل والتعب اذ السبل الطلوع  
 الذوا عا اضا خصص لفظ الولي اما لتعظيم الحكم بما يشي الله  
 طريق التصريح او لتعظيم الحكم بالمشي فيفيد عليه ما لا اشتقاق وهو  
 المولاة اولاد هذه العظمة في التعبير عن الحمد ونحوه الى الله تعالى  
 المذكور اظهر في سائر العبارات او لتوافق في مفرق الصلوة والحمد فانه  
 القوات السابقة والآتية في الانشآت وانما قدم الحمد على ولية

وهو ما يشبه الطيف في المجرورات التي هي في ثلاثة الف  
 الابرار وقال في رايها ان ما في هذه الماشية سموا على استناد  
 جمعها تحفة الحضرة عليه السلام ولما لم يعلم اسم عبرت عنها بالظاهرة  
 ثم قيل القواعد الضمانية في آيات كلمة من في عنوان هذا التفسير  
 اشارة الى ان هذا القول ليس بمقول سببانه وبكذلك الحال في بعض  
 ما وقع كلمة في سائر كنه في غاية الذروة فان كانت ما نقلية  
 هو سببانه وعبارته في غير نفسه كاتر في بعض بعض ما نقل في بعض  
 التام عن الذكر بانها ما نقل في غيره من الخواص ثم ان وجدت في بعض  
 سببانه في بعض الماشية ولم اصادف غيرهما فلم نقل في بعض  
 عن بعض اشكر وان اشتهر انه يحصل في السببانه المستقيم

وترجمت مبدية في قول الشافعي في بيان معنى هذه الماشية التي هي  
 وهي ما يشبه الطيف في المجرورات التي هي في ثلاثة الف  
 حيث لا ينفع بها اصلا والتمت نقلها لعدم خلوة عن القواعد  
 محتمل ان تصحها قدر ما يمكن في انشاء الكتابة فصار بعضها قابل للاقتناع وفي بعضها على حال وان شئت  
 سقطت الخ وكررت منها مقدار سبعة اقوال لعدم قابلية قرائتها فان وجدت نسخة صحيحة فصح  
 مواضع اشكر والحق بانكرتها في موضع مناسب ولا يجوز ان يراها الاخوان ارجو انكم في الدعاء







والاصحاب وان يكون من اصحاب فقط وعلى التقديرين فهو ما يميز  
اوله واليدى وعلى كل تقدير في هذا التوضيف اشعار بان سخر  
الصلوة فيهم باعتبار هذا الوصف فانه قلت الضمير في الـ وبه  
من الضمير راجع الى النبي وضمير نبيه راجع الى وليه وضمير وليه راجع  
الى الخ فليدفع في كلامه انشأ الضمير فليكن لا يتم ان جميع  
الانشاءات غير مستحقة بل الانشأ روافع في كلام البلغاء عند  
ظهور الابداع عند قريب مرجع الضمير المتأخرة خصوصاً اذا روي  
في ذلك نكتة ومضى هذا ان يكون بين تلك الفقرات الثلاث  
فقرة الحمد وفقرة الصلوة على النبي وفقرة الصلوة على الاله والاصحاب  
ارتباطاً بالضمير بان يكون الضمير الواقع في اخر الفقرة المتأخرة  
راجعاً الى ما هو مذكور في اخر الفقرة المتقدمة مضافاً الى ضمير اخر فانه  
الضمير في نبيه راجع الى الرلى الواقع في اخر الفقرة الاولى مضافاً الى ضمير  
والضمير في الاله والاصحاب راجع الى النبي الواقع في الفقرة الثانية مضافاً  
الى ضمير ولا يخفى حسن هذا الانشأ وما قبله جميع الضمائر راجع الى  
الحمد بان راجع الى النبي الحمد يناسبه عليه وسلم وفي الحمد كله  
وسمى النبي وسمى اصحابي بالحمد اصحاب نبينا لا يحج عن بعد وتكلف  
كما لا يخفى **قوله** اما بعد كلمة بعد في الظروف الدالة الاضافة التي  
بعد قطعها عن الاضافة وتقدروا اضيف اليها تنس على الضمير  
كذلك والعامل فيه اما لنبينا تنس على الفعل او اصل اما بعد مما يمكن  
من شي بعد الحمد والصلوة فحذف مما يمكن من شي واقم اما مقامه  
كما يحذف الجملة ويقام ثم مقامها في قولنا لمن قال قام زيد قبل  
حذف الفعل وغيره مما الى اما بعد اليها بمرارة لغز الخرج وتقدم  
الفقرة على اللم بكونها في قسم الخلق او لاقتضاها الصدارة في تقدير  
انتم لا تنها ثم ادغم اللم في اللم وزيف هذا القول بان مما اسم  
واما حرف ولم بعد في كلامهم تغيير الاسم وجعله حرفاً عليه

**قوله** اما بعد فبذره وفي بعض النسخ وبعد فبذره والهاء اما على تقدير اما او  
توهمها كما قيل لكن القياس خلافه لانه تقدير اما فيما اذا كان الجواب امرا  
او نهياً ما صلبا لا بعدا ما نحو قوله تعالى وربك فكري ونبأك فطير والرحم  
فاجروا من اهلها فلو تنزل الطرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى  
تقدير اما على سبويه زيد حين لقبت فانما اكرمه وقيل هذا في او مطلق  
وقيل الواو بدل فاما والاصل مما يمكن من شي بعد الحمد والصلوة في الـ  
في المقص منه المبالغة في وقوع الجملة التي وقعت بعدها فوقت اما انما  
مما هو المستند وقيل هو الشرط وتضمنت معناها ولهذا الروي متبنا  
الدلالة للشرط غايها ولصوق الاسم الدائم للمبتدأ فبذره لحي ما كان  
وابقاء له بعد الامكان ثم ادخل حاشية الحافظ الباشكند في  
اليها في بعض الماندة كذا سمعت **قوله** فبذره الفاء فاء شرط حذف  
واقم اما مقامه والتم ذكره في كتابه تجوز اذا اسما الارشاد فبذره  
للاشارة الى الامور المصرفة الحاضرة في مرمى الخطاب فنكتة هذا التجوز اما  
الاشارة الى اتقانه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمها كانه مبصر  
عنده ويقدر على الاشارة اليها او الاشارة الى كمال فطانه الى طبع  
الطالب الى ان يبلغ مبلغا صارت المغيثات كالمبصرات وانما الى  
ان يثبت له الى المعقول الاشارة الحسية او اشارة الى الالفاظ  
البيانات التي يستعملها على تجوز ابداءها انها في نفسها وشخصها  
وتحقق وقوعها كانه محسوس يستحق الاشارة الحسية وتجوز ان يكون  
للطلب الحاقيا وقع بعد ان يلف الكتاب وكتبه او يكون هذه اشارة الى  
ما بين الدفتين المحسوس وتأتيها للتحج او النقوش المحسوسة وفيه بعد  
وبعد فيه ان المقص ليس ما بين دفتي المقص والنقوش التي في كتابه مخصوصها  
فلا يتبادر الى ارباب بين الدفتين او النقوش التي على الوجه الظاهر ولا يتبادر  
ليست محسوسة فلا بد من القول بتجوز ايضاً عند اسرار **واعلم** ان كلمة  
بذره الواقعة في او ايل الكتب والرسالة موضوعة في الاصل للبيان في الـ

وفي الحاشية المسودة اصل كلام المؤلف في الخطيب فقال اما بعد في فصل  
الخطيب في قوله تعالى وايتناه الحكمة وفصل الخطيب فيكون اولها  
وادود على السمع وقيل اطلعها فاستنى من ساعد ما لا ادري واما اشارة  
بالواو بدل اما كما هو هنا فبذره في توجيه الفاء والواو على  
ما يليه الى تكلف تقدير اما او توهمه كما قيل انتهى مسله

وفي الحاشية المسودة استعمل الزاج في اشارة توجيه اللم الاشارة في  
الموضع لاشارة الى الوجوه الحاضرة وما اشير اليه من اللم كذا قيل تارة  
الخطبة متأخرة عن تأليف الكتاب والعادة في الاغلب على ان  
بعض الخطبة متأخرة عن تأليف الكتاب وتارة تزل المقصود في  
التمهيد المحسوس فبالفهم هذه الحاشية صادرة عن  
الشيخ اما الاشارة الى انما الاشارة في الاصل للبيان في الـ  
لكمال علمها كانه مبصر فبذره لحي ما كان  
وابقاء له بعد الامكان ثم ادخل حاشية الحافظ الباشكند في  
اليها في بعض الماندة كذا سمعت **قوله** فبذره الفاء فاء شرط حذف  
واقم اما مقامه والتم ذكره في كتابه تجوز اذا اسما الارشاد فبذره  
للاشارة الى الامور المصرفة الحاضرة في مرمى الخطاب فنكتة هذا التجوز اما  
الاشارة الى اتقانه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمها كانه مبصر  
عنده ويقدر على الاشارة اليها او الاشارة الى كمال فطانه الى طبع  
الطالب الى ان يبلغ مبلغا صارت المغيثات كالمبصرات وانما الى  
ان يثبت له الى المعقول الاشارة الحسية او اشارة الى الالفاظ  
البيانات التي يستعملها على تجوز ابداءها انها في نفسها وشخصها  
وتحقق وقوعها كانه محسوس يستحق الاشارة الحسية وتجوز ان يكون  
للطلب الحاقيا وقع بعد ان يلف الكتاب وكتبه او يكون هذه اشارة الى  
ما بين الدفتين المحسوس وتأتيها للتحج او النقوش المحسوسة وفيه بعد  
وبعد فيه ان المقص ليس ما بين دفتي المقص والنقوش التي في كتابه مخصوصها  
فلا يتبادر الى ارباب بين الدفتين او النقوش التي على الوجه الظاهر ولا يتبادر  
ليست محسوسة فلا بد من القول بتجوز ايضاً عند اسرار **واعلم** ان كلمة  
بذره الواقعة في او ايل الكتب والرسالة موضوعة في الاصل للبيان في الـ



مفرد مؤنث محسوس شهادتها اما اشارة الى المعاني المخصوصة او الالفاظ  
 بالدالة عليها او النقوش الدالة على تلك الالفاظ الى الراكب من الاثنين  
 منها او الى مجموعها فربما احتمالات سبعة مشهورة في امثال هذا المقام  
 واشتد في بعض الكتب الى الكتاب بانه يقال هذا بالتذكير وفي بعضها  
 الى الرسالة بانه يقال هذا في الكتاب والرسالة وما يجري مجرى  
 لا بد ان يراد منه واحد من الاحتمالات السبعة المذكورة لا بما يطلق  
 عليه الكتاب اما المعاني المخصوصة او الالفاظ الدالة عليها او كلاهما  
 او النقوش الدالة على تلك الالفاظ او هي مع الاولى والثانية او  
 مجموعها وكذا ما يطلق عليه الرسالة وهذا ناشئ من الاختلاف في إطلاق  
 عليه واكثر ما ذهب اليه المحققون انه المراد من الكتاب والرسالة وغير  
 الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة وبعضهم الى انه المعاني المخصوصة وبعضهم  
 الى انه المبدأ والالفاظ وبعضهم الى انه الجميع اذ المعاني والالفاظ والنقوش  
 واما الى ان المراد منها المعاني والنقوش والالفاظ والنقوش فلم يورد  
 الذوات الى كل منها بل يرد في غاية البعد والسقوط فاذا عرفت هذا  
 فكذلك هذه منها لم يستعمل في معنى الموضوع كما فصل بعض المحققين  
 وقال استعمل كلمة هذه في الكتب والرسائل وما يجري مجرىها ليس على  
 سبيل الحقيقة لانه سماء الاشارة موضوع بالوضع العام لكل محسوس  
 موجود في الخارج محسوس مشاهد مشار اليه بالاشارة الحسية والمفهوم الحقيقية  
 في اختيار من القيد وفي معنى الاسم الاشارة الى قوة الكشف والتفصيل  
 في النسخ والاشياء والاشياء الاشارة الحسية بمعنى من الخلق وقيد  
 المشاهدة ليس غير البراق وكذا قيد الحس في الموجود والموجود في الشخص  
 تامل في الكتاب والرسالة وما يجري مجراها اما ان يكون عبارة عن الالفاظ  
 المعينة الدالة على المعاني المخصوصة كما هو اللفظ او يكون عبارة عن النقوش  
 الدالة على تلك المعاني بتوسط تلك الالفاظ او عن المعاني المخصوصة حيث  
 انها لا تارة لتلك العبارات والنقوش او في الراكب من الثلاثة او في

اللفظ  
 المقصود اعتبار هذه القيد في معنى اسم الاشارة زائدة  
 التفصيل في النسخ والاشياء والاشياء الاشارة الحسية  
 معنى من الخلق وقيد المشاهدة ليس غير البراق وكذا قيد  
 الحس في الموجود والموجود في الشخص تامل في الكتاب

منها وعلى كل من هذه الاحتمالات السبعة اما ان يكون في الاشارة الحسية  
 بمثل هذه العبارات قبل التصنيف والتدوينين بانه يكون ان في الكتاب  
 قبل الكتاب كما هو لفظ المتبادر من اسلوب الكلام فهنا لا بعد التصنيف  
 بانه يكون في البداية ملحقة بالكتاب وعلى كل من التقديرين فالكتاب لا يفتح  
 ان يكون من حقيقيا لاسم الاشارة اما اذا كان عبارة عن الالفاظ  
 والعبارات فلانها ليست في المبادئ اعني المبشرات بل هي المكتوبات  
 في اجزائه مسبوقة وانه كانت لها اشارة بعد التصنيف وليست  
 في الموجودات الخارجية اعلم ان معنى الوجود سلم في الحس لانه محسوس  
 موجود اما اذا كانت الاشارة قبل التصنيف فاما اذا كانت بعد  
 فانه اجزاها لا يجتمع في الوجود فان الكتاب على هذا التقدير عبارة  
 عن تلك الالفاظ مع الرتبة الاجتماعية الحاصلة من التقديم والتأخير  
 فانها جزء من صور الارى انا اذ قلنا الالفاظ ونقلنا بعضها مكان بعض  
 لم يبق ذلك الكتاب لعدم الدلالة على المعاني والرتبة الاجتماعية لكونها  
 على اجتماع الاجزاء لم يوجد اصلا وانفاء الجزاء يستلزم انتفاء الكل  
 فلم يوجد مجموع الالفاظ في حيث الجميع وانه كانت ذات الالفاظ مع  
 قطع النظر عن تلك الحقيقة موجودة في ارضة متعددة لانه الكل غير  
 الاجزاء والاجزاء قد وجدت في ارضة متعددة متفرقة فانه لم يوجد  
 مجتمعة في زمان واحد وليست بمشخصة ايها لانها توجد في السنة  
 متعددة مقبلة بمشخصات متفارقة والمشخصات لا يكون كذلك  
 فظهر ان الكتاب على تقدير ان يكون عبارة عن الالفاظ المخصوصة كونه  
 امر متحقق في ضمن كل من العبارات الموجودة في السنة متعددة والكل  
 المتفارقة في الوجود انما هو لتلك الافراد ووجه ظهور هذا وجا فر  
 لتفكره موجودا خارجيا فظهر انما انه ليس محسوسا بل محسوسا  
 والسميع افراده واما اعتبار الاشارة الى عبارات معينة بالصدور  
 عن ارضة معين ككسار المعنى فلانها سبب المقام اذ المقصد الحكيم على هذه

بني اجزاء  
 في

اعلم ان معنى الوجود سلم في الحس  
 لان كل محسوس موجود مسبقا



ثم صارت ان هذا النقل تمامه للفاضل الخليلي الشاعر  
في حاشيته على شرح الآداب السعدية وعمل مراد هذا الناقل  
في قوله في فعل بعض الحقيقة هو هذا الناقل وتصرف فيه  
ما ذكره في بعض في سوق كلامه قبله وعنه في هذا النقل بالتمام  
على المشي

ای انفاذ  
فی العرف  
معطوف علی  
قوله لغة  
منه

منه الى الفقيه

[illegible]



لنقل له البعد من قوة المستقر عن متعلق محذوف فانه قد متعلق  
 بكرة كما ان البعد في تقدير متعلقات الظروف المستقرة ويكون حالاً  
 في الكافية تقديره بكل مشكلات الكافية حال كونه تلك الكافية كانت للعلامة  
 ويتمحور ان الكافية ليست بفاعل ولا مفعول بل مضاف اليه للمشكلات التي هي  
 مفعول الحذف والحوادث ان الحال في المضاف اليه الفاعل او المفعول يقع اذ كان  
 حذف احد هما والاكتفاء بالمضاف اليه كما في اتباع مله ابراهيم ضيفا  
 وسبحي وتحقيق ذلك في هذا الكتاب وفيما نحن فيه يجوز ان يقال بكل  
 الكافية كما يجوز ان يقال باتباع ابراهيم ضيفا وان قد متعلقه معرفة  
 رعاية الجانب اللغوي كما وقع في المناظر في امثال هذه التركيب يكون  
 صفة للكافية اي مشكلات الكافية الكائنة للعلامة والعلامة صفة  
 المبالة والبناء فيها اللفظ للمبالغة باعتبار ان المبالة تبالغ في موصوفا  
 لكثره علمه وكما له فيه بانه في حكم جماعة موصوفة بالعلم فادخلنا  
 في الصفة باعتبار ان موصوفا جماعة فهي لتأنيث حقيقة ولهذا  
 لا يجوز جعلها صفة متعلقة مع ان احد ربا بطلاق بين الصيغة المبالة  
 عليه تعالى ثم انه لو وصف ابن الحاجب بوصف العلامة انما هو للمبالغة  
 والتعجيل والافان مشهور انها صفة في جميع اقسام العلوم العقلية  
 والنقلية كما هو حق وليس ابن الحاجب الا في العلم في العلوم النقلية  
 وله اخفى قلب الملة والذين الشرازي بوصف العلامة حيث سبق  
 العلماء كلامهم في جميع اقسام العلوم ويجوز ان يكون ذلك التوضيح  
 بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية عمارة قال للعلامة  
ابن الفناء العلامة صيغة تدل على المبالة مادة في جهة الاصل  
 فالمبالغة في العالم اما بعد اعلم في العلوم المشهورة في اوتة كاد  
 تكرر اعلم في العلوم ولا شك ان الشيخ في الجي بين مقرر والمشرق مشهور  
 وفي الايسر من انما التسمية صحيحة على اي وجه كان سلمنا عدم شهرتها  
 في الفقه بل لنا عدم تسليمها في الفقه ووجه الايليق لارباب الفقه

بيان ان الارض  
 عقاب الارض  
 مشهور

غير الدين الخي جوده - المشتهر بحوزة كسر لها ، وفتحها بنا ، على محنة  
 لازما ومتعدا بفتح الاول معناه شمرت يافته وعلى الثاني شمرت  
 مشددة بفتح حذو لكن الاول حسن لاشتباهه ولنعمه المبالة فيه  
 بفتح ايم ما ذكر موجود في الحاشية الطهرانية ثم قال بعد لكن الاول  
 المشتهر بالتذكير والظ الثاني لان الاسناد الى ضمير الموصوف  
 بوجوب انثى المبدأ الا انه اعتبر جانب المنة لانه اريد بالعلامة المذكر  
 وانثى محيرة في رعاية التذكير والثاني ان اذ كان اللفظ مذكرا او مئنة  
 مؤنثا او اللفظ مؤنثا والمنه مؤنثا مذكرا لم يلحقا حاشية التامكتة  
 المشتهر مشتهر كسر لها ، وقد جوزنا بفتح بنا ، على ان اشتبه جاء  
 لازما ومتعدا ياد في وصف ابن الحاجب بالاشتباه اظهارا وعم احبته  
 الى الموصوف بالفضل تفصيلا واعتدرا عن ذلك قوله في المشارق  
 والمغرب الشرق جمع مشرق وهو رسم مكان من الشرق بمنه الشمس  
 قال في الصغى الشرق وان راق اقباب فالمراد من المشرق في محل الطلوع  
 الشرق او من الشرق بمنه الاشراف قال في الصغى الاشراف روي  
 وبما به مشددة فالمراد من المشرق في محل الاشراف والمغرب جمع مغرب  
 اسم مكان من الغروب قال في الصغى الغروب فو شمس اقباب  
 وماه وجمعها باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق  
 والمغرب فكانت تسمى كل بلد مشرقا وكل بلد مغربا او  
 باعتبار ان الشمس من اول السطح الى اخر القوس في كل يوم مرق  
 ومغرب اخر ذلك مائة واثنا عشر يوما ثم يعود من اول حدة  
 الى اخر الحز الى تلك المشارق والمغارب التي جاءت منها فجمعها باعتبار  
 هذه المنازل وتشتبه كما وقع في الترتيبات المشرقين والمغربين  
 باعتبار مشرق الزهاب والعود ومغرب الزهاب والعود والعود  
 في التمام اشتبا في جميع وجه الارض وفي جميع اقسام الكتب مشهرا  
 في القواعد والوافية والكافية والمشارق بحيث لم يحل المقام لفظ

يعني ان ما ذكر موجود في الحاشية الطهرانية  
 ثم قال بعده لكن الاول  
 مشهور



لا يخفى عنه انه حجة في قوله في المشرق والمغرب كناية عن جميع الارض  
 وتبين انهم لا افراد والتفنية ووجه الجمعية ظاهر في الشمس عدة مطالع  
 قال المأرب واما وجه الاشارة على غيره من اشياء فهو كونه اظهر دلالته  
 على المقيد وما قيل في ان جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بها حقيقة  
 حتى يخفى لعدم ما الذي يستدعيه صبغة الملح بل لاد البلد المشرق في المشرق  
 فيجمع جميعها بلا مية فاقص انهم **قوله** القائل فيجمع جميعها بلا مية  
 اي لا يلائم لوجود شرط الجمعية وهو التعدد الذي يقتضيه صبغة الملح وذلك  
 بل ان يعتبر كل بلد مشرق في مشرق باعتبار مشرق في الشمس منه وظهورها  
 عليه ثم يجمع على مشرق وكذا المغرب ثم ان ذكرهما كناية عن جميع  
 الارض في قبيل ذكر بعض الاجزاء واللفظ البعض يطلق على القليل والكثير  
 في الشيء واردة الكل كما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب ورب المشرقين  
 والمغربين ورب المشرق والمغرب قال افراد باعتبار المطلق الواحد الحقيقي  
 والتفنية باعتبار مطلق الصنف والاشياء او باعتبار مطلق الذات والاي  
 الملح باعتبار مطلق الكثرة حقيقة او حكما فان الحكم بامانة اعتبار البلد الواحد  
 من المشرق في الشمس في اول السطر الى اول الجدي في كل يوم مطلقا وهي  
 مائة واثنا عشر وثلاثة وبعدها المغرب في مطلق كل يوم مطلق ومنه في  
 لا تعود اليها الى الامم القائل وذلك قوله تعالى والشمس تجري مسرعة لكان  
 تقدير العزيز العليم فانه قلت حقيقة الملح لا يستدعي وجود الافراد الى حجة  
 مع محتاج الى المكلف علانية قولهم شمس شموس وفرداني ومفروق ومفارق  
 وسوال وسرايل قلت لانه يجمع في الافراد حقيقة او حكما وقد ثبت به  
 الامثلة باعتبار الافراد الحكمية التي هي القطع والاجزاء فتدبر انهم في قبيل  
 ويجوز ان يجمع الشمس والقمر باعتبار الازمنة او الامكنة انتهى بهذا وجه  
 في فم المشرق المعاصرة **قوله** الشيخ قبل هو على وزنه فسر بكونه البصر  
 مرشح بيشيع بينه على بطلان هو على في مرتبة العلم في الدقة البينة  
 سدا واما انتهى وقبل هو صفة مشبهة يقال في المذكور شيخ وفي الموت

وتعطف البعض يطلق على التعليل والكثير  
 من الشيء مستهترة

قال الحكم بامانة اعتبار البلد  
 والآن مثال الحقيقة

ثم انهم في انهم في الامم السنوي  
 والآن في ذلك التواتر هو الفرد المطلق المشبه  
 وقال قبل قولهم في المشرق والمغرب

هذا الامم السنوي  
 والآن في ذلك التواتر هو الفرد المطلق المشبه  
 وقال قبل قولهم في المشرق والمغرب

بشر

شيخه والشيخ في الان ما دام في البطل فهو حين فاذا ولد  
 فهو طفل فاذا بلغ فهو شاب فاذا طعن في النلتين فهو كهل فاذا  
 وصل الى ثمانين فهو شيخ الى ازل العمر انتهى وقبل اصل قول الشيخ  
 الشيخ بكونه الامم لانه لام التعريف وبعده الثابتين المفتحة ثم  
 قلت الامم شيئا فاذا غمت الثابتين في انهم لكن الامم موجود في  
 الصفة الخطة في حفظه وقس عليه امثاله مثل الرحن والرحيم  
 انتهى الشيخ مطلق على الرفع لقصد المدح الى الشيخ ونظيره  
 ذو العرش المجيد بالرفع في الحقيقة **قوله** السابعة السابعة في حجة  
 الشيخ نقل عن بعض كتب اللغة انه الشيخ في مظهر فيه اربعة  
 السن وقال بعضهم من خمسين او احدى وخمسين الى اخر العمر  
 او الى ثمانين وقد يطلق على من ما يبلغ هذا السن للتجديد قال في  
 في الصحاح شملت الرجل اربعة مائة بالشيخ للتجديد في المرات  
 ستمائة المنة او المشهور انه الشيخ ابن الحاجب قلت يا ابي  
 اما الجواب لانه عم العلة او الرفع بتقدير سوا والنصب بتقدير  
 فالجواب في عدم التقدير فيه علة **قوله** الشيخ ابن الحاجب  
 ليس المراد من الشيخ الشيخة بمعنى الشب بل معنى انه شيخ مقصد  
 لانه لما ظهر فيه بلغة ابلغ مما ظهر في الشيخ بنتم بالشيخ فالبين  
 بانه ممن يقرب في السنين بين العلة والشيخ عرس الدرس  
 العن ابن حكيم في كتابه تلخيص بوفيات الايام ابو عمر  
 وعنه ابن عمر بن ابي الفقيه المالك المشهور بابن الحاجب المتفيا  
 الدين كان والده ابو عمر والمذكور بالقاهرة في صفه بالقراء الكرم  
 ثم بالنقطة على نديب الامام ما كان رضي الله عنه ثم بالعربية والقراءات و  
 برع في علومه والتفقه عاية الاتقان ثم اتقل الى دمشق ودرس  
 بجامعة في زاوية المائكة والالتقى الى الاشتغال عليه والتم  
 لهم الدروس وتخرج في الفتوى وكانه الاغلب عليه علم العربية وصدق

بمعنى العلة والشيخ

حاجب الى غير الدين في الصلوات وكان كذا في اشتغال  
 ولده ابو عمرو في  
 بوسل في الفتوى موسى  
 في الفتوى موسى



مختص في مذهبه ومقدرة وجيزة في النحو واخرى مثلها في التصريف  
 وشرح المتقدمين وصنف في اصول الفقه وكل تصانيف في نهاية  
 الحسن والافادة وخالف النحاة في مواضع اورده عليهم اشكالات  
 والزمانات بتدليلها على صحة وكا في احسن خلق الله وهذا ثم عاد  
 الى القاهرة واقام بها والناس يلادونه لدا شتغال عليه وجاء الى  
 مرار السبب ادا شهادت وسالته في موضع في العربية مشكلا فكان  
 عنها ابلغ اجابة بكونه كثير وثقت تام وفي حلة ما سالته عن مسألة  
 اعراض الشرط في قولهم انه اكلت انه شربت فانت طالق لم يقين  
 تقدم الشرب على الاكل بسبب وقوع الطلاق حتى لو اكلت ثم شربت  
 لا تطلق وسالته عن بيت ابى الطيب السخري وهو قوله لقد نصبت  
 في لات مصطبه فالا لاه انهم حتى لات مقتحم ما السبب في مقتض  
 مصطبه ومقتحم ولات ليست في اداة الجر طال الكلام فيها واحسن  
 بالرب عنهما ولولا التطويل لذكرت ما قاله ثم انتقل الى الاسكندرية  
 لبقائه بها فلم تطل مدته هناك وتوفي بها صافي بها الخبيث سادس عشر  
 شوال سنة ست واربعين وستمائة ودفن خارج باب البحر وكا في مملكة  
 في اواخر سنة سبعين وخمسة مائة باسما رحمه الله واسمها في النسخة وكذا  
 ابن الممثلة وفتح الزعم وبعدها الالف وهي مدة صغيرة في الاماكن القريية  
 بالقياس الى ما في مصر انتهى فاحفظه فانه القول الصحيح في ترجمته واما ما ذكر  
 في الافواه ابن الحاجب قبل بغداد وبشابة في النسخة الخبيرة في نقله  
 صحت هو في حق المصنف ابو عمرو عثمان بن عمر الى بكر ولعل الخبيث صام الدين  
 وانه لم يرد هذا النقل الصحيح لابن خلكان وشيخ ما اشترى في الافواه وان  
 اشار الى انه القول ابلغ حيث قال في المشهور ان الشيخ ابن الحاجب نقل  
 ما آتاه من مخرج عنده حيث لم يصادف كتاب ابن خلكان نقل  
 في النسخة في حق المصنف وصحت النسخ بالعلامة على ما في النسخ  
 وقد يناسه ابن جرير في نقله ما على حاشية جامع ابن ابي اسير

ابن الحاجب انتهى الى ان في نسخة عطف بها في النسخ وتابع له في الاماكن  
 الثالث وهو كنية صاحب الكافية واسمها في نسخة قطيعة الازرار ومنه  
 الى الاصناف خمسة رواية فوايد متعلقة بمرحلة كل ابن وابن اذ كان مقتضا  
 بالاسم وهو صفة كنية بغير الف تقول هذا محمد بن علي وممرت محمد بن  
 ورايت محمد بن عبد الله فانه اضيفت اليه غير ذلك اثبت الالف محمد بن  
 زيد ابنك وابن اخيك وابن عمك وكذلك اذ كان خيرا كقولك اظن  
 محمد ابن عبد الله وكا في زيد ابن عمرو وانه زيد ابن عمرو وفي المصحف وقات  
 اليهود وعمر بن عبد الله وقالت النصارى المسيح ابن امه كنى بالالف  
 لانه خير وانه انت ثبت ابن الحنفية في الالف سواء كان صفة او خيرا  
 وزيد ابن عمرو وانه انت ذكرت ابن بغير اسم فقلت جانا ابن عبد الله  
 كنية بالالف وانه نسبة الى غير ابيه فقلت هذا محمد ابن اخي عبد الله الحنفية  
 في الالف وانه نسبة الى لقب قد غلب على اسم ابيه او فضاء مشهورة  
 قد عرف بها كقولك زيد بن العاصمي ومحمد بن الامير لم يلحق الالف لانه  
 يقوم مقام اسم الاب واذ انت لم تلحق في ابن العالم تسمى الاسم قبل  
 الحنفية في العاصمي الاسم وتكتب هذه هندية فلاح بالالف والها  
 فاذا امسكت الالف كنى ابن هندية فلاح بالها واما ابن الكاتب  
ابن قيس فانه نفعه الله بغيره نقل عنه قدس سره السيرة الشريفة  
 وفي ناس المصادق الترخيم الزنب وفي الصراح الفخام بوشيد كناه على  
 الاول معناه سرانه تعالى بستر الزنب الذي هو لائق بحبابة ناس  
 في محض لطفه وفصله في غير سابقه على ما هو المناسب باضافة الفخام  
 اليه تعالى وعلى الثاني معناه سرانه تعالى وبنه بستر الزنب الذي هو لائق  
 بحبابة الله وقيل وعلى الثاني يكون ذكر الفخام بعد الترخيم متبعا على تحريكه عن معناه  
 انتهى فلا تكرار على هذا المعنى ايم بعد ملاحظة معنى اضافة الفخام اليه تعالى  
 وجوز ان يراد من الفخام الرتبة ويراد من الترخيم الرتبة الزمها كما قال في النسخ  
 نفعه الله برحمته اي عمرها بها وقال في الصراح الترخيم بكونه من رتبة شمشير

فوائد متفرقة  
 في الالف

وقيل على انه يكون ذكر الفخام بعد الترخيم متبعا على تحريكه عن معناه  
 انتهى فلا تكرار



وكما روي في هذا المصدر من جعل السيف في غلافه مثلاً فعله هذا  
 في الجملة استعار تشبيه الشبح بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات  
**قوله** واسكنه بحبوة خيالة نقل عن الناجح الاسكان ورجاى وادارته  
 والحبوة بضم الباءين وكسرة الهمزة الاول وفتح الثاني قال قدس سره  
 في الحاشية بحبوة الدار وسطها وهي في كل شيء وسطه وحماؤه  
 يقع جعله خياله خياله سكنه له والجناء بحسب الجيم جمع جنه **قوله** نظمها  
 يقال نظمت اللؤلؤ أي جعلتها في شكل وقال الفاضل الخنسي النظم ورتبة  
 كشيد في جواهر وهي صفة ثانية لقوايد وضميرها للقوايد فكانت شبه القوايد  
 المنقشة بالدر والجواهر سواء كان المراد منها الالفاظ الدالة على المعاني  
 او المعاني المدلولة على الالفاظ وشبهه ترتيب الالفاظ الدالة على المعاني  
 او ترتيب نفس المعاني على النظم **قوله** في سكن التقرير السكت الحيط والكفر  
 معناه في اللغة قراره **قوله** والوجه هو ما اقامه المعنى او المعنى العرفي وهو  
 بالالفاظ طرية وفي الروايات المعاني بالالفاظ الدالة عليها وانما السكت  
 الى التقرير هو اريد من التقرير المعنى اللغوي والعرفي فيقبل اضافة المشبه  
 الى المشبه عليه الى الوجه المشبه انما يحفظ السكت الثاني من التفرقة  
 كذا يحفظ التقرير المعاني او الالفاظ في التفرقة ثم لا كما في الجمع في السكت  
 معتد في مفهوم النظم فيجعل الكلام على التبريد او على ان تلك التقرير بيا  
 للسكت المفهوم في النظم **قوله** وسمط التبريد السمت الحيط الذي فيه الجواهر  
 او الثاني والخداز ونحو ذلك وما ليس فيه شيء فهو سكت والتبريد التفرقة  
 ونقل عن تاج المصادر التبريد نفس خط بكر فتت واصله السمت كانه  
 السكت وتقال في الظهيرة ويمكن ان يراد بالتبريد الالفاظ في حيث انها  
 مستفاد من النقوش ويجعل الاضافة في قبيل ما ذكرنا فيما قبل استخرج  
 والمراد بنظم القوايد في سمط التبريد في قيد الكتابة ولما كان التبريد  
 النظم في سكت التقرير شبه التبريد بالسمط الذي هو الحيط المنظم في الآتي  
 او قوله وجهه شارة اليه الى ان التبريد لا يفارق القوايد التي كاللؤلؤ

قال في الظهيرة والمراد به هنا ما هذا المعنى  
 او المعنى العرفي وهو السمت بالالفاظ مثله  
 سواء اريد بالتبريد المعنى اللغوي او العرفي  
 مثله  
 قال في الحاشية الظهيرة لان المعاني بعد التعيين بالالفاظ يصير  
 محضاً في الذهن فينتفي عن السمت فيكون السمت بمعنى السمت  
 والتبريد المعنى اللغوي في التفرقة العرفي ويجعل الاضافة  
 لاية انتهى مثله

لؤلؤ العز قال الفاضل الخنسي العز كبر الى وكما باب وقال بعض المحققين  
 عند اهل الفضل والزكا الزكا والفضل في وصف بالهرة توصف بالفضل  
 والزكا **قوله** ضياء الدين يوسف بن زكية ابو الاعراب النخعي والحراولي  
 سلامته عن الحرف اما بالبدلية عن الولد او بطف البياضية عنه وضياء الدين  
 لقب ولده ويوسف اسمه اذ عني ضياء وسراج يهتدى به الى الدين وما في  
 الدين كضياء البيت وسراج يهتدى به الى البيت وما فيه ويوسف اسم عبراني  
 مشهور بضم السين وقرى بكسر السين وفتحها ايضاً وقيل انه مضاعف اسف  
 من لفاعول او لفعول او غيرهما بمعنى التخرين مشتق من الاسف بمعنى الخزن  
 والادمنه العبد المنعم والمعتبر في القراءة المشهورة هو القول الاول حيث لم  
 يتصرف فيها بحجة **قوله** في مرجبات التلطف والتاسف كلاهما بمعنى الخزن  
 وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب باية من قد لوت حسنا وقيل التلطف  
 الخزن بسبب اتياء فعل لا بد من تركه والتاسف الخزن بسبب تركه فعل لا بد من  
 الاتيان به **قوله** وسميتها بالالفاظ الضيائية ذكر التسمية منها والنظم فيها  
 سبق لصفة المعنى انما لا اجل له الخطة وقع تحقيقاً بديانيف الكتاب **قوله**  
 لتقال وافها حصول سباب حصول هذا التلطف على وجه يبيح ان يقال  
 انه حصل وان سمي باسم عمليه **قوله** الضيائية انما نسب الى الضياء  
 وهو الضياء الذي كان في ابن الزبير اذ لم يتعرف الاول بالكتاب في التسهيل  
 وشرحه التلخيص ويحذف لاجل بقاء السمة مصدر الضياء انه تعرف الاول  
 بالكتاب حقيقة كان الزبير وابن عمر فيقول زبير بن عمر في اول تقديره كان في  
 والي حفرة لا بكر ولا حفرة فيقول بكرى وحفنى وان لم يتعرف بالكتاب في  
 لا حقيقة ولا تقدير فيحفرة عجرة وينسب الى صدره مثل امرى القيس  
 فتشوا امرى لانه لم يتعرف صدره بحفرة اذ لم يكن له اضافة قبل استعماله  
 لانه لانه لم يكن له اضافة قبل استعماله لانه لانه لم يكن له اضافة قبل استعماله  
 القومين عن المسواة ويمكن ان يقال انما كان الاول تركه ليحصل المساواة  
 بينهما بتركه ولا يشترط المساواة في القومين ولم يكن له اضافة قبل استعماله

عصا



**قوله** لا يبعد الجمع والتأليف لم هذا بيا وجب تسميتها بالنسبة  
الى ضياء الدين وترك وجه تسميتها بالعلم ليدخل في هذا الكلام  
بذكر واحد الجمع والتأليف لئلا يخلط بين الفقرة في الفقرة الاولى  
النسب وانما نسبة التأليف الى اللقب دون الاسم وهو يوسف اما لاجل انه باللقب  
اشهر اولاً في اللقب اشار به شخص حقيق باسمه نسب اليه شئ ويجعل كالمادة الثابتة  
لمثل هذا التأليف ولا في هذه النسبة اشار الى معنى اخر وهو ان بعض القدر  
ويرى عليها ظلم الجليل وقرب من هذا ما قيل انه يجوز ان يكون النسبة الى الضياء  
باعتبار انه واضح في نفسه توضح للكافة لا بالنسبة الى العلة الغائبة ثم في  
النسبة الى المركب بخلافه وجوه لتعدد النسبة الواضحة الى كليهما واختارنا  
الجزء الاول مع انه المشهور ان النسبة الى الجزء الثاني كما تقرر في محله في آية  
النسبة الى ابن الزبير زبيري وذلك لانه المعنى في هذه الجزئية المقصود والمقصود  
ضياء الدين الجزء الاول لتجمل الشخص ضياء الدين وابن الزبير الجزء الثاني  
ليرفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير وانما قال كالعلة الغائبة ولم يقل  
غائبة لانه العلة الغائبة للشيء يكون مقدماً عليه في التصور وموجوداً عنه في  
الوجود وانما وجود ضياء الدين ليس بمأخوذ في الوجود والعلة الغائبة  
في الحقيقة هي غائبة وانتفاعه من انتفاع جميع اصحاب التخصيص هذه النسبة  
وكما قال لانه تعلقه غائبة بجمع وتلقى في وجه التسمية وقيل العلة الغائبة  
ههنا هي اجرة وثوابه الاخرى **قوله** عصاره رحمه الله كالعلة الغائبة التي  
يكنسب الى العلة الغائبة كالرسالة الشمسية بنسب الى شمس الدين  
بنسب الى العلة الغائبة بل الى كل بابية وبين المشرب نزع تعلق والركلة  
ليس غائبة حقيقة وانما العلة الغائبة حقيقة تعلق فلا يكون قال كالعلة  
الغائبة وذلك انه الغائبة يجب ان يكون مأخوذاً في الوجود والركلة ليس كذلك  
وانما مأخوذ في الوجود تعلقه **قوله** وجه الدين رحمه الله لانه لم يرد في العلة الغائبة  
الترتيب والمصير بل جعلها وتسميتها بالعلم **قوله** وسائر مشتق من السور  
وهو بقية ما اكل يكرر في الباقي وانما سائر الجمع ففقد ما حاشى

انه لم يثبت في العربي لكن وقع كثير في كلام المصنفين بل في كلامه ايضاً  
فانه كان يسمي الجميع بغيرها يكون ولذا مدعو امرين فهذا التفع لغيره  
**قوله** وسائر المستدين من السور وهو البقية ومنه سورة القراء ثم ههنا  
ظهر عدم احتياج الاداء ان يقال سورة القراء ومنه ومنه في السور اجوف  
فقد وهم نص عليه صاحب درة الغواص ومنهم انه يسمي الجميع واستعماله في  
منه الباقي غلط فقد وهم مرتين وقع الكشف انه يسمي الباقي واستعماله في  
الجميع ثم جميع الغائبة كذا في التلخيص انه كلامه المعنيين ثابت لغة قال ابن  
الصلاح في مشكل الرسيط لا يقبل ما تقدم به الجوهري وانكر عليه قوله سائر  
الناس اي جميعهم وقال انه ما تقدم به ورد بان لم يتقدم فانه التبريز  
والجوهري وغيره ما تعلقوا ذلك معطلة في حاشية الطبع **قال** المراد بالحق  
الشبهة كما قال في زاد في رسالة الاعتقاد ثم يسمي الباقي ومنه قال قيل  
انه يسمي الجميع واستعماله في الباقي غلط وقع في لغة العرب فقد غلط  
مرتين قال ابو منصور لا زهري في تهذيب اللغة اتفقوا على انه يسمي  
الباقي قال الشيخ فقي الدين كونه لفظ سائر يسمي الجميع مردود عند أهل  
اللغة معدوم غلط العام واشباههم في الخاصة ولا التفات الى قول  
الجوهري صاحب اللغة سائر الناس جميعهم فانه لا يقبل ما تقدم به وقد  
حكم عليه غلط في هذا وجهين احدهما في تسمية ذلك بالجميع والثاني  
في انه ذكره في فصل سيرة وحقق انه يذكر في فصل سائر لانه في السور  
بالهجرة وهو بقية الشراب وغيره والحق انه الجوهري لم يتقدم في تسمية  
سائر بالجميع فانه الامام ابو منصور الجواليقي وافقه عليها في اول كتاب  
شرح ادب الكاتب حيث قال انه سائر يسمي الجميع واستشهد على ذلك  
وقال ابن خلدون سائر يوافق بقية في مخالفت من المال بغيره وترك سائر  
لانه المتركون بمنزلة البقية وبما قبل عليه من حيث انه سائر الى كثير البقية  
لا قول له انما في كتاب رتبة وترك سائر ولا تقول ترك بقية  
وقوله قال في التلخيص انه سائر يسمي الباقي قولاً كثيراً لا يثبت لانه







السلام كل امرئ بال محمد لم يبدأ بال محمد فهو جرم اقطع فكم كتابه في هذا الوجه  
 اقطع فاجاب الله قدس سره عم الاول بقوله اعلم ان الشيخ لا قوله ولا يلزم  
 وحاصله ان المتعارفين بين السلف الابداء بال محمد صرحا بال التسمية فيما  
 يقتضيه ثبوت انه يجوز ان يكون ترك المصراع بال محمد التسمية لكسر النفس  
 بتجسيم ان كتابه في حيث انه كتابه ليس مما يقتضيه ثبوت ان كتابه السلف حتى يثبت  
 بال محمد صرحا بالتسمية على سنتهم فلم يلزم في القدم وعم الثاني بقوله ولا يلزم  
 وحاصله ان عدم اشارة الحديث ولزوم كونه كتابه اقطع ثم فانه الحديث  
 يقتضي الاتيان بال محمد في اول هذا الكتاب لا الكتابة بال محمد في اوله فيجوز وقوع  
 الحديث في اول كتابه مع عدم جريته فيه بحيث النقوش الدالة على الفظة  
 كما فعل في سائر معاصده وقيل في الجواب عنه ان الامر به في الحديث  
 من الابداء بال محمد في كل ذر بال وكتابا في حيث انه كتابه ليس بذر بال حتى  
 يجب عليه الاتيان بال محمد ويكون بتركه اقطع وقيل انه امر بال في نظر الامر  
 وعدم الاعتناء به ككسر النفس لا ينفعه في ترك ما امر به بل هو ترك الصلوة  
 والصوم بتجسيم ان ليس في عدم العقل الكلفين ولم يقل هذا الامر احد  
 من العقلاء ويمكن ان يقال في هذا المقام ما اختار المص في هذا الكتاب طريق  
 الاختصار كما ترى حتى الكثرة في كثير من معاصده باشارات دقيقة وعبارة  
 موجزة الكثرة في التسمية الذي هو في الحقيقة اظهر صفات الكمال المحمدي لا وقع  
 في ضمن التسمية فلا يتوجه شيء من الاخرين اما الاول فانه لم يخالف السلف  
 بل تبعهم في الاتيان باللفظ الدال على الحمد والتسمية لكن لا على سنتهم  
 روي الاختصار واما الثاني فانه امتثل بمصنوع الحديث وجعل الحمد جزءا  
 من كتابه ايمه وجهان وور الحديث في شأن كل من الحمد والتسمية على حدة  
 يقتضي الاتيان بال محمد على الاستقلال لا الاكتفاء بما وقع في ضمن التسمية  
**سنة** لم يصدر رسالة بكرة الباء في كونه للتسمية اي لم يجعل حمد الله في صدر  
 رسالة والباء في بانه جمل للعبادة التسمية بال محمد بانه جمل جزءا اعتد به  
**سنة** لم يصدر رسالة بكرة الحمد في الجواب عن سؤال وهو ان يقال كما ينبغي

يصدر بالتسمية بال محمد اقتداء بالسلف وعملا بقوله عليه الصلوة والسلام  
 كل امرئ بال محمد لم يبدأ فيه بال محمد فهو قطع فاجاب بانه لم يصدر به حينا  
 لنفسه بتجسيم ان كتابه في حيث انه كتابه ليس كتابا للسلف حتى يصدر  
 على سنتها ولا يلزم في ذلك عدم الابداء مطلقا حتى يلزم ترك العمل بالحديث  
 يجوز ان يبتدأ بال محمد في غير ما يحيل حواضر الكتاب ثم شاع في المقام ويمكن  
 ان يجب بوجه اخر وهو ان يقال لم يصدر به على سنتها وان كان في نفسه  
 عظيم ان يكون ذلك الا لا يستماله على مباحث نفية لم يتعلمها كتب  
 السلف كغير مباحث الحال وبعض مباحث الصفات وغير ما فروع في الشبان  
 فابتدأ به لئلا يسهل للشبهة على الحمد ولم يبدأ بال محمد استقلال كجاء السلف  
 فانه قيل التحميد في العبادات وترك العبادات في شهور النفس فكيف  
 ينضم به النفس قيل ان النفس بما يشترى الى العبادات ويكون عليها  
 في مباشرة العبادات اكثر من تركها لما فيه الاشتغال بها بين الحق وقبول  
 الحق ويمكن ان يقال ان التحميد وان كان عبادة في نفسه الا انه من حيث  
 يبتدأ به امر غير ذي بال ليس بعبادة لانه ابتداء به تحقيره كالصلوة  
 في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة الا انه من حيث انه غصب  
 حرام وكان التسمية على اكل اللحم فانه منزها ربهما توجبه غيب في غاية  
 الغرابة وهو ان الظاهر كتابه هذا اول كتب منقها فاقته في باول  
 سورة نزلت وهو اقراء حيث لم يبدأ بال محمد مطلقا اعم من ان يصدر حوا  
 اول الالب النبي صلى الله عليه وسلم فراء كما نزل ولم يبدأ بال محمد ولا  
 باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه فليتأمل وجهه الذي **سنة** لم  
 يصدر رسالة بكرة الحمد الى الله وابتدأ بالسلف واسلوب الشايع الابداء  
 بلفظه يدل على صفات كماله سبحانه في كتبهم فلا بد في تركه من كونه  
 المنظم لجميع وهبت وجهه الاول التسمية متضمنة لاطراف صفات الكمال  
 التي مر لول عليها لمقطة **سنة** احوالا وعلى بعضها تفصيلا لمقطة **سنة** الحسن  
 فقتل الاختصار والكثرة **سنة** والثاني ان ترك الحمد كما قيل لانه فيه اظهر محمدا

فالسؤال في الحقيقة هو وجه واحد بال محمد لا اقتداء بال  
 لم يصدر الاشارة بقوله تعالى انما اقتداء بال محمد لا اقتداء بال  
 عن الاول وقوله ولا يلزم ان جواب عن ان كذا اشار اليه هذا  
 المحنى في تقرير السؤال والجواب فاعلم

في الظهور خفاء **سنة**



غير انهم خرجوا من ذلك الاظهار فوجدوا كمالا في ذلك انهم لم يخرجوا  
بجملته لئلا يخلطوا بها شيئا من الاطلاق والعموم على الحدف وانتهى وقوله  
بانه جعله جزءا منها اشارة الى انه المقصود في جملة جوده الا انه تركه مطلقا لانه غير  
صحيح لمحدث المذكور في الصحيح وقوله لم يحدث ان كتابه اشارة الى انه  
هذا المقصود انما كان في الاضافة لا في المنساق لانه في غاية  
الحسن والاطراف ولهذا التخييل فائدة اكثر من ان يحصى اظهر من ان يحصى  
ناشئة في هذا اول قول من حاشيته وما نقل مما سبق من حاشيته ايضا  
من زيارات بعض المائدة قال الله قدس سره بحمد سبانه اول يفهم  
منه انه لم يصدر رسالته هذه بعد التصدير بالتسمية والتعيين مباحث  
سبانه كما لا يخفى لانه اول بعبارة فالامثال كحدث التسمية فاصرفها  
فقد اشارة الى انه امثال كحدث الجواب بنا عليه ما ذهب اليه المحقق من انه  
سواها صفات كمال الجود وتعالى ما قبله الحمد ليس مخصوص بلفظ الحمد  
في قوله بانه جعله جزءا منها اشارة الى انه تركه في هذه الجملة لا مطلقا  
واما على ما قبله الحمد فليس مخصوص بلفظ الحمد ما يشق منه فالجواب عنه بقوله  
ولا يلزم الجوده وانتهى حديثه على المذهب وساق الكلام في الاشارة  
عمارة الى التمكن على وجه لم يقع التمكن اصلا او وقع لكن في جهة التمكن  
والجوده لا مطلقا كانه قال لا يتم تركه لانه في التسمية انما هو بالجملة لانه  
التسمية مذكورة مكتوبة في الشيخ ولو سلمنا خبره هو عدم كتابته في  
اول كتابه وجعل جزءا منه فبني الاشارة عن عدم الاشارة بالسلف  
والامثال الحديث على هذا الترتيب المحقق بقوله منها على الاول وقوله  
ولا يلزم الجوده الثاني فاما مل الجاهل بين الحاشي والاقوال الفقهاء يسمى  
السبب معطوف وبهذا ما كتبه او انه طبع ومبادي حلال فلا يلزم من  
ايها الاشارة قال بانه جعله جزءا منها **القول** في تعينه انهم التصدير  
بالجوده اشارة الى انهم التصدير بالامثال لا بالحدث بالحدث  
فالتصدير بالجوده انما يلزم من مادة واجب المنساقين فحق نفسه بالتصميم

في

بالتخييل المذكور تنزل على حال سائر السلف وكما كان في هذا الترتيب من جهة  
وحداثة او دلالة هذا التخييل تعينا لعلية رجحانه ترك الجوده لانه بعد  
تصح العلم الصحيح بقوله بهذا لفظه وفي ايراد لفظ التخييل تعين للمصنف  
ان يقول ان ما ذكره الترتيب ليس بحقيقة بل خيال تخيل المتخيل تعظيما لمختلف  
ما سبق من السلف ولما سبق ان الكلام ببيان ترك التفات التصدير من جهة  
الجوده ورجحانه لا التصدير في الذكر صدق كلامه بقوله لم يصدر ولم يصدر  
في الذكر ولم يصدر من جهة الجوده **القول** من السلف في قوله بانه جعله جزءا اشارة  
الى انه المقصود في جملة جوده الا انه تركه مطلقا لانه غير صحيح لمحدث المذكور في  
الصحيحين من حاشيته ناشئة **القول** في معنى لفظ يمكن ان يقال ان  
رسالته بالتسمية فقد صدر بها الحمد له ايضا لانه الحمد عند المحققين اظهر  
الكناية الا انه لم يذكر لفظ الحمد في نفسه حاشيته فاسئل امره **القول**  
في معنى لفظه ما يشق منه قوله لم يصدر ان ترك التصدير الكتاب  
هو في ذلك ولم ياول يصدر التصدير لم يكن للمفهم من الاخر بنا على ما  
اشتهر في النفي اذا دخل على المقيد يوجب القيد مطلقا لا في ركنه  
**القول** في معنى لفظه المضم والضم والبص والمحلة والمجمل كلاما في الجبر  
على ما صرح في تاج المصادر فيجوز القراءة بكل منهما واما على ما صرح به في  
الحاشي وما يفهم من الصريح في انه المضم بالمحلة الكسر والمجمل بالانكسار فهو  
بالمحلة هو ما اذ المنع على الكسر او بالانكسار فانه المفعول لا يتقدر التام  
فلا بد ان يكون فعلا فاعمل الفعل المثل والكسر فعل له وهو الانكسار فقلت  
معنا مفعول القول لم يصدر فيكون قيدا له وفي حكم النفي انه اذا دخل  
على كلام فيه قيد يوجب القيد فيكون من الكلام في ان الشيخ لم يصدر  
رسالته بحمد به نهضم بل صدر به لا واخر ولا يخفى عدم ارادة هذا المعنى  
وعدم صحته في نفس الاوابع قلت سو قيد لقوله لم يصدر لا يصدر كذا  
دخل عليه النفي والجملة ان قيد نفي ارادة التصدير نهضم لا النفي حتى  
يكون المنع ان التصدير الكائن للمفهم نفي او هو قيد لفعل مثبت نعم في هذا



العقل المتيقن أو ترك الصدور مضمنا لنفسه **قوله** بتجسيم انه كتابه أو تجسيم نفسه  
 أو تجسيمه في طبعه وفي طالع كتابه **قوله** بتجسيم انه كتابه أو تجسيم نفسه  
 لا بد من هذه الحقيقة لانه الترتيل في حيث انه مجموع مسائل ليس في بعض  
 يليق فليس ان كل ما له شأن عظيم لا يمكن ان ينزل عن مرتبة **قوله**  
 في حيث الحق والقييد بالحقيقة اشارة الى ان الكتاب في لغة كلفت السلف  
 بفضل امرهم **قوله** ولا يلزم **قوله** هذا التفصيل لا ذكره لا مجال في جعله  
 وفائدة اما فيجوز بتقدير في الذكر تحقيقا او تعليلنا في طلب او غير ذلك  
 قبل ان كلامه المفيد والمستفيد انما يتصل بالابتداء مع دعاية الادب  
 لم يذكر كل واحد منهم بالمثل يكتب في كتابه فكيف حالهم في امثال الحديث  
 بالتحديد ولا كما المرام في المعام اظها بالامثال الحديث وسط الكلام  
 بجدار المعنى **قوله** ولا يلزم منه **قوله** في جواب دخل مقول تقري  
 انه عدم الابتداء بالحدوث العمل بالامر للفقهاء من الحديث النبوي ومنه  
 لهذا الامر من اجل النكتة المذكورة فيلزم هو الا انه يترك العدة والقديم  
 بتجسيم انه ليس في عدد الكلفين ويقرر الجواب انه ترك جعله في استلزام  
 الترتيل مطلقا لانه عدم الاختصاص لا يندفع عدم الاعم وترك الاشارة  
 انما هو بترك المطلق فيفهم منه انه لا موزع بالابتداء المطلق لا الى ص  
 حتى يروى في لغة ويظهر منه فائدة قوله بانه جعله جزءا منها كل الظهور  
 فاقط **قوله** بتجسيم انه كتابه **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام يتبع بدا بتعريفها  
 لانها موضوعا هذا العلم بحث في احوالها فلا بد من تعريفها اولها بالحد  
 او بالرسم ليشتمل عند الطالب في بحث في احوالها وتسمية العلم عند  
 وجية **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه بحث في هذا الكلام  
 في احوالها **قوله** في احوالها **قوله** في احوالها **قوله** في احوالها **قوله** في احوالها  
 الاواب والبناء اما على نفسها او نوعها كما لا سموا واعضاها عرضة لثبوت  
 كالحرب او نوعها فالمنصرف وغير المنصرف واما البحث في الكلام في  
 هذا الكتاب فينظر فاعلم انه بحث عنه في حيث انه متى يقع في موضع

في

فيكون له محل في الاعراب ومتى يحتمل الشرط وجراؤه لفظا او محققا ومتى  
 بالغاء وبقوى بالفعل وعلى هذا القياس طائفة من الخلفاء عبد الغفور  
 قوله في احوالها اي في احوال منسوبة اليها في حيث انها منسوبة اليها سواء  
 ثبت لانفسها او لا قسامها في حيث انها اقسامها وفي اشارة الى انها  
 موضوع النور دأ على من قال موضوع الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث  
 بواحد منها وجعل البحث في احدهما واجعا الى الآخر كلف انتهى **قوله** وبدا  
 بتعريف الكلمة والكلام **قوله** اريد بالابتداء الابداء الحقيقي يتوجه عليه انه  
 الدليل على مثبت المدعى سواء جعل قوله لم يوفاه التعريف او في العرفان وانه  
 للضرورة ممنوعة على التقدير الاول سواء اريد بالمعنى النحوي او الاصطلاحي على  
 انه المدعى في نفسه غير صحيح **قوله** اريد بالابتداء الاضافي فلا يتم التعريف  
 على تقدير الجملين الا انه اريد بالمعنى الاصطلاحي والكلام في الملائمة كما  
 عرفت انما اوجب بانه المدعى ابتداء اضافي وقولنا لم يوفاه العرفان  
 والتقريب تام لانه الدليل ثبت وجوب معرفة المطلق ومعرفة المطلق  
 لا يتحقق الا في ضمن فرد مخصوص والمعرفة في ضمن التعريف فرد مخصوص  
 مستلزم لما هو الواجب وهو معرفة المطلق ولهذا ابداء بتعريفها واما  
 يجاب بتجريد الدليل بانه قولنا لم يوفاه التعريف والمراد بالمعنى الاصطلاحي  
 وبتقييد البحث بالتوقف على معرفة الكلمة والكلام من حيث انها  
 جميع الاغيار اى لانه بحث في هذا الكتاب في احوالها بحثا يتوقف على  
 معرفتها القين تتماز ان بسببها في جميع الاغيار وهذه المعرفة لا تحصل  
 الا من التعريف الاصطلاحي فمن لم يعرف كيف يبحث في احوالها رد هذا الجواب  
 يمنع الحصر **قوله** وبدا بتعريف الكلمة عطف على لم يصدر وقال  
 اضافي بالنسبة الى سائر ما هو المقدم بالبيان في هذا الكتاب لا حقيقة فيض  
 تعريف الكلمة عن التسمية بل عن المعرفة وما حيز تعريف الكلام عن تعريف الكلمة  
 وبما في اقسامها وتعرف الكلام حيث اشار الى اقسام الكلمة في تعريف  
 الكلام او ببيانها وبدا بتعريف الكلمة والكلام واقسامها حيث اشار

المراد بالظاهرة ظهر الدين محمد الشهر  
 بابو الفتح الذي ذكره في حواشي المتن  
 والدين ابو البقاء وهو المتفلا في حاشية على الجار  
 والاشارة الى تعريف اقسامها فان قلت الكتاب  
 ان يقال بتعريف الكلمة واقسامها



بقية تعريف كل منهما الى انفسهما اما ان شارة الى اقسام الكلمة لفظا واما ان  
 الى اقسام الكلام بحيث قالوا لا يتاثر ذلك اه قلت نعم لكنه جعل نفسه مائة ثم  
 التعريف بنا على ما قالوا انه يقسم الشيء قد يقصد زيادة البحث في قدر التعريف هنا  
 ثلث على التقسيم اربعة والا لا يصح الا ابتداء الاصل في تعريف الكلام ان لم يتم  
 تعريف الكلام على سائر المقاصد سوى تعريف الكلمة بل قدم عليه تقسيم الكلمة  
 اية تجتري وان لم يكمل التقسيم في مئة التعريف وقيل في مئة الا ابتداء  
 بتقسيمها لتفصيل الاقسام البحوث عنها كما قال بعض المحققين لم يصح الا ابتداء  
 ان صافي في تعريف الكلام كما لا يخفى **قوله** لا يثبت في هذا الكتاب الى  
 استرة الا انه موضع علم النحو الكلمة والكلام بحيث فيه تارة في احوال  
 الكلمة وتارة في احوال الكلام **قوله** على ما قال انه موضوعه الكلمة والبحث  
 في الكلام راجع اليها او موضوعه الكلام والبحث في الكلمة راجع اليه وعلم  
 انه قال السيد السند قد سره في شرح المفاتيح اعلم ان العلوم البنية  
 المستعينة بالادب علم يختص به علم الخلق والكلام العربي اقلها او كناية  
 وينقسم على ما صرح به الى اثني عشر منها اصول هي العدة في ذلك  
 الاخر زاد ومنها فروع وعمل في الاصول النحو وعقده بما حاكمه اعلم  
 بحيث فيه المركبات باعتبار مهناتها التركيبية وتاثيراتها المعانيها  
 الاصولية ويعلم من هذا انه موضوعه الالفاظ المركبة لا الكلمة والكلام كما  
 يفهم من هذا الكتاب **قوله** في تعريفه **قوله** في تعريفه **قوله** في تعريفه  
**قوله** في تعريفه **قوله** في تعريفه **قوله** في تعريفه **قوله** في تعريفه  
 او كما وانما الكلام في انهم في الكتاب موافق بحسب الحال لا ذكر السيد قد سره  
 سره وفيه اعتبار الهيئة التركيبية بما في هذا التوجيه ويقدر انه  
 جزء من الالفاظ الالهية او الالهية التي حصلت عند الالفاظ  
 غير بينهما ثم لا ادب بحيث في احوال الكلمة والكلام اثبات الاحوال لا  
 انفسها او لا قسما ما في حيث انها اقسامها اثبات الاحوال انفسها  
 المعطاة في كتابه بل على معنى من نفس اول قول او يقال ان

او انما العينة  
 في

ط  
 برودة  
 حارة  
 مكنة

اما معرفة واما مكنة واما اثبات الاحوال لا قسم الكلام كما في اقسام  
 مركب والاسم بينه او يقال المكون لفظا وتقدرى او يقال المكون لفظا  
 مرفوع ومنسوب ونحوه واما اثبات الاحوال للكلام على نفسه كما يقال  
 الكلام اما مركب في اسمين او مركب في اسم وفعل واما اثبات الاحوال  
 لا قسم الكلام كما يقال الجملة الالهية التي وقعت خبر مبتداء لا بد لها  
 من عايد او يقال الجملة الالهية وقعت حالا اما اسمية او فعلية فالاسمية  
 بالرواد والغير والفعلية كذلك الى غير ذلك في الاحوال وكما في ان  
 هذا البناء مبني على مرادفة الكلام والجملة واعلم انه واثب المصنفين في  
 النجاة يذكره اقبل الشروع في المقام امور اثنتي الاولى تعريف الكلمة والكلام  
 لكونها موضوع علم النحو والثاني تعريف النحو ليكن الطالب على بصيرة في  
 طلبه ويكون بحيث يتميز عنده ما يدور عليه من مسائل العلم بما يدور عليه  
 ليس من مسائل فائدة المطر وتعرض عنه غيره والثالث بيان فائدة  
 العلم والفرص منه ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتفرد بما يرضى  
 من مشقة التحصيل والمقام **قوله** الذي ترك الاخيرين وقد قيل في مئة  
 الترتيب ان كتابه للتعريف الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا يفهم في تحصيل  
 البصيرة ولا ما يوجب الرغبة ولا يحقق ضعف هذا **قوله** فمضى لم يعرفنا  
 كيف يبحث في العلم بالاشغاف والتفرع وقوله لم يعرفنا اما بتدبير الراوي في التعريف  
 او بتقصيفها من المعرفة وعلى التقديرين مبني هذا الكلام على انه معرفتها  
 الالهية التي يستدعيها بيان الاحوال بتوقف على التعريف انه تم تم  
 والا فلا واعلم انه قوله فمضى لم يعرفنا ليس نتيجة التبرك بل كما  
 يتوهم من التفرع بل لازم النتيجة او حاصل قوله لا يثبت في هذا الكتاب  
 في احوالها شكل اول كبره مطلوبة تقديره الكلمة والكلام ما يبحث في  
 هذا الكتاب في احوالها وكل ما يبحث في هذا الكتاب في احوالها لا  
 في الا ابتداء بتعريفه في هذا الكتاب فينبغي ان الكلمة والكلام لا يتفرع  
 الا ابتداء بتعريفها في هذا الكتاب ولا من هذه النتيجة قوله في هذا

جميع الاقسام  
 اما في اقسام  
 اما في اقسام  
 اما في اقسام



كيف يبحث عن احوالها ولا يخفى انه كبرى فلهذا الدليل على منع الاستلزام  
 ان جميع الكبريات لا يبحث عنه لا بد من معرفة اولها وتعرفه لا يستلزم  
 ما هو الواجب فانه قلت المعرفة الواجبة قد حصل قبل التعريف اولا يمكن تعريف  
 الشيء بدون معرفة بوجه ما قبل التعريف قلت نعم تكن المعرفة حاصل  
 للمفكر لا للمتعلم السامع والتعريف لا يجد على انه ارباب العقول حقا  
 بانه لا يقدركم عليه لا بد ان يكون على وجه يلائم الحكم فكون تلك المعرفة  
 حاصلة لاحد قبل التعريف محال بحث وبالحكمة لا يمكن تبين معلوم الحكم  
 عليه منها على وجه يقع الحكم عليه ويحصل من المعلومات من التعريف  
 عنه انه **قوله** فمن لم يعرف الحق وقبلة اياه في المعرفة او التعريف قد  
 على كل واردا على الاول فينبغي ان الدليل لا يستلزم الدور وانما على  
 الثاني فينتج منع المماثلة ومنع التعريف المفهوم من قوله فيجب  
 باختار الاول بانه لا يجب معرفتها بوجه ما ولا يمكن تحصيله الا  
 بوجه مخصوص فاما رد الوجه المحض لا يستلزم ما هو الواجب ولا يفتقر  
 كونه غير واجب مستلزما للواجب **ان قلت** الواجب قد حصل قبل التعريف  
 لوجوب تصور المعروف اولا بوجه ما لا يلزم طلب العلم مطلقا فلهذا  
 من ضرورات التعريف فالتعريف يستلزم الواجب لوجوبه وانما  
 امر وجوبه في تصور على غير المتعلم واما عليه فلا كذا فيقول  
 نظر لانه افكر محجور عنها باعتبار ذلك المعنى المصطلح له اعني النقيض  
 ويمكن جعل ذلك ممكنة في اول الامر فلهذا رد قول الاول انما يقارن  
 وقسمها قبل الشروع في المقام فيكون الطالب زياته بعينه في طلبه  
 ولا يفتقر ما بعينه ولا يفتقر زمته فيما لا بعينه **قال**  
 قد مر رد هذا العلم على قوله لم يقدروا عليه ومنها اضافي  
 كما ان في تعريف العلم والكلام استلزام التعريف بدون التعريف  
 بوجه لا بد من العلم التيقن العلم بالترغبات الواقعة في العلم الالهي  
 بوجه ان العلم المستلزم كلها بالامر بوجه ما لا يات حتى يكون حجة او

الرضيات حتى يكون بها قال لفظ اعم منها حتى يمكن الخلق على انما شئت  
 اوتية به الى الرتبة لجواز ان يخص هذا اللفظ في عرف هذا الفن بما هو مستلزم  
 ويؤيده ورود لفظ الحد في عرفهم كما قال المصنف وعلم ذلك حد كل واحد منها  
 يكون لفظ الرسم او يكون هذا التعريف من الامور الاعتبارية وجوز ان  
 انه يشير به الى الحد باعتبار انه الفرد الكائن فافهم او قال ذلك لشدة  
 التعبير بهذا اللفظ في العلوم العربية ثم انه لم يتوض لبدء بيان اقسامها  
**انما** لا التخصيص في تسمية التعريف محال قيل واما لانه في قبل حذف المعطوف  
 من قبل قوله تعالى تفكيكم الخراي والبرهان كما قال في تعريف الكلمة والكلام  
 وتبينهما على ما دل عليه كلامه ابل حق فتبصر لانه ان كان في بحث  
 بصفة الجواهر **في احوالها** ارجو الا اعراض الدائمة لهما فاما موضوع  
 هذا العلم لانه موضوع العلم هو ما يبحث فيه عن اعراض الدائمة كما فعل  
 في موضعه ثم ان هذا الدليل كما يكون دليل على الابداء بتعريفها كما  
 يكون دليل على الابداء بتعريفها فتدبر قوله تعالى نوع على الرسل  
 المذكور وقوله لم يعرفوا جهنم كونه بالتشديد من التعريف او بدونه فمعرفة  
 وعلى الثاني كونه المراد لم يعرفوا بالتعريف على ما يقتضيه سياق الكلام  
 والا فلا ينتهض دليل على الابداء بالتعريف لانه ما هو المتعرج على الدليل  
 دليل فاحتمال الى امر واحد فخصه بالسما ان البحث في احوالها بتعريف  
 على تعريفها كما يشير اليه بقوله فكيف يبحث في احوالها بالاستفهام  
 الا كما ترى ثم ان توقف البحث في احوالها على تعريفها هو توقف البحث على  
 على وجه البصيرة لا البحث مطلقا فلا بد ان البحث عن الشيء لا يتوقف  
 على تعريفه انما يتوقف على تصويره بوجه ما لا يلزم الوجه كونه المراد  
 المطلق ويجاب عنه بانه لا وجوب تصور بوجه ما الذي هو مستلزم في معرفة  
 العلم ان يكون في احوالها ولا يمكن الاشارة به الى ان العلم تصوير بوجه  
 مخصوص اقتضى البحث بتعريفها لا مستلزما هو الواجب اعني التعريف  
 ما لا بد من تصور حتى يكون في فكره غير مستلزما لانه في الواجب



لا يخل في اختياره كما أنه في أراد مطلقا وثبت له طريقا يوصلنا اليه  
 فانه يختار واحد مما بعينه وان كانا الآخر هو صمد اليه استحق هذا الجواب  
 ما هو وما ذكره السيد الشريف قدس سره في الحاشية العنقري على شرح  
 محكماته ما ذكرنا اول ما هو قوما حقيقة الغلط الرار في شرحها وانت فيه  
 بانه المعرفة بوجه ما انتم في الحد والرسم واما مقصودنا وكذا لفظ  
 التعريف فانه لفظ التعريف دون الحد والرسم لا يراد الدال على الشئ  
 وهذا يظهر وجه آخر لا يتنازل لفظ التعريف على الحد والرسم فبما علم ان  
 البحث في اللغة التفخيم والتفتيش وفي الاصطلاح يطلق على ثلثة معاني  
 الاول المناظرة والمباينة والثاني اثبات النسبة الالجابية او السلبية  
 والثالث حمل شئ على شئ واثبات له وهذا هو المراد منها بانه على ان  
 مسائل العلوم درجات وتبين الثالث والثاني عدم فهم وجه لقصد قوما  
 في اثبات النسبة الالجابية بالاستدلال وتحقيق الثاني بدونه في اثبات  
 النسبة السلبية بالاستدلال وتحقيقه بدونه الثاني في اثبات النسبة  
 الالجابية بدونه الاستدلال لكن عند بعضهم لا مسألة من مسائل علم  
 مدركة من هذا يكون الثاني اعم مطلقا من الثالث هذا جامع بين  
**قوله** وقدم الكلمة ارقم باعتبار التعريف كما هو المناسب لاثبات  
 اعني وبدا بتعريف الكلمة والكلام اقدم الكلمة باعتبار التعريف والتقسيم  
 وهو المناسب لما نحن اذا جرد قول يكون افراد ما جرد افراد عند تفصيل  
 تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام وقوله ومفهومها جزء اخر مفهومه على  
 تقديم تعريفها على تعريف بطريق اللف والنشر المشهور فقلت  
 كونه افراد الكلمة جزء اخر افراد الكلام لا يكون باعتبار تقديم تقسيم  
 الكلمة على تقسيم الكلام او التقسيم يكون للمفهوم لا للأفراد وقلت  
 التقسيم وان كان للمفهوم لكن الافراد على حدة مفردة فيه والفرق  
 من تميزه عن الافراد في البصر الاخر **قوله** وقدم الكلمة الى  
 سنها اعني بالان كجاء على وجهه في اقدمية تقسيم الكلام على الكلام

على اعتبار ان كلامه  
 على الاحتمال من كلامه

باعتبار التعريف ارقم تعريفها على وجهه وباعتبار تقسيمها على اعتبار  
 التعريف والتقسيم ارقم تعريفها وتقسيمها على تعريفها وتقسيمها  
 التقديم باعتبار التقسيم والاقسام لا يتناول المقام لم يقسم الكلام  
 فكيف يصح الرجوع الاخير لا نقول انه قول الله ولا يتناول ذلك الا  
 الى التقسيم لم يقسم الكلام والمراد من التقسيم والاقسام اعم من الصريح وغيره  
 والاقسام وانت جدير بالرجوع الاول اظهر كونه قدم عطف على الاول  
 بعينه والثالث ابيد **قوله** قدم الكلمة على الكلام كونه ارقم بناء على  
 على بناء الكلام كونه ارقم تحت لانه كونه افراد الكلمة جزء اخر افراد الكلام  
 لا يقتضي تقديم بناء الكلمة على بناء الكلام او يمكن ان يكون فردا من اثنين  
 جزء اخر افراد لا يتوقف مفهوم كل منهما عليه كما انه فرد ومفهوم  
 بالحد بل مقتضى التقديم كونه مفهوم الكلمة جزء اخر مفهوم الكلام وهو  
 ايند محل تحت لانه مفهوم الكلمة لفظا ونسج الجزء ومفهوم الكلام تامس  
 فليس مفهوم الكلمة جزءا منه بل عنوان الكلمة جزء منه عناية ما في الباب  
 انه عنوان اللفظ المعبر في تعريف الكلام لفظا ما جرد مفهوم كليهما وذلك  
 لا يوجب تقدم الكلمة على الكلام لانه نسبة الجزئية مساوية بالنسبة  
 اليهما بل الاول انه لما كان عنوان الكلمة جزء اخر مفهوم الكلام قدم الكلمة  
 على الكلام لزيادة ايفتاح مفهوم الكلام وان لم يتوقف تعريف شئ  
 على تفصيل ما بهية اجزاء مبركة **قوله** كونه افراد ما جرد افراد  
 كونه افراد الكلمة جزء اخر افراد الكلام فقط لانه زيدا مثلا جزء من ضرب  
 زيدا واما كونه مفهوم الكلمة جزء اخر مفهوم الكلام فظاهر الفرد  
 كما جرد الى حقيقة ايند جزء اذا الفرد عبارة عن الحصة مع الشخص  
 والخصومة والام مفهوم الكلمة ليس جزء اخر مفهوم الكلام لانه المراد  
 من الكلمتين الواقعتين في تعريف الكلام اعني ما تضمن كلمتين كجاء  
 ما صدقنا عليه لا مفهوما اذ لا يصدق على مثل يرقم انما تضمن  
 مفهوما فقط وضع لفظ مفهوما على وجهه وجيد الدين



لكنه افرادا جزءا الى الابد في كل كلام في كلمتين ومفهومها جزءا مفهوما  
لا قوة واحدة بل مرارا وتكرارا ترتيب الالفاظ لتارة المعاني كترتيب  
تلك المعاني في الترتيب الذي في قائلنا اننا بغير التحقق الذهني كما في التعديل  
الثاني دون الاول واما تقسيم الكلمة فمنه تفرعها او به ينكشف قوة  
الكلمة في حاشية **كلمة** كونه افرادا جزءا الى الابد في كل كلام في كلمتين  
من الكلمة والمصنف اليها افرادا هو المفهوم لانه الافراد كونه للمفهوم في الكلمة  
والكلام المصنف اليها المفهوم هو اللفظ اذ المفهوم كونه للفظ فلا بد  
من اللفظ القدر لا استخدام في ارجاع الفهم من المصنف اليها المفهوم وذكر  
في بعض الاشياء علمه المراد بكونه مفهوما الكلمة موضوعية مفهوما  
اجمالا لا تفصيليا في الكلمة مفهوما وهو يعتبر بلفظ الكلمة بكونه محققا  
واذا اعتد بلفظ لفظ وضع لفظ مفهوما مفهوما وكان التفصيل  
والاجمال مفهوما الكلمة باعتبار لفظ الدال والاشك ان مفهوما التفصيل  
لا يكون جزءا من مفهوما الكلام بل مفهوما جزءا مفهوما اجمالا لانه لفظ  
الكلمة ما خذرة في تعريف الكلام حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين او اشياء والاول  
من جزئية افراد الكلمة لا افراد الكلام انه فرد الافراد الكلمة جزء من كل فرد افراد  
الكلام ومن جزئية مفهوما الكلمة لمفهوما الكلام انه مفهوما الكلمة ما خذرة في  
مفهوما الكلام حيث قال الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ما قلت مفهوما  
الكلمة اللفظ الموضوع للشيء المفرد وما هو جزء لمفهوما الكلام انما هو نفس  
الكلمة لا تلك المفهوم التفصيلي قلت لمفهوما الكلمة اعتبارا في اجمال وتفصيل  
وهو اعتبار الاجمال لول نفس الكلمة فهو هذا الاعتبار جزء لمفهوما الكلام  
حيث يراد من الكلمة التي خذرة في تعريف هذا المفهوم الاجمال ما قلت لا يجوز  
انه يراد بالكلية المذكورة في تعريف الكلام مفهوما والافاق متشعبة لعدم  
تعدد المفهوم فيكون عليه ان يكون هذا التقدير على ان يثبت المدعى لانه  
المدعى مفهوما التفصيلي على مفهوما الاجمال بجزئية وقبله من تقدم مفهوما  
الاجمال مفهوما التفصيلي انما هو في غير المدعى في الشبهة ما استشهدت

فهم المقدم في المفهوم اذا افند المفهوم في حيث هو اما اذا افند في حيث هو في  
الافراد ففهم المقدم والافراد في الموقوف الكلام هو المفهوم باعتبار تحققه في اثنين  
الفردين فلهذا اعتبر عنه بلفظ الشبهة واعلم ان المقدمة الثانية لهذا المدعى  
مطلوبة سواء جعل جميع المعطوف والمعطوف عليه وليا واحدة او جعل كل منهما  
وليلا اخر وسواء الجزء مقدم طبعا على الكل فينبغي ان يقدم ونسبنا لنسبنا  
مخالفة الوضع الطبع وانما في قوة الخطا عند علمين فانه قلت لو جعل  
المجموع وليا واحدة لاجابة الالمعطوف عليه اعني كونه افرادا جزءا الى  
افراد الكلام على تقدير كونه المدعى تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام  
او يكتفي جزئية مفهوما الكلمة لمفهوما الكلام في وجه تقديم تعريفها على تعريف  
قلت نعم لكن ذكره ليعلم تقدمها بحسب الوجود الى جرحي انهم فيكونوا اشارة  
الى انه تقدم تعريف الكلمة بحسب الكتابة في هذا الكتاب ترتيب الواقعة في  
التقديم بين الوقوعات الاربعة الكتاب واللفظ والذهني والخارجي وذكر  
بعض الاشياء انه كل واحد من المعطوف عليه كونه والمعطوف عليه كونه مفهوما  
جزءا من مفهوما كونه افرادا جزءا افراد اشارة الى وجه اخر لتقديم  
تعريف الكلمة على تعريف الكلام وفيه نظر لانه كونه افراد الكلمة جزءا افراد  
الكلام لا يستلزم تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام لاجاز ان يكون افراد  
اشياء جزءا لافراد اشياء اخر مفهوما عليه وكان الثاني بحسب المفهوم مقبلا على الاول  
لالمفرد والركب المذكورين في كتب الميزان فانه افراد المفرد جزءا من افراد المركب  
لكن قدم مفهوما المركب على المفرد كونه وجوديا مفهوما المفرد عدليا وتوقف معرفة  
الاعدام على مكانها كما في ذلك الحق الرازي في شرح الرسالة الشريفة ثم  
اعلم ان جعل بعض الحقيقين عكسا للذي هذا الكلام اشارة الى وجود اربعة  
لتقديم الكلمة على الكلام الاول توقف تحقق مفهوما الكلام على مفهوما الكلمة  
والثاني توقف تحقق معرفة مفهوما الكلام على معرفة مفهوما الكلمة وكلا  
الاولين بجزئية مفهوما الكلمة من مفهوما الكلام والثالث توقف تحقق فرد الكلام  
والرابع توقف تحقق معرفة فرد الكلام على معرفة فرد الكلمة وكل من



من الوجوه التي ذكر في الكنية  
الواقعة على قوله

لأنه إذا كان لا أفراد الكلام فربما على الوجهين الأخيرين أو كانا على تقديم  
تعريف الكلمة على الكلام النظم المذكور أنما لا يقال أنه الوجهين الأخيرين  
على تقديم تقديم الكلمة واقسامها على تقديم الكلام كما اشترنا إليه أولاً  
**قوله** لكونه أفراداً بالمراد علم أنه هذا الديل على الديل على الوجه الأول في الوجه  
الذي ذكرت في الكنية الواقعة على قوله وقدم الكلمة على الكلام حيث قال  
تتبع وجهه أو على الثاني أو على الثالث فإنه كان دليلاً على الأول فالكلام فيه  
أنه الديل على جميع المعطوف والمعطوف عليه وكل واحد منهما قائم بالآخر  
بغير الاستدراك وأنه كان الثاني قال في غير مثبت للدمع في قوله أفراداً  
جزءاً من أفراد شيء آخر مع كونه مفهوماً كلاً في مفهومه **أجيب** عنه باختبار الشق  
الثاني من أفراد الشيء إذا كان جزءاً من أفراد شيء آخر وكانت هذه الطريقة  
فقط يصح تقديم المفهوم على المفهوم وأنه كان دليلاً على وجه الشق فالكلام فيه  
ما ذكره في الجواب عنه باختبار الشق الأول بتوزيعه على جزئيه المدعى بطريق  
اللفظ ونشر الغير المرتب لا يقال أنه الديل على هذا التقدير لأنه غير مثبت لثبوت  
فإن التقديم لا يكون إلا المفهوم وجزئته الأفراد لا يمكن أن يقال أنهما  
أن التقديم وإن كان المفهوم لكن اللفظ لا يكون فيه جزئته الأفراد يمكن  
نقلاً ويمكن الجواب باختبار الشق الثاني من الديل بأنه أفراد الشيء إذا كانت  
جزءاً من شيء آخر وكانت هذه الطريقة فقط يصح تقديم المفهوم على المفهوم  
**ظاهرة** أنه لكونه أفراداً بالمراد علم أنه هذا الديل على الديل على الوجه الأول في الوجه  
الكلام فمثل زيد قائم فإنه مركب من كلمتين وأما كونه مفهوماً جزءاً من مفهوم  
فإن يعرف الكلام بأنفسه في كلمتين والحق أنه كونه أفراداً بالمراد علم أنه هذا الديل  
له في تقديم مفهومها على مفهومه فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر  
سره وقدم الكلمة على الكلام التفسير فمما اشترنا إليه أولاً أن لا نقدر  
أو لنفسه على أنهما مستعملان في موضعهما أو لا يمكن أن يقول أولاً تقدم  
به لكونه دليلاً على الديل على الديل وأنه كان أيضاً قائماً بغير الديل  
وأما الأول فلأن التفسير يستلزم علم المقدم والمقدم عليه أن لا يكون

فقط

فليست وجه التقديم والكلمة والكلمة على الديل على الديل على الديل على الديل  
فإنما سبب إثباته قدمه بهذا وهو الأول ثم ثم إن المراد قدم الكلمة على الديل  
باعتبار التعريف والتقديم وأنه كان دليلاً على الديل على الديل على الديل  
فقط لكونه أفراداً بالمراد علم أنه هذا الديل على الديل على الديل على الديل  
أي مفهومه لأنه زيداً مثلاً جزءاً من مفهومه زيداً وكذا ضرباً وهذا علم أنه الديل  
أنه المراد بالمراد العلم ما هو اسم وفصل لا حرف فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر  
أفراداً أو بزيادة على وفوق الواحد على أنه لا بأس في أن يرد بها كل من الاسم  
والنفس والجزء والجزء قد يكون جزءاً من الكلام في الملك كقولنا زيد في الدار  
ثالثاً فإذا كان أفراداً الكلمة جزءاً من أفرادها فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر  
على الكلام بالطبع فقدم الكلمة بالوضع ليدل على الوضع بالطبع وقوله مفهوماً  
من مفهوم الكلمة لفظاً الكلمة فإجماع الفهمين في الموضعين أغنى في قوله  
أفراداً وقوله ومفهومها على الاستخدام أو على حذف المساق وكذا  
في قوله مفهوماً أي مفهوم لفظ الكلام ومثل المقدمة التي ذكرنا بالمراد  
فإن كان أفراداً الكلمة جزءاً من أفرادها فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر  
دليلاً على إثبات المطالب الأول فالمراد تقديم تعريفها والتي إلى تقديمها  
فتدبر وأما كونه مفهوماً الكلمة مفهوماً الديل على الديل فليست هي فاصلاً مبرقة  
لأنه مفرد باعتبار حقيقة في ضمن الأفراد لا مفهومه التفصيل ولا مفهومه  
الديال في حيث هو هو والديال مع شبيهها في تعريف الكلام وهو ما  
تضمن كلمتين بالاسناد أو المفهوم في حيث هو مفهوم لا يقبل التعدد والتثنية  
تفصيله فإذ عرفت هذا فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر  
دليلاً على إثبات المطالب الثاني فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر  
أفراداً بالمراد علم أنه هذا الديل على الديل على الديل على الديل  
نقول لا يبعد أن يكون قوله ومفهومها الديل على الديل فليست هي فاصلاً مبرقة  
من مفهوم أفراداً بالمراد علم أنه هذا الديل على الديل على الديل على الديل  
فإن زيداً فليست هي فاصلاً مبرقة **قال** إنه قد مر



زيد فاقبل الذات المبررة المشجعة ذات لا تقبل ذات المبررة المشجعة  
 التي هي منهم زيد جوه في ذلك الجميع وكذا ذات لا تقبل ذلك الجميع  
 هو الكلام الحق زيد فاقبل فتعريفه مع هذا الحرف في قوله عنه فقال كلمة  
 الغاء للتعقيب وقد خولها أنا معلوف على بدء فالقوله لا اراد الا ابتداء  
 بتعريف الكلمة والكلام فقال الكلمة وكذا او الكلام كذا او عطف على قدم  
 فمناه لا اراد تقدم تعريف الكلمة فقال الكلمة لفظ لا وانما قد زنا الاز  
 وقد جزم بعضهم في نظم الكلام لا ابتداء بالتعريف او تقدم التعريف  
 يعني بعضهم في ظاهر القواعد انه تقدم الكلمة فاقبل قوله الكلمة بالشرع  
 كذا لا في قول المعنى الكلمة قبل قوله الكلام تقدم فاجاب عنه انه في الكلام  
 يجوز ان اراد التقدم فقال كذا في الظاهر انما يحصل به في قوله اول الاز  
 الكلمة كذا فليس قوله الكلمة كذا اعقب الا ببدء او التقدم برقيب الازادة  
 لا ان يكون الغاء لنفسه يعني انه لا ابتداء بتعريف الكلمة او التقدم  
 بتعريفها اي القول في اول الاز الكلمة كذا قوله قبل هي والكلام مشتق  
 من العلم بتسكين العلم قال الامام الرازي الاشتقاق على نوعين احدهما  
 واكثر فالاصغر كالاشتقاق بين المعنى والمضارع واسم الفاعل والمفعول  
 وغير ذلك في المصدر والاكبر من تعقيب اللفظ المركب في الحروف في انقضاء  
 الحجة مثلا اللفظ المركب من الحروف كالعلم والزم يقبل انقضاء بين  
 لكن ونحو واللفظ المركب من ثلثة ا حروف يقبل ستة انقضاءات لانه  
 يمكن جعل كل واحد من الحروف الثلاثة اول اللفظ وعلى كل واحد من هذه  
 الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين مثلا  
 اللفظ المركب من الكاف والهم والهم يقبل ستة انقضاءات كعلم  
 فلهذا كان يمكن واللفظ المركب من اربعة ا حروف يقبل اربعة انقضاءات  
 انقضاءات واما في قوله الكلمة فاقبل كذا في الحروف الاربعة ابتداء تلك  
 الحروف في قوله الكلمة فاقبل كذا في الاربعة يمكن وقوع الحروف الثلاثة الباقية  
 على ستة اوجه في قوله الكلمة فاقبل كذا في الاربعة في الاربعة اوجه

وعلى هذا القياس المركب من الحروف الثلاثة فاشتق منه في الاربعة اشتقاق  
 الى الاشتقاق الاكبر وهو اللفظ المركب من الحروف الخمسة في غير تعقيب  
 ترتيب محض من فيها والاشتقاق هو اللفظ المركب من تلك الحروف باعتبار  
 ترتيبها في الحروف في قوله عنه ثم اعلم انه المراد من الاشتقاق الواقع في قوله عنه  
 اللفظ مشتق من ذلك اللفظ هو الاشتقاق الاصغر غالبا وعرفه  
 القائل المحقق عليم الذي يقول الاشتقاق انه تحريك اللفظ  
 تناسبا في احد المدلولات الثلاثة واثباته في جميع الحروف الاربعة  
 او في الاكثر مع تقارب ما بقي في المخرج ويرد على هذا التعريف امران احدهما  
 انه لا يصدق على كل من الضارب والمضروب مثلا بالنسبة الى الاخر مع انه  
 ليس احدهما مشتقا من الاخر والثاني في انه هذا التعريف يقتضي ان المشتق  
 هو المناسبة بين اللفظين لا احد اللفظين وقديح في غير الاول بالمراد  
 من التناهي التناهي سبب الترتيب يحكمه احد ما حردو والى اخره واخره  
 منه ولا شك ان بين الضارب والمضروب ليس مثل ذلك التناهي بل  
 بين الضارب والغرب والمضروب والغرب ولا يخفى عدم التناهي هذا  
 وغير الثاني في انه بالنسبة مساحية والمراد من هذا احد اللفظين تناسبا  
 في اللفظ بالآخر فاشتق هو اللفظ قال العلامة القفاري في الترتيب  
 تعبيره باعتبار العلم فقال هو ان تحريك اللفظين تناسبا في اصل المعنى والتركيب  
 فردا احدهما الى الآخر فالاردو مشتق والاردو اليه مشتق منه واما باعتبار  
 العلم فقال هو انما هو اللفظ ما يناسبه من حروف الاصول وترتيبها في  
 والا على ما يناسب معناه فالاردو مشتق والاردو منه مشتق منه في  
 وقع في عبارة بعض المحققين في انه الاشتقاق هو ذلك الى اخرى كقوله  
 في اللفظ والمعنى هو تعبير الاشتقاق باعتبار العلم وانما قال في اللفظ  
 والكلام مشتق من العلم اشارة الى ضعف هذا القول وذلك لان التناهي  
 منها بين المشتق والمشتق منه ليس الا باعتبار التناهي المحض من اللفظ  
 مع المخرج اذ التناهي المحض من العلم وهو ليس مدلوله على اشتقاق ولا

اشتقاق  
 التناهي



تسمى واكتفوا فلا انما حيث لا يفهم منه بل هو كقيل في معنى بعض  
بعض افرادها فكل في بعد هذا الاشتقاق عند رتبة **والاشتقاق**  
عبارة عن نزاع لفظ في لفظ اخر بشرط اربعة اقسام اربعة اقسام وبين  
منه بان يكونا مشتركين في الدلالة على اصل المعنى وبه اقتضاه الالفاظ  
المشركة في اللفظ كالذهب الذي يقابل الفضة وذهب الذي هو فلان من  
من الذهب فلا يقال انه احد ما مشتق من الآخر لعدم اشتراكهما في الدلالة  
على المعنى الا منعه والتمثيل المصدر اولى من غيره بالقدرة الثالث وهو التمايز  
وتمايزها ان يكونا متمايزين تركيبا بان يشتملا على الحروف الاصلية وهذا  
القياس اخر زعم الالفاظ المتداولة كالذهب والفضة لغير التمايز  
في التركيب وتمايزها ان يكونا متمايزين في الصيغة وبه اقتضاه المصدر  
الذي رتبة به المفعول كما يقال الذي ضرب الامير مغرور وبه المصدر  
المشتق في معناه فلا يقال انه احد ما مشتق من الآخر لاختلاف الصيغة وتمايزها  
ان يكونا مشتركين في المعنى في المعنى واخر رتبة في نحو شابه  
وشبه فانه القيد المذكورة متخلفة فيهما غير ان واحد منهما لا يدل على  
معنى زائد لانه معناه واحد وهو الحاضر والمشار المشترك على جميع ما ذكر  
فيما فانه يوافق في جميع ما ذكر شج ما رتبة في التعريف **قوله**  
فيكون الكلام الذي يمكن ان يوافق في الاشتقاق انما يتحد بين التعليل شيئا  
في احد المراتب الثلاث واشتركا في جميع الحروف الاصلية مترا بغير  
مرتبة او اشتراك في اكثر الحروف الاصلية مع تفاوت ما بقي في اللفظ كنعني  
ونهي كما صح به في بعض الحروف فيكون المناسبة بين التعليلين مستقاردا  
اللفظ فيلزم احد الاخرين اما عدم صحة التفسير المذكور او عدم صحة القول  
بكونه الكلام الذي يمكن اشتقاقه من الكلام والجراب بان مع قولنا الاشتقاق  
انما هو في اللفظ لا في المعنى فانه لا يوجب اشتقاقا في اللفظ والمعنى قد يقع  
في اللفظ في اللفظ وتمايزها ان يكونا متمايزين في اللفظ والمعنى قد يقع  
في اللفظ في اللفظ وتمايزها ان يكونا متمايزين في اللفظ والمعنى قد يقع

لتاثير معانيهما في النفس وتأثير النفس فيهما كما ان الحرج اثر في النفس والاعمال  
وتأثير النفس في الحرج بالفتح فتدركه وبالفهم فتدركه في اللفظ لا في  
مصدره والثاني اسم فالتشبيه في مطلق التأثير كما يشعر به قوله وقد غير  
بعض الشعراء في بعض الجمل او يعلم منه ان بعض تأثيراتها احداث الالام لجميع  
تأثيراتها وقوله ما جرح الله امره بعد رغب الله في الكلام قال الرشي  
الكلام لم يوضع في الاصل مصدر على الصحيح او ليس على صيغة مصدر  
الافعال التي تنصبها على المصدر بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان  
كلمة على حرف واحد او على اكثر او كلمة واحدة او كلمة واحدة وسواء كان  
اولا لكنه قد استعمل استعمال المصدر فقيل كلمة كذا ما كان عطية عطاء  
مع انه في الاصل لما يعطى بوجهه ليس **قوله** في الكلام يتكلمون انما  
هو بمنزلة ما لا يحسم ينبغي ان يرى ولا يقرأ **قوله** وهو الحرج بفتح وسكون  
واما هو بانهم فاسم المصدر فاشكركم **قوله** وهو الحرج في الكلام يتكلمون  
الكلام بمعنى الحرج والمراد به العلم بالمعنى باعتبار كونه وضع الصيغة والحرج ايضا  
معنى فلي هذا التفسير يكون في الكلام استخدام **قوله** لتاثير معانيهما في  
هذا دليل على احد جوانب المدعى ارباب الكلمة والكلام وبين الكلمتين في اللفظ  
والمعنى اما الاول فظا واما الثاني فتاثير معانيهما في اللفظ او في المعنى  
الكلمة والكلام في النفس كالحرج اثر في النفس الحرج او كلفظ **قوله**  
لتاثير معانيهما في النفس كالحرج اثر في النفس كالحرج او كلفظ **قوله**  
الثابت بكلا التاثيرين وقيام وجه الشبه بهما غير لازم كما ظن البعض بعنف  
الظن او لا يوجب الفتح او التزم وجه تحقيق معاني الكلمات ولا شك ان  
معنى الكلام اثر في النفس بوجه ما اذا اثر اثر حوزة اللفظ يعني له مدخل قريب  
فيه والمقابلة المناسبة بين المعنى الاصل في اللفظ والمعنى في اللفظ  
**قوله** لتاثير معانيهما في النفس كالحرج اثر في النفس كالحرج او كلفظ **قوله**  
تدبر الكلام انما بين الكلمة والكلام وبين الكلمتين في اللفظ والمعنى في اللفظ  
في اللفظ فظا واما في المعنى فتاثير في التشبيه بالحرج يكون جارا في الالفاظ

تأثير معانيهما في النفس كالحرج اثر في النفس كالحرج او كلفظ  
ان الذي يطلق التاثير صحيح



باعتبارها في هذا الموضع والقياس على قوله وقد عبر الى الجوز على انه اراد  
التأثير في الالام وفيه تأمل عال الاستاد وجه التأمل انه لا دلالة على هذه  
الارادة لانه بعض تأثيراتها في كلام الله ظاهر في ارادة المطلق على ما لا يخفى انتهى  
**قوله** وقد عبر بعض الشعراء ونقل عن الشيخ الكارزوني انه فاعل هذا الشعر امر  
المؤمنين على من الى طالب رضي الله عنه وكثير هذا المبلغ الله والالم رضى الله  
بعبارة بعض الشعراء والقصد من هذا الكلام انه في هذا التشبيه علاقة  
معتبة فيها بينهم وقوله حيث يحمل التعليل والمكانة عصمة الله **قوله** الله  
وقد عبر بعض الشعراء في قوله في طلبه به يمكن ان يناقش فيه بان قول الشاعر  
لا يدل على تعب وغيره التاثير بالروح في ان تعب بالروح غير نفس الشئ بل هو ان  
ذلك التشبيه امر معني ثمة الفضيحة والبلقاء واما بيان تحقيق ذلك  
التعب في قول الله ولا يلقى ما يجمع الله من قواه المراد ما اثر الله به على طرفة  
الاستمارة البعيدة بان تشبه التاثير بالروح واستعمل لفظ الروح فيه ثم اشتق  
من لفظ الروح معنى التاثير لفظ الفعل ولا يلقى ما يلقى من المشبه فهو شرح ما  
كان مشكك **قوله** جراحات السنان لها التيام الجراحات جمع جراح بحسب  
الجيم بمعنى خشنكى والسنان سنانة وتيزى به جرحه والالتيام مذهب العيون  
بوسنة مشددة وفهناهم قد عرفت **قوله** جراحات السنان لها التيام  
المراد بالوجه بانكسر اسم في الجرح بالفتح وهو في الاصل اثر ذاتي في الجلد والسنان  
بانكسر ما هو اسرع الجرح في الحديد والالتيام بالجمعة مطاوع لانه الراسخ فهو هو  
العز فاعل الطرف لا يعمده على مبتدأ او مبتدأ مقدم الخبر فيقيد القصر في  
بعده موكده ولا يلقى اصله لا يلقى بكسر الهمزة فحققت كمال والتاثير  
في الاصل الجرح ووجه الالتاثير في قبيل المشاكلة وفي الاساس وفي الى ز  
جرحه بالسنان ارشاده وعابه وعلى هذا افاضنا محمد وفيه ما قد سئل عن تحقيق  
قوله الله الله الله الملقى على من الى طالب رضي الله عنه  
الله الله الله الملقى على من الى طالب رضي الله عنه  
في الاصل الجرح ووجه الالتاثير في قبيل المشاكلة وفي الاساس وفي الى ز

البيت مشددة ونسب اليه منى الله عنه فلم يرد على الله الله الله الملقى على من الى طالب رضي الله عنه  
بمعنى الشعراء لم يستحسن ثم لم يصرح لقائله لكافة اولى لانه الشعراء طبقات مختلفة  
كانت قبل النبوة بلا ادراك الاسلام كافر القيس فيهم ومحمود من مدركين  
لجى هلية والاسلام كما في البيت ومقدمين مدركين غير الى لحي هلية كالغزوق  
وجوزر يستشهد بشعره ولا كلام ومحدثين مسلمين بعد الصدر الاول كالنبي  
والى تمام فلا يشهد بشعرهم كما يقولون حفظه فانه نافع جدا سيما في هذا  
الكتاب في الحاشية التي لم ادر صاحبها **قوله** ولا يلقى ما يلقى من المشبه اصل الكلام  
ولا يذهب ما اثر الله به فغيره الذباب بالالتيام وغيره التاثير بالروح مشاكلة  
او تشبه التاثير بالروح في الايام فاستعمل لفظ الجرح ثم اشتق منه جمع فعل  
ما هو المستعمل بالاستمارة الشبعية فيكون ذكر الالتيام الملائم للجرح  
ترشيد او تشبه الله به باله جرحه كالسيف ونحوه على طريق الكناية  
الجرح الذي هو في روافد المشبه به على التخييلية فمن قد عرفت كونه استمارة  
تبعية فقد عرفت انما هو بالانابة الى الجرح المملوءة او الكلام في امر الله  
وهو المفهوم من سوق الله ولما عرفت يقول لا وفق لسوق الله ان يقول وقد  
عبر بعض الشعراء عنه بما يجمع حيث لم وانما يراد بالانابة الى جرحه  
ما صدر عنه من الكلمة والكلام فالتقدير ولا يلقى ما صدر عن الله من الكلام  
وجوابه ظاهر في محمد مسكوى **قوله** والكلم كسر الهمزة جمل لا جمع  
يكون المراد من القاصد جمل الحاشية **قوله** في قوله الله الله الله الملقى على من الى طالب رضي الله عنه  
مناسبة هذا المقام باعتبار كونه العلم مقابلا للكلمة والاولى انه لتحقيق  
الكلمة لانه معروفة مع الشا في الكلمة انما هي بتحقيق العلم اذ به عرف ان  
الاء للفرق بين الواحد والجمع او للفرق بين الواحد والجنس عليه الله رمة  
**قوله** والكلم كسر الهمزة جمل لا جمع فانه يقع على القليل والكثرة كالنمل  
والى والثر والفرق لكثرة لم يقع الا على الكثرة وهو قول سيبويه وقال  
الاقصن اسما للجمع التي لها افعال في كسرها وجمع وقال القز وكنه اسما  
الجناس كنه وثمره ونخل ومثله واما ستم فليس او ستم فجمع لا واحدا



في ذكر تارة في التسمية به وما في التسمية قبلت المعنى في الكلام فليس رتبا  
 زيدت عليه فهي للوحدة فانما تسمى بغير واحد فكلما سببه العلم  
 بالتميز والكل بالتميز فانه قلت لا شك في انهم لا يطلقون الكلام الا على التثنية  
 فصاعدا ويطلقون التمر على الواحد والاثنيين ايضا فلا يكون الكلام جنس  
 كتم فكيف يشبه به قلت ما وقع في الفرق بينه وبين التمر فانه لا يستعمل  
 الا على التثنية فصاعدا بخلاف التمر فانه لا يستعمل على واحد  
 للكلم هذا التخصيص وبقي التمر على وضعه الاصل وما عرفت كونه مستعملا  
 لا يقدح في التسمية الذي هو محب اصل الوضع وتحويله كونه كونه كونه  
 وتارة مثلا للجمع المعنى وواحدة يعني انه الكلام ليس جمع واحدة الكلمة كما  
 انه تجميع وتارة واحدة فذهب اليه الشيخ جازا في بعض تصانيفه  
**قوله** بدليل قوله تعالى اليه يعصيه الكلام **وجه** الاستدلال انه الطيب  
 في الآية وقع صفة للكلم فلو كان الكلام محبا لوجب تانيث صفة والتثنية  
 باطل فكذا المقدم قبل اعتبار التثنية في الجمع محب التأويل فيجوز ان لا  
 يعتبر التأويل في بعض التركيب ورواية المفرد لا يقع صفة لشيء الا بهذا  
 التأويل فلا تارة في تانيثه فانه قيل هذا الدليل اما لا ثبات الجنسية او  
 لنفي الجمعية او لكلاهما في الاول لا يثبت المدعى وعلى الثاني يثبت بقاء  
 اصله عند وجود الجنسية بدليل وعلى الثالث لا يتم التفرقة بين  
 هو سوق الدليل على وجه يستلزم المعنى والمراد منها معناه التفتي  
 يعني سوق الدليل فلا يقال لا يثبت لقوله فلا يتم التقريب لا التفرقة  
 كما عرفت لا يكون الا تاما فاما مثل في شدة الظهور قلت الكل محتمل  
 واما الدليل بان تمام مقصود مع عدم القول بالفصل بين الجمعية والجنسية  
 في هذا المقام فانه في الظاهر وجه واحد هو عليه بوجه اخر فانه المراد  
 بقوله لا جمع اما بحسب اللفظ واما بحسب المعنى واما بحسب ما في كلام الاول  
 فكله الطيب صفة للكلم ثم لم يرد كونه صفة للتفريق الى الطيب فانه  
 القائل الطيب ولا سلم في جوبه تانيث الطيب ثم لم يرد كونه الطيب صفة للكلم

في ذكر تارة في التسمية به وما في التسمية قبلت المعنى في الكلام فليس رتبا  
 زيدت عليه فهي للوحدة فانما تسمى بغير واحد فكلما سببه العلم  
 بالتميز والكل بالتميز فانه قلت لا شك في انهم لا يطلقون الكلام الا على التثنية  
 فصاعدا ويطلقون التمر على الواحد والاثنيين ايضا فلا يكون الكلام جنس  
 كتم فكيف يشبه به قلت ما وقع في الفرق بينه وبين التمر فانه لا يستعمل  
 الا على التثنية فصاعدا بخلاف التمر فانه لا يستعمل على واحد  
 للكلم هذا التخصيص وبقي التمر على وضعه الاصل وما عرفت كونه مستعملا  
 لا يقدح في التسمية الذي هو محب اصل الوضع وتحويله كونه كونه كونه  
 وتارة مثلا للجمع المعنى وواحدة يعني انه الكلام ليس جمع واحدة الكلمة كما  
 انه تجميع وتارة واحدة فذهب اليه الشيخ جازا في بعض تصانيفه

في لفظه خوابر وغتم فليس ينجح بالانفاق في قوله لا يجمع ذلك حبالا فخره والفرق  
 حافظا على سكونه في **قوله** والكلم كجبر الكلام جنس البر الا انه لم يستعمل  
 الا ما فوق الاثنين بخلاف تروكيب **وجه** الذي **قوله** والكلم كجبر الكلام  
 قيل لا حاجة لذكر الكلام كجبر الكلام في هذا المقام لبيان ما به العلم بغير التثنية  
 لا لبيان العلم الذي هو المشتق منه حيث انه كان بالثنية كونه واحدة  
 وانه كان بغير التثنية كونه جنس ومعنى الكلمة فيها سبق في حيث الاشتقاق  
 ولا يخفى عليك انه هذا المعنى في حيث انها جنس او واحدة لم يلاحظ في الكلام بما سبق  
 في تروكيبه في هذا المقام لا يحتاج اليه الى ذكر الكلمة لا في **قوله** والكلم  
 بكسر اللام الجريدك عليه تصغيره على كليم لانه المفرد يستعمل الجمع وقوله ثم عشرة  
 كلم لا في ثمانية عشرة مفرد لا يجمع فانه لا يجمع فانه لا يجمع فانه لا يجمع فانه لا يجمع  
 الكلام القول المركب من ثلث كلمات فصاعدا افادام لا فهو صفة الكلام  
 بالترتيب من ثلث واعلم منه ليس اشتراط الفائدة والكلم عكس فتأتي  
 اجتماعهما في قد قام زيد وارتفعوا في انه قام ووجود الكلام ووزن العلم  
 في زيد قائم وعكس في انه قام زيد وهو شرط انه كونه التثنية في الازواج  
 التثنية او لا فيكون في نوع او نوعين ذكر ابن النحاس فيه خلافا والفتوح  
 عدم الاشتراط والعكس انه اسم جنس للكلم كونه تارة لا يجمع كونه ولا  
 قوله خلافا لما عرفت ذلك بدليل تارة كونه في قوله تعالى اليه يعصيه الكلام الطيب  
 وانه لم يتغير فيه نظم واحدة ذلك ان ابن الصايغ في شرح الالفية وابن  
 فلاح في المغنية وقار ابن الحارث ولا يطلق الكلام على المركب في كل من الا  
 عند من يجوز اطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التوسل لنا في الجبر  
 اختلاف النسخة في الكلام فذهب جماعة منهم الجوزي الى انه جمع للكلم وذهب  
 الفارسي وغيره من المحققين الى انه اسم جنس لها ثم اختلفوا على انه يجب  
 احدا على الاكثر وانه لا يقع الا على ما فوق التثنية وادوا قصدا وادوا  
 جمع بالفتوح واما في ان يقع على اكثر والتقدير والثالث انه لا يقع على  
 اكثر من ثلث وعلا من كانت اثنين كونه تارة فانه قلت ما الفائدة











الوحدة فلو قيل الجنس اسمها المقدم على كانه كذلك **قوله** ولا منافاة بينهما  
 جواب وقيل مقدر تقديره ان الجنس تحت امر كثيرة واذا كان الاسم مثنى  
 فقد قصد الجنس المزدوج لكثرة واذا كان التثنية والوحدة فقد قصد الوحدة  
 ايها والا لما كان في ايرادها فائدة فيكون الوحدة والكثرة معا مقصودين  
 فاجاب بجواب انصاف الجنس بالوحدة وان كان افراده متعقبة بالكثرة كونه  
 صفة للجمع والوحدة صفة للجنس فمقتضى ان التثنية تدل على وحدة فرد  
 لا على وحدة الجنس كما في ثمره وجه انه لا قصد الى الجنس بل الى الفرد وهو  
 حتى يكون امر فردا له وبعبارة اوضح انما اوردت التثنية لتدل على  
 ان المقصود بالتعريف الجنس الذي هو متحقق في ضمن الواحد لا في الاثنين وما فيهما  
 وجه انه لا منافاة في ايضه **قوله** لا منافاة فيهما  
 سؤال تقرير السؤال الجنس بغير الحقيقة ثم حيث هي مع قطع النظر عن الفرد  
 والا فزاد والوحدة تشع بالفرد وبغيرها منافاة وتقرير الجواب  
 الحقيقة قد يتوقف بالوحدة النوعية والمراد بالوحدة الوحدة النوعية  
 ولا منافاة بين الحقيقة ثم حيث هي وبين الواحد النوعي اركانها واحدا  
 نوعيا لانه الحقيقة قد يكون جنسا كالحيوان وقد يكون نوعا كالانسان  
 وجهه ليس **قوله** ولا منافاة في جواب سؤال مقدر وهو الجنس  
 يقع على الكثير والوحدة ينافيه فكيف يجتمعان وصاحب الجواب ان المراد  
 الوحدة الجنسية لا الوحدة الشخصية حتى يكون منافيا فاضل ام **قوله**  
**قوله** ولا منافاة بينهما اي بين التثنية والاسم او بين الجنس والواحد  
 هذا الشارة الى جواب سؤال مقدر تقديره ان بين الكثرة والوحدة منافاة  
 الجنس ولازمه وبين الوحدة التي هي بدلول التثنية ولازمها منافاة فكيف  
 يقع كل الاسم على جنس والتثنية على الوحدة المنافية له فاجاب بقوله لا منافاة  
 بينهما لكن هذا الجواب جدلي الزاوي مذكور على سبيل التزل يعني على  
 تقدير تسليم ان يكون التثنية والوحدة الجنسية لا في المنافاة بينهما واما على  
 تقدير ان يكون الوحدة الفردية كما يمكن فتحها فمقدم المنافاة فلا فائدة في

بينهما بانه يمكن تقرير السؤال المقدر بطريق المنع بان يقال انهم يحسمون التثنية  
 في الكلمة لوحدة لوحدة بدلول الاسم للجنس كقوله المنافاة بينهما على هذا  
 يكون جواب الشبهة في مقابلة المنع وهو غير موجه بل هو انصاف الجنس  
 بالوحدة في الظاهر لوقال الجواب انصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس  
 اولى لما ان التثنية التثنية بينهما في المنافاة بين الاثنين هي بالاسم  
 معا على ذلك ولا يقع فيها انصاف احدهما بالآخر فيجوز انصاف احدهما  
 بالآخر لا في المنافاة التسمية منها وهي انصاف الكلمة بالجنس والوحدة  
**قوله** ويمكن حملها على العهد الذي هو وان كان فردا جامع جاوره التعريف  
 وتحرر الى تحلف جعلها قسما ما يطلق عليه لفظ الكلام او في الكلمة اللغوية **قوله**  
 ويمكن حملها على العهد الذي هو والعهد هو نوع الكلمة المذكورة السنة  
 النحاة معروفة بقرينة مقام ذكر من تل النحوي وانما الحكم يحتمل ولم يتبين  
 لا مستغرق والعهد الذي هو لانه كلما منهما لا يناسب مقام التعريف مع انه  
 يوجب جهالة المردود وجهه ليس **قوله** ويمكن حملها على العهد الذي هو  
 رد عليه انه الخلل على العهد مشروط بسبق المعهود كما اوضحنا وهذا لم يسن  
 التزم الا ان يقال ان الخلف قبل قولك افصح التثنية كان في البيت  
 غرض ليس **قوله** ويمكن حملها لا قد اورد ومنه المشتبه منها كما  
 وقال العهد الذي هو بالارشاد بالاسم الى ان المعهود بين الحكم والمثل  
 سواء كان ذلك المعهود ماهية او حسيه منها فانه كان المراد منها الاو  
 يكون التعريف صحيحا لكن التعريف ليس صحيحا لانه فيكون التعريف للفرد  
 وهو لا يمكن الا بالاشارة الى جهة كما بين في موضعه واجاب عنه  
 بانه يقال التزم الا انهم انشأوا التثنية التثنية المذكور بانهم حملوا التعريف  
 على التعريف اللغوي الذي يعتبر فيه تعيين الموضع له لفظ في غير اعتبار  
 الحاقية والماتية الا على التعريف الحقيقي الذي يعتبر فيه الحاقية في اللغة  
 هذا اطلاقه ويمكن ان يجاب عنه بانهم انشأوا التثنية في التثنية المذكور

ومحمود في  
 على ص



ومع حسن التعريف لا بد من بيان العلم انه كانت المصيبة بدون ملاحظة العود  
 لا يصح في المصيبة التي لا تخرج وان كانت المصيبة وانما اذا كانت بحد ذاته  
 الخارج يفتقر في المصيبة جزوا وبدا القدر في المصيبة كانه في حسن الخط  
 فاعل في القائل محمد مكرى رحمه الله ويكنى محمدا بن ابي بكر بن  
 بالعلم الى فرد المفهوم العلى ويكون ذلك الفرد موقوع براد امره احد ما  
 انه تعريف الفرد غير جائز عندهم والحوار انه لا يجوز تعريف الفرد  
 لشخصه النوع وما يسميه انما القدر المشترك ذلك المفهوم في مطلق  
 فانه انما تعريف فرد منه يبطل طرد التعريف وانه انما تعريف ذلك  
 المشترك فلا عود وانما لا بد ان يذكر العود سابقا ويمتنع هنا وجوب  
 انه المراد بالكلية ما يطلق عليه لفظ الكلية عن هذا المفهوم والشيء مسطور  
 فرد منه او قد يطلق لفظه على الجملة البنية كما في قوله تعالى تمت بانه يكف  
 او المطلق المطلق او الموضوع المطلق او المطلق الموضوع اما بغيره فليس  
 كانه او كثيرا واما حديث سبني الذكر في علم ان التقدم المتبعية اعم من  
 التحقيق والتقدير في محالين في مرتبة فانه المنه للمصلحة بحد ذاته  
 كانه مذكور سابقا ولا يفتقر به ضعف توجبه العود فانه انما يمكن انما  
 لا ينعقد هذا وانما يتبين ان معنى عدم ارفاق التعريفات يمكن ذلك  
 معينا كانه موافق لشيء فان بعض الاصول التعريف يقتضيه معين  
 عندنا مع من حيث هو معين واما النكوة فيقتضيهما التفات القبول  
 الى المعين من حيث ذاته ولا بد حله فيها فبذلك وان كان معينا في  
 نفسه لكن من جهة التعيين وملاحظة فرق بين ودرج في نفسه  
 ذلك مقدمة بين في فهم المعنى في الالفاظ بمعنى الوضع والعدم فلهذا  
 انه يكون المعاني مستقرة متميزة بعضها عن بعض عند السامع فتميز في  
 ذاته على وجه اوله لان اول سمي موقوع وانما في نكوة ثم قال انما  
 الى تعين المعنى في المصيبة بكونه مختلفا بسمي بسمي على ما حكي  
 كونه المصيبة في المصيبة فانه لا يمكن انما سمي انما كان فردا

هذا هو المعنى الذي  
 في المصيبة بكونه  
 متميزة عن بعضها

منها واكثر وان لم يكن بجزء اللفظ وانما في ارفاق عنيت به الى ذلك  
 مثل الارشاد في اسماء الاشارة وكيفية التكلم والمخاطبة والنية في العمل  
 وكيفية المصلحة حلية وغير حلية في المصوبات والمصاف الى المصاف  
 وكيفية العلم والنداء في المصوبات ثم يقول اذا دخلت ادم على اسم الجنس  
 فاما انما يشار بها الى حقيقة معينة منه فردا كانه او افرادا مذكورة تحققت  
 او تقدير او سمي من العهد الخارجي واما انما يشار بها الى الجنس نفسه وانه  
 يقتضيه الجنس في حيث هو كما في التعريفات وهو انما الحقيقة وفيه يطلق اسم  
 الجنس عليه وكذا الجنس في حيث هو موجود في ضمن الافراد بقرينة الاحكام التي  
 عليه الثابتة له في ضمنها اما في جميعها كما في مقام الخطاب وهو لام الاستغراق  
 او بعضها فهو لام العهد الذي هو كما مزمع ويحتمل ان يكون لام العهد اليه انما  
 الى الجنس باعتبار حقيقة في ضمن الفرد المعين بمعرفة القرائن وبما الاعتبار  
 اولي البكر في جميع الباب على نحو واحد وله اقبل ضم الشريعة الاحكام  
 اولي بل هو الواجب ومنها تحقيقات اخبرنا بها يبين في شرح هذا الكتاب  
 فانه قلت على كونه انما يكون العلم فيها للعهد الذي اوال استغراق اعم  
 قلت لا انما العهد فلا التعريف للجهد لا غير جائز واما انما استغراق  
 فلا الموقوف لا يخلو اما انما يكون بالكلية حيث هو كل وهو لا التعريف  
 لا يصدق على اكثر من كلمة واما انما يكون كل واحد وهو لا التعريف  
 يصدق على كل واحد منها لا يصدق الموقوفة ففلا غير الكل واما انما معينة  
 وانه بعض فمع لزوم ف وصدق ذلك البعض بغير الرجوع بلا وجه فقلت  
 كما شككتم عنه قوله لا يمكن حملها على العهد الخارجي ولا يمكن حملها على  
 العهد الذي ولا على استغراق اما على الاول فلزوم التعريف لفرد  
 وليس معلومة ارفاق عند تعليم والمفرد معلومة عند واما على  
 الثاني فلزوم التعريف لفرد وليس ما يقتضيه التعريف انما كان المراد بالكلية  
 المفهوم ما يطلق في يصدق تعريف كونه في ذلك الفرد واما انما معينة  
 والجامعة انما كان مرادها المفهوم هو انما ولا فلا يصدق تعريف كل



قوله على قول آخر هو قول الفراء المصطلح ايضا واما الثاني فلعدم صدق  
على المركبات مع انها من افراد الكلمة اللغوية ظهيرة **قال المصنف**  
لفظي لفظ واحد وادانه كانه في زائكة مشتركا فيكون في الترتيب واللفظ  
صوت هو حرف او اكثر وقال ابن هشام صوت تشتمل على الحروف وقبح  
فيه بانه لا يشمل الحروف الواحد كواو والعطف وقائه ولام ايجز بانه ضرورة  
انه الشيء لا يشمل نفسه وقبحه نظر وقبح الصوت السابع لعدم كونه شيئا  
من الحروف فلا يكون لفظا وغير لفظ واللفظ جنس يشمل الماهول المستعمل  
واختاره في الدوال الرابع قالوا ولا يستعمل الا في الضمير بالجنس او الكاه  
اخضع في الفصل بوجه وهو ممتنع كذلك لانه الموضوع للشيء كونه لفظا وغير  
لفظ شرح الواقي للدهم **اللفظ** في الاصل مصدر لفظ ثم صار لللفظ  
لا بطريق التخرج كالقرب بمعنى المضروب في قولهم الدنيا مضرب الامير بطريق  
النقل العرفي فانه اللفظ في معنى لللفظ حقيقة عرفية وهو المراد ههنا وهو  
صوت يعتمد على خروج الحروف فالصوت السابع لا يسمى لفظا وانه خرج  
من الفهم اذا لم يعتمد على خروج الحروف كلها كما لا يثبت زائدة في افعالها  
وارادته في الاضمار غير استعمال الحرف في التعريف واجب لانا نقول  
ذلك وانه كان مجازا لكثرة مشهور بل في الحقيقة عند الفصاح **قوله** اللفظ  
في اللغة الرقي معناه في اصل اللغة او في عرف اللغة الرقي وعلى الاول  
يكون الكلام في قول الرقي للجنس مع انك لا تتصور في فكره انشاء الى امر  
حقيقة الرقي المطلق وهو الرقي من الفهم والاحتمال الاول اولى من حيث قلة  
النقل والاحتمال الثاني اول من حيث قوة المناسبة بين المنقول عنه  
والمنقول اليه ظهيرة **اللفظ** في اللغة الرقي قد علم انه يفهم من حيث  
وقد كتب اللغة انه يجوز لفظ في اللغة ثلثة معان احدها الرقي المطلق  
يسمى كانه في الفهم وغيره وكان الشارح قدس سره اخذ بهذا حيث اطلق  
الرقي اوله وقدر قوله انما انما العزلة من حيث المطلق **قوله** واللفظ  
ما يعرف من اطلاقه بانما يقال اللفظ اللفظ العزلة او الرقي العزلة لانه

بما خرجت من الترتيب او في الفهم في الفهم في الرقي من الفهم والثاني المطلق  
قوله في اللفظ لفظ بوجه افكده من ازيد من سجن كفتن ولا يخفى انه اعتبار  
واحد في المعنى الثاني والثالث اصل المعنى العرفي نسب واقرب من اعتبار المعنى  
الاول لكن لم يعتبر في المعنى الثاني كما هو الواجب عبارة لا ذكرنا انه عرف  
من اطلاقها منهم اللفظ بمعنى الرقي المطلق ولا المعنى الثالث وهو ظاهر وانما لم  
يعتبر لانه اللفظ بمعنى المطلق لا بد انه يتعدى بالبيان قال القائل لفظ به  
اي لفظ فاللفظ بمعنى النطق المناسب بالمعنى الاصطلاحي وهو اللفظ الشيء  
لا اللفظ المطلق بدونه الصلة كانه باعتبار هذا المعنى صفة للكلمة دون  
الكلمة فانه قلت بجري بالنقل التعلق فيجب نقل اسم صفة للكلمة وهو اللفظ  
بمعنى المطلق الى ما ينطبق به ثم من الى العرفي والخفي حرة بالمعنى العرفي لانه  
اختصاصه باللفظ بخلاف الرقي المطلق قلت نعم لكن المعنى العرفي الخفي كونه  
اعم مما ينطبق به لشمول اللفظ الحكم وايضا لم يعد بين ارباب الاصطلاح  
النقل من المعنى لافضل الى المعنى الا في اعم وهذا خلاف ما قال شيخ الرقي من انه  
في هذا المقام فانه اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل  
في عرف اللغة فيما يتكلم به وهو المراد ههنا في هذا لا يكون فيه نقل  
في عرف النحاة الا انه يقال ان كتاب النقل باعتبار ان اللفظ في عرف  
بمعنى الملفوظ به حقيقة والنحاة يريدونه به انما هو الملفوظ به حقيقة او كما  
وقع بغير خلاف ما عهد بين ارباب الاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة  
هذا الاصطلاح غير خفي بنحاة بل جميع ارباب العربية يريدونه بهذا المعنى  
عمدة **قوله** ثم نقل في عرف النحاة الواسع ثم نقل في عرف النحاة من الرقي  
المطلق او في الرقي من الفهم او بعد جعل اللفظ الذي هو معنى الرقي المطلق او بمعنى  
الرقي عن الفهم بمعنى الملفوظ به فاشبهه **ظهيرية** **قوله** ثم نقل في عرف النحاة  
ابتداء الجري في نقل على كلا الوجهين لانه المناسبة وبعده فيهما ما  
على الاول فلهذا اللفظ المصطلح يشمل على الرقي كما نقلوه على الذين  
واما على الثاني فلكونه المصطلح جوازا لانه راجع الى المعنى **قوله** ابتداء او بعده



جمله نية اللفظ في الاول لا يحتاج الى مؤنة تعدد النقل وهو في قبيل  
تسمية المسبب باسم السبب وتسمية المتعلق بالفتح باسم المتعلق بانك  
وعلى الثاني تكون العلاقة بين المنقول اليه والمنقول عنه الادراك في  
قبيل تسمية الخ من باسم العام وفيه انه يكون اللفظ بمعنى  
المرعى حقيقة والمعنى المنقول اليه وهو ما يتلطف به حقيقة او حكما فيكون  
بين المنقول عنه والمنقول اليه هي الوجود في وجه فلم يكن في قبيل تسمية الخ من  
باسم العام قال الفاضل الخ من ويجوز ان يحمل منقولا في اللفظ بمعنى الرى  
في الغم او بمعنى المسكلم ابتداء او بواسطة وقد عرفت الكلام فيه  
الى ما يتلطف به الالف في البناء للتعدية والتلفظ بمعنى التكم والنطق فلا  
يراد ما يقال في هذا التعريف دورا اذ معرفة يتلطف لما خوذ في هذا التعريف  
يتوقف على معرفة اللفظ المعروف لكونه باخدا مستقفا لانه مادة الاشتقاق  
هو اللفظ الغرور والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي فانه قلت الحركات والحروف  
الاعرابية اما كلمات اولاه فانه كان الاول يلزم تركيب زبد في جا زبد  
من كلمتين فلم يكن كلمة كونه موصوفا لمع مركب فلم يكن اسما موصوفا لكونه  
قسما في الكلمة وانه كان الثاني يلزم انه يكون تعريف الكلمة فانه تصدق  
عليها اذ تصدق تعريف اللفظ عليها وصديق باقي التعريف تعريف الكلمة  
**قلت** قد اختلفوا فيها فذهب بعضهم الى انها كلمات في جميع المركب في الاسم  
والحركة الاعرابية لفظا مركب عندهم والمركب هو الاسم المفروض كذلك  
الحركة وذهب بعضهم الى انها ليست بكلمات اخرجها عن تعريف اللفظ بآراء  
ما يتلطف به اصالة ولا يخفى انها يخرج الحركات الاعرابية دون الحروف  
الاعرابية لكونها متعلقة بالاصالة وما قيل انها مخروجة بقيد الوضع  
عن تعريف الكلمة مردود بما ذكره الشارع في بحث الفاعل في انه لا يوجب  
والوضع حقيقة او حكما مطلقا كان او موصوفا مفردا كان  
او مركبا تعميم الاول يرفع توهم عيب جامع في تعريف الكلمة بسبب  
خروج الضمائر المستندة في اللفظ والثاني لرفع توهم عيب الاحتجاج الى قيد

الوضع في تعريف الكلمة بسبب خروج المرحلات في اللفظ والثاني لرفع  
توهم عيب الاحتجاج الى قيد الافراد في تعريف الكلمة بسبب خروج المركبات  
عن اللفظ وانما قدم المرحل على الموضوع مع تعريف الموضوع واعتبار الوضع  
في الكلمة لانه المقصود من التعميم منها ادخال المرحلات في اللفظ اذ لا ترد  
في دخول الموضوع فذكرها اهم وتقدم مرتبة الاهمال على الوضع في الواقع اذ  
اللفظ معنى او لا غير موضوع ثم وضع لمع نقل عنه قدس سره في التسمية  
وانما قال موصوفا ولم يقل مستقفا كما في عباراتهم المشهورة فغيرها على ان  
مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والايضاح الاصلية بين المرحل والمستعمل وهو  
لفظ وضع لمع قبلا يستعمل وانه اعلم انه اللفظ انه يكون على التعميم  
الثالث لا الموصولة في ما يتلطف ولا يبعد ان يحمل التعميم الثاني افع قوله  
معهلا او موصوفا لا يتلطف به الالف حقيقة اذ المتلفظ الحكم لا يكون  
معهلا ويحمل التعميم الثالث بالنسبة الى اللفظ الموضوع اذ المرحل لا يتصف  
بالافراد والتركيب باطل **عمدته قوله** حقيقة او حكما المتبادر ان المتلفظ  
حكما كالضمير لفظا اصطلاحيا حقيقة وفيه نظرا والمشتور في كتب النحويين  
انه اللفظ اعم من انه يكون لفظا حقيقة او حكما ولذا قيل انه اللفظ في  
تعريف الكلمة فجاز مشهور وذلك يدل على انه الضمير ليس لفظا اصطلاحيا  
والا وجه انه يقال انه التعريف قديم عنه قوله الالف وقوله حقيقة  
الضمير لانه المعنى في التعريف كانه قال المراد في تعريف الكلمة هذا المعنى  
حقيقة او حكما يدل على ذلك قوله اخرا واللفظ الحكمي وقوله كان لفظا  
حكما لا حقيقة وعلى هذا اندفع اعترض الخ من بانه كلامه اخرا في  
كلامه اولاه فذهب **سيد عيسى السعدي** **قوله** مفردا كان او مركبا وانت  
بانه هذا قيد لا الموصولة ظاهر ان كانا حقيقة او حكما مطلقا كان او  
موصوفا قيدوا بها فيلزم كونه ما يتلطف به الالف منحصرا فيها وهو لا  
لانه المرحلات ايضا في قبيل ما يتلطف به الالف وليست بمفردة ولا مركبة  
واللفظ الحقيقة لانه ما يتلطف به الالف حقيقة فهو بانه



واللفظ الحقيقي ويقابل اللفظ الحكمي والصواب أن اللفظ الحقيقي والحكمي  
لأن إطلاق اللفظ بمعنى ما يتلفظ به حقيقة أو حكما على كلا القسمين بطريق  
الحقيقة وكلاهما في التعريف ليس للشك حتى يغير التعريف بل التعميم فافهم كما  
**قوله** واللفظ الحقيقي قال الحاشي عماد الدين ولا يخفى أنه إذا وضع اللفظ  
ما يتلفظ به الانشاء حقيقة أو حكما فالمشكك في ضرب لفظ حقيقة  
فالصواب ما يتلفظ به الحقيقة انتهى وانت خبير بأنه معنى قوله  
الحقيقة هذا المعنى المتلفظ به الحقيقة لا غير ومير شكك أنه توصيف  
بالحقيقي المقابل للحكمي فإنه لو لم يكن هكذا لما صح التوصيف به كما لا يخفى  
ولعل لم يتذكر قوله بعد والحكمي وظن أنه الحقيقي بهذا ما يقابل المحكي  
مع أنه بعيد عن المقام ثم اطر عبد الحميد **قوله** واللفظ الحقيقي الملم  
برو بالحقيقي ما هو في مقابل المحكي بر عليه أنه المنوي أيضا لفظ  
حقيقي أو اللفظ موضوع عرفيا لكل ما يتلفظ به الانشاء حقيقة أو  
حكما بل أراد بالحقيقي ما يقابل الحكمي وذلك ظاهر حيث قال في مقابله  
والحكمي كالمعنى في زيد ضرب والحكمي أنه لما قسم اللفظ إلى الحقيقي  
والحكمي حيث قال في تربية حقيقة أو حكما وهو إشارة إلى تسمية المحكي  
حقن في موضعه فأراد أنه يمثل عن قسمه فقال اللفظ الحقيقي كزيد وغيره  
والحكمي كالمعنى في زيد ضرب فإنه قلت لو قال ما يتلفظ به حقيقة  
كزيد وضرب وما يتلفظ به حكما كالمعنى في زيد ضرب لكانا بعده  
المنافاة قلت المقسم من اللفظ لا ما يتلفظ به فتأمل كزيد وضرب  
فصل ترك مثال الحرف اكتفاء بالكتاب أو الواو في كزيد وضرب لكن  
لا يخفى بعد ويمكن أن يقال ليس مقصوده ذكر جميع أقسام العلم حتى يجب  
عليه الذكر مثال الحرف أيضا بل المراد أنه يذكر مثال اللفظ الحقيقي اللفظ  
الحكمي وأنه يبين أن الالفاظ التي في زيد ضرب بعضها حقيقي وبعضها حكمي  
فقال أنه زيد وضرب في زيد ضرب لفظ حقيقي والمستمر في تحت ضرب لفظ  
حكمي هذا قوله في زيد ضرب لفظ حقيقي **قوله** واللفظ الحقيقي واللفظ

الحكمي لا الشك في فلفظ كما هو الظاهر **قوله** واللفظ كالمعنى  
في زيد ضرب واضرب هذا يتضمن أمرين أحدهما أنه ليس بتلفظ  
حقيقة ودليله أنه ليس في مقوله الحرف والصوت وكل متلفظ هو  
من مقولة فزده ينتج أنه المنوي ليس بتلفظ وهذا لا يتم في زيد سمع  
وقيل أنه المنوي للحرف في اللفظ في مقوله الحرف وثانيتها أنه متلفظ  
كما ودليله أنهم أجروا عليه أحكام اللفظ في كونه منفذا إليه  
وفاعلا ومؤكدا ومطوقا عليه وغير ذلك وفي ثالثة من  
الدور فتدبر طاشكندر **قوله** والحكمي كالمعنى إلى أي يتلفظ  
به الانشاء كالمعنى في زيد ضرب فافهم ما قيل في أنه المنوي في  
من أفراد اللفظ العرفي حقيقة كالحكمي كزيد ضرب مثلا كذا قد وجب  
لجمل المنوي لفظا حكما فليكن **قوله** كالمعنى في زيد ضرب واضرب  
أو وثانيتها بتبيينها على قسمي المنوي من الواجب والحيث وقيل  
تبيينها على قسميه من الغائب والحاضر انتهى وانت خبير بأنه معنى  
الثلاث بانه يقال بعد مذهبها واضرب على صيغة المتكلم حتى يكون  
الامثلة الثلاثة للتبيين على أقسام الثلاثة إلا أنه يقال  
المثال الثاني يحتمل كونه صيغة الأمر والمتكلم وفيه فالفضل للمعنى  
فتبين طامع هذه الحاشية **قوله** والحكمي كالمعنى إلى أي قلنا ذلك في كل  
ما وجب استنفاذا على ولم يكتف باحدهما في المثالين في قسم  
الفعل في الغائب والحاضر وانما كان المنوي لفظا حكما وحيثما  
أو ليس في مقوله الحرف الذي يحسم به اللفظ ولا في مقوله الضم  
الذي يمتد به اللفظ أصلا أو ليس هو كل منهما وأصل وضع  
وانما اختص اللفظ بهما لأنه اللفظ أما حرف يحكم به أو صوت  
يعصيه أصول حرف وهما وإن كانا موجودين في ضرب واضرب  
لأنهما لم يكن فيهما في مقوله حروفهما ولا في مقوله صوتهما لم يكن مطلقا به  
حقيقة ولم يوضع لفظا آخر يحسم بلفظ مع أنه كلمة اتفاقا



وانما بعدد اعنه اي غير ذلك المنوي المتصل باستقرار المنفصل لاي  
اطلقوا اللفظ المنفصل محيا في مقام الاستعلاء في غير محال وهو  
فعلوا الفاعل في ضرب هو وفي ضرب انت بخلاف المقام الحظائي حيث  
يكون مفعولا حكما باعتبار ما لا بد للفعل في الفاعل او كلاهما بلفظ المنز  
لا بد ان يلفظ معه فاعله حقيقة ويعبر به بلفظه حكما للتلاخ في الفاعل  
وبما اوضحنا في طرفه قول بعض المحققين من ان المنوي في مثل ضرب  
قد يكون في مفعول الصوت اذا رجع الى الصوت وقوله ليس في مفعول  
الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي انتهى وكذا اظهر عدم فهم من  
قال لانه في مفعول هو انتهى لانه كل واحد من بين الفاعلين لم يسر  
الى ما اراده صاحب الفصل والافعال وانه علم بحقيقة الحال  
حسن احدى خليف احمد بن تاج الدين في قوله المحقق من ان يكون  
واجبا لا هذا بناء على رأي المحقق في الحكماء الفاعلين بانه المتمثل  
في العقل ما هي الا اسماء المواد في الازمان الخارجية لا اشباحها و  
صورها الفاعلة بها اما على زعم الاخيرين منهم فالمفعول في مثل اوجبا  
كانه او محققا في المحركات المخففة استغناء في المقولات العشرة  
عن ذلك الشيء واما قولهم ان العلم مطلقا في مفعول كيف في سبيل  
المسماحة وتشبيه ما في الذهن كما يكون كيف به على ما حققه في  
وغيره مثلا الفاعل المفعول في قولنا اغفر لي يا رب واجب وفي  
قولنا اضرب يا رب فممكن في مفعول الجوهر وفي قولنا القوت ثبت  
في الخارج قبل وصوله الى الصانع ممكن ايضا عرض في مفعول كيف  
فعله ونارة في مفعول الصوت ليس على ما ينبغي لانه القوت ليست  
برائها مفعول في المقولات التي هي الا حواس العالمة وتحقيق المفعول  
وبناء اقسامها لاسع الورق والشبح كتب الكلمة سلما في قوله  
قوله اذ ليس في مفعول الحرف والصوت يعني ان المنوي في ضرب  
واضرب ليس في باب الحرف والصوت ولا يصح فانه عليه اصلا اذ لم

يرضع له لفظ حتى يكون اللفظ حقيقة وانما بعدد اعنه بلفظ هو  
واجبوا عليه احكام اللفظ فكان اللفظ حكما في انهم مكروا به لاجرا  
احكام اللفظ عليه مثل الاسناد واليه والابدال منه وتاكيد مفعوله  
ولم يوضع له لفظا عطف نفسه لقوله ليس في مفعول الحرف والصوت  
فالمنوي في حد ذاته امر معتبر به وهو الذي بعدد اعنه هو وانما ليس  
بلفظ بل كيفية لللفظ الذي في مفعول في مفعول كيف فلا ينبغي  
لا اذ في مفعول هو وفي قولنا المنوي قد يكون في مفعول الرجاء  
وقد يكون في مفعول الجسم وقد يكون في مفعول العرف وقد يستعمل عليه  
الدال بالمول فانه في مفعولها انما هو مرجع لانه نفس الذي هو في الحقيقة  
وجبه ليس قوله اذ ليس به التيسر لعدم كونه المنوي لفظا حقيقة  
يعني ان اللفظ الحقيقي في مفعول الصوت والحرف المنوي ليس كذلك  
فلا يكون اللفظ حقيقة واما قوله ولم يوضع له لفظ فلا دخل في  
به التيسر فليست في مفعول امير قوله اذ ليس في مفعول  
الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ به اذ ليس على عدم كونه المنوي  
لفظا حقيقيا وسخه به الدليل مع انهم قولوا واجبوا عليه احكام  
اللفظ ومع ملاحظة الكبرى المطلوبة وليس على كونه لفظا حكما في قوله  
الا وركب اذ ليس في المنوي في مفعول الحرف والصوت اصلا ولم  
يرضع له لفظ وكل لفظ حقيقي في مفعول الحرف والصوت ولم يوضع  
له لفظ فليس المنوي لفظا حقيقيا وتقرر ان اللفظ المنوي لفظا  
حقيقيا واجبوا عليه احكام اللفظ وكل ما هو كذلك فهو لفظا حكما  
تكانه للمنوي لفظا حكما لا حقيقة هذا الدليل في افراد القياس المركب  
ويمكن جعله دليلا على عدم كونه المنوي لفظا حقيقيا وعلى كونه لفظا  
حكما فانه على كونه حكما على هذا التقدير كما يشهد قوله في لفظا  
حكما لا حقيقة تقرر اذ ليس المنوي في مفعول الحرف والصوت اصلا  
ولم يوضع له لفظ واجبوا عليه احكام اللفظ وكل ما هو كذلك



في لفظ حكم لا حقيقة فكان المنوي لفظا حكما لا حقيقة وعلى التقدير  
كقولنا وانما عدا واعداه رقبنا للمع الموجه على قوله ولم يوضع لفظ  
اعترض عليه بانه ليس هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه او كل  
واحد منهما فانه كان الاول يرفع الاستدراك لانه الكبري المنوي  
او انتمت بالمقدمة الاولى ثبت المدعى وانه كان الثاني اعترضا على  
الدليل الثاني بانه لو صح بجميع مقدماته لزم انه لا يكون لفظا زيدا  
مثلا لفظا حقيقيا لحياته ويجمع الكبري اجتمع بانه هذا الدليل  
مبنى على ما ذهب منه قال انه اللفظ موضوع بآراء نفسه فلم يجر الدليل  
فانه قلت هذا الجواب لم يحسم مادة الاشكال بالحكمة لانه الموهبات  
الفاظ حقيقة مع انه ليسكم يدل على عدم كونها الفاظا حقيقة لانه  
لم يقل احد حتى كونه الموهبات موضوعا لنفسها قلت مادة الاشكال  
يحسم بالحكمة اذا حذر الدليل وتحرر الدليل بانه لانه المنوي موضوع  
الذي لم يوضع لفظا وهو كذلك فهو ليس بلفظ حقيقي معناه مطبوعه تقول  
بما في الفكر الثاني انه كل لفظ حقيقي فهو من قول الحروف والصوت ولا شيء  
في المنوي من مقولة الحروف والصوت فلا شيء في اللفظ الحقيقي كمنوي  
ويعكس الى لاشي من المنوي بلفظ حقيقي **قوله** ولم يوضع لفظا  
هذه العبارة مع انه ما لا حاجة اليه توهم انه لا بد في اللفظ الحقيقي  
من انه يوضع له لفظا مع انه ليس كذلك وقيل ايضا يجوز ارجاع التعريف  
الى المنوي في هذا التعريف الرابع اليه موضوع بآراءه لكنه يوضع عام فلا بد  
يحل العبارة على انه لم يوضع لفظا حقيقيا ويمكن ان يقال ان العبارة  
يجوز ان يكون بآراءه وتوهمها القول ليس من مقولة الحروف والصوت فالتعريف  
انه لم يبين في الحروف والاصوات للفظ الحقيقي ذلك المنوي كما في  
اللفظ الحقيقي فليس هذا الذي روي عن ما قلناه وذكر بعض المحققين انه لما  
لم يوضع لفظا بالمنوي فليس في كونه ضربا من الالفاظ على القول من غير  
التي هي فاعلا لفظا والتعريف في اللفظ غير اعتبار اللفظ فاقيم

مقام اللفظ في اعتبار جزي الكلام الملفوظ ايضا كجزي الكلام المعقول وهو  
ليس من مقولة حقيقة بل بآراءه كونه واجبا وتارة ممكنا جسيما او عرضا وتارة  
من مقولة الصوت او راجع الغير الى الصوت فقولنا ليس من مقولة الصوت  
والحرف اصل ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه ضحي على غيري حتى قال بعض  
المفسرين لا ادري خرابي مقولة هو قلت قولنا بلغة انتهى كلامه وكذا في  
انه يروى على حل هذا الحق العبارة ما قلناه وايضا يروى عليه انه الفاعل  
المعقول وانه اعتبر جزي الكلام الملفوظ في خواصه في غير لفظ اللفظ  
لكن وضع بآراءه لفظا في غير هذا التركيب وتوهمه قوله كونه تارة واجبا  
وتارة ممكنا اولاشك ان فيه ضربا اذا كان واجبا الى زيد يكون الفاعل  
المعقول هو زيد وهو وان لم يعتبر في هذا الكلام بلفظه لكنه وضع بآراءه  
لفظا فالاولى انه يحل الكلام على ما قلنا ويقال ان المنوي في كونه ضرب  
غير الفاعل المعقول بل ادوال عليه ليس من مقولة الحروف والصوت ولم  
يبين في الحروف والاصوات لفظا حقيقيا ولا يدري انه من مقولة  
كما ذكره الفاضل المحقق رحمه الله **قوله** ولم يوضع لفظا حتى  
جوز احكام اللفظ على ذلك اللفظ الموضوع جزيه عليه هذه الاحكام  
لاحكام اجرائهم الاحكام على المنوي فاضل امير ولم يوضع  
له لفظ انما ان هذه العبارة لانه قوله اذ ليس له لا يكونه كما في انتمت  
المدعى ان يكون المنوي لفظا حكما لا حقيقيا كيف لا وكلما انتمت  
واحدة في الحقيقة مع انها ليست من مقولة الحروف والصوت وانما ذلك  
باعتبار ما وضع ليعبر به عنها في الالفاظ وهذا حتى لا يتركه المتأمل  
فلا وجه لما قيل **قوله** ولم يوضع لفظا لا حاجة اليه  
مع انه يروى انه اللفظ الحقيقي موضوع بآراءه نفسه وليس كذلك  
على ما هو المتفق واما قول المتن الفاعل في حذفه لكنه لم يطق  
لفظ المحذوف في شي من هذا الفاعل فكلام ضعيف من حذف الفاعل غير  
ما في نسخة اخرى من نسخة الساج وفي نسخة اخرى من نسخة الساج



وانما عبروا عنه انه لما لم يسم فانه مثل لفظ هو وانما بني لتحقيق  
 ذلك المنوي فكيف يقال لم يوضع له لفظ قد وقع بانه لفظ المنفصل  
 لتحقيق ضم المنفصل لكنه قد استعار ذلك المنفصل له وقد يقال ان هذا  
 القول لا يثبت انه لم يسم له لفظ والمفح انه لو وضع له لفظ لكان التغيير  
 عنه بهذا اللفظ لكنه يعبر عنه باستتاره لفظ المنفصل له فلم يوضع له لفظ  
**قوله** واجروا عليه عطف على قوله ليس في قوله الحرف والعمد لا على قوله  
 عبروا عنه اذ المقصود من اثبات حكمية المنور لا دفع التوهم المذكور وكذا  
 مطوية تقريره بطريق الشكل الاول ان المنوي ارجو عليه احكام اللفظ  
 فهو اللفظ فالمنوي لفظا حكما **قوله** احكام اللفظ من كونه مستند اليه معطوف  
 عليه وواحد وغير ذلك **قوله** فكان لفظا حكما لا حقيقة تفريع على التمييز  
 والمناسب ان يقال فلم يكن لفظا حقيقة بل حكما ليكون الاول تفرعا  
 على الدليل الاول والكتا على الدليل الثاني بطريق اللفظ والنشر المرتب  
 لكنه اختار هذا الطريق اشارة الى انه المقصود الاصل اثبات كونه المنوي  
 لفظا حكما وبغنى حقيقة طيفل لاثبات ذلك فتأمل او يحمل التفريع  
 عقيب المنوع عليه ويليه بقدر الامكان **قوله** والمحذوف لفظ حقيقة  
 لما اشارة الى انه حقيقي وحكي اراد ان يبين انه المحذوف من القسم الاول  
 وهو القسم الثاني ويمكن ان يكون من العبارة مع ما سبق من قوله اللفظ  
 الحكمي كالمعنى اشارة الى رد ما نفى عن المعنى انه قال في ايقاع الفصل  
 انه المستند المحذوف لكن غير المحذوف الذي هو الفعل بالمتة منوات  
 من حذف الفعل انتهى وجه الرداء التحقيق انه المستند لفظا حكما فلو  
 كان محذوفا فالحكم لفظ حقيقة ولم يتحقق لفظ الحكمي فردفنا يحتاج  
 الى تعميم ما يتلفظ به الان في الحقيقة والحكم عمدة **قوله** والمحذوف  
 لفظ حقيقة اذ التلفظ ممكن واجبا كان محذوف او جازما اذ صحت التلفظ  
 وابتاع الحرف والعمد لا ينافي في وجهه في تكسره **قوله** والمحذوف  
 لفظ حقيقة **قوله** وتحقيق هذا المقام بتحقيق الهندى حيث قال

مهمة اللفظ شاملا له لانه مما يتلفظ به الان في ذلك لا يستلزم  
 الوجود فكانه اشهر من تلفظ الان بقطعا ولا يخفى عليك ان الان  
 يتلفظ به في اقتضاء المعنى كما بين في المعاني المرام عرس الدرر  
**قوله** اذ يتلفظ به الان في بعض الاحياء فانه قلت لفظ قد  
 يقيد ما يقيد قوله في بعض الاحياء فاحدهما مستدر كقول لا ان يكون  
 لفظه قد بينا للتفصيل لاجرا ان يكون التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله  
 ولرسلم فيجوز ان يكون لتفصيل المفعول ان يتلفظ به الان في بعض الحروف  
 في بعض الاحياء او لتفصيل الفاعل اي ما يتلفظ به بعض الان  
 في بعض الاحياء او باعتبار ان اللفظ اذ لم يكن محذوفا كان يتلفظ  
 في بعض الاحياء فاذا حذف فقد يتلفظ في بعض الاحياء قبل ان  
 اراد ان قد يتلفظ بكل محذوف ثم وان اراد ان قد يتلفظ ببعض الحروف  
 كما نطق به بعض احتمالات الجواب السابق فانه ليس لا يثبت المدعى  
 وهو ان يكون كل محذوف لفظا حقيقة اجيب بانه المراد هو الاول ومعنى  
 قوله كل لفظ محذوف قد يتلفظ به الان ان قد يمكن ان يتلفظ به  
 الان في وفيه امكان تلفظ كل محذوف ثم كما سيجي مثل هذا البحث  
 في كلمات الله تعالى ولرسلم فيلزم استدراك لفظه قد الا اذا كان  
 للتحقيق قال في الظاهر قلت ان المراد هو الاول ومعنى قوله قد يتلفظ  
 الجا انه قد يمكن ان يتلفظ به الان في بعض الاحياء وهذا الجواب  
 بانه المراد بقولكم قد يتلفظ الجا اما ان قد يمكن ان يتلفظ كل محذوف  
 وبعبارة فانه كان الاول فالمقدمة ثم وان كان الثاني فاستلزم  
 الدليل لم انتهى **قوله** وكلمات الله تعالى لم يقل وكلام الله احراز  
 غير ذلك الوهم الى الكلام النفس الازلي الاحدى الذات فانه قائم  
 منزلة الحروف والاصول وتحقيقا يكون المراد بالبيان كما في اللفظ  
 الى سائر جنس الاصول والحروف هو المتعارف عند العامة والقراء  
 والاصوليين والفقهاء والطلقات كلام الله عليه ليس محذوفا دال على



كلام القدم من لو كانا نختص هذه الالفاظ بغيره تعالى كما كان هذا  
الاطلاق بجار بل لانه اختصاصا لغيره تعالى وهو انه احضره بان  
اوجد الالفاظ في النوع والحفظ لقوله تعالى بل هو وانما يجد في النوع  
والاصول في تلك الالكاف بقوله تعالى انه لقول رسول كريم وهو  
له لا يصح في حيث تعيين المحل فيكون واحدا بالنوع ويكون ما يقره العاقل  
ارقار في كانه نفس كانه تعالى بسوى قوله لا يصح في حيث تعيين المحل  
لانه لو كان المحل متعينا لما كان المقود والحفظ كلامه حقيقة ولم  
غير ذلك في المعاصد كعدم الكفار في انكر كل مبه بابن الربيع المتخلف  
وكبر في المعارضة النحر بكلام الله الحقيقي قوله وكلامه تعالى في  
فيه ارجح اللفظ والمقصود في هذا الكلام دفع اعتراض توجه في هذا المقام  
في اعتبار تلفظ الالف في تعريف اللفظ يخرج عنه كلمات الله تعالى  
وكلمات الملائكة والجن في حيث انها يتكلمها الله تعالى والملائكة والجن  
مع انها الفاظ قد خرج بانها داخل في اللفظ بسبب انها تلفظ  
به الالف في الجملة او المراد انها مما يشابه الالف بتلفظ به الالف  
او مما يتلفظ به الالف في حكمها كالمسميات فانه قلت اذا كانت  
كلمات الله وكلمات الملائكة والجن كلها الفاظ فالفائدة  
في ذكر الالف في تعريف المومم لا خراجها قلت ذكر الالف  
اشارة الى ما اصطلحوا به في لفظية جميع الكلمات انما هو باعتبار  
تلفظ الالف حتى انه اهل الالف لم يطقوا التلفظ على تكلم  
الله تعالى ولم يتحقق في الشاع اذ في ذلك ولهذا يقال كلمات  
الله تعالى في قبل الفاظ الله فانه قلت ان ما يتلفظ به الالف في مقابله  
بالشخص لا يتكلم به الله سبحانه ولا يتكلم به الملك والجن فلا يمكن  
ان يكون ما يتكلم به الله والملك والجن بعينه ما يتلفظ به الالف فكيف  
وكيف يصح صدق التعريف عليها قلت هذا التوفيق فاسم غير  
طفت عند الالف بل المعروف عنه اسم اللفظ لا يتعد ولا يتغير

يتعد المحل وبغيره وانما الحار بالنسبة الى اللفظ كما لا يمكن بالنسبة الى  
الممكن وانما كان يجب التحقق اللفظ الصادر عن شخص متاخر للصادر  
عن شخص اخر بل الصادر عن شخص واحد في وقت متاخر لا صدر في  
وقت اخر عنه عصبه ربه قوله وكلمات الله وانما انما يكون  
كلماته تعالى بحيث لا يمكن تلفظ الالف في احتمال وانما شيء من كلمات  
الجن لا يمكن ان يتلفظ به الالف في الالف في الالف الالف الالف الالف  
بالشخص كما استعدده فهو تدقيق فلسفي على ان بعضهم قد حقق ان  
ربه قائم مشا فلفظ كل واحد ما هو صادر عن الله تعالى فكذلك  
قوله اذ هي مما يتلفظ به الالف في اي وقت ما في الالف في العالم  
يتلفظ به الالف في اصلا الا انه يراد التلفظ بنوعه في هذه الحروف  
والا وجه انه المراد ما في شانه ان يتلفظ به الالف في اي مكان ذلك  
عيسى العنقوي ربه قوله اذ هي مما يتلفظ به الالف في اي وقت ما في الالف  
او في شانه ان يتلفظ به وكل ما هو كذلك فهو لفظ برون عليه ان  
كلمة جميع كلمات الله تعالى كذلك هم وانما اراد البعض لاسم الترتيب  
فانه قلت ان جميع كلمات الله تعالى في جنس واحد فانما يتلفظ  
الالف في بعضها يستلزم امكان تلفظ الباقي فذلك لا يخاد  
في الجنس هم لجواز ان يكون بعض كلمات الله تعالى مما لا يمكن ان  
يتلفظ به الالف في الظاهر بل في الظاهر بل في الظاهر بل في الظاهر  
تلفظ البعض امكان تلفظ الباقي هم الا ترى انه الوثوب مشا  
من الماسة القصيرة ممكن في البعيدة لا مع اتحاد الجنس لا يقال  
المراد مما يتلفظ به الالف في ما يتلفظ بنوعه وجميع كل اسم  
كذلك او التلفظ بنوع الشيء لا يقتضي التلفظ بكل فرد من  
افراده بل يكفي التلفظ بفردا لا نقول الاتحاد المدعى في جميع  
كلماته تعالى هم ولرسلم فاعتبار نوع اللفظ في تعريف اللفظ  
يستلزم انه في تعريفه تعريف هذا التعريف فالادلة يقال في جواب



انما يكون له تعالى ما يلفظ به الالف في اعم مما يكونه باللفظ او  
 شانه حقيقة او حكما كالمتراب لكن فيه بعد لا يخفى واللفظ الحكمي  
 في المشهور هو المنور لا غيره **قوله** وعلى هذا القياس كلمات المدركة  
 والجن اي وعلى قياس كلمات الله تعالى وكلمات المداينة والجن في  
 كونها داخل في التعريف اذ هي ما يلفظ به الالف ثم اعلم  
 ان الالف اصل الذي يتوجه على دليل قوله وكلمات الله تعالى اخل  
 فيه يتوجه ايضا على دليل قوله وعلى هذا القياس كلمات المدركة  
 والجن طرية **قوله** والد والارباع الخ وكذا امثالها مشروبة  
 التفارة الدالة على ركوب السلطان والنسب جمع نسبة هي وضع  
 لتعريف الماسة او الطريق كذا قال الفضل المحشي فلم يتناول العلم  
 الدال على القبر المنكر فهو ايضا في امثالها **قوله** غير داخل في اللفظ  
 فيسئل هذا الكلام اشارة الى رد كلام بعضنا صرح حيث جعل اللفظ  
 غير الد والارباع بناء على ان التسمية بينه وبين القبر الدال عليه التعميم  
 في وجه الجنس والفصل اذ كان بينهما عموم في وجه جاز ان يقرر  
 بالجنس لما اذا يعبر بالجنس فصلا والفصل حسب ووجه الرد ان  
 ان الالف اذ هي في فرع وخوله في التعريف على ما لم يصح في عليه  
 الاول للتعريف فكيف يحترمه وفيه نظر وهو ان الرد انما يقع اذا  
 كان مراد بعضنا من الالف من الالف خارج بعد الدخول واما  
 اذا مراد الالف من الالف الدخول في الالف وفيه ان الجنس انما  
 يتركب لشمول ذكره لا خذرا من الدخول لا بد من ما هو منبسط في  
 عمدة **قوله** فلا حاجة الى قيدها بل لا يتصور ذلك اذ ان خرج  
 فرع الدخول فمن قال ان خذرا من الد والارباع يرد عليه انه لم يذكر  
 هناك ما يشتمل على يتصور ان خذرا من الالف اريد به عدم الدخول في  
 اشكال لكنه بعيد عن استعماله وتقدر امشامل لها في اللفظ  
 تلفظ وكذا تقدير تقديم المسافر من انه قلت لا بد في الحد جبر

وفصل ولا شيء من اللفظ والوضع بحسب وكل منهما محتمل على  
 فكيف يكون جنس قلت اولاه الحد عندهم هو المعروف بالجنس الخ  
 فيشمل الرسم ايضا وثانيها انه ليس كل من فصل اذ لا بد من  
 كونه فصلا انه لا يكون تمام الجزء المشترك فيتمتع بحسب **قوله**  
 وانما قال لفظ ولم يقل لفظه الالف لانه لفظ جنس اللفظ لا لفظ  
 والمركبات ولهذا اورد منه قيد الالف وادخل لفظه قصد الوحدة  
 لكما ذكرنا افراد مسند كما اذنا كيدنا خارج لانا شيا وكون  
 لانه الوحدة المفردة منها الالف وادخلها ما قصد الوحدة في الحكم لا  
 بنا في ذلك لانه الجنس المفرد من لفظ الكلمة شمل الجميع فلا بد من  
 اعتبار الوحدة يخرج الاثنين والجمع فانه قلت لم لم يقل لفظه  
 حتى نفي عن قيد الالف قلت للاشارة الى ان الوحدة التي مراد  
 من التا في الكلمة فانه قلت الطائفة الوحدة المفردة من لفظ الكلمة  
 مثل الوحدة المفردة من لفظ ثمرة وح مثل عبادة على كونه خارجا  
 لانه ليس واحد قلت لا شك ان الثمرة الواحدة ليس معناها ان  
 يكون الوحدة قائمة بها لا الاثنينية لانه مركب ولا معنى انه واحد  
 من افراد هذا الجنس لانه ثلث ثمرة ايضا واحد من افراد الثمر على  
 الواحد او في الواحد من الكلم في عرفهم على ما رعى المحقق هو الذي  
 يكون مفردا وح يكون مثل لفظ عبادة على واخذ في الكلمة طائفة  
**قوله** انما قال لفظ ولم يقل لفظه الالف على عمل غير قول صاحب الفصل  
 لفظ الالف احص منه لانه لم يقصد الوحدة لانه وقع جنس يشمل  
 الحدود وغيره في المركبات الكلامية وغيره فانه قيل المطابقة بين  
 المشتد والجز واجب على وجه المعدول عنه قلنا المطابقة غير لازمة  
 لانه المطابقة انما يشترط فيها اذ كان الجزء مشتقا مع انه لفظ  
 من اللفظ فرج على اختيار اللفظ ولم يحرر اختيارها على السوء  
 وجبه ليس منه **قوله** لانه لم يقصد الوحدة في الالف لانه المراد



انها وحدة الكلمة فيكون متافيا الكلام السابق وهو قوله وانما  
وانما جاء وحدة اللفظ فلم يكن الجواب متافيا لمقتضى وهو ان المص  
لا اراد وحدة المعرف وهو الكلمة فينتج ان يريد وحدة اللفظ لئلا  
يتوهم تعريف الشيء بما هو عام منه اجيب بما قبل الشق الاول ان المراد  
بها وحدة الكلمة ولم يكن متافيا لسابق لان معنى الكلام السابق  
هو ان التا الوحدة في ان اصل اللفظ المراد به الوحدة فانه قلت قوله  
متافيا بينهما لانه لا يدل على كونه الوحدة مراده باللفظ فيكون متافيا  
لسابق قلت ان هذا الجواب جواب على تقدير التزل وفي هذا اللفظ  
كون الوحدة مراده مقتضيه لتجيب فلم يكن متافيا لسابق عليه به  
قوله لانه لم يقصد الوحدة الا في تقدير الوحدة يخرج بعض الكلمات  
في التعريف كعبارة على لانه ليس لفظا واحدا فحصل امر قوله لانه  
لم يقصد الوحدة التي قصد بها لفظا وهو صاحب المفصل فانه جعل  
الوحدة على انه لا يخرج التلطف بها فيكون متافيا فيكون متافيا  
ليس بكلمة لا مكان التلطف به مرتين باعتبار المعنى الاصنافي وعند  
المعنى كونه واما الوحدة التي قصدت من الكلمة فتناظر عند المص على ان  
لا يقصد بكونه الدلالة على جزء المعنى فيصير قصد بلفظ المعنى  
كما لا يخفى وانما اريد بقوله لانه لم يقصد الوحدة بهذا المعنى في قوله  
لانه لم يقصد الوحدة لانه لا يحتاج الى قصد الوحدة بايراد التاج  
يقصد اللفظ بدونه التا ايضا على اللفظ الواحدة بخلاف الكلام كما  
سبق تحقيقه وكيف يقول المص لفظا مع انه اعترض على ما  
المفصل عند ذكره في تعريف الكلمة لفظا حيث قال انما ارادها ان  
ما يطلق عليه اللفظ فانه لا ينفك حرف واحد وانما اراد عددا  
مختصا بشئ الى غير شرايه وانما اراد معنى اللفظ في اللفظ  
اولي من اختصار قوله والمطابقة غير لازمة وقع وفي مقدمه وان  
ابدا التا ويقصد الوحدة صحيح كما قصد من الكلمة ولا بد من ذكر التا

بها

ليكون الخبر مطابقا للمبتدأ فخرج بانه المتطابقة غير لازمة مع كونه مطابقا  
اخبره وقال بعض المحققين بل غير جائزة لانه المصدر لا ينحى التانيث  
والسبب والجمع وانما اريد به معنى العطف صحيح بذلك صاحب الكتاب في  
في تغيير قوله تعالى حتى يكون حوضا او يكون من الهالكين وانما قال  
غير لازمة اكتفى بما دلت عليه في قوله لعدم الاشتقاق لعدم المطابقة  
لازمة لكون الخبر مشتقا مع انه ليس كذلك اذ في لزوم المطابقة لا بد  
من بليبه شرط واحد مما لا اشتقاق والتانيث الاشتغال على شرط التا  
والثالث عدم تساوي التذكير والتانيث في كونه وصبر والتا  
باسباب مستفهمين في اشتقاق فقط يكونه كما في المقصد  
عنه انه رحمه قوله والمطابقة اركان الخبر وهو قوله لفظ مطابق  
للمبتدأ الذي هو قوله الكلمة في التانيث غير لازمة بل غير جائزة  
فان كونه دلت على ما يكتفى لعدم الاشتقاق لعدم كونه الخبر مشتقا  
اعلم ان مطابقته للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط الاول ان يكون مشتقا  
والثاني ان يسند اليه التا الرابع الى المبتدأ والثالث ان لا يستوي فيه  
المذكور والمؤنث كجاء فلا يخفى على الفطن انه لا كان الاول في اشتراط  
والاخيرين مبنيين به كنعني التا ج بذكر ما هو عريق فيه اخبرنا  
عن العرب وما قيل من العبارة تدل على ان الخبر اذا كان مشتقا  
يلزم المطابقة ويكتفى في وجوده بالاشتقاق وحده مع انه ليس كذلك  
فانه المطابقة انما يلزم بليبه شروط توهم لا يقاوم مصدر زائد  
قوله والمطابقة غير لازمة جواب وفي مقدمه تقديره انه لا بد  
انه يقول لفظ مطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتانيث كما في قوله  
تعالى وكلمة الله هي العليا وتقرير الجواب ان المطابقة غير لازمة وانما  
يلزم اذا كان الخبر مشتقا واللفظ في الاصل مصدر فقد اعتبر اصل  
فيه وانما اريد معنى العطف حيث قيل رجل صمد وادان صمد وجار  
صمد مما يثبت فلا ينشئ ولا يجمع كما ان الخبر لا يجمع في التانيث



الا اذا كان الخ صفة مشتقة غير سببية كذا من حيث قبل هذه الكلمة  
 منقوصة فمما ذكره كاشف تفضيل لمن وفيل في منزل وقول الحق  
 فاعلم بان يجب التذكير وقال السيد في حاشي الرضى التوافق بينهما  
 في التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون المذكر متصفا  
 او في حكمه والثاني ان لا يكون مما يتحد بحية المذكر والمذكر كرجل والثالث  
 ان يكون رافعا لغير المبدأ فلا يثبت في مندرج وجهها بخلاف  
 مندرج هذا الكلام وفيه بحث **قوله** مع كونه اللفظ احمر ارجع كونه  
 اللفظ احمر في لفظه او مع كونه اللفظ في التعريف احمر وجبته يشمل  
 احمرته وضعه وضعه وضعه وايضا لو قيل لفظه لا يجوز ان يكون موصوفا  
 لها وقد قصد للمعنى هذا الاحتمال فاقطع على شكك **قوله** مع كونه اللفظ  
 احمر لا يجوز ما فيه من اللطافة وايضا بالسمع اللفظ احمر فانه على تقدير  
 لفظه لا بد وان يقال وضعت لمعنى وايضا على تقدير لفظه لا يخرج  
 في مفرد احتمال الرفع بان يكون صفة لفظ بخلاف لفظ بدو التأني  
 وايضا على تقدير ذكر التأني واردة الوحدة التي مناطها عند المعنى ما  
 وضع لمعنى مفرد يلزم ان يكون قوله وضع لمعنى مفرد ما لا حاجة اليه في تعريف  
 الكلمة فلا بد في تحريم ما مع الوحدة فقدم ذكر التأني والذال عليها اول  
 تأمل **قوله** الوضع تخصيص شئ بشئ اعلم ان كل واحد من الشئين الموضوع  
 والموضوع له اعم من ان يكون ملحوظا بخصرصة او في ضمن اوعام فليحذر هذا الجور  
 الا في اربعة عطف الاول ان يكون الموضوع والموضوع له كل واحد منهما ملحوظا  
 بخصرصة كوضع لفظ زيد للذات الشخص وهذا القسم هو المستعمل في  
 المعنى والثاني ان يكون كلاهما ملحوظين بعمومهما في ضمن اوعام كوضع كل ما هو  
 على صيغة الفاعل مثلا في المشتقات لذات العالم به احدث الذي شق  
 منه تلك الصفة فيكون فاعلا مثلا بهذه اللفظ مرفوعا لذات  
 العالم به الذي يسمى الوضع النوع والثالث ان يكون الموضوع ملحوظا  
 بخصرصة والموضوع له في ضمن اوعام كوضع لفظ هذا الكل مثاليه

مفرد مذكر ويسمى الوضع العام والموضوع له الخاص والاول ان يكون  
 الموضوع ملحوظا في ضمن اوعام والموضوع له ملحوظا بخصرصة ولم يتحقق له فرد  
 في الخارج وانما يمكن ان يوضع كل لفظ على هيئة الفاعل مثلا للشخص المتيقن  
 ثم اعلم ان هذا اعتراض مشهور بانه مع جوابه موقوف على سببية  
 وهي ان تخصيص شئ بشئ مشتمل على حكمين احدهما ان يكون هذا الشئ  
 كذلك الشئ او سلبه وهو انه ليس بغيره فاذا عرفت هذا فالمراد ما  
 للمعنى بالموضوع فيخرج وضع اللفظ المرادف في التعريف فانه المعنى  
 في صورة المرادف ليس محصورا بالموضوع الواحد واما تخصيص موضوع  
 بالمعنى فيخرج وضع اللفظ المشترك في التعريف فانه اللفظ في صورة  
 الاشتراك ليس مختصا بالمعنى الواحد بل موضوع للمعنى اخر ايضا ولهذا  
 قال بعض المحققين الاول ان يقال الموضوع تعيين شئ بشئ انتهى كلامه  
 اما تغير التخصيص في كلامه فليست بوجه الا اعتراض واما تغيير الباب  
 الى العام في شئ بلفظه فعلى المعنى بقوله وضع وقال القائل الحق فيمكن ان يجاب  
 عنه بجواب التخصيص في شئ بالشئ وبان التخصيص كسب الجمل لا كسب الحكم  
 ولما كانه لا اوضاع في المشترك والالفاظ المرادف مرتبة لم يتحقق  
 في الاربعة المرتبة للاوضاع الالهة الواحد والجمع والواحد والجمع  
 التخصيص اضافي لا فريقي وبان معنى كل من المرادفين فوجبت انه في انما جعل  
 ذلك المرادف له لا يوجد في المرادف الاخر وانما المشترك يجب كل جمل لا يوجد  
 الا في معنى واحد عمدة **قوله** الوضع تخصيص شئ بشئ قيل  
 الاول تعيين شئ بشئ ليطهر لفظ قوله لمعنى بقوله وضع معنى على تقدير تحريم  
 في بعض المعنى ولما يتجه انه انما يريد تخصيص شئ بشئ جعل للمعنى تخصيصا  
 بالمعنى فيخرج وضع المشترك ويمكن ان يقال انه تقديرة التخصيص وانما كانت  
 في اللغة بالباء الا انه في عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شئ بشئ  
 والمقصود لم يبق لفظ الجحد من فطره التعلق بقوله وضع على تقدير تخصيص  
 شئ بشئ اية وانما كان كذلك ولا يخرج المشترك لانه كلامه الرضين جعل المشترك

في قوله وضع لفظه فعلى المعنى بقوله وضع وقال القائل الحق فيمكن ان يجاب  
 عنه بجواب التخصيص في شئ بالشئ وبان التخصيص كسب الجمل لا كسب الحكم  
 ولما كانه لا اوضاع في المشترك والالفاظ المرادف مرتبة لم يتحقق  
 في الاربعة المرتبة للاوضاع الالهة الواحد والجمع والواحد والجمع  
 التخصيص اضافي لا فريقي وبان معنى كل من المرادفين فوجبت انه في انما جعل  
 ذلك المرادف له لا يوجد في المرادف الاخر وانما المشترك يجب كل جمل لا يوجد  
 الا في معنى واحد عمدة







معتبر في التوفيق وانت تعلم عدم جارية التعريف على هذا التقدير اذ لا يلفظ  
الموضوع المعلوم وضعها اذا اطلقت اول مرة يفهم منها الاشياء الثابتة  
واطلقت مرة اخرى لم يفهم والا يتم تحصيل اللفظ قلت انه قوله فهم نفس التفت  
فانه قلت يلزم على هذا التقدير التفات للفتفت قلت نعم يلزم هذا لكن يلزم  
بالتفات جديد لا بالتفات الاول فانه قلت انه قوله على تقدير كونه الفهم  
العلم يلزم فهم يفهم يفهم جديد لا بالفهم الاول فلهذا جازية الى جعله بمعنى التفت  
قلت حصول فهم جديد هو صورة حاصله عن شئ مع وجودها الفهم الاول  
غيره واما التفات الاول فلفظ التفت الخاصة الى حصول الفهم بمعنى التفات  
فلم يرد قوله بحيث ان قال الفاعل المحسن انما ركوز ذلك المحقق بلباس  
بذلك المحسن التي هي منقولة الشريطة وبه يخرج تخصيص حروف الربا بغير  
التركيب انتهى وهذا ليس عرضي لانه قدس سره لانه يخرج حروف الربا بقوله  
لمعني وفهم من كلام المحسن ايضا بعبارة كما سيجي قوله متى اطلق اخرج الاطلاق  
الذكر والآخر سر في اصل اللغة الادراك بالي شبه وفي عرف اللغة العلم  
او الابدان قال في الفاعل يقال احس اذا البصر او علمته والادراك  
منها انما يكون مقابلة باللفظ والقدم في الترتيب الاشارة الى قسمي المربوع  
في اللفظ وغير اللفظ ولو كان المراد منه علم لا يحصل من الاشارة ولم يبق  
لقوله اطلق فائدة والا دلي انه يقال متى سمع بدل اطلق ليزيد حسن مقابلة  
مع احسن اذا الاحساس قبل المستفاد فالتام مع السماع الذي هو فعله  
ايضا لا ان اطلاق الذي هو فعل المفيد الا انه يقال لما كان الاطلاق في التفت  
وارادة المعنى العرفي عنه لئلا يشكل التوفيق بوضع الحرف وليست هذه المنة  
في السماع اختار الاطلاق قوله فهم منه الشئ انما قال الفاعل المحسن ان  
انه لم يكن مفهوما او فهم منه فهم قصد والتفت فلهذا شبه تحصيل الحاصل  
انتهى فاصلا انه متى اطلق بمعنى كذا اطلق والكلية غير صحيحة في عند اطلاق  
ثانيا وثالثا لا يفهم الشئ انما والا يلزم تحصيل اللفظ فلهذا انه يحل في  
المعنى فانه قلت على تقدير حمل الفهم بمعنى التفات يلزم عند الاطلاق

ثانيا التفات للفتفت به وانما يلزم تحصيل اللفظ فلهذا انه يحل في  
ثانيا وثالثا لانه لم يفت التفات جديد الا بالاول حتى يلزم تحصيل اللفظ  
الفتفت بالتفاتات جديدة جازية فانه قلت لم لا يجوز الفهم في المرة الثانية  
او الثالثة بعد جديد غير الاول فلهذا يلزم تحصيل اللفظ على تقدير كونه الفهم  
العلم انما فلا حاجة الى حصول الفهم بمعنى التفات قلت حصول فهم جديد هو  
صورة حاصله عن شئ مع بناء الفهم السابق غير ظاهر واما التفات مع  
بناء التفات السابق فلفظ فلهذا حصل الفهم بمعنى التفات واعلم انه  
قبل انه تعريف الوضع غير جامع وغير مانع اما الاول فلهذا جازية على وضع  
لفظ لم يعلم الحكم ولا انما مع برونه فانه عند الاطلاق لا يفهم منه المعنى  
والجواب انه الحلق مثل هذا اللفظ في هذا المتكلم غير صحيح والادراك  
الاطلاق الصحيح كما سيجي والمتكلم العالم بالوضع اذا اطلق ففهم كاف  
في صحة كلمة متى اطلق فهم وان لم يفهم الى طيب الفهم العالم بذلك تخصيص  
واجب انما بانه المراد متى اطلق واحسن وعلم ذلك التخصيص فهم منه  
ايضا انما او ذلك التخصيص مدقة بها ثبت الدلالة وفي العلم انما لا  
في الدلالة من العلم بالعلاقة لكن في كونه هذا القيد متبادرا في عبارة  
التوفيق نظر فانه قلت لا شك انه العلم بذلك التخصيص لا يتحقق الا بعد  
فهم المعنى فلو كان فهم المعنى بعد العلم بذلك التخصيص يلزم الدور قلت العلم  
بالتخصيص موقوف على فهم المعنى ابتدا فانه في اللفظ الموضوع وفهم المعنى  
اذلا التفات اليه في هذا اللفظ الموضوع موقوف على العلم بذلك التخصيص  
فلهذا دور واما انما التفتفت على تخصيص الحرفات بازاء فهم منها كالشمع  
مثلا الجسم المحفوس فانه متى اطلق فهم ذلك الجسم مع انه عند الحرفات  
في المراتب والجواب انه التخصيص وقع في الواقع في الحرف وعنه وهو شمع  
فيما نحن فيه كمن الحرف اطلق الشمع بوزنهم انه موضوع لهذا الجسم ويترجم  
ان يلفظ الشمع الموضوع لهذا المعنى فالتخصيص وقع في الحرف وعنه لا غير  
فما قل عند ابرهه قوله قبل يخرج عنه وضع الحرف وكذا وضع السلف



تعريف الوضع جامعاً فلا يكون تعريف الكلمة ما خرج الحرف والنسبة تعريفها  
 ليست اعتبار الوضع فيه وانما لفظه ان كان كلاً اطلق ليعلم منه الوضع واجب  
 بانه التبيين في غير محقق ولو غير فهو داخل في الوضع ولا فساد فيه وبانه العلم بالوضع  
 معتبر ولا وضع منها ورد بانه الوضع لو اعتبر في تعريف الوضع لزم الدور والرجوع  
 انه المراد بالوضع المتعين اريد العلم بالعين طائفة **قوله** قبل يخرج  
 وضع الحرف الواجب عنه لوجود احد ما ان العلم بالتحصيل معتبر في التعريف  
 بعد العلم بالوضع الحرف بمكانة حرة نسبة مخصوصة متى اطلق ففهم منه  
 الشئ الثاني وانه كانه العلم بالتحصيل المذكور مستثماً فلا يخرج وضع الحرف  
 وثانيهما انه قوله فهم منه الشئ الثاني لا يدل على فهم منه الشئ الثاني بل يفهم منه  
 بل يدل على فهمه مطلقاً سواء كان بخصوصه او بعمومه ولا شك انه فهم الحرف  
 يفهم منه بوجه عام لا خط الواضع بهذا الوجه لوجه عند الوضع وهذا الجواب يرد  
 بانه لا بد بالفهم الفهم المذكور كانه عرض الواضع في وضع اللفظ وسخر الوضو  
 وضع الحرف بمكانة فهم منه بخصوصه لا بعمومه ومع الحرف لا يفهم بخصوصه  
 من اطلق ليعلم بخصوصه اذ اطلق في الحرف في الظاهر **قوله** يخرج عنه  
 وضع الحرف وكذا وضع النسبة الى الفاعل جزءه فهمه وهذا  
 لا يدل على فهمه المطابق دلالة في نفسه كما سيجي في تعريف الفعل فليس  
 بحيث متى اطلق فهم منه معناه الموصول وكذا وضع بعض الاسماء المتقدمة  
 معناه من الحرف كمن والاسماء الموصولة بالوضع العام والموضوع له الحرف  
 وقد عرفت ان عدم ذكر الفعل منها بانه معناه عند بعضهم يفهم كلما اطلق  
 فلا يخرج عن التعريف الوضع بالاتفاق فانه بعضهم قالوا انه الفعل موضوع  
 للحدث والنسبة الى فاعله والرواية في ضرب الضرب الواقع في فاعله ما في  
 الرواية الماضي فهو في اللغة سواء اطلق ضرب مع الفاعل او بدون وهذا ضعيف  
 اذا لم يسمه المحققين وهو الى ان النسبة الى فاعل مخصوص جزء من الفعل  
 ولا يفهم معناه المطابق بدون ذكر الفعل الخاص واعلم انه حاصله الال  
 تعريف الوضع غير جامع لخرج وضع الحرف عنه ويخرج منه عدم جامع تعريف الكلمة

العلم بالخروج الحرف عنه بقيد الوضع وعدم صحة تقسيم الكلمة ايضا الى الاسم  
 الثلاثة اذ الحرف ليس صفاً منه بل مائناً له بسبب عدم تحقق الوضع منه  
 المعنى فيه **قوله** حيث لا يفهم معناه من اطلق لا يقال في العبارة انه  
 يقال متى اطلق او احسن ان قيل احسن ان يفهم في التعريف لانا نقول  
 قيد احسن لتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق وللحرف الموضوع  
 اللفظية التي قيد اطلق لتناولها فاجابة في الحرف الى قيد احسن كما لا  
 يخفى بل اذا اطلق مع ضم ضمته تارة من الحققين الاولى ان يقال  
 بل متى اطلق مع ضمته انتهى اذ مع الضمته التي هي في اللفظ عبارة عن  
 متعلق الحرف يفهم معناه كماله اطلق ويمكن ان يقال مراده قدس سره  
 بل اذا اطلق هذه الاطلاق الحرفي اطلاقاً مع ضمته **قوله** واجب  
 بانه لا اذ من اطلق الاطلاق صحيحاً فانه قلت اذا قلنا في حرف جوازه  
 من حرفين لا شك انه هذا الاطلاق صحيح مع انه لم يفهم معناه الحرفي فالكامل  
 باقي قلت المراد الاطلاق الصحيح المذكور لاجل ارادة الشئ الثاني  
 بالاطلاق المذكور ليس لارادة الشئ الثاني الذي هو الموضوع له القصد  
 بل لارادة اللفظ وانه كانه نفس اللفظ ايضاً مما وضع الالفاظ لها ضمناً عنه  
 بفهمه وقد يجب ان هو الاطلاق بانه لا اذ يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع  
 او احسن ان يفهم فهم اجمالاً او تفصيلاً وهذا اطلاق الحرف وسعى  
 ولو لا ضمة يفهم المعنى اجمالاً لا كونه عند وضع الحرف له بالوضع العام فانه قلت  
 فعله هذا يكون الحرف والا على مع في نفسه قلت الدلالة على مع في نفسه عبارة  
 غير الدلالة على المعنى تفصيلاً غير ضمة وفيه ما فيه واجيب بانه لا اذ من  
 اطلق فهم الشئ الثاني عند علمه لعل في التحصيل كما سبق ولا شئ ان بعد  
 العلم بالتحصيل الحرف بمعنى جزئي نسبى بخصوصه متى اطلق الحرف يفهم من المعنى  
 كان العلم بذلك التحصيل متمم في بعض الاطلاق فانه فاعله عند **قوله**  
 واجب بانه لا اذ من اطلق الحرف عليه تبيين الى لانه اطلاق الحرف الجازم والقوية  
 غير صحيح واجب بانه اطلاق الحرف في معناه الاصل صحيح جوازه لا يفهم منه







يقعنه يدين الجوابين يدخل تعيين الجوابين في تعريف  
 صحيحا وهو اطلاق مع القرينة او استعمال اللفظ في محاوراتهم وهو ليس  
 الاعم القرينة يفهم منه المعنى الجازي مع انه تعيين الى ركن من افراد الوضع  
 بهذا المعنى الذي هو المعنى الخاص للوضع وقوعه بانه قيد متى اطلق اخرج الى ركن  
 كان في افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان  
 بنفسه او مع غيره مع القرينة ويكفي ان يقال انه اطلاق لفظ الجازي في مناهضة  
 بلا قرينة ارادة المعنى الجازي في اطلاقه فانهم المعنى الذي يستعمل اهل اللسان  
 في محاوراتهم ولا شك في انه لا يفهم منه المعنى الجازي فلا يصدق عليه  
 انه متى اطلق فهم منه المعنى الجازي فيخرج من التعريف فانه قلت اللفظ المشترك اذا  
 استعمل في بعض معانيه مع القرينة لم يفهم منه المعنى الذي هو فلا يصدق على وضع  
 لهذا المعنى الاخر انه متى اطلق فهم منه خرج ونحوه لهذا المعنى تعريف الوضع كتحديد  
 الجازي فلم يكن التعريف جاسا قلت جميع معاني المشترك يفهم عنه لا اطلاق عنده  
 في علم بعلaque التخصيص لكن بسبب القرينة يفهم البعض ويترك الباقي  
 فلا اشكال **قوله** المعنى ما يقصد بشئ هذا هو المفهوم الا مستلحا للمعنى والقرينة  
 اعم من ان يكون صريحا او ضمنيا او متبعا واعم من ان يكون بحسب الوضع او لا فدخل فيه  
 المعنى المطابق والتعقني والالتزامي والدلول بالادلة الطبيعية او العقلية  
 كما اذا استعملت وارادت معنوك وقد يقال ان هذا التعريف ليس على مع  
 صدق على الشئ الذي وضع اللفظ له ولم يستعمل فيه اصلا ولم يقصد به كوضع  
 لفظ هذا المفهوم الفعلي كاذب اليه البعض مع انه في افراد المعنى واجيب بان المراد  
 ما يصح ان يقصد بشئ وهو شانه ان يقصد به قياسا والادارة المذكورة وفيه  
 انه هذا الجواب مع كونه مستلزما بحسب عبارة التعريف على خلاف ما هو المتبادر  
 منها يستلزم ان لا يكون التعريف مانعا لصدق على الجاهل امثلا بالنسبة الى لفظ  
 لم يوضع له نحو لفظ زيد مثلا لانه يصدق عليه ما فرضنا انه ان يقصد بلفظ زيد  
 مع انه ليس بمعنى بالنسبة الى لفظ زيد فانه قلت المراد بان مكان الاستعداد

والمراد لانه في صدق التعريف  
 على افراد المفرد لا اطلاق  
 اللفظ في الفهم

يرى

اراد يستعد ان يقصد بشئ والشئ لا يستعد ان يقصد بشئ الا بعد وضع  
 ذلك الشئ له فانه في مادة الجذر واما لما قلت في خروج المعنى التسمية  
 والالتزامية والدلول بالادلة الطبيعية والعقلية انما يجوز ان يكون  
 التعميم الذي ذكرتم انما وقيل المراد بالقصد ما يقصد بالموضوع بعد الوضع  
 فينبغي ان يرتكب مع تجزئتها ان يركب في توصيف المعنى بالافراد كما سبق او  
 القصد بشئ سابقا على الوضع فلم يصدق التعريف على المعنى الذي لم يقصد  
 قبل الوضع شئ الا ان يقال يصدق بالوضع ان يقصد بشئ والمراد بهذا المعنى  
 وفيه ما فيه عمارة **قوله** ما يقصد بشئ ارضي حيث انه كذلك اذ هو باعتبار  
 انه يفهم من اللفظ مفهوم وما يعتبر بصدق الوضع موضوع له وقد يكتفى بصحة  
 القصد وانصافه بالافراد والتركيب باللفظ وعلى انك يتحقق بصدق  
 الافراد والتركيب لا ينافي ذلك لانه من قبيل انصاف الاعم بالخاص كركب  
 به المعنى الاول اذ باعتبار القصد بالفعل كاللفظ والمقصد يتصف بالافراد والتركيب  
 بالفعل وعلى انك يتحقق بصدق الافراد والتركيب وانما هذا المفهوم من المعنى  
 وليس هو والاصدق على نفسه فيصدق التعريف ولا يصدق المعروف  
 فكيف يصدق التعريف به **قوله** فهو ما مضى له وهما احتمالات الاول  
 ان يكون المعنى مقصدا رتبيا هو القصد والمقصد اعم من المقصد بشئ او يصدق  
 على ما هو مقصد بنفسه لا في الشئ انك ان يكون هو معنى المقصد زمانا كان او مكانا  
 والثالث ان يكون اسم مفعول على خلاف القياس اذ حذف الياء في معهود  
 بعد قلب الواو ياء فيها اجتماعا مع سبق الالف فيها فخطا ما شكك في ذلك  
**قوله** فهو ما مضى اسم مكان الا فانه يقول وهو مفعول اسم مكان الياء  
 بدونه اذ لا يسمي قوله او مقصد معطوف على اسم مكانه وكذا او مخفف في معنى  
 اما بلا عذر فانه كونه مقصدا او مخففا ينبغي على وزنه مفعول الا ان يقصد مفعول  
 قبل مقصد او مخفف بانه يقال او مفعول مقصد متى لم او مفعول مخفف لا  
 او يقال المراد بالمفعول المنفصل في الاصل ويكمل مخفف عطفا على مفعول وكذا المعنى  
 اما مفعول او مفعول بانه مخفف معنى فقامل قول احمد بانه قول لا يسمي قوله مخفف

والمراد من ان كان خلاف المتبادر لانه اراد  
 بالقصد ان كان وبان كان الا مكانا او مقصدا  
 وكذا واحد منها خلاف المتبادر في مذهب

المراد من ان كان  
 في الفهم  
 في الفهم

يرى



[illegible]

سطر  
 ۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷

فعل تقدير صيغة مختصة بالكلام  
على ذنبه الكلام اسبق ان  
اسمها او صيغة متي  
الطرفة وفيه وان  
في الكلام اسم تقدير  
تختص ايضا على تقدير  
صيغة مختصة لا يكون  
والمعروف فاصلة وان  
بجمع واحد منها او في فاعل  
كذا قيل



سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

;

五

وضع اما جرد قوله بحيث مني الاول فانه جرد فيصدق في الترتيب  
 مع مني فكم لم يكن هذا التخصيص كذا مني الخلق فهم منه المنفرد  
 مانع وان لم تجرد فكم مني للتعريف لمفسر لا بمعنى التعريف على هذا  
 الا انما خصص كذا مني الخلق او احسن فهم منه المنفرد وليس له  
 قولنا اختار الله لك وجعل قوله لمن متعلقا بقوله وضع فانه  
**قوله** مني على خبره عنه اسناد الوضع الى ضمير اللفظ بطله  
 بخلاف الوضع عن الله الاول والله وحده منه الى اللفظ

الى الموضع المذكور على سبيل الحقيقة واراد جعلها  
 الى الموضع المذكور في المثال ثم انقطع فاعاد الحار على نفسه  
 الى الموضع المذكور في المثال ثم انقطع فاعاد الحار على نفسه



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مكتبة  
المخطوطات  
في دار الكتب  
بدمشق

الاعمال النفعية من الكتب الكبر  
كبيرة كذا في الطب

بقا حور الى البرية



المقصود من قولك كذا متى اطلق او حيل الشيء الاول من ذلك ان  
 كذا صرح بذلك الفاضل الخشني نقلاً عنه فيما مر فيها حروف الهجاء في قوله  
 محركات والحواب ان التحصيل من التعيين ولا شك في وجود التعيين  
 في حروف الهجاء ثم بعد تجريد الوضع عن الشيء الكلي وملاحظة المعنى في موضع  
 كونه قوله المعنى مقدماً على الشرطية فيكون هو خروج الحروف الهجاء قبل الشرطية  
 فتأمل واعرض اليه بان كثيراً من حروف الهجاء وضع المعنى كونه الاستفهام  
 ولان الحارة والواو والقسم والساكنة الى غير ذلك من حروف الهجاء فلا يخرج  
 بقوله المعنى ولا يصح اخراجها اليه لكونها ما فراد الكلمة فلا يصح الحكم بخروج  
 جميع حروف الهجاء بهذه القيد واجب بان قوله الموضوع لغرض التركيب  
 لا بآراء المعنى لتعريف حروف الهجاء وليست صفة مساوية لها فلم يحكم  
 الا بخروج بعض حروف الهجاء فانه قلت حروف الهجاء ثم حيث انها حروف  
 الهجاء لم يوضع المعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها قلت نعم لكنه  
 لا يخرج الموضوع منها بقوله المعنى كما لا يخرج الدوال بالفتحة والالف واللام  
 المعنى في حيث انها دوال بالفتحة بقيد وضع بل يخرج جميع هذه الحروف بقيد  
 الحقيقة التي اعترض بها الحاج بكذا الحق بعض المحققين **قوله**  
 او وضعها لغرض التركيب برؤية المعنى الوضع لا يكون الا المعنى وذلك المعنى  
 اعم من ان يكون لفظاً او غير لفظي فالمعنى يتناول عن التركيب اللام  
 الا ان يقال المعنى ما يقصد به اللفظ لم يقصد به لفظ حروف الهجاء فيكون  
 الوضع بدون المعنى ملائماً لشرطه **قوله** لا بآراء المعنى في ان  
 حروف الهجاء ثم حيث انها حروف هجاء ليست موضوعاً بآراء المعنى بل هي  
 موضوعات في تلك الحقيقة لغرض تركيب الالفاظ منها فلا يراد ان بعض حروف  
 الهجاء موضوع بآراء المعنى كونه الاستفهام والواو والقسم والساكنة  
 في جوابه وجواب لولولا وغير ذلك فكيف يصح الحكم بخروجها بقيد  
 لانه وضع تلك الحروف لبيان حيث انها حروف الهجاء **قوله** حيث  
 حروف المعاني وقسم في الكلمة تأخر بين الحروف **قوله** ونخرج بقوله

المعنى في قوله كذا متى اطلق او حيل الشيء الاول من ذلك ان  
 فلا يخرج بقوله المعنى قلت المراد بالمعنى المعبر عنه اهل العربية تأمل **قوله** فان  
 قلت قد وضع اللفظ لاصلة التعريف غير جامع لعدم صدقه على الكلمة الموضوعة  
 بآراء الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف لخروجها بقوله المعنى فعل  
 هذا كما هو الاول انه يقول قد وضع بعض الكلمات بآراء بعض الالفاظ لبيان  
 فساد التعريف او اللفظ الموضوع بآراء لفظية كونه لا يكون كلمة فلا ينطبق به  
 جميع التعريف فانه قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد به شيء فكيف يصح هذا السؤال  
 اذا لفظ انه ما يقصد به شيء يتناول اللفظ اية او اقصد به شيء قلت لما كثر  
 استعمال اللفظ في مقابلة المعنى حصلت عندنا على مقدمة وهي ان المعنى  
 لا يكون لفظاً صرفاً بل قد يقع تعريف المعنى بما سوى اللفظ **قوله**  
 قد وضع بعض الالفاظ لبيان ان اريد ان لا المعنى لم يزل ان يوضع للمعنى  
 فانه اراد اعم فلا نقص وتعرف المعنى بما يقصد به شيء لا يرفع ذلك الا بغير  
 او منتهى انه لو تم تقابل اللفظ بالمعنى لم يكون ما محسوس كما يكون اللفظ خارجاً عنه  
 فافهم ولو ثبت بعد التعريف بالتحقيق مثل ان يقول سواء كان لفظاً او غير لفظي لم يرد  
 الا بغير من **قوله** ما يتعلق به القصد القصد من شيء فيرجع الى المعنى الاول لا  
 القصد مطلقاً لانه اعم من الاول وهو لفظي لا شك في **قوله** قلنا المعنى  
 ما يتعلق به القصد اعترض عليه بان المراد من المعنى على ما صرح به وهو ما يقصد  
 به شيء وهو ليس بعينه ما يتعلق به القصد بل اخص منه وذلك لانه اراد ان  
 المعنى يصدق عليه ما يتعلق به القصد صدق الالفاظ على الاخص فلا يلزم  
 من كونه ما يتعلق به القصد اعم من اللفظ كونه المعنى اعم الا ترى ان الجواب  
 يصدق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كونه الانسان اعم  
 من الفرس واجيب بان الالفاظ في القصد في قوله ما يتعلق به القصد للوجه الثاني  
 والمراد منه القصد شيء فيكون مآله ما يقصد به شيء فكانه قال المعنى الذي  
 هو ما يقصد به شيء اعم من ان يكون لفظاً او غير لفظي ومع هذا قال المعنى ما يقصد  
 به شيء وهو اعم من ان يكون لفظاً او غير لفظي او صريح واخصر واعلم ان حاصل

ويصح ان يقال ان المعنى هو الذي  
 بما المراد من ان المعنى هو الذي  
 المعنى في مقابلة اللفظ اية او اقصد به شيء



هذا الجواب ان الكلمات الموضوعة باراء الالفاظ لا يخرج بقوله معنى لانه المعنى  
 اعم من اللفظ وغيره وذلك لانه المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من اللفظ  
 وغيره فالعزم في اللفظ وغيره وفيه انه قوله وهو قوله اعم من اللفظ وغيره  
 طبيعية والطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل الاول واجب بانه الطبيعية لا  
 ينتج بالاشياء الكلية في جميع المواد واما في بعض المواد فتدريج كاسح في قولنا  
 الان في حيزه ناطق والحيزه الناطق في حالاته على وجهه كذا في قوله  
 فانه قلت بعض الكلمات المفردة لا فائدة في توصيف الكلمات بكونها مفردة  
 الاربابية التقابل بالالفاظ المركبة او تدفع ثوبهم استلزام تركيب الموضع  
 له تركيب الموضع على وجهه في قوله فانه قلت قد وضع بعض الكلمات في هذا  
 السؤال فتعلق الجواب في السؤال الاول وتقريره انه اذا كان المعنى قد يكون  
 لفظا يتوجه الاشكال بانه بعض الكلمات المفردة قد وضع باراء الالفاظ المركبة  
 كلفظ الجملة الموضوعة باراء زيد قائم فلا يكون موضوعا للمعنى مفردة فيصدق  
 عليه حد الكلمة وتقرر الجواب ان هذه الالفاظ المركبة وانه كانت  
 بالقياس الى معانيها التي يقصد منها وهو معنى زيد قائم متدا مركبة  
 الالفاظ بالنسبة الى الالفاظ الموضوعة باراء انها مفردة او لم يقصد  
 بجزء من تلك الالفاظ دلالة على حرة تلك الالفاظ المركبة ووجهه  
 قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل معنى مفرد لانه لا يشاء  
 اصل السؤال هو قيد المفرد لا المعنى ولا يخفى ان هذا المعنى على تقدير كونه مفرد  
 صفة للمعنى فيتم عليه كانه المناسب ان يورد هذا المعنى مفردا وتعيين كونه  
 مفردا في اجيب بانه اعم كونه لما كان هذا السؤال شيئا في الجواب للسؤال  
 الاول وكما في مثال السؤال الاول في الجواب الثاني حيث قال وجب  
 في الاشكالين الماوراه في زيل السؤال الاول قد مر على شرح المفرد  
 عليه وجهه في فكيف يكون موضوعا لمفرد في اشعار بانه هذا الاعتراض  
 باعتبار قيد الافراد كما ان الاول باعتبار قيد المعنى ولو جعل قوله مفردا  
 لفظا لم يتجلى شك في وجهه في فكيف يكون موضوعا لمفرد ترك ذكر المعنى

هذا الجواب ان الكلمات الموضوعة باراء الالفاظ لا يخرج بقوله معنى لانه المعنى اعم من اللفظ وغيره وذلك لانه المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من اللفظ وغيره فالعزم في اللفظ وغيره وفيه انه قوله وهو قوله اعم من اللفظ وغيره طبيعية والطبيعية لا ينتج في كبرى الشكل الاول واجب بانه الطبيعية لا ينتج بالاشياء الكلية في جميع المواد واما في بعض المواد فتدريج كاسح في قولنا الان في حيزه ناطق والحيزه الناطق في حالاته على وجهه كذا في قوله فانه قلت بعض الكلمات المفردة لا فائدة في توصيف الكلمات بكونها مفردة الاربابية التقابل بالالفاظ المركبة او تدفع ثوبهم استلزام تركيب الموضع له تركيب الموضع على وجهه في قوله فانه قلت قد وضع بعض الكلمات في هذا السؤال فتعلق الجواب في السؤال الاول وتقريره انه اذا كان المعنى قد يكون لفظا يتوجه الاشكال بانه بعض الكلمات المفردة قد وضع باراء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة الموضوعة باراء زيد قائم فلا يكون موضوعا للمعنى مفردة فيصدق عليه حد الكلمة وتقرر الجواب ان هذه الالفاظ المركبة وانه كانت بالقياس الى معانيها التي يقصد منها وهو معنى زيد قائم متدا مركبة الالفاظ بالنسبة الى الالفاظ الموضوعة باراء انها مفردة او لم يقصد بجزء من تلك الالفاظ دلالة على حرة تلك الالفاظ المركبة ووجهه قوله فكيف يكون موضوعا لمفرد لم يقل معنى مفرد لانه لا يشاء اصل السؤال هو قيد المفرد لا المعنى ولا يخفى ان هذا المعنى على تقدير كونه مفردا صفة للمعنى فيتم عليه كانه المناسب ان يورد هذا المعنى مفردا وتعيين كونه مفردا في اجيب بانه اعم كونه لما كان هذا السؤال شيئا في الجواب للسؤال الاول وكما في مثال السؤال الاول في الجواب الثاني حيث قال وجب في الاشكالين الماوراه في زيل السؤال الاول قد مر على شرح المفرد عليه وجهه في فكيف يكون موضوعا لمفرد في اشعار بانه هذا الاعتراض باعتبار قيد الافراد كما ان الاول باعتبار قيد المعنى ولو جعل قوله مفردا لفظا لم يتجلى شك في وجهه في فكيف يكون موضوعا لمفرد ترك ذكر المعنى

ولم يقل موضوعا للمعنى مفردا لانه لا يشاء اصل السؤال ان يكون  
 المفرد سواء كان الموضوع له لفظا او معنى كما ان منشا اصل السؤال الاول  
 هو ذكر المعنى سواء كان مفردا او مركبا بسبب ايراد السؤال الثاني ههنا  
 تعميم المعنى وتساوله الالفاظ المركبة ولا يخفى ان هذا السؤال انما توجه  
 على تقدير كونه المفرد صفة للمعنى واما على تقدير كونه صفة لللفظ فلا  
 فانه قلت كانه المناسب تاخير السؤال الثاني عن شرح المفرد قلت  
 نعم يمكن ان كانا شيئا في السؤال الاول وكما في كالا غير اض على جوابه  
 وكما في مثال السؤال الاول في الجواب الثاني اورد في زيل السؤال  
 الاول وقد مر على شرح المفرد في قلنا هذه الالفاظ التي حاصله  
 ان هذه الالفاظ معان مفردة والالفاظ مركبة ولا محذور في  
 ذلك فمعنى الكلمة لا بد ان يكون مفردا من حيث انه معنى الكلمة وانه كان  
 مركبا من وجه اخر فلهذا ثبت عليها اصح بالمعنى ووصف بالافراد ما لم يمتنع  
 اخر وجهه قوله هذه الالفاظ التي هي هذه الالفاظ مفردة ومركبة  
 الافراد بالقياس الى الالفاظ الموضوعة هي لها والتركيب لقياس  
 الى معانيها فيصدق انها معان مفردة اذ في الجملة وهو المراد اذ المراد  
 بالافراد الافراد بالقياس الى لفظ الال على قوله وقد اجتمع  
 الاشكالين بانه لا يوجد في مقام النقض لفظ وضع باراء لفظ  
 اخر مفردا حتى يتجه الاشكال الاول ومركبا حتى يتجه الاشكال الثاني  
 لانهم وجروا تلك المادة في الجواب الاول على تقدير تسليم ذلك وفي الجواب  
 تسليم ولا يخفى ان الانب تقدم في الجواب على الاول لانهم بعد كل جواب  
 ثم شخص وقد رده الجواب بانه لا يخرج في الوضع كما انه لا يخرج في التعريف  
 لفظا باراء لفظا اخر مفردا او مركبا شك في وجهه قوله بانه ليس ههنا  
 اي في مقام نقض التعريف بالالفاظ والكلمات فاقبل امير وجهه قوله بانه  
 ليس ههنا اذ في مقام النقض على تعريف الكلمة او فيما بين الالفاظ المختلفة  
 في اداة الالفاظ ولا يخفى ان هذا الجواب منع لتخص الكلمة الموضوعة



بأداء اللفظ والحوار الأول تسليم ذلك فالأولى تقديم هذا الجواب على جواب  
 الأول ويمكن أن يقال اختار هذا الطريق للإشارة إلى ضعف الجواب الثاني  
 بسبب ورود النقص عليه أو لطلب الاختصار أو لرقم لا بد أن يذكر هذا  
 الجواب في كل من الأشكالين على جهة أو الأشكال التي أنشأت في الجواب  
 الأول فبعد ذكر الجواب الأول كيف يذكر الأشكال التي أنشأت في الجواب  
 الثاني فتأمل **قوله** بل بآراء مفهوم كل أي مفهوم كل مفرد وانما قلنا ذلك  
 ليندفع الاشكال الثاني باصلها فانه قلت لانتك انه مفهوم لفظ الاسم  
 وهو مفهوم كل دل على معنى في نفسه غير مفترق باحد الازمنة الثلاثة مفهوم  
 مركب حيث دلالة هذا الكلام عليه ومفرد باعتبار وضع لفظ الاسم  
 فمدار هذا الجواب على اعتبار افراده فيكون هذا الجواب راجعا الى الجواب  
 الأول غير الاشكال الثاني كما لا يخفى قلت مفهوم الاسم ليس مفهوم هذا الجواب  
 بعينه حتى يكون باعتبار مفرد او باعتبار مركب بل بآراء محال مفهوم  
 هذا المركب حد له والآن بملحظة وليس فيه اعتبار سور الا افراد وفيه  
 انه على هذا التقدير يلزم انه لا يكون المفهوم الا ان لا محال الذي هو المفرد  
 جزء امع انهم صرحوا بان الانسان يدل على جزء معناه تفنينا الا انه يقال  
 انه لهذا المفهوم جزء وليس مركب اصطلاحا لعدم دلالة جزء اللفظ عليه  
 وفيه ما فيه **قوله** فلفظ الاسم مثلا لفظ الاسم موضع  
 مفهوم ما يدل على معنى في نفسه غير مفترق باحد الازمنة الثلاثة وهذا  
 المفهوم صادق على زيد وعم ودجى على الاسم وكذا غيره فافضل امير حمزة  
 ولا يخفى عليك **قوله** لا يلزم من ذلك التحقن انه يكون المفهوم كل  
 في كل الموضع لا يلزم لا يجوز انه يكون الغير اجمالا مفهوم مفرد جزئي ويختص  
 بآراء الفلكة انما يلزم باعتبار ان السائل بالتكليف فاسباب على سبيل المعاصرة  
 جوابا للتحقق باللفظة فافهم **قوله** لا يخفى عليك ان  
 هذا الحكم منقوض بالمدرك في مستند المنع لا يلزم انه يتعلق بالحكم والتقدير  
 به بل مجرد احتمال كاف وانما اورد المانع في صورة الحكم تنبها على قوة

الا انه يقال عنه بالكم نظر الى الصورة ثم ان هذا البطل للسند او إشارة  
 الى اثبات المقيدة المنوعة وكذا وجهه هو مواساة ما اراد بالاشارة  
 الموصولة التي عر به عما هو مفردة الحرف والعصرت لا اسماء الاشارة  
 الى الالفاظ لانه وضعها للمصطلحات وانما استعملت فيها لجعلها بمنزلة  
 المصطلحات فهي ليست بموضوعة لها واسماء حروف الترخي واسماء الكتب  
 المشهورة والسند كالموصول المذكور عاقل طائفة **قوله** لا يخفى  
 انه هذا الحكم الجواب بانه موضع بآراء المفهوم الكلي فافضل  
 امير حمزة **قوله** ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بالمدرك على ان  
 الجواب المذكور في الاشكالين متنع وحاصله انما لا يتم وجود مادة نقص  
 التعريف في شيء من الاشكالين لكنه ما يقع في وروده هذا المنع وذكر صورة  
 الدعوى والحكم فقال ليس بهذا لفظ وضع بآراء اللفظ وقار في سنده  
 ايضا بطريق الدعوى والحكم بل كل لفظ يرجم انه موضع بآراء لفظ هو  
 بآراء مفهوم كل افراده تلك الالفاظ **قوله** لا يخفى عليك ان هذا الحكم  
 منقوض اشارة الى الحكم المذكور في مستند المنع فيكون هذا البحث  
 ابطالا للسند ولو تكلف وجعل اشارة الى المقيدة المنوعة لكما اوجه  
**قوله** ما مثال الغياير كالا اسم الموصول الذي لا يربطه لفظ مفرد او مركب  
 كما اذا قلت زيد فقبل لك الذي قلت له اسم مفرد او قلت زيد  
 وقبل لك الذي قلت له مركب خبري وكاسماء حروف الترخي كالق  
 والباء والهاء وكاسماء السند والكتب واعتبر على البغض في الغياير  
 بانه الغياير الراجعة الى الالفاظ وان كانت موضوعة لالفاظ مخصوصة تكون  
 لا شك انها موضوعة لمعانيها يجوز ارجاعها الى المعاني ايها ولو انها موضوعة  
 لمعاني كافي في صدق التعريف عليها فلا ينتقض التعريف بحرف كونها موضوعة ل  
 لفاظ وقد يجاب عنه بانه تلك الغياير هي حيث انها موضوعة لالفاظ مخصوصة  
 كلمات ولا ينتقض التعريف عليها من حيث الجسمة ورواها المسألة المعقولة  
 بين الحرف والحرف انما يقتضي صدقها على شيء واحد في الجملة لا صدقها على

**قوله** هذا الحكم منقوض بالمدرك على ان  
 مقيدة وهو ان وضع لفظ العرب مركب من الحروف انما لا يقتضي  
 ووضعها باوضاع مختلفة فوضع حروف مفردات الالفاظ مفردات  
 المعاني ما يكون الوضع عاما والموضع عاما كالكلمات التي تكون  
 الوضع عاما والموضع لخاصا كالمفردات والموصولات واسماء  
 الاشارة واسماء الافعال وعامة الافعال والحروف وبعض  
 الظروف كابين وحيث وغيره مما لا يقتضي معنى الحروف والبر في  
 ذلك انه معاني هذه الامور غير مستقلة سواء كانت تاما للموضع  
 كما في الحروف او بعضها كما في الافعال واسماء الجملة وغير ذلك  
 تكونها خصوصيات تحت اشارة كبريات حتى يوضع له كوضع  
 اسماء الجنس او ما يكون الوضع خاصا والموضع له خاصا كاعلام  
 الجنسية والشخصية فنقول انه اراد الجيب ان جميع الالفاظ بهذه  
 الحالة يرد عليه ما اوردته الش وانما اراد بيان ما ادلى الاشكالين  
 فقط فلا يرد عليه شيء **بسم**  
 والقول بان الجيب قد بين كلامه على ما هو المعتمد عند المتقدمين والش  
 قد اعترض عليه بما هو المتعارف عند المتأخرين عدم الجواب في هذه



بينه وبين واحد وجبته واصدق لك وانه ان لم يستيقظ فعدم صدق  
 التعريف عليها فثبت انها موجودة باذات اللفظ لا يستلزم عدم صدق  
 التعريف عليها مطلقا وفيه انه على هذا يلزم انه يكون مثل عبادته باعتبار  
 معناه الاضافي كونه لصدق تعريف الكلمة عليها باعتبار معناه السليغ  
 فانهم عبادته **قوله** بالمثل الضمان الراجحة قالوا لا اذ بانها لها اسماء  
 حروف التثنية والعدد والكتب اقوال فعلية هذا يلزم انه يرجع الضم المحذور في قوله  
 فانه الوضع فيها الى الضمان يستقيم قوله وان كان عام ونحوه الاول في انه  
 يجعل المشرقة كورا على سبيل التكملة في غير تعريف لغير المتعارف اليه كما في قوله  
 مشكك لا يتجوز ويرجع الضم المحذور الى الامثال فانه المشهور فيما بين النحاة  
 انه يرفع الضم الى المتعارف لكونه مقصودا بالذكر وهو المتعارف اليه في قوله  
**قوله** او مركبة صحيح بذلك يستحق مادة الاشياء است ايدى فاللفظ  
 بالواد السبب هذا الغرض لا انه يقال ذكر او بملاحظة ارجاع التسمية  
 لا اعتبار اصل التحقين **قوله** فانه الوضع فيها وان كان عام الضم المحذور  
 اعني فيها انه كان راجعا الى الضمان بقوله وان كان عام ما حيا به الواقع و  
 اشارته الى الوضع فيها لو فرض انه ليس بعام فهو اولي به لم يكن هناك مفهوم  
 كلي وان كان راجعا الى امثال الضمان بقوله وان كان عام اشارته الى ما يميز  
 الوضع فيه عام فانه اول هذا الحكم مثل اسماء حروف التثنية والعدد والكتب  
 عبادته **قوله** فانه الوضع فيها وان كان عام ما حيا به فقلت ما منع الوضع  
 العام والموضع الذي صرقت معناه انه الواضع لغير امور مخصوصة باعتبار  
 امر مشترك بينها وغير اللفظ بآراء تلك الخصوصات دفعة واحدة  
 فانه لفظه انما يعلل في غير واحد واللفظ يخرق مع غيره واللفظ به الضم  
 مشا الى مفرد ذكره الى غير ذلك فالمتبصر في الوضع مفهوم عام وهذا معنى  
 كونه عام والموضع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام فالطلاق انما  
 وانت وهذا على الخصوصيات بطلاق الحقيقة ولا يجوز اطلاقها على ذلك  
 المفهوم العام **قوله** انما هو اللفظ واللفظ هو الذي لا يحدده غيره

في قوله  
 فانه الوضع  
 فيها وان كان  
 عام ما حيا به  
 الواقع

او ضاع واذا انصرف الواضع مفهوما كلياً وعين اللفظ ما رآه كان كلاً من وضع  
 والموضع له عام واذا انصرف معنى جزئياً وعين اللفظ ما رآه كان كلاً من وضع  
 خاصا وان كان كلاً من الوضع خاصا والموضع عاماً فهو معقول به اما حقيقة  
 بعض المتأخرين والمتقدمين فذهبوا الى انها موضوعات لخصوصيات كلية كبر  
 بشرط استحقاقها في الجزئيات ولهذا يستعمل في الجزئيات وفي الكلمات وفي  
 ابن الحاجب هذا فليدقق الفيلسوف المذكور في قوله عليه السلام لو لم يكن ما ذكره ثبتت  
 في ذاتها لا حقائق لها ولا تختلف اعم العربية في كنه ذلك ولا يمكن  
 جماعة جرده الى امثلة نادرة مع تحقق الامثال اكثر من ان يلحقها شك  
**قوله** فليس هناك في ارفع مقام رجع التسمية الى الالفاظ المحصورة او  
 مثل هو حتى يرجع الى زيد اوها الى زيد فالوضع فاما عام والموضع له خاص فمثل  
 اميرهم فليس هناك مفهوم كلي من الوضع له في الحقيقة فانه الموضوع  
 للضم هناك هو خصوصية اللفظ ومعنى كونه الوضع عام والموضع له خاصا  
 انه لفظ الواضع مفهوما كلياً وتلك الملاحظة يمنع اللفظ بآراء كل واحد  
 من الافراد بمخصوصياتها كما لا حظ مفهوم التكلم الواحد وتلك الملاحظة  
 يمنع لفظاً تاماً مثل لكل واحد من افراد التكلم الواحد خصوصياتها وحدها  
**قوله** فليس هناك مفهوم كلي ارفع مقام وضع الضمان الى الالفاظ المحصورة  
 او في مقام وضع امثال الضمان بآراء الالفاظ المحصورة **قوله** هو الموضوع له  
 في الحقيقة هذا الضمان اشارته الى تحقيق مفهوم كلي من الوضع له في ذات  
 في الضمان فانه يقال ضم الغائب موضوع لا تقدم ذكره فيجمل مفهوم ما تقدم ذكره  
 موضوعاً له مجازاً والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم بآراء **قوله** مفرد  
 وهو ما جردت اركونه مفرد مع قطع النظر عن ارجاعه فيجاء بضمير هو اليه فلا  
 يراد به انما هو ارجاع ضمة هو اليه موب بامد من الاعاءات الثلاثة فلا يصح  
 الحكم عليه بانه موب بغير الاعاء **قوله** على انه صفة للمعنى العام في المعنى  
 يجوز ان يكون في الثالث رجع في قوله صفة منونا ويجوز ان يكون بطريق الحكمة  
 منقولاً عن عبارة التعريف في بقاء قوله صفة اليه كونه لا يدخله كونه العام

في مع وجود اكثر من واحد  
 بامثلة نادرة











أحد ما جملته والآخر مفردا خالف ظاهر الحار فلما بدت من محنة لانه الكلام يبيح كالمسك كالمز  
**قال** والآخر مفردا لا يخفى ما فيه من اللطافة **أقول** وكما في النكتة فيه التنبية على تقديم  
الوضع على الأفراد حيث لا بد من هذا التنبية لا بد من الاعتراف بالتقديم الزماني لا على  
التقديم الزمني الذي هو المقصود الا انه يقال لما لم يبيح نفسه تقدم الزماني منها استبعاد  
ما يدل على التقديم الزماني لانه لا بد من التقديم الزمني والآخر بدو عليه انه في التنبية  
يحصل في ايراد كلا الوصفين جملة فعلية الاولى ماضوية والثانية مضاعفة  
بانه يقال لفظ وضع لمعنى مفردا وايراد كليهما مفردا مع تعقيب الاول بقوله في الزمان  
الماضي بانه يقال الكلمة لفظ موضع في الزمان الماضي لمعنى مفردا ولهذا انقسم  
الاولى ان يقال في نكتة ايراد الوصف الاول جملة فعلية والثاني مفردا انما الاصل  
في العمل هو الترتيب كما في الوصف الاول الذي هو الوضع للمعنى المتعدد الاول والآخر المستمر  
في تحته الراجع الى اللفظ والآخر قوله لمعنى اختار فيه صيغة الفعل والوصف كانت  
بهذه المناسبة مع انه الاصل في الصفة الافراد فافراده لكم هذه النكتة لا بد  
على تقديم الوصف الاول على الثاني فان النكتة فيه التنبية على التقديم الزمني وانه لو  
اخر لترم تقدم الافراد على الوضع كما ترم جملة صفة لمعنى وانه ايراد ذكر المفرد  
على وجه يحتمل ان يكون صفة لمعنى وان يكون صفة للفظ لانه في هذا  
التعريف كل من هب نكته وانه لو قسم المفرد كما في مفسرنا في ذكر الوضع لاستلزام  
الافراد الوضع في غير عكس **عظيمه** **قوله** وكما في النكتة فيه تقدم الوضع  
على الافراد انه قلت صيغة الماضي لعل في الحديث قائم بالفاعل قبل زمان  
التكلم فتدل صيغة وضع على تقدم الوضع على التكلم زمانا ولا يدل على تقدمه على  
الافراد كذلك ولرسلم فلما يدل على تقدمه زمنية على الافراد قلت لانك انما التقديم  
الزمني غير ما الظهور في ذلك فاستبعد الالة على التقديم الزماني للتقدم  
الزمني واعتبر ذلك التقديم بالنسبة الى الافراد او الصالح له ليس الا بهذه الظاهر  
وجه تقديم الصفة الاولى على الثانية بحسب الذكر ليقول في الوضع الطبعي ولانه  
ما هو في قوله لمعنى والاصل في العمل لانه لو قسم الافراد لترم تقدم الافراد على  
الوضع بناء على تعليل المذكور ولانه لو قسم لا يستغنى عن ذكر الوضع لاستلزام

الافراد الوضع في غير عكس **طاشكندري** **قوله** وكما في النكتة فيه لم يخفى انما هي النكتة  
لا تفيد كونه الثاني مفردا او لكونه فلما مضى عما حصل التنبية المذكور الا انه يقال  
الافراد على الاصل لا يقتضي النكتة وانما يحتاج اليها العمل ولا على الاصل وفي ما فيه  
لانه التنبية انما يتم بعدم المعنى في الافراد فلما بدت من محنة لانه الكلام يبيح كالمسك كالمز  
في الجملة على انه قال اول الالة بدت من نكتة تكون في الآخر مفردا فلما بدت من محنة لانه الكلام يبيح كالمسك كالمز  
انه يقال تمام النكتة افراد كانت للظهور وهو اتصال الافراد وعدم ملازمة المضارع  
في المقام على السطور **قوله** حيث اتى بصيغة المعنى صيغة الماضي وانما كان  
موضوعا سبق الحديث على رتبة المسك كونه لا يخفى عن اشارات تقدم احد الوصفين  
على الآخر لانه احد المتقدمين يشعر بالتقدم الآخر اشعارا ما ومثل هذا كاف  
للتنبية وهذا الاشعار كالاشعار للنفس التي يوفق في قوله تعالى ولا تأخذي  
في الذين ظلموا حتى يبدوا بذنوبهم بل صبروا وحكموا عليهم بالاعراق ام لا  
وكما في اشارة النور المذكورة في اصول الفقه مثل الفقهاء المهاجرين فاليقين  
ليسانه كونه المهاجرين مصروف الغنمة وقد اشير به الى زوال ملازم الكائنات  
في دماهم بكنية الكفار حيث عبر عنهم بالظهور وجبه الكيس **قوله** وانما  
لم يسا عدده رسم الخط ارسم خط المتأخرين فانه المتقدم من سمدهم بغير الالف  
بما بين في مرضه ومنها احتمالات الاول ان يكون حالاً في التسمية  
المرفوعة الراجع الى اللفظ والثاني في المعنى والثالث في اللفظ لانه قال معنى  
باعتبار تعلق الوضع به واما نصب بتقدير افعى فبعبارة طاشكندري **قوله**  
وانه لم يسا عدده رسم الخط لانه الرسم في الخط ان يكتب الالفاظ بصورة  
في حال الوقف ولهذا يكتب بمرة الرسم ويكتب ثانياً التانيث في الاسماء  
في صورة الهاء والتعريف الذي قد فتح قلب الفاعل في حال الوقف فيكون  
في آخر مفردا الفاعل في حال النصب **قوله** فليكن حال او على تقدير اعني  
ولم يتعرض له لاستلزامه **قوله** في المشكك في وضع ولم يذكر في مكان  
في ضربت فاما زيد لانه رعى ما قال بعضهم انه مرتبة الحار متأخرة عن  
مرتبة الفاعل والمفعول به **قوله** او غير المعنى ولم يقدم عليه مع انه نكرة لانه



لا يتقدم الحار على البارد والحرور على البارد كما سبق في بحث الحار والبارد وقيل  
الحار الحركة مشروط بما جدد الامور كمنتهى كما سيجي ولم يتحقق شيء منها فمثل  
**قوله** فانه مفعول بواسطة الهم صرح به ليقع الحار في المفعول واليتمد العامل  
الحار وصاحبها فلما لم يقبل ان عامل الحار وضع وعامل منه حرف الجر  
فلم يتمد عامل الحار وصاحبها مع انه شرط في وقوع الحار حالاً على  
عمدة **قوله** فانه حار في المستكن في وضع **قوله** لانه الحار بايتين  
هيئة العامل والمفعول به في لا يجوز ان يكون حالاً للفظ لفظاً فارتفع لفظ  
المستكن مجازاً **قوله** ووجه صحة **قوله** اراد حالته بكونه مطابقاً لعمدة  
هولم صاحب الحال اذا كانت الحركة يجب تقديمها فجعل من التقديم المقارنة فهذا  
كاف في صحة حاله **قوله** ووجه صحة **قوله** ووجه صحة وقوع المفرد  
سواء كان في غير المستكن في وضع اذ في المستكن **قوله** ووجه صحة  
ارتفع المفرد على اليانية على التدرج جواب سؤال مقدم بورودها وهو  
ان مفردا لا يصح ان يكون حالاً في المستكن في وضع ولا في المستكن لانه الحار مقارن  
لدار الحار فاما فيلزم ان يكون وضع اللفظ للمعنى في زمان كونه اللفظ مفرداً  
اذا كان حالاً في المعنى واما ما كان لا يتقدم الوضع على افراد اللفظ وقد  
قلت فيما سبق ان الوضع مقدم على الافراد بنسبة ومحصل الجواب ان تقدم  
الوضع على الافراد بالذات وهو لا ينافي القدرة بالزمان الالهي ان العادة  
التي هي مقدمة على المسطور بالذات مع كونها مقارنة له بالزمان فيلزم هذا الصريح  
ان يكون حالاً **قوله** فانه لا يبرهن **قوله** ووجه صحة ان الوضع وان كان له في الزمان  
الافراد يترقب على الوضع ويحتاج اليه بحث لا يحصل بدون الوضع وهذا  
التقدم بالذات لانه مقارن له في الزمان يحصل في غير الوضع لانه  
اذا وضع في غير يحصل الافراد في بحث لا ينافي عنه **قوله** ووجه صحة  
وجه صحة الجائز ان الحار حال زمانه عامله فيكون الافراد حار الوضع  
وان كان متقدماً عليه بالرتبة وقوله وهذا القدر كاف في عدم الهيئة  
الذاتية وفلان في الحالية وينفادت لها الحار وليس كذلك حاله

**قال** يجب الذات **قوله** لانه وجوب تقدم الحار على صاحبها في التسمية فيها  
اذا لم يكن صاحب الحار محمداً واللفظ منها محمداً هكذا قال الحاشي عبد القادر  
وعلى تقدير صحة تقدم المعارفة فيها اذا كان حالاً للمعنى فقط في انه  
اذا كان حالاً للفظ لا يتقدم المعارفة فيحتاج الى ان يكون اللفظ في اللفظ  
في صحة حاله الكلام سبق في جواز حالته في التمكن من المعنى  
عكس **قوله** وهذا القدر كاف في صحة الحالية في اللفظ المحقق لانه  
للهيئة الذاتية في الحالية ولا تفاوت بها الى ان كان هو قوله وهذا القدر كاف  
انتهى ولا يخفى عليك انك اذا رجعت الى وجه انك تجد الحالية في الهيئة الذاتية  
مع الزمانية البين تامل **قوله** وفيه لا افراد سواء كان صفة للمعنى او للفظ او  
حالاً في احد ما لا يخرج المركبات الى اللفظ المركبة اذ هي موضوعات للمعنى على المدح  
الاصح اما باعتبار ان مجموع اوضاع اجزائها بعينه وضعها كما حق السبب  
السبب قدس سره او باعتبار انها موضوعات بالوضع النوعي كما ذكره القائل  
وفيها الموضع بالوضع النوعي هو الهيئة التركيبية المركب كما حق في موضع  
وهي ليست بلفظ والمركب منها هو اللفظ اي ليس بلفظ فلا حاجة الى اجزا  
الى قيد الافراد ولو سلم فليس لهذا المجموع وضع سوى وضع الاجزاء فلا بد من  
التوالي الى الترجمة الاولى من القدر تنظيم الوضع في وضع بين اللفظ والجزء  
وضع اجزائه لا افراد للمعنى فصار ويمكن ان يقال ان الموضع بالوضع النوعي  
هو الهيئة بل مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع **قوله** وفيه لا افراد  
لا خارج المركبات فانه قلت الوضع قد عين المفردات لا المركبات فيخرج المركبات  
بقيد الوضع قلت تعيين المفردات التي هي اجزائها بغير تعيين المركبات  
فاذا عين لفظ زيد وقام للمعنى قد عين للمعنى بل مجموع لا محالة فانه قلت لو كان  
لكذلك لزم ان لا يكون فرق بين ضرب مرسى عيسى وضرب عيسى مرسى والفرق  
بين قلت الهيئة جزء المركب وتختلف الهيئة بالتقسيم والتأخر في كل منها  
يتحقق جزء لا يتحقق في الاخر فلا يلزم عدم الفرق ان قلت لو كانت الهيئة  
جزء الكائن المركب منها وفي غيره ليس بلفظ لانه الهيئة ليست بلفظ فاجاب



ان اللفظ ما يتلوه او ما دونه فيصدق حد اللفظ على ثلثة امور على الادة على  
 الجميع وتوضيح المقام ان الراضع وضع اللفظ بعينه سماعية وتلك هي التي  
 تحتاج في موضعها الى علم اللغة واما ان يضع تارة تارة بغيره الالفاظ  
 فهي قياسية وذلك الثاني اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين  
 ان كل اسم فاعل في السلافي على وزنه فاعل وهو موضح كذلك في باب الفصل على  
 وزنه مفعول وهو موضح كذلك او كما حال اسم المفعول والاداء والنسب والاداء المفعول  
 والجمع ونحو ذلك وهذا يحتاج في موضعها الى علم التعريف واما ان يعرف به  
 الاكبات القياسية وذلك كما بين ان المقادير تقدم على المقادير البه والنسب على  
 التام والفاعل على المفعول اذا كان مقرونا بالشرط المحصورة وبالكسر وغير  
 ذلك من كيفية اجزاء الكلام ويحتاج في موضع بعضها الى التعريف كالنسب  
 والفعل المضارع وفي موضع بعضها الى معرفة علم النحوي **قوله** فيخرج به غير هذه الكلمة  
 مثل الرجل اعترض بعض الناس رضى بانها مثل مسلمان ومسلمين ويصرى والجمع  
 المضارعة يدل جزء منها على جزء منها اذا دلوا وتدل على الجمعية والالف  
 على التثنية والياء على النسبة وحورف المضارعة تدل على معنى في المضارع  
 وعلى حال الفاعل من التكلم والخطاب والتذكير وكذا اما الثانية في قائم  
 والتنوين والام التعريف والفاء الثانية فيخرج بانها يكون لفظ كل واحد منها  
 مركبا فلا يكون كلمة بركلتين واجاب بانها جميع كلماتها صارتا في شدة  
 الامتزاج لكلمة واحدة فاعراب المركب اعراب الكلمة به اذا قال السيد  
 السيد هذا في نحو يصرى وقائمة ومبطل ومحمد اذ انهم لا اعراب على ما كانت  
 اسلا لا بحرف واما التنوين والتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء  
 الاول لانه العلامة في التثنية والجمع نفس الاعراب قائم مقام الحركة فلا  
 اعراب للمركب بل للجزء الاول واما الاعراب في نحو الرجل فاعرابها في الحركة  
 التي تحتها لا يجمع وانما قد قبل ان الف التثنية واداء الجمع واداء النسبة  
 واداء الثانية في الحركة والفاء الثانية حروف المباني زبدت في العلم فدل  
 بالجمع والالف على المعنى المقرب كالفتنارب وميم مضروب وسين الاستفهام

جودنا

فيجب

في جودنا

ولله الاعراب فانه الاول للسرال والثاني للمطابقة مع انه استعمل وانفصل  
 كلمة واحدة حقيقة وكذا الحار في حروف المضارعة فالهزة في اضرب ليست  
 بكلمة بل هي مع ما بعد ما كلمة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى هذا كله قوله واعراب  
 باعواب واحد يفهم منه انه حقيقة ان يعرب ما عاين لكنه اعراب باعواب  
 واحد يكونهما كالكلمة الواحدة وفي الامثلة المذكورة جزء منها مبني الاصل  
 لا يستحق الاعراب الا ان يراد بالاعراب الكيفية يعني حقيقة ان كيف بكيفية  
 لكنه ثبت عليه الكيفية الواحدة لكونها في حكم الواحدة وفيه نظير ما مبني  
 الاصل كيف يتغير عن كيفية البناء والاعراب كيفية الاول يظهر في الحرف  
 الاخير في الثاني فافهم حافظا شكركم **قوله** فيخرج به غير هذه الكلمة مثل الرجل  
 وقائمة قبل هذا في نحو يصرى وقائمة ومبطل ومحمد لانه الاعراب في اخر  
 المركب على جزء لا يستحقه اسلا فانه المنه فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب  
 على الجزء الاول وفي المتن والجميع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام  
 الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب  
 انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا للجميع المركب منه وفي الجزء وجبة الدبر **قوله**  
 فيخرج به غير هذه الكلمة مثل الرجل فالالف مثل الخنة وكذا مثل رجل الف فانه لا الف  
 والتنوين في حروف المباني اتفاقا انتهى ولا شك في صحة هذا القول وفي اخر  
 مثل الرجل في شدة امتزاج جزئه وفي اجزاء اعراب واحد في احد جزئه وان  
 كان في الرجل يظهر الاعراب في اخره وفي رطل يظهر قبل التنوين فاقول بعضو  
 المحققين فانه قريب مما دونه ليس على ما ينبغي لكنه ذكر ما فيما بين الالف التي  
 عدت لانه الامتزاج كلمة واحدة واعراب الجميع اعراب واحد غير مناسب  
 في وقائمة ويصرى في كونها فاما الالف المركة مطلقا فانه في الثاني  
 للتحركة والفاء الثانية واداء النسبة وعلى التثنية والجمع كسملين ومسلمان  
 وذهب الشيخ الرضى وجماعة من النحويين الى انها في حروف المباني فيكون قائم  
 ويصرى وانما لما عندهم مركبة وذهب جماعة اخرى من النحويين الى انها في حروف  
 المباني وجعلوا جميع الصيغة والالف على المعنى المقرب فيكون مفردة لان تلك الالف لا

في جودنا  
 في جودنا  
 في جودنا







في تعريف المعنى فخلد في وجهين احدهما ان السب خروج قائم وبصري على  
 وان السب دخول مثل عبد الله على انه اراد ان يذكر ان تعريف صاحب الفصل  
 فخلد في وجه واحد وهو خروج مثل قائم وبصري بقيد الافراد فمثل عبد  
 خروج عن كاهل المناسب بالعرض في علم النحوي يكون معربا بغيره وفيه انه خرج  
 عنه مثل بعلبك ومذكر كرت على ان يعرب مع انه معرب باعراب واحد ولا يشارك  
 بالعرض اخراجه فبقي خلل في هذا الوجه ايضا فكل واحد من الخللين في تعريف  
 المفصل باعتبار خروج او نفي عنهما فخلد واحد اعلم به **قوله** فمثل عبد  
 خرج عنه **اجوب** ولا مساوثة لصاحب المفصل في ارادته سور العلم لرواها  
 المتأمن عس الذي **قوله** فانه لا يقال لفظة واحدة يعني انه التاء في لفظة  
 لرواها ولا يقال لمثل عبد الله لفظة واحدة قيل عليه انه اراد بالرواية الحقيقة  
 التي لا ينقسم موصوفها اصلا كصفة الاستفهام وباء الجارة مثلا فيخرج من الكبر  
 الكلمات عرصة الكلمة وان اريد ردة ما لم يخرج عنه مثل عبد الله على انه في نوع واحد  
 باعتبار انه علم شيء واحد ولا يدل قوله على جوده وان اريد ردة واحدة فخصه بحيث  
 يدخل فيه مثل زيد وضرب ومنه غير قائم وبصري ونحوه عن مثل عبد الله على ان  
 دلالة اللفظ عليها واجيب بان المراد الرواية الوافية عند ارباب اللسان  
 فانه لا يقال في الوفاء لمثل عبد الله لفظة واحدة ويقال لمثل زيد وضرب ومما  
 وبصري لفظة واحدة والتبادر في العبارة هو التي الوافية في جميع ارادته في عبارة الوفاء  
 وقيل لا يقال لمثل عبد الله لفظة لانه اللفظة فعلية وهي للام فالمراد منها  
 ما يتلطف به اربعة بحيث ولا يقع انه يتلفظ به مرتين باعتبار ما به يخرج  
 ويتلفظ بكل واحد في اخراجه فيخرج عنه مثل عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد  
 من جوده على حدة باعتبار وضع الاضاف في خلاف مثل قائم وبصري فانه  
 لا يقع انه يتلفظ بكل واحد من جوده على حدة وان صح التلفظ بجوده الارب  
 واعلم انه يفهم من كلام بعض المحققين انه الاول في لاجل كلام صاحب الفصل  
 على وجه خرج عنه مثل عبد الله على لانه صاحب الفصل يحمل الاسم مطلقا من  
 الكلمة وجعل مثل عبد الله على لانه من الاسماء الاربعة فاما قوله

في تعريف المعنى فخلد في وجهين احدهما ان السب خروج قائم وبصري على  
 وان السب دخول مثل عبد الله على انه اراد ان يذكر ان تعريف صاحب الفصل  
 فخلد في وجه واحد وهو خروج مثل قائم وبصري بقيد الافراد فمثل عبد  
 خروج عن كاهل المناسب بالعرض في علم النحوي يكون معربا بغيره وفيه انه خرج  
 عنه مثل بعلبك ومذكر كرت على ان يعرب مع انه معرب باعراب واحد ولا يشارك  
 بالعرض اخراجه فبقي خلل في هذا الوجه ايضا فكل واحد من الخللين في تعريف  
 المفصل باعتبار خروج او نفي عنهما فخلد واحد اعلم به **قوله** فمثل عبد  
 خرج عنه **اجوب** ولا مساوثة لصاحب المفصل في ارادته سور العلم لرواها  
 المتأمن عس الذي **قوله** فانه لا يقال لفظة واحدة يعني انه التاء في لفظة  
 لرواها ولا يقال لمثل عبد الله لفظة واحدة قيل عليه انه اراد بالرواية الحقيقة  
 التي لا ينقسم موصوفها اصلا كصفة الاستفهام وباء الجارة مثلا فيخرج من الكبر  
 الكلمات عرصة الكلمة وان اريد ردة ما لم يخرج عنه مثل عبد الله على انه في نوع واحد  
 باعتبار انه علم شيء واحد ولا يدل قوله على جوده وان اريد ردة واحدة فخصه بحيث  
 يدخل فيه مثل زيد وضرب ومنه غير قائم وبصري ونحوه عن مثل عبد الله على ان  
 دلالة اللفظ عليها واجيب بان المراد الرواية الوافية عند ارباب اللسان  
 فانه لا يقال في الوفاء لمثل عبد الله لفظة واحدة ويقال لمثل زيد وضرب ومما  
 وبصري لفظة واحدة والتبادر في العبارة هو التي الوافية في جميع ارادته في عبارة الوفاء  
 وقيل لا يقال لمثل عبد الله لفظة لانه اللفظة فعلية وهي للام فالمراد منها  
 ما يتلطف به اربعة بحيث ولا يقع انه يتلفظ به مرتين باعتبار ما به يخرج  
 ويتلفظ بكل واحد في اخراجه فيخرج عنه مثل عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد  
 من جوده على حدة باعتبار وضع الاضاف في خلاف مثل قائم وبصري فانه  
 لا يقع انه يتلفظ بكل واحد من جوده على حدة وان صح التلفظ بجوده الارب  
 واعلم انه يفهم من كلام بعض المحققين انه الاول في لاجل كلام صاحب الفصل  
 على وجه خرج عنه مثل عبد الله على لانه صاحب الفصل يحمل الاسم مطلقا من  
 الكلمة وجعل مثل عبد الله على لانه من الاسماء الاربعة فاما قوله

في تعريف المعنى فخلد في وجهين احدهما ان السب خروج قائم وبصري على  
 وان السب دخول مثل عبد الله على انه اراد ان يذكر ان تعريف صاحب الفصل  
 فخلد في وجه واحد وهو خروج مثل قائم وبصري بقيد الافراد فمثل عبد  
 خروج عن كاهل المناسب بالعرض في علم النحوي يكون معربا بغيره وفيه انه خرج  
 عنه مثل بعلبك ومذكر كرت على ان يعرب مع انه معرب باعراب واحد ولا يشارك  
 بالعرض اخراجه فبقي خلل في هذا الوجه ايضا فكل واحد من الخللين في تعريف  
 المفصل باعتبار خروج او نفي عنهما فخلد واحد اعلم به **قوله** فمثل عبد  
 خرج عنه **اجوب** ولا مساوثة لصاحب المفصل في ارادته سور العلم لرواها  
 المتأمن عس الذي **قوله** فانه لا يقال لفظة واحدة يعني انه التاء في لفظة  
 لرواها ولا يقال لمثل عبد الله لفظة واحدة قيل عليه انه اراد بالرواية الحقيقة  
 التي لا ينقسم موصوفها اصلا كصفة الاستفهام وباء الجارة مثلا فيخرج من الكبر  
 الكلمات عرصة الكلمة وان اريد ردة ما لم يخرج عنه مثل عبد الله على انه في نوع واحد  
 باعتبار انه علم شيء واحد ولا يدل قوله على جوده وان اريد ردة واحدة فخصه بحيث  
 يدخل فيه مثل زيد وضرب ومنه غير قائم وبصري ونحوه عن مثل عبد الله على ان  
 دلالة اللفظ عليها واجيب بان المراد الرواية الوافية عند ارباب اللسان  
 فانه لا يقال في الوفاء لمثل عبد الله لفظة واحدة ويقال لمثل زيد وضرب ومما  
 وبصري لفظة واحدة والتبادر في العبارة هو التي الوافية في جميع ارادته في عبارة الوفاء  
 وقيل لا يقال لمثل عبد الله لفظة لانه اللفظة فعلية وهي للام فالمراد منها  
 ما يتلطف به اربعة بحيث ولا يقع انه يتلفظ به مرتين باعتبار ما به يخرج  
 ويتلفظ بكل واحد في اخراجه فيخرج عنه مثل عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد  
 من جوده على حدة باعتبار وضع الاضاف في خلاف مثل قائم وبصري فانه  
 لا يقع انه يتلفظ بكل واحد من جوده على حدة وان صح التلفظ بجوده الارب  
 واعلم انه يفهم من كلام بعض المحققين انه الاول في لاجل كلام صاحب الفصل  
 على وجه خرج عنه مثل عبد الله على لانه صاحب الفصل يحمل الاسم مطلقا من  
 الكلمة وجعل مثل عبد الله على لانه من الاسماء الاربعة فاما قوله



في توفيق ما هو المراد في اللفظ في هذا التعريف الا انه زاد التام للمناسبة وقيل  
 عصره **قوله** في شيخ الاسلام هو في حاشية المحقق المذكور عند المختصر من  
 النجاة الملقب بلفظا واصدا بحسب العرف او نظيرهم في اللفظ في حيث الاو  
 والنماء ومشتغل كل علم مركب على اعراض لكن في مفردات في اصطلاح  
 المنطقيين فانهم نظم في المعاني اصالة انتهى **قوله** في مثل قوله **قار**  
 والشامل السند را حمله في عدما بلفظا في حاشية الش  
 عرس الدين **قوله** وبقي مثل قوله **قوله** وبقي في مثل قوله **قوله** وبقي في مثل قوله  
 او المراد انه في قيد اخرج ذلك القيد مثل عبادة **قوله** ولولم يوفيه بترك  
 لكاهن انب في انه لو ترك بدم وفول مثل ضرب ضربا وضربا في هذا الكلمة  
 لصدق اللفظ بالتفسير المذكور عليه وخروج مثل عليك ومعدرك  
 فترك الافراد بدم الخلل في المذكور في تيف المفعول انما في نظر المختص  
 ولكن ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما انتهى وقوله لا في  
 في قيد الافراد وتبعية الحقيقة والحكم الا ان يقال بعض الكتابات المقصورة  
 بالاخراج بينا ولها لفظ ويخرجها قيد الافراد مثل ضربا وضربا وضربت  
 كما ملنا وقيل يجوز ان يراد بالمفرد ما يتا بالجملة فيخرج عن التعريف مثل  
 ضربا وضربا وضربت ويدخل فيه مثل قوله **قوله** وبقي الا ان يقال ان هذا  
 غير متبادر في العبارة ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر **قوله** وبقي  
**قوله** بتركه ان يترك قيد الافراد **قوله** وبقي الدين **قوله** وبقي الدين **قوله** وبقي الدين  
 والمراد بالاستخدام منها الاستخدام الحقيقي لا العقلي فانما هو **قوله**  
 واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الطائفة المقصود من هذا الكلام وضع ما يجزأه  
 لم يترك قيد الدلالة المعنوية في ما بين العقل المذكور في توفيق المختص  
 فوضع ما في الوضع المذكور في تعريف المقصود من الدلالة فكم يكن الدلالة  
 منه وكذا في تعريفه وفيه ان الوضع يستلزم الدلالة في الخ في لاف الدين  
 مع يفهم في قيد الوضع قيد الدلالة ولو سلم فالدلالة الاتية مبهمة  
 في التعريفات فانما هي بغير قيد الدلالة لا الاكتفاء بكونها مفهومة الا

الزمان **قوله** يقال المقصود من هذا الكلام انه لا احتياج الى قيد الدلالة في تعريف  
 المقصود في الوضع المذكور في الاستدلال في الخ في كنه غير اعتبار  
 قيد الدلالة فقامل **قوله** كونه الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر وذلك الحاشية  
 انه كانت بسبب جعل اللفظ على الشيء الاول بارة الشيء الثاني فالدلالة في  
 وانه كانت بسبب كونه الشيء الاول مقتضى الطبع عند غرض المعنى في  
 الطبيعية وانه كانت بغير ذلك في العقلية **قوله** كونه الشيء بحيث  
 يفهم منه شيء اخر بحيث اذا علم يفهم منه شيء اخر على تقدير العلم بالعلية  
 بينهما ولم يقل هي فهم المعنى من الشيء لانه الفهم معنى اللفظ مع ان كان مبنيا  
 للتعامل وصفه المعنى ان كان مبنيا للمفعول وعلى التقديرين لا يقع في  
 الدلالة به وما وقع في عباراتهم كذلك فهو محمول على المعنى الذي ذكره وقد  
 قيل ان فهم المعنى نفسه معنى المعنى الا انه بعد تعلقه بالشيء معنى له لا شبيهة  
 ودوابه منها امين الانعقاد وهو معنى قائم بالمعنى وله تعلق بالشيء  
 الذي هو اللفظ فان اراد به الحجب ان الفهم المقصود معنى الدال فهو البكاه  
 وكذا ان اراد به الجميع المركب في الفهم وتعلق به معنى له لانه كلام المقيد  
 والجميع غير محمول على الدلالة وكذا ان اراد بالتعلق المذكور لانه معنى الفهم  
 كما لا يخفى والتحقيق ان الفهم وانه عرف الدلالة بما ذكر لكنهم يتساهلون في  
 ذلك ولم يقصدوا به معناه الصحيح بل ما يفهم منه كونه بحيث يفهم منه  
 المعنى والحمد لله في ذلك على ظهور ان الدلالة معنى اللفظ وانه الفهم  
 ليس معنى له ودلالة العبارة على ما قصدوا الدلالة وهي غير حقيقة فاستقام الكلام  
 والتعريف المرام اعلم ان في قوله الدلالة يكون الشيء بحيث من علمه ففهمه ففهم  
 الزم الجوزي وهذا هو المناسب بقوله العونية والاول من المناسب بقوله  
 المعقول ويرد على الاول انه كثيرا ما يكون الفاوة والاستعداد على الجوزي  
 والكتابات وايضا الدال واجيب بان الدال عند جميع المركب منها  
 وفي القولية الدالة او المعالية ولا شك في تحقق الزم الكلف في هذا الجميع  
 ويرد ان دالة الجميع اما بالقول الاول والاول يستلزم الله والله يستلزم



تحقق الدلالة بدونه القوية مع انه المجمع ليس موضع فافهم ذلك طاشكندري  
**قوله** فمضى تحقق الوضع تحقق الدلالة وفيه انه الوضع متحقق في حروف  
 الهاء على ما ذكره الله فيما مر فانه حروف الهاء باقية في قيد الوضع خاصة  
 بقيد المعنى مع انه الدلالة متفينة فيها بالاتفاق فليكن الوضع مستلزما  
 للدلالة الا انه يقال ان الوجود بالوضع المستلزم للدلالة هو الوضع المعنى وهو لم  
 يتحقق في حروف الهاء حتى يستلزم الدلالة لا يقال ان اللفظ اللفظ اللفظ  
 من لا يعلم بوضع وسمعه مثله لا شك انه لا يفهم منه شيء اخر فلم يتحقق  
 فيه الدلالة مع انه موضع فليكن الوضع مستلزما للدلالة لاننا نقول ان الدلالة  
 التي هي كونه الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر لازم للوضع وكونه هذه الحقيقة لا  
 فهم المعنى في جميع الاطلاقات بل يفهم المعنى من انما العلم بالوضع بعد الاطلاق  
 الصحيح ففي المادة المذكورة تحققت الدلالة كما تحقق الوضع عليه **قوله**  
 فمضى تحقق الوضع تحقق الدلالة لما قرأه الوضع تخصيص شيء بشيى بحيث متى  
 اطلق او احسن شيء الاول فهم منه الشيء الثاني والقيد الاخير هو معنى  
 الدلالة **قوله** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة قيل فيه انه بعد جعل  
 الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهاء العارية عن الدلالة لا يعبر  
 انه ذكر الوضع بمعنى غير ذكر الدلالة الا انه يقال ليس ذكر الوضع بمعنى غير ذكر الدلالة  
 في التعريف بل ذكره وضع بالقبول وضع لمعنى يمكن ان يقال كما انما الوضع  
 حروف الهاء لذلك يتناول الدلالة على ما فسر ما حروف الهاء الغير  
 باراء شيء اخر يتناول المعنى والوضع معا **قوله** لا مكانه انه يكون بالعقل الدلالة  
 العقلية ما يكون بالعقل الطبيعية ما يكون باقتضاء الطبع كالدلالة ارجح على جميع  
 الصدر فانه طبع اللفظ يقتضيه التلطف به عند عرض الاول وجوبه **قوله**  
 فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة اربعة ذكر الوضع للمعنى لا حاجة  
 اليه والمقصد انه لا يرد على تعريف المعنى ما لم يدل على المعنى وانه لا حاجة الى ارجح  
 الى قيد الدلالة وعلى تعريف المفصل يرد ما دل لا بالوضع فاجتنب الى ذكر الوضع  
 لا حرج ولا ذكره فيه طاشكندري **قوله** كدلالة لفظ دير المسموع بوزن

عنه وجبة

الجدار اختار اللفظ المحل ليحقق الدلالة العقلية ولم يختص بالدلالة القوية  
 وفيه يقول بكونه مسموعا فمضى وراى الجدال لفظ تلك الدلالة كما اظهره **قوله**  
 لو كان اللفظ مريبا يكون وجوده معلوما بالمشاهدة ولم يظهر كونه اللفظ والى  
 وجوده بالوضع عليه **قوله** كدلالة لفظ دير وانما قال دير لست ابرم انه  
 دل على وجوده بالوضع فاضل ابرم **قوله** مثل دير المسموع فمضى وراى الجدال اورد  
 المتعرب مع انه الاصل كذا ليكنه بعيدا عن فهم الوضع منها وانما قال فمضى وراى  
 الجدال لانه اللفظ اذا كان متساويا كان وجوده معلوما بالمشاهدة لا باللفظ  
 ان اللفظ دلالة على وجود اللفظ لا انه غير موجود وكيف في علمه التامة موجودة  
 فلم يرد بزم الخلف وفيه بحث اما اولها المعلوم في المشاهدة وجود ذات  
 اللفظ اعم من ان يكون متصفا بصفة اللفظية او لا والمعلوم في المسموع هو  
 الجدال وجود اللفظ في حيث انه متصفا بصفة اللفظية والوقوف على ما هو واما  
 ثانيا فلان تحقق علمه التامة لم لا المشاهدة على قوته فيجوز ان يكون ولا المسموع  
 عليه مشروطا بعدم تلك العلة القوية وذلك العلم غير موجود فالمعلوم ان الدلالة  
 المذكورة لا بد ان يكون موجودة فافهم طاشكندري **قوله** وانه يكون بالطبع  
**اقول** لم يتوقف به الهندى بومع انه لا بد منه في تحقيق معنى الدلالة فافهم **قوله**  
**قوله** فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع فيه انه عدم استلزام الدلالة الوضع  
 لا يستلزم انه لا يكون شيء اخر غير التعريف مستلزما لشيى كونه مالا بدونه  
 مع انه الافراد يستلزم الوضع لما سبق فانه التعريف المعنى بالافراد والتركيب  
 انما هو بعد الوضع عليه **قوله** كالمفصل قيل فيه لطافة لانه تعريف المفصل  
 مفصل بتعريفه ولو لا ذلك لما لمخدونا قلنا فيعرفت المساواة بين اللاحا  
 والتفسير حيث خرج عبده عن تعريف المفصل ودخل في تعريف طاشكندري  
**قوله** كالمفصل **قوله** وسائر المتعدي مثل المسباح حيث ابتدء بالدلالة  
 وعقبه بالدلالة فمضى في اداء المصداقة الاختصار **قوله** غير المسموع **قوله**  
 وهو اللفظ هذا التسمية عايد اللفظ الكلى باعتبار ما صدقت هي عليه التسمية  
 ارادة على ما صدق عليه اللفظ فاضل ابرم **قوله** اللفظ اللفظ الكلى

مهم قول جوز



الحق منقسم الى اقسام الثلاثة فمرجع الغير للفظ ومورد النفس المعنى محذور  
**قوله** ان الكلمة لا تبارك الغير ما يرجع الى اللفظ الكلمة او الى معنوها وعلى التقديرين  
 لا يبيح الحكم عليها بانها اسم وفعل وحرف لاننا نقول المراد منه هو والمعنى ان هذا هو  
 منقسم الى هذه الاقسام ولما افاضنا قدس سره في هذه الاقسام ومعنى  
 انقسامه الى هذه الاقسام انه ينقسم الى قيد الدلالة على معنى في نفسها غير مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة ويكره مفهوم الاسم وينقسم الى قيد الدلالة على معنى في نفسها  
 مع الاقراء باحد الازمنة الثلاثة ويكره مفهوم الفعل وينقسم الى قيد عدم الدلالة  
 على معنى في نفسها ويكره معنى الحرف ولما افاضنا قدس سره لم يقيد به بيان حكم  
 للكلمة بل قصد به كمال تعريف الكلمة بقصور ما نينا ينقسم قود اليها يحصل اقسامها  
 اشبه ولا يخفى ان معنى ما ذكره على انه يكره ذكر كل واحد من الاسم والفعل والحرف في قوة  
 ذكرها فيها التفسيرية ويكره ان يجعل على الحكم بالانقسام ويجعل قوله لانها والبيان  
 على هذا الحكم ويؤيده انه لو كان المراد التقسيم لكان هو اسم او فعل او حرف  
 لانه انما يقع في التقسيمات وقيل لا بعد ان تبارك ان المراد الحكم بانها ما يصدق  
 عليه مفهوم الكلمة في الافراد هو هذه المفردات بمعنى انه يصدق عليه هذه المفردات  
 الثلاثة على سبيل التوزيع بمعنى انه افراد الكلمة يصدق على بعضها الاسم وبعضها  
 الفعل وبعضها الحرف وما قيل انه يجوز ان يكون في قبيل تقسيم الى الاقسام اقرب  
 من هذا المعنى فان مورد النفس هو الكلمة وكل كلمة اما اسم او فعل او حرف فمراد  
 اما اسم او فعل او حرف فاما كلمة اسمها لم يكن فعلا وحرفا وانما كلمة فعلها لم يكن اسما  
 وانما كلمة حرفها لم يكن غير ذلك فمجمع التقسيم الى هذه الاقسام فالجواب انه تبارك ان  
 هذا لا وسط لم يتكرر في هذا الشكل او تبارك ان العمدى لطيفة وهي غير متحدة فتبارك  
**قوله** ان منقسم يعني انه المقسم هي التقسيم لا الحكم كما يدل عليه ظاهر الكلام  
 وان لم يرد ذلك او مع انها ظاهرة في الانقسام والتميز بين التقسيمات الى التقسيمات  
 وانما لا يجوز منقسم في نظر مفهوم الكلمة المشتملة على الافراد فالمراد من انقسام  
 منقسم الى منقسمين طائفة منقسمين وانما انقسام منقسم الى اقسام  
 منقسمين لا يوجب ان يكون منقسم الى اقسام منقسمين

مراد

فيها ومنقسم اليها انقسام الكل الى الاخفاء فاضدادا من **قوله** ان منقسم  
 الى هذه الاقسام انما يقسم هذا انبعاثا على انه المقسم تقسم تقسيم وهو  
 تقسم الحكم لوقوعه بعد التعريف اولاً لانه السلف بعد تعريف الكلمة فسمي  
 بحكم عليها بشي طرية **قوله** منقسم فيها لما كان الغالب في القسم  
 تقسم تقسم فاما ذكره في الاقسام وقد علم من التقسيم صريح منها واردة المعنى  
 مشهورة من قولها لانها اما ان تدل الى اقسام السكون في موضع بيان الاقسام  
 علمية **قوله** منقسم فيها اشارة الى ان الطرف من الجمل المذكورة لا يفهم  
 الحصر فيها نظر الى انه الغالب في التقسيمات وعمر الحصر لا انه الحصر  
 مقدر في نظم الكلام والحصر منقسم في الاستقائي والحق لانه لم يجر العفل  
 فصار يخرج ملاحظة الاقسام فهو مقيد والافاق استقائي وقد قيل حصر  
 في الحصر من استقائي لا احتمال ان يدفع الامر الثالث الذي حوزة العقل ليدل  
 ونحوه لا بالاستقواء لكنه لم يوجد ورد بان موجود وهو حصر المفهوم في الواجب  
 ولكن والمتبع لانها ما يقتضي الوجود والعدم قسم رابع لكنه باطل لا يستلزم  
 اجتماع التقسيمين ورد الرد بان مقتضى ما دلى توجهه كان مجرد ملاحظة الاقسام  
 الثلاثة بحرم العقل لا الحصر ثم ان الحصر هنا على ام استقائي قد ذهب  
 صاحب الرشدي الى انه عطف وايرس بين النفي والاثبات ولا يمكن الزيادة فيها  
 ورا عليه ان تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة تقسيم واحد ولا يتصور  
 في التقسيم الواحد الى الاقسام كونه المقسم ايرس بين النفي والاثبات  
 واجيب بان الكلمة منقسمة الى المستقل وغير المستقل والمستقل الى المقترن وغير  
 المقترن فهنا تقسيمات بحسب الحقيقة لا تقسيم واحد واما ان الكلام في تقسيم  
 الكلمة الى الاقسام الثلاثة لا في تقسيم ذلك التقسيمين وذهب بعضهم الى  
 انه استقائي وبيان يحتاج الى بيان طائفة من **قوله** لانها متعلقة  
 بما يفهم من الجمل السابقة فمن معنى الانقسام اول الحصر ويكفي هذا القدر  
 للطرف عند بعض النحاة من غير اعتبار لفظ في نظم الكلام على ما قالوا ان  
 الطرف يكفي راجحة السلف وبعضهم يقدر ويزعم ان الطرف في نظم الكلام



تسمية الشيء بحتمها فتكون له كانت موضوعة للمع والوضع يستلزم الدلالة  
كلمة لما ظفر بمنع او متضمن للمع الشرط فلما بدلتها من الجواب فمن لم يجوز  
الفاء على جوابها بقدر جوابها تقديره لا كانت الكلمة موضوعة للمع والوضع  
يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة في تقسيم الكلمة وفي جواز ذلك فاجابها عنه  
ففي اما انه يدل على فانه قلت ما فائدة اعتبار هذه الشرطية قلت فانهما  
التسمية على انه الدلالة معتبرة في القسم حتى لا يرد انه قوله في التقسيم او  
لا يدل على معنى في نفسها بصدق على امرين احدهما ما لا يدل على معنى  
واكتفى ما يدل على معنى كانه لا يدل على معنى في نفسها والقسم الاول ليس  
فلما بيع قوله استدل وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف فلما اشار ولا  
انه الدلالة على معنى معتبرة في القسم ليشاؤول قوله او لا يدل على معنى  
في نفسها القسم الاول فيبيع قوله استدل الحرف فتأمل **قوله**  
ولا كانت الجواب دخل مقدر وهو انه يقال للدلالة في تعريف الكلمة  
والجواب انه الوضع يستلزم الدلالة فاستدل امر **قوله** لا كانت موضوعة  
الى كانه قيل انه الدلالة معتبرة في تقسيم جميع الانقسام فيجوز قسم  
اخر وهو ما لا يدل اصلا قد خرج بانه الكلمة لا يحتمل ذلك لانها موضوعة  
والوضع يستلزم الدلالة فاستدل امر **قوله** لا كانت موضوعة لا وقع منع  
الحرف المنع على قول المع لانها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا والوجه  
المنع انه قول اول اما اذا دل على معنى او على نفسها وعلى كل من التقادير  
بتوجه المنع اما توجه المنع على تقدير استدل والثالث فدل الجواز وجود الكلمة التي  
لا تدل على معنى اصلا او لا تدل على معنى في نفسها ولا تدل على معنى في غيرها فالدلالة  
غير ما قرره في تعريف الكلمة فخر الكلمة في الاقسام الثلاثة ثم واما توجيهه على  
التقدير الاول فدل على النفي اعني اولاد اخر على المقيد وهو تدل وفي قاعدة  
ابن العربي انه النفي او اخر على المقيد يرجع الى النفي فيكون المعنى على تقدير  
كلمة انه الكلمة اما من صفتها انه تدل على معنى في نفسها ومن صفتها انه تدل  
على معنى في غيرها **قوله** لا كانت موضوعة لا وقع منع

هذا القول دفع بالخط في بعض الايام فانه عدم صحة احد التعريفين بانه الدلالة  
اما معتبرة في تعريف الكلمة او لا فانه كانت معتبرة فتعريف المعنى غير صحيح وانه  
كانت غير معتبرة فتعريف المفصل غير صحيح **قوله** في اما من صفتها اما  
قد قوله من صفتها لا انه قوله انه تدل في تاويل المصدر خبر عن كلمة الباء الرأفة  
الى الكلمة ولا يصح الحمل عليها واذا قدر يكون الحمل خبر اعني ويصح الحمل عليها  
وجبة **قوله** في اما من صفتها اما قد في نظم الكلام قوله من صفتها  
لان قوله انه يدل على الدلالة لا يحل على الكلمة او الكلمة ليست نفس الدلالة  
بل من صفتها الدلالة وانما لم تقدر لهذا الغرض المضاف في قول لانها حتى  
يكون تقدير الكلام لانها قالها اما ان تدل او وصفها اما ان تدل مع انه خبر  
لانها يحتاج الى صرف قوله استدل الحرف واخبره عن ظاهره لانه بحسب الظاهر  
انه يكون الحرف واخبره عن عدم الدلالة وحال الدلالة وهو ظاهر الفساد  
وقد قدر في امثال بين الموانع ذوبه لانه من صفتها او يحل الدلالة للمع  
فم قوله انه تدل بمعنى اسم الفاعل حتى يكون تقدير الكلام على الاول لانه الكلمة  
اما ذات الدلالة على معنى في نفسها لا وعلى الثاني لانه الكلمة اما دالة على معنى  
ولم يجرى اختيارها لكونها مستفيضين مشهورين فاخترنا طريقا اخر  
للتنبه على تقدير بيان غيره **قوله** واما زاد في المستدعية لتقدير المنطق في قوله  
من صفتها مع انه صفتها بدو من يتم في المقام فالتنبه على كثرة اوصاف الكلمة  
واعلم انه غير سديد التحقيق قدس سره انه قال لا حاجة الى تقدير شيء في هذا  
المقام فانه فرق بين المصدر العييج والنمل المنعاج المصدر ربا ان او ان  
فانه هذا في تاويل المصدر باعتبار المعنى لا الكلام المقتضى من معنى دخول حرف  
الحرف عليه او الاضافة اليه او عطفه على قوله موزع وامثال ذلك لان معناه  
يعينه هو معنى المصدر بل معناه من النمل ولا شك ان معنى النمل هو ربا ان  
انه بلا تقدير امر في هذا المقام فتأمل **قوله** اما من صفتها اما تدل  
ذات انه تدل وقيل انه تدل بمعنى الدلالة واما ما قيل لانه قالها فهو معنى  
صفتها كل ذلك لا قيل من ان المنعاج مع انه بمعنى المصدر فمعنى انتم الدلالة



وهي غير محمولة على الكلمة وقيل فرق بين المصدر والاول به في انه اشت محمول  
 بنفسه دون الاول ورجح ذلك سيد المحققين عند المدققين وانما قالوا  
 ولم يقل صفتها لانه المراد من الصفة فردا لا مفردا وذلك ظ وجع المراد  
 اما جميع افراد صفتها او بعض منها او فردا او افرادا بطريق الابهام والاول  
 بطلان جميع اوصاف الكلمة لا يبعث ان يكون الدلالة بنفسه في القسم الاول  
 لتقسيم الاول والاقران في القسم الاول للتقسيم الثاني والثالث هو المقسم  
 في قوة كنه فاور ذلك في اوصافها في المقسم فحصل التقسيم ههنا في الكلمة  
 اما ان يكون في جملة اوصافها الدلالة بنفسه ولا يكون في القسم الثاني في  
 الجزئي فهو سلب كنه لا يكون شي في اوصافها الدلالة بنفسه فصح قوله الثاني  
 الحروف ذلك الدلالة لا تثبت على شيء في الحروف وتندفع ما يتخلل في  
 غير ان بعض اوصافها الدلالة بنفسه وبعض اوصافها عدم تلك الدلالة بمعنى  
 كونها بحيث لا تتدل وفي الظاهر الكلمة قد تخلو عن اثنين الصفتين ووجه  
 الاندفاع انه المراد في قوله او في صفتها انه لا تتدل او لا يكون صفتها ان  
 وذلك ظ طاشكندر **قوله** اما في صفتها انما اراد هذا لانه كلمة ان  
 اذا دخلت على المضارع جعل المضارع مع انه في تأويل المصدر فيكون ان  
 يدل على الدلالة وهو لا يحمل على الكلمة فزاده هو صحت يصح المحرر اما قالوا  
 وفيه بحث في وجوه احد ما ان كلمة ان اذا دخلت على المضارع يحمل في تأويل  
 المصدر باعتبار الاحكام اللفظية مثل موح في قول جود الجود وعطف المفرد  
 عليه لان يحمل في تأويله باعتبار المعنى بانه يقتضيه المعنى المصدر في فعل هذا  
 لا يحتاج الى زيادة هكذا قال السيد الشريف قدس سره في بعض تعانيفه  
 وعلى تقدير تسليم جعل المضارع المصدر بانه مصدرية في تأويل المصدر باعتبار المعنى  
 لا يحتاج الى زيادة يجوز ان يكون هذا المصدر بمعنى اسم الفاعل كما ان المصدر العبرج  
 يكون كذلك وعلى تقدير عدم جواز كونه المصدر بتأويله بمعنى اسم الفاعل يحتاج  
 الى اصل الزيادة لا الى ما زاد الشئ بوجه انه زيادة كلمة ذواتي كونها اخص  
 وانظر اما كونه اخصا فظا واما كونه اظها فلان الكلمة قسمها الى الاقسام الثلاثة

احكام اللفظية

واو هي صفة فيصان لتساوي في الابدان في الكلمة لا صفتها او اعرفت  
 هذا فاعلم ان الشئ لم يكتف بزيادة لفظه صفتها بل او كلمة في انتم لانه  
 لو لم يرد في القسم في العارة صفة الكلمة في انه تتدل في انه لا يتدل  
 وهذا اقم لانه لكلمة او صفا كثيرة مثل الموضوعة والافراوية واللفظية  
 وغيرها نظرية **قال المص** لانه اما ان تتدل الى حاصل الابدان في الكلمة منحورة  
 في امر ثلثة لا يخرج عنها عقلا والاول مسمى بجزء والثاني بالنظر والثالث  
 بالاسم فالكلمة منحورة في الثلثة فمنها الابدان بعض من مائة مائة والحصر  
 المذكور على الا انه الحصر في النظر والاسم يحرف ليس بعقل وانما العقل الحصر  
 في الدال وغيره وهو الدال في المقسم وغيره وبذلك الجمع من قول في قال انه  
 عقل وقول في نقاه **عنه المصنوع** **قوله** والمراد بكونه المعنى في نفسها الى  
 فانه قلت لا شك ان كونه المعنى في نفسها صفة للمعنى والدلالة بنفسها صفة  
 للمعنى فكيف يصح تفسير احد ما بالاخر وحمله عليه مع مباينتهما فك كونه المعنى  
 في نفسها وان كان صفة المعنى كونه جوهرا كونه المعنى في نفس الكلمة صفة  
 للكلمة باعتبار التوسيف بحال المتعلق وهو المقسم ههنا والمراد بدلالة الكلمة  
 على المعنى بنفسها كونه المعنى مدلولاً عليه بنفس الكلمة وهو صفة المعنى فلا اشكال  
**عنه** **قوله** والمراد بكونه المعنى في نفسها الى اعترض عليه بانه كونه المعنى  
 صفة المعنى ودلالة الكلمة صفة الكلمة فلم يصح احدهما بالاخر كونه مبايناً له  
 اجيب عنه بانه دلالة الكلمة وان كانت صفة الكلمة كنه دلالة الكلمة على  
 معنى في نفسها في غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها صفة المعنى وبانه  
 يكون المعنى صفة المعنى كونه المعنى في نفس الكلمة صفة الكلمة وهذا الجواب  
 بانه يداه العقل كما على انه دلالة الكلمة على معنى بنفسها في غير حاجة الى  
 انضمام كلمة اخرى اليها صفة الكلمة وعلى انه كونه المعنى في نفس الكلمة صفة  
 المعنى فيصير الاعمراض على حاله والجواب الصحيح انه المراد بقوله انه تتدل على معنى  
 في نفسها لا كونه المعنى مدلولاً عليه بنفس الكلمة في غير حاجة الى انضمام كلمة  
 اخرى اليها نظرية **قوله** في غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها اشارة

ويش







اخرى الرضا واذا كان بناء المعنى متعين لمن والزم انه لا عليها نفسها  
 في غير انفسهم كذا اخرى الرضا لا استطلا الرضا بالمعزومية واللازم بها وكذا اللزوم  
 ولا بناء المعنى في خلاف لما وقع في تحقيق معنى الاسم في اللفظة في والى  
 موضوعا في الجزئيات معنى الابداء والانتها ووجه لغتها لاننا نقول ان الالف  
 واللام في قولنا الابداء والانتها للبعد عن الابداء والمعهود والانتها للبعد  
 وسما جزئيات معنى ما ظهر **قوله** الكلمة اخرى كالبعرة والكوفة فيهم  
 ظاهر العبارة انه احتياج كلمة في الالف في الدلالة على معناه مما لا يدخلها  
 فقد مع انه الالف ليس كذلك فانه معناه ما نسبتين شخصيتين بين متعلق  
 ومرتبطهما فلا بد من ذكر متعلقهما ايضا الا ان يقال مقتودة التنبية على اتيح  
 الحرف في الدلالة على معناه الى نسيمة فاكتمل في ذكر بعض النسيمة ويمكن  
 جعل قوله كالبعرة اشارة الى ذلك **قوله** حيث يقع في عدة في الحكم  
 في اوله مفهومة في طرف المقابل لمفهومها وهو كونه ما لا يدل على معنى في  
 نفسه **قوله** وهو لا يقع الا يقع عند مستقلا وانه وقع جوا منها في  
 سبق المواد كما في قولنا زيد لا حجر واللاحق **قوله** انه بقية في ذلك المعنى  
 الغير المستقر في انه بقية الى المعنى لانه المقترنة حقيقة باحد الازمنة لكن  
 وصف الحكم بالاقتران في قبيل الوصف بحال المتعلق ويجوز راجعا الى  
 الكلمة بانه بقية في زمانا ويرا بالاقتران الدال بالاول كذا التعبير في  
 الالف بين الدال والاول بالاقتران غير شائع **قوله** الدال على نفسها  
 في ان بناء المعنى الدال على نفسها الدال على الدلالة المطابقة حتى  
 يكون اقترانه باحد الازمنة في قبيل اقتران الكل بل هو يلزم انه يكون هذا في  
 لا سببا في تحقيق معنى الاسم في الدلول عليه المقارنة باحد الازمنة البتة  
 في انفسهم ومعناه التضمني وانه ان لم يكن الدلول عليه نفسها في العنصر  
 المطابق وانه اريد الدلول عليه بالدلالة التضمنية يلزم انه يكون تعريف الاسم  
 الى من هو دليل الحكم في ذلك على معنى في نفسها وفي نفسها انه يكون ذلك  
 في الدلول على الحكم في التضمني وانه لا يقع باحد الازمنة البتة

كونه هذا المعنى صادقا على الاسماء الى ما نسبتها بطل ما قلنا وايضا لما شككنا  
 انه هذا المعنى الحد الاسم ليس مقتوده في قوله وقد علم ذلك من كل واحد منها  
 ان يقال ان المعنى الدلول عليه معناه مطلقا في غير نظر الى كونه تعينيا او  
 مطابقيا فانه كان حقيقة في ضمن التضمني لحدف اليه كما في النمل وان  
 كان في ضمن المطابق في الالف في الاسم فانه في الالف في الالف في الالف  
 ببقية في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 كالمعين على الترتيب او ما كيف ما اتفق كغبار امس عليه **قوله**  
 في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 لانه في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 التضمني الى الماضي هو الزمان الذي قبل زمانا في الحكم والمستقبل هو الزمان الذي  
 ووجه به هذا الزمان والى هو الزمان الذي هو الزمان الذي هو الزمان الذي هو الزمان الذي  
 في غير مملكة وتراف كما قال زيد يعطي والى الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 الصلوة الواقعة في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 يعترض بانه كل قبل طرف زمانا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 زمانا في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 في المستقبل ويلزم احد الحكمين وانه جعلت بترقب بمعنى الحار كما في كل من الحار  
 والمستقبل ما خرد في تعريف الاخر هكذا هذه مناقشات واهية لان هذه  
 التعريفات تنبها في مفهوم الالف منها وفي تلك العبارات ما لم يفسر منها  
 لا يلحق سائرهم شي مما ذكرناه والتدقيق فيها يستفاد من علم اخر في خط فيها  
 جانب المعنى ووجه القواعد اللفظية البنية على الظواهر **قوله** ما خرد في التضمني عند  
 البصريين واما الاخر في الرسم فطريقة الكوفيين وقولنا سميت ونحوه مؤيد  
 لاوله وتضمنه بسمي وجهه على اسم الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف  
 كل من التعريفين المذكورة في المطولات طاشكندري **قوله** ما خرد في التضمني



Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or letter, written on aged paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with large, decorative initial letters. The script is dark and appears to be in a historical form of a South Asian language, possibly Persian or Urdu.

حيد وكنه في بارئ الجمع على سماءه مع اسم الله في الرسم ولا يجد فيه  
 الا ان يجمع الشيء باعتبار اصله **قوله** لتفتمن من النمل القدر وهو الخي القدر  
 في النمل حتى يرا عند الخدق به الخي وهو الخي الذي في الخي فيكون في  
 شجرة الدال باسم له لول بعينه **قوله** لتفتمن من النمل القدر فهو شجرة  
 الشيء باسم خروجه لولا بلاقه الى حوزة وبعينه **قوله** وقد علم قيل قوله  
 وقد علم عطف على مقدمه ان تقيس وفيه الانقاس وعلم وقيل لعله انما اصبته  
 واقول يجوز عطفه على قوله وهي اسم كانه قال وهي كذا وكذا او انك عرفت  
 لعله فهو عطف جمله على جمله ولا يمنع من الاشارة الى بعض المعطوف على المقوم  
 تبيين ان قول القائل الى التعريف مجمل اصالة ثم تعريف كل مفصلا اصالة **قوله**  
**قوله** وقد علم الراوي ابتداء او عطف عطف بهن للجملة الفعلية على  
 الفعلية التي قدرت لتعلق الظرف في قوله لانها انما حضرت لانها كذا وقد  
 علم بذلك الى اولي تقدير هذه الكلام انما والاختصار حال كونه قد علم به بعد  
 كل واحد منها وقوله بذلك الباء للاستعانة او للسببية واختار اسم  
 الاشارة موضع الغيبة للاشارة الى زيادة تمكنه في الذهن وكما انكشافه  
 وباراد ذلك دون هذا البعد عن الحسن سبب كونه امر معنويا او استحفاظ  
 التفهيم للحال **قوله** قد علم واحد منها كذا الاضافتين لامية وان  
 انتفع التبع بها في الثانية وهو من التبعيض والحد مفعول واحد **قوله**  
 لانه قد علم به اربوب المحضر لوجه الاختيار الغيبة ثم نفس بقوله اربوب المحضر  
 بل لا دال ان يقال لانه قد علم بوجه المحضر لانها يقال انك الغيبة  
 الامة اسم الاشارة في قوله وقد علم بذلك وقع موقع الغيبة وقد علم به  
**قوله** لانه قد علم به الى جهة الاشارة الى الامة الاولى ان يقال وقد علم به ان  
 في هذا المقوم انه ذكره في سبب مرجع الغيبة الى ما يوضع في موضع مفعول كونه  
 ووضعه في موضع الزيادة التمكن في الذهن عند فهم سره وان عو وقيل قصد  
 الشئ ههنا التبيين على انه اسم الاشارة في كلام القوم وضع موضع الغيبة او المقوم  
 مقامه في كونه راعيا للمعارضة الى الضبط التمكن في ذلك وكذا ههنا الزيادة علم

وف



في الذين تم اختيار لفظ ذلك في بين اسماء الاشارة وانه في غيره لتعظيم كنه  
قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه كما قال الهندي انتهى **قوله** انه الحرف  
بين حدود الاقسام المفردة في السيل الشعر بالترتيب الذي علم منه تقدم الحرف في  
قائمة الترتيب المذكور يقتضي تقديم الاسم على الفعل حيث قال في الاسم  
والاول الفعل فمفهوم الاسم مقدم على مفهوم الفعل قلت نعم كونه ذلك المعنى  
مسمى بالاسم وهذا المعنى مسمى بالتقدير علم بتقديم الاسم على الفعل كنه نفس مفهوم  
الفعل علم مقدم على مفهوم الاسم في قوله والاول اما انه يقتضي باحد الازمنة  
الثلاثة اولا ولهذا قال في الاسم والاول الفعل ويحكم انه يقال انه ما به الاعتبار  
بين مفهوم الاسم والفعل هو قيد الاقراء وهو معتبر في الفعل وجودا وفي الاسم  
عدمه والوجود اشرف بالنسبة الى عدمه وايضا العلم يعلم بالقياس الى الوجود  
الذي ملكه فالمناصب تقدم مفهوم الفعل على الاسم **قوله** كنه مقترنة باحد الازمنة  
الثلاثة الى ليس في الكلام استدراك يقتضي ذكر كنه فالاول تركه وذكره فيما يليه  
فمقوله والاسم كنه يدل على معنى في نفسها كنه مقترنة بالمالاخي فمائل  
علمه **قوله** كنه مقترنة باحد الازمنة الثلاثة الى انما اور وكلمة كنه لانه في  
ذكر قوله الفعل كنه يدل على معنى في نفسها في مقابلة قوله الحرف كنه لانه في  
معنى في نفسه فهم منبأ به كنه في الفعل وجود الدلالة ام يحتاج الى ادخاله في  
ذلك بقوله كنه مقترنة بخلاف الاسم فانه لا يخفى فيه هذا التوهم فلا يحتاج  
الى دفعه فلم يرد وفيه كنه **قوله** فالكلمة مشتركة ههنا ابنا على امر متاخر  
المنطقيين فانهم يشترطون التركيب في اللمة حد اكا او رسا فلا يرد ما قيل  
انه لا دخل فيها هو بعدده وجبه الدين **قوله** فالكلمة مشتركة بين الاقسام  
الثلاثة قال بعض المحققين لا دخل فيها هو بعدده فانه علم ذلك القول واحد  
حد في المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قد مشترك في تحقق  
الحرف الى ان اراد تحت المعرف فكره في انتهى ويحكم انه يقال انه كنه مفرد كل  
منها جامع لجميع افرادها فمفهوم ذكر اللمة المشتركة الذي يصدق على جميع افرادها  
وكونه انما يصدق في كل منها وانما يصدق في كل منها وانما يصدق في كل منها

فيها هو بعدده فمفهوم مشترك في كل واحد من افرادها **قوله** والفعل مشترك في كل واحد من افرادها  
الاعتبار المفهوم في المعنى لم يذكر اعتبار الفعل في الحرف بالاقراء بالوجه في المعنى  
فلم يرد احد منها مفرد جامع للاشارة باللمة التي هي الجنس على حد  
وغيره وبما يميز به كل قسم غير اخويه اعم من ان يكون مفصلا او خاصا **قوله** وليس  
بالحد منها الا موصف جامع كما هو متعارف الاصوليين فانه الحد عندهم ما يميز  
الشيء عن غيره سواء كان حقيقيا او رسميا او لفظيا وجبه الدين **قوله** وليس  
بالحد الى الحد عند اهل البنية المعرف الجامع المانع وعند اهل المعقول هو المشترك  
على الذاتيات وهو اخص من الاول وكثيرا ما يشكك الامر بخلط الاصطلاح  
بالاصطلاح ومنه ما يحتاج في القلوب من انه لا يتم انه ما ذكره هنا من الامر  
المشترك جنس ومنه الامر المميز فمفهوم كنه التعريف بهما حد الحرف ان يكون مشترك  
عينا عاما والمميز خاصة وبما يميزه في الامور الاعتبارية التي يختص بها  
اولا ثم وضع الاسم بارائها فتفصيل ذلك المسمى حد اسميا وتعرفها  
بالمناخ المبادر لها رسميا اسميا وكل ما هو داخل في هذا المفهوم فهو ذاتي  
جنس كانه عام مشترك او مفصول لم يكن كذلك وكل ما هو خارج عنه فهو  
غرضي لها فخص بها فهو خاصة او غير مخصص فهو عرض عام طائفة كنه **قوله**  
وليس المراد بالبيان في هذا الفن فانه الحد عند اهل هذا الفن هو  
المعرف الجامع المانع واما عند المنطقيين فهو المعرف المشترك على ذاتيات  
المعرف فقط وفي هذا المقام لانه المركب بما به الاشتراك وما به الاعتبار  
العام في هذا المقام لا يلزم ان يكون حد امتسا بالاسم والمفرد من هذا الكلام  
دفع دخل مقدر تقديره ان ما يفهم من هذا البيان ليس الا مفردات جامعة  
لافراد كل منها مانعة عن دخول الغير فيه واما كونه هذه المفردات حد الكل  
منها مستحتملا على ذاتيات فلا مانع بانه ليس الا بالحد الى المعرف الجامع  
المانع **قوله** وفيه در المعرف الى هذا الكلام يجمع به بخره الجرد والدر في الاصل  
ما به ارشاد الصريح من الدين وفيه العلم والمفرد هو في مقام الجمع كناية  
عن مفردات المعرف والحد في هذا المقام هو الحد الذي هو مشترك في كل واحد من افرادها



منه الخيب والمفهوم منها به والمراد شققة على المتكلمين حيث لم يهل في  
 انهم لم يزلوا في ذلك والحق والمتوسط عدله هو **قوله** ومنه والمراد كذا  
 يجمع بها لانه حيث راعى الزكي والغني والمتوسط وان كان ان ضمن دليله خبره  
 كل واحد منها فالذي يعلم نفس الدليل والمتوسط يحتاج الاشارة فاشعر  
 بقوله وقد علم الخ والغني لا يعلم الا لاشارة الدليل من خبره كل واحد منها لم  
 يصرح بالجنس الفصل على صورة القول الرابع فصرح بذكر واحد منها على  
 صورة فقال الاسم ما دل اللفظ ما دل اللفظ ما دل اللفظ **قوله** وجيء به **قوله**  
 ومنه والمراد خبره وهو في الاصل اللين الذي فيه خبره كثير وهو دعاء له حيث  
 لم يهل في التعليم جانب الزكي الذي يفهم من الاشارة ويحكي له وليس الخبر  
 ولا المتوسط الذي يفهم الامر بالتبني عليه ويحكي له ذلك ولا الغني الذي لا يفهم  
 المقصود الا بالتفصيل ولا بد لذلك من التخييلات التي تتساقط والغني بها فائدة  
 قوله وقد علم وعدم استدراك التغيرات التي ياتي في خبره طائفة من خبره  
**قوله** ثم صرح بها فيما بعد هذا التبع في حد ذاته غير فائدة فانهم في حق  
 دليل الخبر هو ما لا يدل على من في نفسه وما صرح به بعد مراد على من في  
 غيره فيما متعارف وان كان متعارف الا انه يقال المقصود التبع بما هو  
 لا بخصوص ما اشار اليه في من دليل الخبر عدله هو **قوله** بنا على تباينه  
 مراتب الطباع الركا والقبادة والمتوسط لسلا بكون طبيعة في الطبايع غير  
 الا استفادة وجيء به **قوله** الكلام لم يطف على ما سبق لانه وانه  
 في هذا الكتاب ايراد اللفظ المتفصل عما قبلها السابقة لانه يفهم بغير  
 الفسر او الساب واما لها بدونه ذكر من العبارات كذا يشير الى  
 انفعالها بترك اللفظ وما لا اختصار كما قال الاسم كذا المرفوعات  
 كذا او المفعولات كذا **قوله** في اللغة ما يتكلم به الجماعة لغة فائدة في اللفظ  
 اللغة اسم لما يلفظ ثم قد يستعمل المصدر يقال كلمة كلاما واظن على  
 قال بعض المحققين ومنه في اللغة للعلم ما يكون مكتفيا به في اداء المراد  
 على من لا يهل في ذلك

قوله وجيء به  
 قوله بنا على تباينه  
 قوله في اللغة ما يتكلم به الجماعة لغة  
 قوله ثم قد يستعمل المصدر  
 قوله قال بعض المحققين  
 قوله ومنه في اللغة للعلم ما يكون مكتفيا به في اداء المراد

ان يجهل الشققة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان هذه كلها مناسبات في  
 النامدة التي هي المعينة في المفهوم الكلام من جهة الاستدلال والاشارة  
 فيه يكون الكلام لفظا كما فينا يتكلم به من الاشارة فقط ثم الوجه في ذكر اللفظ  
 اللغوي للكلمة وهو اللفظ فيما سبق غير طرعه هو **قوله** فليكن كذا او كثيرا  
 اشارة الى انه الكلام اللغوي اعم من الاصطلاح من وجوه منها انه اللغوي صادق  
 على المراتب وانه الاصطلاح ومنها انه صادق على ما لا يشتمل النسبة  
 اصلا وانه ومنها انه صادق على ما يشتمل النسبة الاضافية او الوصفية  
 وانه طائفة من خبره **قوله** ابر لفظا ففهم خبره كذا ما مرصوفة حيث فسرنا  
 بالكرة وهكذا انه قد مر في كل تعريف من خبره كذا ما لا في اقل قليل  
 والمروحة ترجيح على جملته مرصوفة هو ان الموصول لما كان بالاسم فانه لا  
 بعبارة وعادة كانه محمول ان يوصف ان الموصول مع سلبه شيء واحد فلا يكون  
 مذكورا في التعريف بل يرمي الاقتصار على الفصل وانه ما مر في الاسم في اول  
 ثم بعد ما ظهر ففهم لطيفة هي انه وجه التبع كونه تلك الفكرة من التعريف  
 واقعا فوقع الجنس فيها حسب التفسير ففكرة هي كونه مرصوفة لا بالمرصوفة هي  
 بمرصوفة مرصوفة ويحكم اختاره على كونها مرصوفة لبطور التعريفات حيث كان  
 ما كان بمرصوفة الجنس في تعريف الكلمة بمرصوفة وكذا في تعريفات اخرى  
 فتبصر في معنى الجنس وجه اخر لهذا الجامع هذه الخواص **قوله** ابر لفظا ففهم  
 فسر العادة المتبادر منها ان اللفظ لا في الكلام الذي تحت النجاة  
 غير احواله وبخلافه هو اللفظ لانه يخرج تحت احوال اللفظ وقيل فائدة  
 تعبر باللفظ انه لو ترك على العلاقة لم تكن التعريف ما في العدة على مجموع  
 زيد القام المأخوذ من ذات اللفظ فانه شيء لثمن كلمتين بالاسماء  
 لكنه ليس بلفظ لانه لا يجمع المراكب في اللفظ وغيره ليس بلفظ وفيه انه لم يجمع  
 بعد فائدة الواحد مع زيد فانه لم يجمع اللفظ مع اللفظ على الجميع لفظا ففهم  
 كلمتين بالاسماء والا انه يتركب ان الكلام مشتمل على حشو او غير ما يلفظ موضوع  
 بقرينة انه تحت النجاة غير ان اللفظ الموضوع ثم العلم ان اللفظ لا يشتمل



قدس يرد مع في ما يشبه شئ المطالع بانه الامر المسمى بالضرورة انه الاشياء  
 للمعنى والاشياء اما واحدا عالم بغير معناه هينة وحداثة هي جوهر صوري  
 المركب منها فليس هذا لانه في اعتبار الهيئة التي هي ليست بلفظ في كل كلام  
 بطريق الهيئة فيكون مركبا من اللفظ وغير اللفظ فلا يكون اللفظ بمعجم  
 ما باللفظ جميع افراد الكلام غير تفرقة فلا يكون جامعا الا انه يمنع كلمة بال  
 عنه قدس سره كما نقل عن بعضهم اوارثي كونه الهيئة جوازا من اللفظ كما قيل  
 في هيئة النسل الدال على الزمان فتأمل **قوله** حقيقة او حكما الطائفة قيد  
 تضمن المتضمنين فتنضم الكلمتين حقيقة انه يكون كل من الكلمتين المتضمنتين  
 كلمة حقيقة وتنضم الكلمتين حكما انه لا يكون الكلمتين حقيقتين سواء كانت  
 احدهما حكما او كلاهما وكذا رايه يكون قيد الكلمتين ويكون حقيقة بمعنى  
 حقيقة وحكما بمعنى حقيقة ارتضت كلمتين سواء كانت كل واحدة كلمة حقيقة  
 او حقيقة وحكما كانت احدهما كلمة حقيقة والاخر حكمية بكونها لسانية  
 او متبذرة فيه باني بغير المراد بالكلمة الحكمية بالجمع وتوقع الكلمة الحقيقية  
 مرقمة مثلا في قولنا علم زيد ابو قاسم يعني انه يقع موقع الطرفين كلمة هذا  
 وكلمة اكن فيقال هذا اكن فانه قلت بشكل هذا بالكلام الشرط كقولنا  
 انه كانت الشمس طالعة فالتزام وجوده فانه لا يصح البقية عن طرفه بلفظ موقود  
 كما حقق في موضع قلت هذا انما يشكل لكاه الاسناد بين الشرط والجواب  
 كما هو ارباب المنطقيين واما اذا كانت الاسناد في الجواب والشرط قيد الكاه  
 رار الا واما فلا فانه طرف في الجواب كلمتين لا محالة حقيقة او حكما وكذا طر في  
 الشرط ولو لم يعتبر الاسناد المقص لانه وصلت الجملة الشرطية كلاما  
 ففي المثال المذكور لفظ النهار والموجود طرفا الكلام في الجملة لانه ولفظ  
 الشمس وطالعة طرفاه في الجملة الشرطية ولا بد من حمل الكلام على راي  
 الاولاء في اصطلاحاتهم عقده انه **قوله** حقيقة او حكما الطائفة قيد  
 الكلمتين مما يحايل عليه قوله فما سياتي وحيث كانت الكلمتان اعم لا  
 في اللفظ في التعبير ما يكون احد حكمية حقيقة والاخر حكمية بل بغير حمل

ما يكون كلمته حكيمه فلا يباين قوله وحيث كانت الكلمتان اعم من قوله الخبر  
 الجوازا لانه كلمة خبر قبيل الاول العلم الا انه يقال انه قوله حكما محمولا ولا  
 حقيقة فيحمل كلا الاحتمالين او يقال لما كان ما يكون محمولا كلمة حكما حكما  
 كانه ما يكون احد جزئية حكما بالطريق الاول عند الرصم شرطي **قوله** اركونه  
 كل واحد منهما في صفة فكانه قال كلمة وكلمة وذكر الهيئة للاختصار  
 بمقتضى **قوله** اركونه كل واحد لانه اركونه اعترض بانه يلزم اتحاد المتضمنين  
 والمتضمن في الكلام الثاني وهو شرط فاجاب بانه ليس المراد ما تضمن جميع الكلمتين  
 بل المراد ما تضمن كل واحد منهما فالمتضمن الكل واذ كان كل واحد منهما يلزم اتحاد  
 ويحكم الجواب بانه الهيئة جزء الكلام والجميع المركب من الهيئة والكلمتين متضمن  
 للجميع الكلمتين وقريب منه ما يقال من ان الجميع مع الهيئة متضمن للجميع لا مع  
 الهيئة واما كونه الاسناد جزءا من الافراد الكلام حتى يدخل في المتضمنين  
 الناعرف فانه ما لم يكن اسناد **قوله** فالمتضمن اسم فاعل الجواب  
 الى وضع ما يترجم من اتحاد المتضمن والمتضمن في مثل زيد قائم على الكلمتين  
 وذلك لانه المتضمن بالكسرة كلمة بهيئة الاجتماعية والمتضمن بالفتح كلمة  
 بهيئة الاقراية والجميع حيث هو مجموع منابر لكل واحد منهما وجبة الدور  
**قوله** والمتضمن اسم الفاعل كتب هذا التصحيح اللفظ بذكره الا اني وفرا به  
 لسلا بخطي السامع على القارئ انك قرات التجنيس فانه اللفظ اسم المفعول  
 فاقال بعض المحققين من انه هذه الامثال العبارات ينبغي ان يرى ولا لقراء  
 محذوف فتأمل **قوله** فلا يلزم اتحادهما ارتقاء والمتضمن والمتضمن في تضمن الكل  
 لكل جزء ولا يخفى انه لو جعلت الهيئة جزء الكلام كانه كلمتين منه وافى الحاج  
 الى هذا التدقيق ولم يلف لاحتماله الى التصحيح كونه الهيئة التي ليست بلفظ  
 جزءا من اللفظ ولو حمل المتضمنين بالكسرة جميع الكلمتين والاسناد كما قيل  
 اللفظ عليه يحتاج الى تأويل اذا الاسناد ليس بلفظ وايضا الاسناد ليس  
 للكلام فانه انه اريد منه نسبة احد الاولين الى اخر فهو مفهوم الكلام وانما اريد  
 ضم كلمة الى اخرى فهو صفة لا جزءا فتأمل **قوله** بالاسناد قيل



انما قال بالاسناد وهو قيل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يصح ما قاله لان النسبة توجب  
في التركيب الاضافة والتوصيف والتقدير فانه نسبتا لا على سبيل الاسناد  
فانتهى ونسب هذه الحاشية الى الله تعالى وليس به ثابت لوجوده فيكون  
الاسناد حاصل سبب الاسناد بكونه الاسناد باعتماله انه قلت اذا  
قلنا غلام زيد فقلنا زيد نعمن كلمتين نعمنا حاصل الاسناد الذي بين غلام  
زيد وبين قائم فزيد بحاجب بانه المراد مطلق السببية والاسناد لوكا سببا  
لا تنفي بانتفاء الاسناد وليس كذلك ورد بانه زيد قائم كذلك لان انتفاء الاسناد  
ويستلزم انتفاء المركب فزيد قائم بل الجواب انه المراد بالسببية السببية التي هي  
وهو كونه الاسناد باعتماله للنسبة ولا يتوجه الادة المذكورة لانه نعمن غلام زيد  
ليس لافادة اسنادا بل بينك الكلمتين وهو غلام زيد والمراد بقوله نسبة  
احد الكلمتين وهو غلام زيد والمراد بقوله ينفيد الى طلب فائدة تامة فيخرج  
عليه ولا ينتظر الى طلب الادا فزيد اسنادا فينبغي ان لا يرد بانه زيد قائم  
قد سبق الى طلبه منتظرا لانه يقال في الادة ونحوه وقيل المراد بانه لا ينتظر الى  
اداءه في الجملة لانه اذا كان الى طلب طالبا لا يصل النسبة لا ينتظر الى ادائه  
اصلا وقيل المراد انه لا ينتظر ليس بغيره بل ماهية المركب مع قطع النظر عن  
الادة خصوصية الطرفين وهو المذكور في بعض شروح الكافية وفيه بحيث  
طاشكندر **قوله** نعمنا حاصل سبب الاسناد قال بعض المتأخرين سببية  
الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعتماله الكلمتين ونعمن اللفظ لهما فلو  
قيل نعمن كلمتين لاسنادا لكانه انتهي وقيل بكونه بكونه بالانتفاء  
ينبغي في كونه مجموع الكلمتين لفظا واحدا متصفا للواحد من جزئيه فذكر كونه  
وباستنائه ويجوز ان يكونه للاتفاق ان نعمنا متصفا بالاسناد ويجوز ان يكونه  
للمصاحبة ان نعمن كلمتين مع الاسناد بانه بكونه المقسم بالفتح كذا واحد في الادة  
الثالثة وتكملة يحتاج في جعل اللفظ متصفا بالاسناد الذي ليس لفظا الى  
بما هي وما قبل او بكونه المراد ان الكلام كذا الا بكونه اللفظ المقسم للكلمتين  
في الاسناد بكونه الطرف متصفا بنعمن فالاعرف فاعرفه او بكونه

ينبغي نعمن كلمتين في حال الاسناد او كانا في حاله اسنادا نعم اعلم  
انه تقدير قوله نعمنا حاصل سبب نعمن قوله بالاسناد طرف من طرف  
منه للمصدر المحذوف ويجوز ان يكونه طرفا لكونه متصفا بنعمن  
والاسناد نسبة احد الكلمتين ارضم احد الكلمتين او ربط مدلول  
احد الكلمتين و بحيث ينفيد الى طلب فانه قلت بعدد تعريف الاسناد  
على الاسناد الواقع في الجملة التي وقعت اخبارا او مصافا او الى طلب  
عالم بغيره فانه لا ينفيد الى طلب فائدة تامة قلت المراد ما في شأنه  
انه يقصد افادة الى طلب فائدة تامة ثم المراد بالفائدة العامة انه لو  
سكت المتكلم لم يكن لاهل العرف مجال تخطئة ونسب كلامه الى العصور  
في باب الفائدة خرجت المحملات من العرف وانما قلنا ذلك  
لانه لم يخرج المركب من كلمتين ومحل مثل زيد قائم وحقق فلا بد من ركابه  
كونه كلاما او اذ اخرج بتمقيده اللفظ بالموضع كما ذكرنا عند **قوله**  
خرجت المحملات فيه انه اراد باللفظ الذي اراد به كلمة ما اللفظ مطلقا  
فيجب مثل زيد قائم وحقق محل لانه يتضمن كلمتين وبسبب الاسناد ان  
اريد به اللفظ الموضع فجميع المحملات خارجة لا ينفيد التقسيم لهما كما  
**قوله** وبقيده الاسناد لم يقبله قال ما وقع فيه الاسناد لكانه احصيه  
وهو لا حاجة الى سائر القيود لانه المحملات والمفردات يخرج بغيره  
الاسناد وبمعنى المذكور **قوله** سواء كانت خبرية او تحكيكية بهاءم الواقع او محتملة  
للمصدق والكذب او ان كانت اربعة محكيكية بهاءم الواقع او لا يكون محتملة  
للمصدق والكذب **قوله** مثل ضرب ولا تضرب ارجع فاعلمها عند قوله  
**قوله** فانه كل واحد منهما تضمن كلمتين لهما اذ ان الضرب والضمير المستتر  
لها ولما كان الضمير المستتر كلمة اصطلاحا وحققة كما عرفت فتضمنها  
للكلمتين حقيقة في غاية الظهور الا ان الضمير المستتر لفظا حكما كما  
حقيقة فحيث فسر ما تضمن بلفظ نعمنا فالمراد لفظ حقيقة او حكما وكان  
اعتمد في ذلك على ما سبق في الكلمة عيسى الصفور **قوله** احدهما



ملفوظة اي ملفوظة حقيقة والاخرى منوية او ملفوظة حكما فانه قلت في  
 لا تقترب كلا الكلمتين ملفوظة حقيقة احدهما لانا هية والاخرى  
 للمصارع قلت المراد كلمتا هما طرفا الاسناد **قوله** وبنيها استا يفيد  
 الخط الاول انه يقال بينهما نسبة بنيد الخاطب الى الالة الاسناد مقبولة هذا  
 الوصف فبعد كرا لا اسناد لا حاجة اليه الا انه يحمل على العفة الكاشفة وقبه  
 بعد لا يخفى **قوله** وجبت كانت هي تعليلية او مكانية والاولا في وقوله اعم  
 منه انه يكون كلمتين حقيقة او حكما بدرجة في حكما ما يكون احد كلمته حكما عليه  
**قوله** وجبت كانت الكلمتان اعم لانه بحث اما اولاهما قولنا قائم ابوه  
 واخر في التعريف بما تكلف اذ هو مشترك على كلمتين بينهما الاسناد فلهذا التكلف  
 له قولنا المتألفين الاخرين وذلك لانه قائم مع الغير منته الى ابوه وهو مركب ليس  
 بكلمة حقيقة وانه اسناد قائم الى ابوه في قولنا زيد قائم ابوه ليس بام  
 الجميع ليس المشترك على الكلمتين حقيقتين بينهما الاسناد ولو قيل نعم كلمتين  
 له قولنا اسناد قائم ابوه في زيد في تفسير الاسناد فهو قول صحيح في الفكر واما  
 تأنيها فلما زيد قائم ابوه الخبر لا قائم وهو قولنا قائم ابوه ولا يخفى على قوله  
 ادنى مسكة في علم الاعراب انه الحكم على زيد قائم ابوه للاب لا لزيد قائم فالخبر  
 الجميع كما انه الخبر في زيد قائم ابوه جميع القول والاعراب الذي انتهى الجميع  
 لا يظهر في جزمه السائل وهو قائم لا ابوه لانه قيد اعراب الفاعل هو الالوان  
 فيلزم انه يكون قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لانه مجرد الصلابة لواعراب  
 غير كاف في البرية وليس كذلك قلت بل هو كذلك لانه المعنى ذهب الى انه لا  
 في البرية مع الصلابة الاستحقاق بالنسبة وهو يحصل في التركيب مع الال  
 ولا تركيب موه منها بخلاف ابوه اذ هو مركب مع فاعله وهو قائم فاشك في  
**قوله** مثل زيد ابوه قائم مثال الكلام خبر جملة اسمية وقوله او قائم ابوه  
 عطف على ابوه قائم مثال الكلام خبر جملة فعلية وقوله او قائم ابوه عطف على  
 ابوه قائم او قائم ابوه مثال الكلام خبر مركب غير اسم الفاعل ليس جملة شبيهة  
 بجملة الاسماء لانها كلمة كلمتين محبتين فحق شمع المصنف في غير ان تواف

بين المحققين في كونه الخبر في زيد قائم ابوه مركب نظرا لان الخبر في زيد قائم ابوه عند  
 قائم وفاعله خارج عن الخبر انتهى وهذا يقال في زيد قائم الاب انه الخبر المفرد هو  
 قائم والمضاف اليه خارج عنه ثم اعلم ان المتألفين الاولين راخذوا في مفهوم  
 الكلام على ظاهر تعريف المعنى مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة  
 او حكما لا يصدق في قولنا زيد ابوه قائم انه تضمن كلمتين حقيقتين بالاسناد  
 وبما ابوه انه تضمن اعم قائم ابوه بالاسناد الرابع بينهما عطفية **قوله**  
 او قائم ابوه انما لا فرق بينه وبين قوله قائم الاب فلا حاجة الى تأويل  
 وهو في التام الا انه يحمل قوله قائم خبر مقدم لقوله ابوه وهو متبدا فيكون  
 مثل زيد ابوه قائم فلا حاجة الى ذكره تأني التام الا انه يتكلف ويقال انه ذكر  
 على تجويز كونه العفة مبتدأ بغيره ان يقع بعد حرف النفي والفاء لا يستعمل كما  
 هو مذموب سبويه والافقش عليه الصم الشرداني **قوله** فانه الاخبار فيها  
 مع كونهما مركبات فيلزم في كونه الخبر في زيد قائم ابوه عند قائم فاعله خارج  
 عن الخبر وهو مركب الخبر هو الجميع لكنه لا يمكن جملة خبر عن الخبر المفرد وظهر الاعراب الذي  
 يستحق الخبر في قيد الاخبار فانه فيلزم ان يكون عطفية انما الامثلة المذكورة  
 والحق في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة  
 او حكما لانها مركبة من كلمتين حقيقتين قلنا لا يستحب على منصف ان المراد  
 ان يكون الكلمتين التي يركب منهما الكلام طرفي الاسناد والالم بين لقوله  
 بالاسناد لا مجرد التركيب من كلمتين بهذه الملاحظة انما الامثلة المذكورة  
 لا يضر في تعريف الكلام الا بما فصلت ارجح من تعميم الكلمتين **قوله** في حكم  
 الكلمة المفردة اعم ثم الاب لانه النسبة التي تضمنها تلك الاخبار ليست  
 ملحوظة مفصلة لا يندرج اليه لا يقوم منه النسبة التفصيلية مقامها  
 بل ملحوظة اجمالا فيجوز التعبير عنها بمفرد بغير اجمالا بطريق تكونها مقفا  
 وهو قائم الاب ثم الثانية المسند بها على جمل الشبه بقا الى زاده  
 اعم قائم الاب فانه فيلزم قائم الاب ان يكون مركب فكيف يصدق قوله في حكم  
 الكلمة المفردة اعم قائم الاب قلنا المقصود من التام ان يكون

في المطر المطر ما تضمن الاسناد الصلابة  
 منقولة والاولى او لا فالمراد بالصلابة  
 السند فانه على البيت كذا وجلة  
 لانه اسنادا ليس الصلابة  
 ثم بنية الافعال انتهى  
 مسهل



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written diagonally across the bottom right corner of the page.

يقول انه اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم او معرفة العلم بخبري عليه احكام الحكم  
وان كان مراداً عن الشيء قوله فانه في حكم هذا اللفظ فيكون كل حكم باللفظ  
في كل حال في تعريف الكلام وجوبه له **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ليس المراد  
انه في حكم مجموع هذا اللفظ فانه ليس بكلمة بتركيب بل المراد انه في حكم هذا اللفظ  
لتعيين المتأثر اليه وبهذا التأويل انما قبول اعراب الاسم والغرض وكونه  
مسند اليه وصحة قوله ولا ينافي ذلك الا في اسمين فالجملتين المختصتان  
مثل زيد مقول زيد في الخبر انما يحتاج الى تعميم الكلمتين طلبة قوله بالاسناد  
على ما حمل حتى لو كان المعنى ما تضمنت كلمتين مع الاسناد لم يمتنع لانه تضمنت  
من مقول زيد مع الاسناد وهو اسناد هذا الجميع الى زيدا انتهى ولا يخفى  
انه مثل هذه المناقشة يترجم على قوله جمل اللفظ فانه لا يحل شبه فعل ولا يله  
في تسمية حقيقة هو فاعله ومبرم الغيبة كتمان فلا وجه للتحسين المتأثر الثاني  
عمد له **قوله** فانه في حكم هذا اللفظ لانه المراد الحكم على لفظه اذا لا سنى لها  
فانه قيل ذهب بعض الفضلاء الى انه كل لفظ موضوع لنفسه في ضمن وصفه لفظه  
فعل هذا الاحتياج الى التأويل المذكور قلنا نعم فالذلك قاله في المستعجل ولا يخال  
للقول في الملل فكيف يستغنى عن التأويل على انه قوله انما زيد الفاعل الشريك  
بانه يترجم منه انعدام المرحل والحق انه محل اطلاق اللفظ فتكلم عليه ليس بالمتصور  
في ذهن الخاطب فاذا اطلقت لفظاً وسمعه الخاطب فقد صورته في ذهنه لا يمتنع  
للكلم عليه وبه يحكى اذا احضرت كتاباً عنده وقلت فيه ثم الى خيفة من لا يضاف  
في صحت وجه لا وضع ولا دلالة بل احساس السمع ولا يلزم من اشتراك اللفظ  
ولا اجتماع الماهيات فانه قلت فهل يستدل حسن مثلاً هو بائناً او مبيهاً  
الاخر قلت يجوز كل ما فانه اعرب في التشبيه للمرات لوقوع موقود كانه  
المضارع وانه بنى لعمده فانه قلت فهو ليس باسم لانه ليس بكلمة فكيف يدخل  
ما هو في الاسم مثلاً اسناد التبرين قلت اما ان يقال هو اسم صيغة واخر هو  
المذكور فواضح انهم لم يمتنعوا من الجمع وانما انما يقال هي خواص ايضا فيه كمن اخبرنا  
لا توجه في فيه ان اسم اذا كان موضوعاً لمعنى واستعمل فيه او يقال الخواص هي اللفظ

[illegible]











قوله ولما جعل الكلام **اول** ولا يتأتى من ذلك ان الكلام جعل ذلك اشارة  
 الى الكلام لانه حق الكلام واما جعله اشارة الى ما تضمن كلمتين بالاسناد  
 او الى التضمن او الى الاسناد مجردة بغير اشارة الى مسودة على جملتين **وقال**  
 ولا يتأتى ذلك ان لا يجعل ذلك **اقول** وهو ذهب الى قول السامع في هذا المقام  
 اخر المسند وقدم المسند اليه كما هو حال ما في المنفصل حيث قال وذلك لا يتأتى  
 كما نقله الهند والمسلم يعتبر التقدير لانه ما في البحث في هذا البحث حتى يخرج  
 خاطره ان السامع فيستقر فافهم من الحاشية المنسوبة الى غرس الدين قوله  
 ان الكلام ارضيقه الكلام الذي هو العلم لا يتحقق الا في من الخاسر فلا يلزم اتحاد  
 الطرف والمطوف وجعل ذلك اشارة الى الاسناد او التضمن المذكور بعد  
 والمقصود منها ان الكلام ينقسم الى قسمين احدهما الكلام المركب من اسمين والثاني  
 الكلام المركب من فعل واسم ومنحصر فيها بغير ذلك الحصر بالتمتع في مفهوم الكلام  
 الذي يعتبر فيه الاسناد او من الظاهر الاسناد لا يكون بدونه مسند ومسند اليه  
 ولهذا لم يورد دليل للحصر كما اورد في تقييد الكلمة وصرح بالحصر في شكه ربه  
**ول** ان الكلام اختار هذا على اشارة الى ما تضمن كلمتين او الى التضمن كقوله  
 او الى الاسناد لانه الكلام في العلم والبراق في منظر بالتفصيل فليست في تقسيم  
 شيء منها من الكلام او لانه المناسب لتقسيم الكلام بعد توفيقه في مقابلة تقسيم  
 الكلمة بعد توفيقها او لانه ذلك اشارة الى البعيد والكلام البعيد بالنسبة  
 الى البراق في علمه **وقال** ان الكلام اعلم ان الشئ هو جعل ذلك اشارة  
 الى الكلام وهذا ادلى من جعل اشارة الى الاسناد حيث اللفظ لانه ذلك  
 من الاسماء اشارة الى البعيد والكلام بالنسبة الى الاسناد البعيد في حيث  
 انه ان جعل اشارة الى يكون قوله ولا يتأتى ذلك اشارة الى تقسيم الكلام  
 وان جعل اشارة الى الاسناد يكون اشارة الى تقسيم الاسناد المذكور في تعريف  
 الكلام والاولى ان تكون المرفق مقصودا بالذات والمرفق واخاوة مقصود  
 بالعلف ولا من حيث المعنى فجملة اشارة الى الاسناد اولى لانه كلمة في  
 اللفظية والاسناد لا يكون الا بين الشئين فانه قلت انه ذلك اشارة

الى مفهوم الكلام او الى ما صدق عليه فمفهوم الكلام فانه كان لفظا فله دليل  
 لا يثبت المدعى لجواز حصوله في ضمن ما روي عن الاسمين او عن الاسم والتضمن  
 وان كان ذلك لزم طريقة الشئ ليعتقد ان كان الكلام حاصل من كلمتين ولم  
 طريقة الجمل للكل ان كان حاصل من الاكثر مع انه الدليل لا يثبت المدعى على هذا  
 التقدير ايضا قلنا اننا نختار الشئ الاول مع حصول الشئ على المفعول او لا يتأتى  
 مفهوم الكلام في التركيب الثاني الا في اسمين او في فعل واسم ولا يحصل في فعلين  
 وحرفين وحرف واسم وهو وفعل ويحكم الجواب باختلاف الشئ اثنان ويكون  
 المراد من الاسمين وفعل واسم والفعل هو الطبيعة لا انفراد ولا يتأتى ما صدق عليه  
 الكلام الا في طبيعة الاسمين او في صفة الاسم والفعل فيكون في قبيل طريقة  
 الطبيعة للفرد وهو شائع كثيرا واما الجواب عن عدم اثبات الدليل فله الجواب الذي  
 ذكرناه على تقدير اجتناب الشئ الاول واما ذكرنا ان دفع ما قيل من انه الدليل لا يثبت المدعى  
 لحصول الكلام في ضمن الكلمة وغيره مثل حصوله في المسند اليه ليس بحكمه ويحكمه  
 دفع هذا الاقراض بنوع اخر ايضا وهو ان لا يقول اسمين او في فعل واسم اعلم ان  
 انه يكون حقيقة او حكما فان دفع الاقراض فانه مثل حصوله في حكم هذا اللفظ  
 موهل طريقة **وقال** الا في اسمين يشير الى تضييق الطريقة بانه المراد لا يتحقق  
 ذلك العام الا في ضمن هذا الخاص قبله والظاهر ان السامع المتعلم انه يحصل في معنى  
 غير اقرار محض في معنى فلم يثبت الا ارضى مسند لا يقول فله شرا في ثلثة احوال  
 اولى شرا من ثلثة احوال رتبة اجب عنه في موضعه فالحكم عليه في غاية البعد  
 ولو كان مراد المعنى من غير الاسمين او لا يظهر لعدوله وجه وجوب في الحاشية  
 المسودة على جملتين **وقال** الا في ضمن اسمين **اقول** هذا اشارة مرادة في  
 في معنى التضمن تدبر في الحاشية المنسوبة الى غرس الدين **وقال** الا في ضمن اسمين  
 لما كان المقصود في كل من تقسيم الكلمة والكلام اشارة للحصر كقوله وجه الحصر في تقسيم  
 الكلمة في التعيين باعادة الحصر منها لعدم ذكر وجه الحصر وانما لم يكن الا اول  
 يحصل القسمين موافقا لانه وجه حصر الكلمة يوجب زيادة الكشف ما هيته الكلية فمؤنه  
 صدور اقسامها وليس كذلك وجه حصر الكلمة في قسمين راعى في قوله في ضمن اسمين

الطرا



وفي حق اسم المفعول في قوله فيجاء بغيره من ظاهره في الجاء والظرف والمطروف  
 بانه الاسمين والسر والاسم نفس الكلام فحصل الكلام في اسمين او في فصول اسم  
 يستلزم ظرفية الشيء لنفسه المدايم باني يكون ذلك اشارة الى ان ساد ووجه  
 الرفع ان المراد ظرفية الى من يلزم وذا شايع واقع في كلامهم فالمراد ان الكلام  
 الذي هو الاسم لا يحصل ان في ضمنه الخاص والعمدة ان بعض المحققين الاطراف  
 بغيرهم المستلزم لا يحصل في معنى كنهه معنى انه يعلم انه لا يتاقي من كل اسمين لانه لا يتاقي  
 من اسمي الفعل فاما عدمه **قوله** في ضمن اسمين ان لا يحصل وان يتحقق الكلام  
 الذي هو اسم في حيث المفهوم الا في ضمنه من الاثنين دون سائر الزمانات لانه ان ساد  
 بحسب الاستقراء لا يتحقق الا فيهما وانه كما ان الفعل يجوز في غيرهما ايضا **قوله**  
 او في ضمن اسم وفصل وانما قدم الاسم لشدة والا فالانسان تقدم الفصل لا بعد  
 بيان الجملة الفعلية ووجه الذي هو لانه الجملة انه يدعى باسم هي اسمة وان  
 برئت بفصل في فعلية كذا ان ابن بسم في معنى البلي **قوله** الا في ضمن اسمين  
 الى هذا الفصل يخالف لا فهم من ظاهره تعريف الكلام للمع لا ان ظاهره تعريف الكلام مشعر  
 بانه المتعدي واخذه في الكلام كما علم قبله وهذا الفصل من كلامهم في  
 المسند والمسند اليه فافصل **قوله** الا في ضمن اسمين في توضيح ان الاسمين  
 كلام مخصوص وطفاه مخصوصا فيهما كلام مع خصوصية في الكلام للطلق في ضمنهما  
 وفيه يحصل ان الية في ذلك ان ساد وان كان في المعية كذا يطلق للقرينة مباحة ووجه  
 الطرفية في خط صغير **قوله** في بعض النسخ او في فصول اسم ووجه التيقن في هذه النسخة  
 مطابقة ما في النسخ اذ الفصل مقدم وانما في النسخة الا في تقدم الاسمي الرقي في الكتابة  
 المودة **قوله** وفي بعض النسخ او في فصول اسم قدم الفصل لا في ظرفية في هذا القسم  
 ولانه لا بد من تقدمه في لوانه يكون مركبا في الاسم والجملة كما في قوله فاما مركب  
 من الاسم والجملة يكون فاجاز في التبيين فيبطل الفصل قلت الجملة في قوة الاسم كما عرفت  
 بالنسبة الى التركيب الثاني والمقدم ان الكلام يحصل من نوع الاسم ونوع الفعل  
 ونوع الاسم ووجه ان تقدم عليه انه مركب من النوعين كنهه في التركيب من الازواج  
 في التركيب في قوله فاما في الدار لانه الجميع كلام كما انه مجمع فبرت زيدا

وجه الذي

قانا كلام ثم انه قد عرفت ان قولنا انه ضرتي فترتكب كلاما فيكون الحكم في المصنفين  
 فالكلام مطلقا لا يتخصص في القسمين فتنبيه وتنبه على ما شكك في **قوله** وفي  
 بعض النسخ او في فصول اسم تقدم الاسم في السبب الاول لشرف الاسم وكذا  
 برتقنا عليه بفصل واخيره في الثانية لا وقع في مواد المركبة من الفصل والاسم  
 من تقدم الفصل على الاسم لانه المركب منهما هو الفصل مع الفاعل **قوله** فانه التركيب  
 الثاني في القطع هذا ليس بزيادة اخصار الكلام الثاني في القسمين والمقدم ان  
 في ذلك لا يتاقي الكلام لا يكون ان الثاني لانه اذا اخصر الكلام الثاني في القسمين  
 بزم اخصار مطلق الكلام فيهما لانا نقول به التوجيه يحكي في كلام المفصل دون  
 كلام المع على ما صح به انما انما بان ظاهر كلام المع يستدعي ان يكون مثل ضرت زيدا  
 فانا يجوز به كلاما فانه قلت الكلمتين اعلم ان يكون حقيقة او حكما فليكن الكلام  
 المركب من اكثر من كلمتين وكما في كلمتين حكما قلت هذا يصح فيما اذا كان بعض  
 اجزاء الكلام مسندا او مستند اليه نحو زيدا اريد وتسمع بالمعيار خير من ان تراه  
 واما اذا لم يكن كذلك مثل ضرت زيدا فانا فالمسند والمسند اليه كلمتان حقيقيتان  
 مستثنيتان للكلمات اخر فلا يصح ان يقال انه مركب من كلمتين فالاول ان يحصل  
 المدعى هذا الكلام ان يتحقق في ضمن المركب من اسمين او في ضمن المركب من اسم  
 وفصل سواء كانا معا كلمة اخرى او كلمتين ويستدل بان الكلام يستدعي اخصار  
 وهو يستدل على المسند والمسند اليه وانما لا يكون ان الا في ضمن اسمين او اسم وفصل  
 عدمه **قوله** فانه التركيب الثاني يعني انه لا يتحقق انه تقدم الكلام  
 اسندت احدهما الى الاخرى يتحقق انه تركيب الكلام بالحقيقة الثاني ليس الا  
 والتركيب الثاني في القطع بين الاقسام الثلاثة في الكلمة يرتقي الى ستة فلا بد  
 ما قيل انه حصر التركيب الثاني في ستة وابطال اربعة الاثني لا بد من اخصار  
 الكلام الثاني في اثنين والمدعى حصر الكلام مطلقا انتهى نعم يمكن اختصار  
 وجه الاخصار بان يقال ان الكلام يقتضي مسندا اليه لا يكون الا اسما ومسندا  
 لا يكون الا اسما وفصلا فلا يحصل الكلام الا في اسمين او في اسم وفصل ومع ذلك  
 قلن يجوز ان ياتي في غير نفع يستدعي في الحاشية المسند **قوله** فيهما



كلامه اسمين ثم فانه قلت قد تركت الكلام في جملتين كما في الشرطية على التحقيق ودرهم  
وجملة نحو زيد يرمي ابوه فكيف الحصر جيب بان المراد من اسمين حقيقة او حكا والحدة الزمنية  
طواف الكلام في حكم المفرد في حيث وقوعها طوافا كما هو الاوجه ما اشار اليه السيد وهو  
ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية فكانه قال يحصل منها لا في بقية الاقسام  
فلا يفرج وجه الكلام في موضع اخر اذ لم يرد بالحصر في ذلك بل اذ انقضى فيما قد  
يتاوان الكلام في الشرطية انما هو الجزاء والشرط قيد وذلك مع صحة عند المحققين  
لا يفيد لبقا، النقص بغير ما ثم التاويل الى ان لا يلزم لسخة التعريف اذا اردت ان  
من كلمتين فقط او كلمتين بينهما اسنادا فلا تنفصل عن الصفوة **قوله** وانما الكلام  
الاربعة الباقية الخ لا يخفى ان لا بد في الكلام من احدى احد ما منه بالنسبة والآخر منها  
اليه بالنسبة ومن البين ان التعاضد بالنسبة لصفة كونه مسندا اليه كونه بغيره لفظا  
او اخر كونه مسندا اليه بالنسبة وبالعكس في الاقسام الباقية كلاما مفقودا ان  
طاشكندري **قوله** وفي الاسم والحوادث ما مفقود لا يقال الاسم الواحد  
بجزائه يكون مسندا ومسندا اليه معا كما سيأتي فليكن كذلك لا بانفصال الشايع  
في الكلام الى مسند ومسند اليه وقطاع في اسناد واحد وذا لا يتصور في شيء  
واحد كما لا يخفى **قوله** ونحو ما يزيد بتقدير او غيره بدلا من الجواب سؤال مقدر  
تقديره انما ياتي بتركيب بنسبة الى طلب فائدة تامة والظاهر ان كلامه فوجبه كلام  
تركيب من حروف واسم واجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر ومما انفردوا على  
وهذا على مذهب المبرزين فانه ذهب الى انه احد جزئي الكلام المذكور هو  
حرف النداء ان ثم مقام النسل والحوادث الاخر وهو انما على مقدر كما سيذكر في  
بحث المناور فليكن من تركيب اسم وحرف الا ان يقال ان النسل انما هو الحقيقي  
وهما يقدم مقامه فليكن من تركيب فعل واسم علة **قوله** ونحو ما يزيد جواب  
سؤال مقدر بتقدير السؤال انكم قلتم ان الكلام لا يحصل فيما سورت القسمين المذكورين  
مع انه نحو ما يزيد واخر فيما سورتا انما يقع الحصر وتقرير الجواب انما ياتي  
في تقدير او غيره اذ لا سواد في التحقيق انما هو انما هو في النسل وليس كذلك  
انما النسل هو المقدر فانه قيل في هذا ان يكون الكلام يتم بحجبه ياتي به زير قلنا

ان الكلام يتم بدونه زيد فذكر زيد من انما هو المعاني مثل ضربت فليكن انما هو زيد **قوله**  
بتقدير او غيره منقول الى الاثبات قبل التقدير كلف واشترت والتقدير  
بعد التقدير فلا وجه له اذ لا تقدر الا ما ياتى مسبب عنك **قوله** فلم يتركب  
الحوادث والاسم وانما ذهب اليه المبرزين لانه اوضح المقام بالحصر في تقسيم الكلام دون  
الكلمة اذ لا يخفى ان فيه وبما نقله ابو حيان عن بعض مساحي من متاخرى حياة النور  
من اثباته قسما ابدا سماه الى العلة فليس مما يعتد به ولم يسم المقام ولا في تقديره  
الاقسام المحصلة باسمائها بحجبه الى الحصر اذ لو كان قسم اخر له اسم لوجب  
بجذبه له قال وتباني من اسمين او من اسم واحد فانه يحتمل ان يكون مجموعية  
لعله ما منه منها فلا بد احتياج من الحصر الصريح وقيل لا كما بالتحقيق التعليل برتق  
الى ستة وتعرف الكلام يرشد الى ذلك احتياج الى الحصر بخلاف الكلمة  
فانه ليس فيها اقسام عقلية يرشد اليها تعريفها من الحاشية المرد **قوله**  
فلم يتركب الحروف والاسم كما ذهب اليه المبرزين ولا وجه له مع بالحصر منها او غيره  
وقول من حروف في قوة هذا اللفظ حروف او المراد ان الحروف اذا كانت مستعملة في معناه  
لا يتركب منه وفي الاسم طاشكندري **قوله** بل في تركيب النسل واللفظ باق ياتي  
فان مقام النسل والاسم فكانت كلمتين حكما كما ان جسد في جسد هو كلمة حكما وان  
كلامهما حقيقة وليس بكنية فافهم فاضل امير **قوله** الذي هو المنور الاول ان يقول  
الذين مما منوبان والنسب الافراد باعتبار الجميع فقولهم ياتي بكلام معناه ان يفهم من  
كلام عيسى الصفوة هو هذا ليس بظاهر لانه عبارة الشيخ الذي هو المنور في فهمه وكيف  
ادعوا فكيف يكون النسل والاسم منوبان في ادعوا وليس نسخة ان ليس فيها لفظ او غيره  
فاسم هو وفيه كلام لا يخفى **قوله** اي كلمة دلت فسر بالكنية لا بالملوكة ليكن كلمة فمرفوعة  
لا مرسولة لان قول المبرزين بكونه كنية طاشكندري وقد ذكرنا وجها وجها لحمل كلمة  
ما مرسولة لا مرسولة في تعريف الكلام **قوله** اركبة دلت اشارة الى ان كلمة كتابة  
غير الكلمة لئلا يتناول هذا التعريف بعض المركبات والى قول الرابع علة **قوله**  
اي كلمة لا فلا نقض بالمركبات وليس للايمان انما في التعريف الزمان بل شئت الحاشية  
بالنسل وقيل الاستمرار وهو غير مشهور والمراد الالة الالهية فلا نقض بالحوادث



عتقا على من غير علم ولم يرد الراء المطابقة كما تروم الهند والال في العزل بقره في  
 نفسه لانه مدلوله المطابق يحتاج وقد صرح للمع في وجه التفسير ثمرة للشر وهو مقتضى كلام  
 الشارح وغيره ولا التفسيرية والال في الال جواز الال اسماء براد المعنى الال مع ان  
 الراضع اعتبر في معناه سواء اعتبر وحده او مع غيره فيجوز الال انما به كونه تكلف  
 لا يخفى وهو في غير مشهور فتدبر على الصفر **قوله** على من كان في نفسه حل  
 عبارة التعريف على انه قوله في نفسه طرف مستوفضة لمخ ولم يعرف الى احوال  
 كونه طرفا لغير متعلقا به على انه كونه كونه في معنى الباء اي ما دل بنفسه على من  
 الى احوال كونه حاله فاعل دل براد على من حاله كان في نفسه لا يلزم بين  
 قوله وبين صفة اعني قوله غير متفرقة من الفصل باجتناب اذكر في نفسه كونه  
 اجتناب مع لزوم ارتكاب التجوز على الاول بسبب جعل في معنى الباء على  
**قوله** على من كان في نفسه حل قوله في نفسه متعلقا بحذف وهو صفة لمخ  
 لا بقوله دل من كونه المعنى انه كلمة دل بنفسها لانه الباء السبب لعل  
 يكون فاصلا بين الموصوف وهو من وصفه وهو غير متفرقة وذلك الفصل  
 وان لم يكن فصلا باجتناب كونه الاول عدم ذلك الفصل وقوله من الكلمة لفظ  
 المرفة اشارة الى احوال الموصولة فلهذا قال فتدبر الغيرة بناء على لفظ  
 الموصول وفيه بحث لطيف وهو انه كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن  
 معناه وهو لفظ وضع لمخ مؤلفا من كونه التانيث باعتبار لفظ الكلمة بل  
 تاء الكلمة الموصولة الى التانيث كماء المبالغة فيجوز في ضمير التذكير والتانيث  
 ما شكك به **قوله** على من كان في نفسه حل قوله في نفسه صفة للمخ سواء  
 رجع ضميره الى ما دل على من ما ولم يحذف لفظه او حاله ضميره حتى يكون  
 معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حاك كونه متبعا في  
 حد ذاته لانه في حله في معنى الباء اطلاقا للمعنى المتعارفين في غير مشهور في  
 التعريف فاضل امير **قوله** كان في نفسه اشارة بتقدير كان الى انه الجار  
 والمجرور ظرف مستقر صفة للمخ وليس طرفا لغير متعلقا به حاله ضمير دل  
 الى ان كانا في نفسا متبعا في حد ذاته لانه التوبة كما يصح اذ كان في نفسه

والفي قوله ان في قوله  
 في قوله ان في قوله

بمن بنفسه وفي لا يجي بمن الباء كما مر به المع في شرح المفصل واما الجارية  
 فظاهر استعمال في نفسه بمن في حد ذاته انما سمع في الصفة او لم يسمع اثيرت  
 الدار في حد نفسه بمن اشتريته معتبرا في حد نفسه ولو كان المراد ذلك لبقا  
 ما دل بنفسه على من غير متفرقة اذ لا وجه لتأخير هذا الطرف عن متعلقه وادخال  
 بين من وصفته وبالمجمل هو تركيب خلق لا يكاو يباق اليه ذهن مستقيم مع  
 المعنى ومعصم بخلافه في الشرح **قوله** ان نفس ما دل الى يريد ان الغيرة راجع الى  
 ما الموصولة الى الال اسم لانه الغيرة في التعريف لا يرجع الى الموصوف والال توقف  
 موقوفة الموصوف بالكم على الموصوف فيدور في الحاشية الموصوف **قوله** اي نفس دل  
 لانفس الاسم بان يرجع الغيرة الى الاسم والال يلزم الدور **قوله** فتدبر الغيرة  
 ضمير في نفسه او مطلق الغيرة المذكور في ما دل على من في نفسه لينتدوا والمستمر  
 في دل الية فانه تدكيره ايضا بناء على لفظ الموصول **قوله** بناء على لفظ الموصول  
 ظاهر العبارة تدل على انه معنى الموصول يقتضي تانيث الغيرة باعتبار كونه كلمة  
 وتذكيره بملاحظة لفظه فقط وفيه بحث فانه لفظ ما عبارة عما ياد به عن  
 لفظ الكلمة لا عن لفظ الكلمة للتحمل على تاء التانيث وما ياد لفظ الكلمة ليس  
 فيه تانيث كتانيث من هذا مثلا بر تانيث باعتبار لفظ الال عليه وهو لفظ الكلمة  
 فاذا عبر عنه بلفظ ما لم يكن فيه تانيث لانه اللفظ ولا في المعنى فتدبر الغيرة راجع الى  
 باعتبار اللفظ والمعنى عبدا به **قوله** فتدبر الغيرة بناء على لفظ الموصول قيل  
 كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس  
 لانه بر لوانت الغيرة راجع اليه كونه ذلك التانيث لرجابة لفظ الكلمة فتدبر  
 الغيرة راجع الى ما دل ليس مجرد داعي اللفظ بل داعي اللفظ والمعنى اقول مفهوم  
 الكلمة مجردا عن لفظه لا يداخله منها الا باطلا لفظ الكلمة وتحويله كما هو الال في  
 الى ورات وهو المعبر في اللغة ومخاطبات العامة من المبتدئين وغيرهم ولا يكاو  
 بعقل مفهوم الكلمة مجردا عن لفظه فالتانيث متبعا في مفهومه اليه فانه داعي الى تدكير  
 الغيرة مجردا عن لفظ الموصول في الحاشية الموصوف **قوله** قال المع في الال يحتاج  
 به التوطئة بانه معنى كونه المع في نفسه وجواز كونه الغيرة في نفسه اجابا الى المعنى



في صفة من الطرفين الى معنى اعتبار مدخلها في الفهم في مادل على من في  
 في الفهم البارز والافنية ضمير او اللفظ لا يرجع الى المعنى بل الى المصدر وهو الفهم المستر  
 في دلالة اللفظ في الفهم في نفسه يرجع الى المعنى لكان احصوا واخطأ في المناقشة الا انه  
 يتا اختيار من العبارة للتصريح بالمعنى الذي هو مرجع الضمير عند قوله  
 الفهم في مادل على من في نفسه بوضع اللفظ في معنى مدخله في نسبة المعنى الى الشيء بكونه  
 في يدل على انه هذا الشيء والى عليه وهو ليس بصحيح فيما نحن فيه فلهذا فسر  
 بقوله ارجع الى معنى باعتبار في نفسه يعني انه كماله في معنا المعنى الاخر هو الاعتبار  
 فيدل على انه مدخلها معناه في نفسه ويكون منظور اليه في ذاته وهذا المعنى في  
 الى تعبير عند العرب في غير التوليد كما في قولهم الدار في نفسها حسنة اراها باعتبار  
 كونها في وسط البلد او غير ذلك وانما وضع ذلك الكلام وجبه هو المعنى فيكون منظور  
 بنفسه وبغيره العقل ويحكم عليه بحكم واحد او باحكام متعددة وقد يكون منظور بالنسبة  
 ولا يلتفت اليه العقل وانما يلتفت بما هو اخر ومما في الاسماء في قبيل الاول ومما في  
 الحرف في قبيل الثاني **قوله** ولذلك اورد كونه كلمة في مستند في معنى الاعتبار  
 صح قولهم في تعريف الحرف مادل على من في فيه قد دل على انه ذلك الضمير المتعبر في  
 نفسه وانما انه مدخلها النفس في اعتبار انك الضمير اذ لو كان في فهم المعنى يستأ  
 في الضمير وليس كذلك وانما انه مدخلها النفس فلا اعتبار لها كما انه في الابد  
 ارسن في مبتدأ بها اياها كما ينبغي انه لا يقال الدار في غير كانه اولاً يحتاج الى  
 انه يتا اية النجاة اجمعوا على وضع ما يرافى لا في نفسه في المعنى وما عرفنا  
 بنهم فلا التباس في معناه وبطريقة اخرى من ان لا شك في صحة قولنا المعنى  
 منظور معناه في نفسه او غيره والمعنى التشبيه بينهما بحسب اعتبار الحاج نارة وعدم  
 اعتبار نارة ولا شك انما ارتباط الفعل المعنى بالضمير في نسبة ذلك به بكونه في  
 ارتباط حسن الدار مثلاً بغيره اذا كان سبباً له ليس بحيث يصح كونه الضمير طرفاً له  
 فتاخر ما صدر عن الرضى من ان المعنى الى المعنى ارجع الى معنى باعتبار نفسه لا باعتبار  
 ارجع الى معنى باعتبار في نفسه الى المعنى ارجع الى معنى باعتبار نفسه لا باعتبار  
 ارجع الى معنى باعتبار في نفسه الى المعنى ارجع الى معنى باعتبار نفسه لا باعتبار

في صفة من الطرفين  
 الى معنى اعتبار مدخلها  
 في الفهم في مادل على من في

مادل على من في غيره ارجع الى معنى باعتبار مدخلها في الفهم في مادل على من في  
 لم يكن الضمير ارجع الى المعنى بل الى اللفظ لم يحسن الانتظام للكلام او يكون  
 المعنى الاسم مادل على من في نفسه وكونه المعنى في نفس اللفظ ليس الا كونه  
 مدلولاً له ولا شك انه لو كان الضمير يدل على معنى في نفسه لفظاً او مطلقاً  
 الدلالة على المعنى المنفردة من هذه الطريقة حاصل في الحرف البصر  
 فلا يصح جعل الحرف على من في غيره من قبيل اللفظ الا انه لو كان اعترض الشيخ  
 ارجع الى معنى باعتبار المناسب في انه يقال في الحرف مادل على من في  
 لا في نفسه كما يقال الدار في نفسها كذلك الدار لا في نفسها  
 كذلك ولا يقال الدار في غيرها هذا مخالف للاستعمال العربي  
 فعل الا ان النجاة اجمعوا على وضع في غيره موضع لا في نفسه لكونه  
 موافقاً له في المعنى وصار في فاني بينهم فلا التباس في معناه  
 ولا وجه في التعريف وانت جبر بان مخالفة استعمال العرب  
 ووضع شيء آخر موضع ما استعمال العرب في غير موجب او مرجع  
 مستبعد خصوصاً في النجاة الذين جعلوا ضمير ضبط في اللفظ  
 فهذا اقرب الى المعنى ارجع الى المعنى هذا امر اذ الشيخ ارجع  
 عن انما يقال انه يقول لانم انه المضموم من طرفية اللفظ للمعنى  
 هي هنا كونه دالاً عليه لم لو لم يذكر الدلالة او لابل في بارها  
 هذا المعنى في اللفظ مثلاً كانه المضموم كونه ذلك اللفظ دالاً  
 على ذلك المعنى وهذا ذكر الدلالة او لا حيث قبل مادل على من في  
 ثم قبل في نفس اللفظ فلا بد انه يكون المراد من كونه المعنى في اللفظ  
 امر اخر وهو انه لا يكون باعتبار امر خارج وهو المتعلق في وج

والصحيح في جواب ما ذكره الفاضل الشريف  
 وهو انه ليس مقصود المعنى مادل على من في اللفظ  
 وارجع الى ما يقصود ذلك لان كونه المعنى مادل على من في اللفظ  
 موقوف في ذاته وكونه موقوف في غيره انما هو في حال المعنى  
 موقوف سواء كان في نفسه او في غيره او مستقداً او غيرهما  
 ولذا لم يفتقر الدار الى مشوب ايها سواء تأثرت بها  
 او لم تأثر بها فثبت ان المعنى الدار في غيرها او في نفسها  
 في غيرها او في نفسها انما يقال حسن الدار في غيرها او في نفسها  
 كما في قوله في معصية المقدسة في كونه لا يحب اعتبار  
 كانه نارة وعدم اعتباره اذ هو في ذاته اذ انما في ذاته  
 يصح ان يقال المعنى موقوف في نفسه او في غيره ولا يخفى  
 انما يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها لانها لا  
 حسنها بغيرها كونه ذلك الضمير سبباً له لا يكون ذلك  
 الا في طرفه لا في ذاته لا يصح في ذلك كونه في اللفظ  
 المعنى في اللفظ موقوف في نفسه او في غيره او في نفسها



نظير المقابلة التي يكون معنى ما دل على من نفسه ما دل على من  
وقوله باعتبار امر خارج وهو المنطق فيحصل المعنى الذي اراد  
المعنى غير مخالفة لاستعمال العرب والله الموفق به كما لم يسهل  
قوله ولذلك قيل حرف ما دل على معنى في غيره فانه قلت  
كونه المعنى المستقل بالمفهومية في نفسه بمعنى اعتباره في نفسه  
بالنظر اليه نفسه بمعنى نطق النظر عن اعتبار امر خارج عنه كما  
كمنه الدار في نفسها بهذا المعنى لا يستدعي ان يقال في الحرف  
الذي معناه غير مستقر بالمفهومية ما دل على معنى في غيره كما  
لا يقال في الدار باعتبار امر خارج الدار في غيرها حكمها كذا بل  
يستدعي ان يقال ما دل على معنى في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها  
حكمها كذا قلت معنى قوله ولذلك صلاحي ان في اجزاء  
اداة الطرف في هذا المقام بمعنى اعتبار مدحها لا بمعنى ان  
مقادير مدحها كما هو المفهوم عرفا من كون المعنى وحيث صح  
ما قيل حرف ما دل على معنى في غيره بمعنى اعتبار غيره لانه المقابلة  
تستدعي ذلك بل المقابلة يستدعي ان يقال الحرف ما دل على معنى  
لا في نفسها الا ان الحاجة ونسوا ما يوافق في المعنى بقولنا ان في نفس  
موضعه وصار عرفا فيما بينهم قوله ما ذكره بعض المحققين اشارة  
الى السيد الشريف قدس سره بحقه الله قوله ومحموله ان حاصله ما  
ذكره بعض المحققين بنى السيد السند قدس سره كما ان في الخارج لم يحموله  
ان الموجود على نوعين خارج وداخلي وهو موجود خارج قد لا يحتاج  
والا في كل واحد من هذين في هو الذي هو موجود الذي قد يكون

لا يحتاج في ذلك الوجه الى تعقل امر آخر وقد كلف والاسرار  
على الصورة الذاتية الموصولة بالوصف الثاني والعقول الاولى  
بالموجود الاول والعقول الثانية سببية بالموجود الثاني ووجه السببية بينهما  
ولا يخفى عليك انه اذا كان المعاني حافية بسببية بالاعراض ونسبتها  
بالحال بكمية في معنى فصح قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره اذ ذلك  
الغير متعلق بقصد الكمالات الجوهرية فتأمل وقوله لا يصلح  
سببية بينهما نتيجة عليه انه فقد حكمت على المعاني الحافية بعدم الاصل  
لها فيصير ان الحكم وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظ في ذاتها واما  
ثبوت عدم الصلاحية لها باعتبار ملحقية الحرف فانه قيل نحو  
في ذاتها صلاحي للحكم عليها اذ لو لا ذلك كيف يصدر هذا  
الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة شيئا لا يصلح  
ان يحكم عليها يعني انها ما دامت متصفة بكونها معاني حافية  
ملحوظة على وجه السببية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتأمل  
فانه الحق انه ذات معنى خوف يمكن ان يتعقل قصد  
فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حافيا  
الاثر ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقع صحيح ويتعقل النسبة  
المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصد الحكم عليها  
بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل بالنسبة المذكورة  
وقد يتعقل بنفسه بالباطن في قولنا زيد هو قائم فان وقع في  
بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الاستدراك كما بينه في فاسلندر  
قوله ومحموله ما ذكره بعض المحققين يعني به السيد الشريف قدس سره



ويكفي ان يرد عليه ان هذا التحقيق ليس حائلا في الشرع بل هو  
 بناء على كلام المصنف وقد اختلف به الفاضل الشريفي بنوحيث  
 قال في حاشيته شرح اربع بعد نقل كلام المصنف لا يباح هذا  
 اشهر كلامه ومحموله ما ذكرناه كالايجز من رخصة ومما عرفت  
 ان بعض المحققين منع على ان هذا التبيين غافلا عن اعتراف الناظر  
 وقال في نظر كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعد هذا التحقيق  
 وان كانت عبارة الجملة المنقولة تحمل التفصيل بهذا التحقيق التقا  
 وذلك او ذكر في الايضاح في الفرق بين الاسماء اللازمة للاضافة  
 والخوف ان الواضع شرط في الدلالة حرف معناه ذكر المتعلق  
 ولم يشرط ذلك في الاسماء اللازمة للاضافة وانما انتم ان اضافة  
 لغرض اخذوا حياء ان بعد الوضع لا دخل للوضع في الدلالة فيكون  
 الدلالة شرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يجر  
 منه مثل هذا الكلام ونحن نقول لم نقل المصنف عليه ان الواضع شرط  
 بعد الوضع حتى يرد عليه انه لا دخل للوضع بعد الوضع بل يحمل على انه  
 شرط حال الوضع ارضوه على هذا وهو ما ذكره السيد الشريف  
 في معنى الخوف على ما سيجي مفصلا واما في هذا الكلام فيمكن  
 على ذلك التفصيل قوله كما ان في الخارج موجودا قائما به اية الحق  
 قيل لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما به اية هو موجود  
 في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره كانه غايته في الوجود  
 بمعنى خوف وما يقابله وتنويرا ما لا يستعمل في الحدود الثلاثة  
 فان قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الحمار في الكوز بل معنى الوجود

والدلالة على انه موجود السواد ليس الا باعتبار الحمل كما ان معنى قوله  
 في نفسه انه موجود في غير اعتبار غيره وبما ذكرنا التبع ان معنى قولنا  
 السواد في زيد وقولنا الدلالة في نفسه انه واحد في نفسه وفيه نظر  
 فان مبناه ان الغرض الموجود في الخارج كالسواد لا يقال له  
 موجود في نفسه وهو لانه موجود في نفسه كالجوهر غايته انه وجود  
 مشروط بوجود الحمل والوقوف بين السواد في الحمل بين الحمار والكوز  
 مسلم لكن لا في حيث انه السواد ليس بموجود في نفسه وتحقق  
 هذا موكول الى علم آخر وقد يقال ظهر من هذا التبيين وجه آخر  
 لاستعماله وهو انه لما ساء له المعنى الخاف السابغ لانه الوضو  
 السابغ للجوهر صحيح انه يرب ان ذلك الغير لا كما ينسب الغرض الى  
 محله من المعنى المستقل لا شاء الجوهر صحيح ان يقال انه كائن  
 في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال الجوهر قائم بذاته بمعنى انه  
 قائم بغيره استمر منه نظر لان الغرض منسوب بعينه الى الجوهر النزل  
 هو محله وليس معنى الخوف بهما معنويا بل المعنى المستقل الذي  
 يشبهه بالجوهر اذ ليس المراد من الغير في قوله في غيره المعنى المستقل  
 بالمفهوم بل المعنى الاسمي مثل بل المراد بالغير المتعلق منه غير ملحق  
 كونه معنى مستقلا بل يظهر من التبيين ما تجلده من جهة المصنف قوله  
 كما ان في الخارج موجودا قائما به اية الحق قال بعض المحققين لو قيل  
 كما ان في الخارج موجودا قائما به اية وموجودا قائما بغيره وهو موجود  
 في غيره كانه غايته في الوجود معنى الخوف وما يقابله وتنويرا ما  
 لا يستعمل في احد والثلاثة اشهر لا يمكن ان تكون كما في المتعارف



في الوجه بديهة ان يقال موجود في ذاته كانه في التوهم  
 لكنه غير ذلك وابتعد كونه الموجود القائم بغيره فاما في غيره بمعنى الظرفية  
 المتحققة بين كماله والمحل صحيح وفي المنور ليست الظرفية معصومة  
 اصلها في وقت فكونه مشورا لا يخرج عن شئ عمدة قوله كما في  
 الخارج موجودا قائما بذاته في معنى كانه في الخارج موجودا في ذاته  
 مستقل قائم بذاته كالجواهر والاخر موجود غير متفر وغير قائم بذاته  
 كالاعراض كذلك في الذين مدر كان مستقرا ذاك في معنى  
 ادراك اخذوا لا يوجد ك يكون ادراكه في معنى ادراك اخذوا  
 يكون الة للخط بغيره وذلك بان يتوجه العقل الى غيره في نفسه كانه  
 مثلا اذا لاحظ العقل قصد ان يتوجه العقل اليه في نفسه كانه  
 بالمفهومية ملحوظا بالذات لا يحتاج في مفهومه الى متعلق ولزمه تفقد المتعلق  
 اجمالا حتى يكون حالة اجمالية في الزمن وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ  
 الابتداء واذا لاحظ في حيث انه حالة بين السير والبصرة وذلك  
 بان يتوجه الى السير والبصرة بالذات بانها وقعا في الخارج ولا حظ  
 الابتداء بانه متعلق بهما بان يكون الابتداء ابتداء السير والبصرة  
 وبيان لتعرف حالهما بان يكون السير متصفا بالابتداء والبصرة  
 متصفا بالمبتدأة كانه معنى غير متعلق ولا يمكن ان يحكم عليه اذ به  
 ولا يمكن ان يتعلق بذكر متعلق مخصوص لانه حال المتعلق المحقق  
 فلا يدل عليه الا بضم كلمة دالة على معنى مخصوص بخلاف لفظ الابتداء  
 فانه مفرغ للمعنى كمن مستقل لا يتوقف تفعله على متعلق مخصوص  
 وجهه البرهان كذلك في انه معقول قبل التفات بين المشبه

والشبه

والمثبه به فان كان للقائم بذاته لا يصير قائما بغيره ولا العكس  
 بخلاف المتحول يتعاقبانه ربما يقصد اليه فيسبر مدركا قصد ادراك  
 انتهى وقته بحيث يقال ادراكه ان المدرك قصد ان يتقلب المدرك  
 يتعاقب يحصل في الذين صورة اخبر في المدرك يتعاقب يحصل  
 واما الصورة الاولى فاما ان يتقدم واما ان يتخلف الحافظة والظا  
 هذا الانقلاب الذي يحمله في كونه المسووم قوله يصلح لانه يحكم  
 عليه وبه لو قال يصلح لانه يستد اية وبه كانه النسب باصطلاح  
 النجاة واقيد باعتبار انه احق من الاسناد بالاسم والفعل  
 بل لو قال يصلح ان ينسب اليه في وينسب اليه كانه انتم  
 فائدة حتى يقيد ان الماخوذ يتعاقب في مقابلة لا يصلح ان يقع ظرفا  
 نسبة اصلا اسنادا الصلا كانت او اضافة او تسمية  
 او تعييقه ويستفاد منه احق خاص المشبه وكونه السبب  
 والموصوفية وكونه صفيا وكونه مضافا وكونه مفعولا متخا به  
 بما سور الخوف ثم المدهوم في هذا الكلام ان كل ما هو مدر  
 قصد او ملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا شك  
 ان معنى الفعل معنى مدرك قصد ملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح  
 ان يحكم عليه وجواب ان المواد بهما معنى او بمعنى المعنى المدرك  
 قصد يصلح لان يحكم عليه وبه ويمكن ان يقال في الجواب ان المعنى  
 المتعلق في الفعل هو كحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه  
 مدلوله المصدر يصلح لان يحكم عليه وبه وان لم يصلح في كونه

والشبه



لا يخلو لا تضمننا في ضمن الفعل او يقال ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه به  
 باعتبار ذاته ومنه الفعل باعتبار ذاته يصلح لذلك لكن الواضع لما  
 اعتبر ان يكون الفعل مستدا الى شيء ابدأ لم يقع حكمه عليه **قوله** والانه  
 للاختلاف غيره فلا يصلح سماعها وفيه ان هذا صريح في ان ما سألته  
 للاختلاف غيره لا يصلح ان يحكم عليه به وليس كذلك فان كان كل  
 رجل مثل محظوظ بتعا ابدأ للاختلاف افراد الرجل والانه لو فيها  
 و ملا حظتها مع ان كل رجل بصير حكمه عليه واليه لا يلزم ذكر الغير  
 الذي هو للاختلاف لفهم معناه كما لا يخفى مع انه صرح بان لا بد من ذكر  
 الغير الذي هو آية للاختلاف لفهم المعنى فلا بد من التحصيل بان الملاحظ  
 بتعا لا يصلح ان يحكم عليه اذ لم يكن له للاختلاف ما حكم عليه وانه انما  
 يتوقف فانه من لفظ على ذكر متعلقه اذ لم يحصر المتعلق بذكره  
**قوله** فلا يندار مثلاً ما ذكر انه المدرك في الذين قد يكون مدركا  
 قصد المحظوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه به وقد يكون مدركا بتعا  
 وآية للاختلاف غيره ولا يصلح سماعها صورة مفهوم الابداء الذي  
 جمع فيه هذا ان الاعتبار ان وضع باذاته باعتبار الاول لفظ **قوله**  
 وكلمة من كل ما موضوعات لمفهوم واحد كان فيه اعتبار ان فوهيف  
 انه مدرك بتعا والانه للاختلاف الغير مفهوم كلمة مع انه يعبر عما بعد  
 في قوله والحاصل ان لفظ الابداء من موضوع لمفهوم كل لفظ من موضوع  
 كل واحد من جزئياته المخصوصة وسما في ان قلت لم يقل ان مفهوم  
 الابداء بالاعتبار ان مدلول كلمة من حيث يلزم عليه هذا المخذور

بل جوز فيه هذا الاعتبار فقط وقال بعض المحققين في الجواب عن هذا ما  
 حاصله ان مفهوم الابداء باعتبار النور متوقف في مضاف  
 الى المتعلق المحصور بذلك الاعتبار هو حقيقة مفهوم الابداء  
 الذي هو محظوظ قصد الوحد متعلق بتعا مجمل وليس افراد الابداء  
 الا حصصه فيوافق القول بان مفهوم الكلمة من حيث الاعتبار  
 ان في ما ذكر بعد من انها موضوع لا افراد الابداء وفيه  
 انه لو كانت جزئيات الابداء ان كانت مع في حصصها  
 لمفهوم الابداء الكل كما في من والاعلى مع منظر بالمفهومية  
 والتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكل في ضمن حقيقة فلا يصح  
 عليه تعريف الحرف بل تعريف الاسم او معنى في نفسه في قوله  
 ما دل على معنى في نفسه اعلم انه يكون مطابقا وتضمنيا فالاول  
 ان يقال بان تلك الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابداء  
 بل مفهوم الابداء في لها يلزم الحالفة بين هذا القول و  
 وبين ما يذكر في قوله والحاصل ان ان يقال في التوفيق ان  
 لفظ الابداء قد يعبر به عن المعنى الكل وقد يعبر عن الجزئيات في قوله  
 فالابداء مثلاً اذ لا حظ العقل قصد اهمير ادمه المفهوم  
 الكل في قوله واذا لا حظ العقل من حيث هو حالة بين السبر  
 والبصرة براد منه المفهوم الجزئي الغير المتعلق بتعا الحالفة  
 ويكون هذا موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فتأمل **قوله** وهذا  
 وبالذات منصوب على المصدرية الى لفظ تصديقه او على  
 الحال اي حال كونه مقصودا به في الابداء او على



أي بطريق القصد **قوله** لا لا بد من المراد به المفهوم  
 المطلق أي لا بد من مطلق لا لفظ لا بد من ولكن يعبر بهذا اللفظ لا  
 لا يمكن التعبير إلا بهذا اللفظ ملا فاقم **قوله** لا لا بد من إذا لفظ العقل  
 لا لا يقال بفهم من هذا أنه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم  
 من اللفظ الأول قصد الثاني في تنجك كيف وقد قال فيما بعد إذا  
 لفظ العقل حيث هو حالة خارج الفهم لا جعله مدلول الابتداء  
 كلي ومدلول من جزئي لا نقول الصلح ويجزئ في متخذه في نفس الامر  
 والاختلاف بالكلية وملحوظ بالمتبع والجزئية هو عين الاختلاف يكون  
 ملحوظا بالقصد وملحوظا بالمتبع وليس معنى كونه جزئيا ألا كونه ملحوظا بالمتبع  
 كما ان ليس معنى كونه كلياً ألا كونه ملحوظا بالمتبع وهذا يظهر توجبه في كل  
 الأحوال فانه يظهر ان ما ذكره بعد قوله والحاصل تحقيق جوده وكلامه آخر  
 به **قوله** لا لا بد من **قوله** لا لا بد من لفظ متعلقه ظاهر انه عطف على الجزاء وهو  
 كان معنى مستقلاً بالمفهوم لكنه لا يشترط ان لا يكون له معنى  
 لفظي اجمالاً لا تبا على ملا خطه قصداً وبالذات كما يشترط عليه كونه معنى  
 مستقلاً بالمفهوم بل ذلك كونه معنى اضافياً يحتاج الى تعقل بالاضيف  
 اليه فتدبر في الحاشية المستودة **قوله** وهو بهذا الاعتبار الى اعتبار  
 ملا خطه العقل قصداً وبالذات فاضلاً به **قوله** مدلول اللفظ لا بد من  
 فقط لا يقال ان هذا المنقار من قوله فقط **قوله** لا لا بد من لفظ آخر  
 ايضاً على هذا المعنى كلفظ الاول لا نقول ان هذا اضافياً بلية الى اخرى  
 والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن مدلول من او نقول المراد  
 من قوله فقط لا يحتاج الى اعادة اخذه كونه والآلية لا حاجة في الدلالة

الى بيان له قوله لا حاجة في الدلالة عليه بجهل ان يكون المراد لا حاجة في الدلالة  
 في الدلالة عليه او يكون لا حاجة للمفهوم في الدلالة عليه ويكون الدلالة في ذلك  
 على كذا **قوله** لا لا بد من لفظ متعلقه **قوله** لا لا بد من لفظ متعلقه  
 ظهر به **قوله** وهذا هو المراد وهو ان لا يفتقر الى اذا لفظ العقل بالذات  
 فهو معنى مستقل ملحوظ في ذاته ولزم تعقل متعلقه او متعلق المعنى  
 بفهم ان معنى الفعل والاسم يكون متعلقاً فيما لا خط معناه بزم لفظ  
 ذلك المتعلق وبدلالتها عليه بزم ذلك وليس الامر كذلك فانهم يفتقر  
**قوله** وهذا هو المراد بقوله ان الاسم والفعل هو والحاصل ان المعنى لا  
 لم يفتقر لفظه الى ما خارج صار كانه استقر في الكلمة ولم يرد منها بغير عنه  
 يكون في نفس الكلمة بخلاف المحتاج الى متعلق خارج فانه كانه لم يفتقر  
 في الكلمة وبذلك يتبين ان المحتاج الى متعلق لا يفتقر لان يقال في الكلمة  
 بل قيل له في غيره من الحاشية المسودة **قوله** واذا لفظ العقل بفهم من  
 ان معنى لفظ الابتداء من لفظ من شئ واحد وهو الابتداء وبذلك  
 لا سبغ في ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي واللفظ من موضوع لفظ  
 واحد من جزئياتها المحصورة **قوله** من حيث انه حال بين البصر والبصرة  
 او من حيث انه صفة البصر بالقياس الى البصر والبصرة وهو كونه مبتدئاً  
 او من حيث انه صفة الحكم بالقياس الى البصر والبصرة وهو كونه مبتدئاً  
 وقوله لا لا تعرف حالها واسطة لتعرف حالها ومن كونه البصر مبتدئاً  
 وكونه البصرة مبتدئاً منه **قوله** لا لا تعرف حالها والبصرة وهو معنى قائم  
 بالبصر بالقياس الى البصرة وقوله لتعرف حالها ومن كونه البصر مبتدئاً وكونه  
 البصرة مبتدئاً منه **قوله** لا لا يعرف حالها لا ان يكون ملحوظاً به

**قوله** لا لا بد من لفظ الابتداء كما هو  
 لا لا بد من لفظ الابتداء كما هو  
 الى التكلف بان يجعل مدلول  
 عنه او لا يفتقر  
 مدلوله



كأنه لا ينسب لاصطلاح الفن وتخصيص الاسناد بالفعل والاسم ان يقال  
ولا يصلح لان يكون مسندا اليه مسندا الى اجناسه المسوقة قوله ولا يمكن  
ان يتعقل الجماع ولا يمكن ان يتعقل عند السمع عادة بطريق السهو  
الا بذكر متعلق بخصوصه **قوله** ولا يمكن ان يتعقل الجماع  
لا بد من تعقل المتعلق عند تعقل الكل من تعقله متكلما او سامعا وذلك  
بين لان تعقل النسبة المحصورة بخصوصها لا يتصور بدون تصور  
الطرفين بخصوصهما **قوله** ولا ان يدل عليه بقية الجهول ان  
كونه منصرفا مدلول عليه بذكر كوف عند السمع مع الا بذكر اللفظ  
الدال على المتعلق منه وهذا يجب العاج والفرع بطريق السهولة  
فهم المعاني في انفسها من القرآن والحوال ثم اعلم ان المناسب  
ان يقول بعد هذا الاعتبار وهو هذا الاعتبار مدلول من كما ذكرنا في  
الاعتبار الاول وهو هذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء الا انه ترك  
لفظة اشترانا ايها قائل عطفه **قوله** والاصل ان لفظه كونه  
المذكور في ذيل والاصل حاصل ما قبله ثم **قوله** والاصل  
ان لفظ الابتداء هو لقائل ان يقول الجائزات يتوقف تعقلها  
على تعقل الطرفين فلم اوجها ذكر الغير ولم يكتفوا بفهمه من قرينة  
لما في المبتداء وبغية وجوبه بذكر المتعلق لم اوجها ذكر احد  
المتعلقين وهو زواحف الفعل او شبهه والحوال عن الاول  
انه لما لم ينفك عن غيره تعقلا او جوا اعم الانكسار لفظا ليكون  
اللفظ مع غيره المعنى ولا يكون الموقوف بالذات متروكا وبالفتح متروكا  
وكقولنا يجب ان يكونا في المواقف في الجملة ولم يعكس لان معنى  
الفعل

الفعل كغيره ما يكون اما عاما يظهر كل الظهور فيكون كالثاني في  
ما بعد في غالبها فهو بالذات كراوية في الصغر **قوله** والاصل ان  
لفظ الابتداء موضوع الجماع قد دل كلام سابقا على ان الابتداء امر  
قد لا يحل العقل تحدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد لا يحل  
العقل من حيث انه حالة بين البصر والبصيرة وهو بهذا الاعتبار مدلول  
لفظ من فكيف يتصور ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كل لفظ  
منه لكل جمعيته المحصورة اذ في البين ان الامر الواحد لا ينصف  
بالكلية والجزئية مع وكيف يكون هذا الكلام اقوال نعم الحق ما ذكره  
ذيل الحاصل لكن الكلام في كونه الحاصل وفيه كلام سياتي فانظره فان  
فت كيف يتصور ذلك الوضع مع ان تلك الجزئيات لا كما  
هناك فت قد عرفت الوضع العام والموضوع له الى حد  
ترسك اما تصور ذلك الوضع ولا كان وضعها لتلك الجائزات  
وضعا واحدا لم يزم ان يكون لفظه مشتركة بينهما لان المعبر في الاشتراك  
لقد الوضع وفيه لم يعرف الوضع العام وقع في جوه ومنه الفرق بين  
الخوف والاسماء اللازمة للاضافة وبيان الواقع الشرط ذكر المتعلقات  
في الخوف ولم يشرط ذلك في تلك الاسماء وبرد ان هذا الشرط اعم  
لا فائدة له اصلا ولم يرد منهم نفس في ذلك الشرط اعم من نعم ذلك  
الترام ذكر المتعلقات في الخوف وذلك مشتركة بينهما وبين اللازمة  
لاضافة **قوله** موضوع لمنه كمالا وان يقال من حيث كونه  
منه مستقل من حيث مقتضاها يناسب ما ذكره في مقابلة وهو من حيث  
انها حالات الجماع لم يقل بذلك لا غنى قوله وذلك المعنى ان



منه الحق فصار له في موضعين في قوله لقيت حبيبة اذ جازية لا يستعمل الا بها  
فلا بد من ذكر اول الجدل في الكيفية فانها لا تحتاج اليها فذهب في الكيفية  
**قوله** والفظ من موضوع لكل واحد من ذلك لانه لا يستعمل الا في جهات  
ومثل هذا الاستعمال اعادة الوضع والقول بانه مجاز لا حقيقة له بعد افرو  
اليه اعلم ان هذا رأي القائلين بالوضع العام والموضوع له كما مر في  
خودف واما مثالا في الفاعل والسماء الاشارة صريح راجع فيه  
منهم الحق الشريف صاحب هذا التحقيق قدس سره واما على رايه لم يقل  
وجعل تلك الالفاظ موضوعات لمفومات كنية بشرط الاستعمال في جهات  
ومنهم الحق الفخار رايه هو يكون مرجع الموضوع له مفهوم كلي و  
مدلول الجائزات من جزيئات ذلك المفهوم الكلي فالفرق بين  
مشكل وبين ان يقال ان المعنى المدلول عليه هو الجوز في جهات  
في المفهوم الكلي لان الحرف لا يستعمل الا في جهات فالمعنى  
الذي يدل عليه الحرف غير مستعمل بالمفهومية بحرف احوته فان  
الفرق بين باعتبار الدلالة على معنى في نفسه وعدم الدلالة باعتبار  
الوضع له وعليه الوضع له فلا اشكال عهده **قوله** لكل واحد من  
جزيئاته وحكم بانها موضوعات للجزيئات لا لاجل ان امتناع  
الحكم من على ذلك فان ذلك يحصل بكونه آلة للملاحظة كنية او جزي  
بناء على انها لا تستعمل الا في نسب جزيئية بحسبها فلو كانت  
موضوعات للكلي لزم ان لا يكون اللفظ مستعملا في الموضوع له  
الحقيقي اصلا وهو بعيد جدا فحكم بالوضع الجزئي وقد صرحوا  
بتطبيقاته في الفخار قدس سره **قوله** في حيث انها حالات

الح كونه حالات دالة كلاً على جزيئاته ولا يمكن فهم من قوله  
سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان الابداء المبادة وقع فيها  
السبب والبصرة وتلك متصور على كما استنى لان البصرة تستعمل على  
بيوتات وتصور الابداء من كل البيوتات فكيف يكون مغاها  
جوزيا وبالجملة المعبر في كون المفهوم منقوضا ان احدهما يحتاج الى النظر  
ان تعقل امر آخر وانما كونه مطلقا يتجلى بالذات ومجرد الاول غير  
كاف لان الابداء والنبوة كذلك مع انه ايمان ومجى الى الفروع  
لان العنوانات ايضا كذلك كقولنا كل رجل كذا قائل وانه لا بد  
ان يكون جزيئا حقيقيا فكذلك مقام ان المفهوم من قولنا سرت البصرة  
ان البصرة ابتداء السبب وهو جزئي اضافي مشدج تحت الابداء المطلق  
فمفهوم الابداء مطلقا غير تقييد السبب مثلا لفظ الابداء مع تقييده  
مع وجه الالة من لفظه ولا شك ان المطلق ونقص المقيده امر واحد  
فصح الكلام السابق وهذا ما وعدناه آتيا وها تحقيق آخر بانه يتفق  
الى تطويل والطالب **قوله** في حيث انها حالات لمعناها  
والا ان كان في حالات المتعلقة به امر الحكم يكون  
حالات الالات تعرف امر الها يستلزم اليه الشيء المعروف فثبت  
بما متغيران فان المراد بالحالة بين السبب والبصرة مثلا هو الابداء  
الجزئي بينهما وبالحالة التي المختب اليها كونه السبب متبدا منها الحاصلة  
من تحقيق الحالة الاولى والابداء الجزئي بينهما والى اصل الاول  
عبارة عن الاوصاف الحاصلة للمعقبات والحالات غير متبدا  
تلك الاوصاف ومع الحرف الذي هو متبدا تلك الاوصاف الى كونه



تلك الوصف و قيل انما هي اعتباري فان المعاد هو فنية حالات المتعلق  
والآلات لتعرف انفسها لكن لا بد من حيث هي بل من حيث انها حوال  
للمتعلقات **عقده حوله** و اما تلك جويزات فلا يستقل بالمفهومية  
فان قيل اذا سمع لفظ من مفردة يفهم منها معنى الا ابتداء مطلقا  
فلا يكون دلالتها عليها مشروطا واجب بان فهم منها ليس لدلالتها  
عليها عند الافراد و صفها بل لكونه مفهوما لها عند التركيب فيسوق  
الذين اليه دون ذلك كما قال السيد في الحاشية القديمة على العقد قوله  
في هذه الحاشية يفهم منها معنى الا ابتداء <sup>مطلقا</sup> ليس معنى من قام بآثاره  
**قوله** و اما تلك جويزات فلا يستقل بالمفهومية كما وتوحي ان الا ابتداء  
سبب لما سببه البصر والبصرة و تفقه بها وقد يقصد ملا حظ البصر لم يرد  
و ذلك بسبب هذه الحالة قبل حلا بالنتيجة كما ينظر ان المراد عند قصد رؤية  
الوجه فيها فوضع من هذه الا ابتداء آت الارباعات من حيث انها حوال  
بالنتيجة فلو لو حظ بذاتها لم يكن معنى من الحكم عليه و به والتعيين  
والاضافة و نحوها يحتاج اما الانشآت والملا حظ بالذات فلا يصلح  
منه حرف لكانها فان قيل اذا دل الخوف على الجوانبات فقد دل  
على الخلق مع خصوصية و المطلق الخلق لا يستقل بالمفهومية كما قرره فلو  
كان الفعل ان تقف على معنى مستقل قلنا لم يأخذ الا ابتداء في مفهوم  
من مطلقا او مقيد الا من حيث كونه ان لا حظ اليه وما كان كذلك  
لا يستقل فلان يفهم من الا ابتداء ما كان رابعا فان المطلق المفرد في ضمن المفيد  
ما يفرد في مفهوم من حيث انه رابط بخلاف المثلث و الا ابتداء و كتاب  
بان المفرد في مفهوم ام اجمالي جوفي مفيد في عيه انه ابتداء خاص  
لا المفهوم

لا المفهوم المصدر الخ مع خصوصية فلان يفهم منه وصف مطلق الا  
المستقل و فيه نظر و اما في تعامل على الصغور **قوله** لا بد من كل ثلثها  
ان يكون مطلقا قصد اليقين في فيه منع فان لكل ان في كل ثلثها  
كانت ان لا حظ افراده مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره فلا بد  
من التخصيص كما سبق **قوله** و هذا هو المراد بقوله لم يبق كون تلك  
الجوانبات التي في معنى الخوف بحيث لا يستقل الا بتعلق متعلقاتها  
هو المراد بقوله ان الخوف يدل على معنى في غيره متعلقاتها  
و يكون معنى الخوف فيها يكون متعلقا باعتبارها و بطلان حصرها **قوله**  
و اذا عرفت هذا امر اذا عرفت ان بعض المفهومات يكون مطلقا  
في ذاتها و متعلقا قصد لا يحتاج بتعقده ان تعقل امر آخر و يحتاج  
ايضا لفظ الدال عليه ان الفهم لفظ و ان على امر آخر مود و هو معنى  
مستقل بالمفهومية و معنى الاسم و بعضا آخر من المفهومات يكون  
مطلقا باعتبار الية للا حظ امر آخر و متعلقا بتفعله و يحتاج في تفهقه  
اما تعقل تلك الامر الا في و يحتاج اللفظ الموضوع بازائه في الدلالة  
عليه ان الفهم لفظ الدال على ذلك الامر مود و هو معنى غير مستقل  
بالمفهومية و معنى الخوف علمت ان المراد **قوله** علمت ان  
بكنية المعنى **قوله** علمت ان المراد بكنية المعنى غيره  
عدم استقلاله بالمفهومية و يحتاج الدلالة على ان الفهم  
لكنه ان لم يرد عليه ولم ينفك اليه لان البحث في تحقيق  
مفهوم الاسم وان كان قوله و ما سبق من التحقيق لم يستدل  
ذكره **عقده حوله** فخرج كنية المعنى **قوله** ان المراد بالنسبة



ان في مفهوم اسم الفاعل كذا في نفسه بمعنى ان اسم الفاعل  
في الدلالة لا يحتاج الى ضم كلمة اليه مع انها لم يكن مستقلة  
لانها في مفهومها تحتاج الى ضمها اي يجب عنه بان قوله لا يستقل  
بالمفهومية فيكون المجهول هو قوله ولا تتحمله من غير احتياج في  
حاجته الى ضم كلمة اخر ايها فان دفع المنع لان الكلمة الدالة على المنع  
الى النقام كلمة اما لا بل كون هذا المنع مستقلا بالمفهومية اذا لم يفر  
فان كان الاول يكون المنع في نفس الكلمة وان كان الثاني  
فكذلك **قوله** فمرجع كينونة المنع هو ليس هو الاول لان الاول  
مستقلا بالمفهومية وانما ياتى منه لكن المرجع واحد في  
الحاشية المسومة فمرجع كينونة المنع هو قد مرخ اسم بان الفعل  
موضوع الحدث ونسبة الفاعل ما و زمانه تلك النسبة ولا شك  
ان قولنا ضرب بدون ذكر الفاعل المخصوص يفهم منه ان الضرب  
منسوب الى ذات ما مع ان النسبة الى فاعل ما متي في وقت مستقر  
بالمفهومية فلو كان في نفس الكلمة بمعنى انه لا يحتاج في الدلالة  
عليه الى ضم كلمة اخرى غير كائنه في نفسه لانه غير معتبر في حد ذاتها بل بناء  
الطرفين الحدث و فاعل ما نعم لو كان الفعل هو متوقفا للحدث  
والنسبة الى الفاعل المخصوص و زمانه تلك النسبة كما ذهب اليه البعض  
لانه النسبة غير كائنه في نفس الكلمة وفي نفسه بغير فاعل علم ذلك **قوله**  
**قوله** فمرجع كينونة المنع هو المرجع مسمى بمعنى الرجوع بقرينة الى  
في مقابلة كينونة المنع في نفسه كذا كلمة كونه مستقلا في العقل  
لا يحتاج تعقله الى تعقل امر آخر معه كينونة في نفس الكلمة وفي  
نفسه

باعتبار ان الكلمة مستقلة في الدلالة على الاحتياج الى النقام كلمة  
او معها في الدلالة و ذكر كينونة الاول كذا كلمة الرجوع ضمير في نفسه  
الى المنع وانما ياتى باعتبار الرجوع الى الموصولة الثانية غير الكلمة  
**قوله** الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية فيه بحيث هو انه يجوز  
ان يكون معنى غير مستقل بالمفهومية محتاجا في تعقله الى تعقل متعلقه  
لكن وضع لفظ بآراء ذلك المنع مع متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ  
الدال عليه الى النقام متعلقه معه فيكون هذا المنع في نفس الكلمة فان  
الكلمة لا يحتاج الى النقام امر في الدلالة عليه وليس في نفسه لعدم  
استقلاله في التعقل كالفنارت مثلا فان معناه ذات له  
الضرب والنسبة الى جوفه هذا المفهوم لا شك انها يحتاج في تعقلها  
الى تعقل طرفها دالة للاحقة عاقلها فلم يكن معنى كائنا في نفسه لكن اللفظ  
الدال عليها المضموع بآراءها وهو المناسب يدل عليها في غير حاجة  
النقام كلمة اخرى معها في الدلالة عليها فيكون مستقلا بالمفهومية  
بهذا الاعتبار فلم يكن مرجع كون المنع في نفسه وكونه في نفس الكلمة  
اما امر واحد واجب تجسيم كينونة في نفس الكلمة يكون الكلمة  
دالة عليه لا استقلاله بالمفهومية لانه امر آخر فمرجع كينونة المنع في  
نفس الكلمة و كينونة في نفسه اما امر واحد فيه تامل **قوله** يكون  
على طبق ما سبق ام ولتوافق بالضمير الذي قبله وهو ضمير دل ولانه  
لا يحتاج الى حرف كلمة في غير معناه الحقيقي فتأمل **قوله** يكون  
على طبق ما سبق تعليل الحكم بالظهور الرجوع لا الاحتمال لان  
سببه صحة المنع على تقدير وقوع المحقق فتأمل **قوله** ويحتمل ان يراد



يراد بوجه كما ذكرنا فاضل امير **قوله** كلا المعين قبل كتب في الحاشية  
 احرى كما لو كان المعنى في نفس الكلمة وان كان كونه في نفسه اي ملحوظا  
 في ذاته انتشر **قوله** ظاهرة في المعنى الاخير اي وان كانت محتملة  
 احتمال بعيدا غير ظاهر في المعنى الاول فانهم فاضل امير **قوله** لعدم سبوتها  
 عدم سبوتها لا يقتضي ان يكون ظاهرة في الاخرة او خفا الاخير  
 وظهر الاول بجمع الاول **قوله** فاضل امير **قوله** وارجاع الفهم الى  
 المعنى باجر عطف تفسير للمعنى الاخير وبيان له وكونه ظاهرة لغرب  
 المراجع وشيوع معناه في الوف نقل عن بعض النحاة اذا دار  
 التفسير بين الاقرب والافضل لا قرب لكن في عبارة هذا الكتاب  
 بالسوق يقتضي تجميع كونه راجعا الى الكلمة وهو ارجاع التفسير في  
 تعريف الاسم الحاصل من دليل المحرر الى الكلمة ويحمل ان يكون محتملة  
 مستقلة معلة بقوله لعدم احرار لم يصر في الظاهر ما رجع التفسير  
 الى كلمة ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم سبوتها في غيره  
**قوله** على اعتبار كسونة المعنى في نفس الكلمة مع ان الاصل  
 ارجاعه الى المعنى على ما يفهم من تفسير كسونة المعنى في نفسه وكسونة  
 في نفس الكلمة فانهم فاضل امير **قوله** ولهذه ارجاع المعريف لم يشر  
 الى احتمال الاخر بل جملة على ما هو المتبادر منه والا فكون المتبادر اليه  
 علته للرجوع محل بحث بل ما سبق من التبيين على وجه اعادة كلا المعين  
 ستة عن جواز الاشارة الى الاحتمال الاخر **قوله** وما سبق  
 من التحقيق لا يحل هذا الاسم احرار بسبب لزوم نقل متعلقات  
 هذه الاسماء فان معانيها مستقلة بالمفوضية لكونها مفوضات

كلمة

كلية ولزوم نقل متعلقاتها لفهم خصوصياتها التي هي تحت القاعدة  
 باستعمالها في تلك المفوضات الكلية المفهم معها بعض المحسوسات  
 فان قلت معاني هذه الاسماء لا يصلح حكم عليها وبها المعاني فذلك كيف  
 يكون مستقلة بالمفوضية قلت لا لم ذلك المعاني هذه الاسماء اذا  
 اخذت في حد ذاتها يصلح لذلك لكن عوض لزوم الطريقة وانفصال  
 بعض المفوضات في الاستعمال اخرج عن ذلك بخلاف المعاني الحرفية  
 فانها لا يصلح لذلك في حد ذاتها ففرقا فان قلت معنى الطريقة  
 اني س معنى في داخل في مفهوم مع كما مر في الفاضل المحرر  
 فيكون معناه في حد ذاته غير مستقل بالمفوضية مع انه اسم قلت  
 احرار الاخر في معناه وهو الزمان مستقل بالمفوضية والمعنى المستقل  
 بالمفوضية اعم من ان يكون مطابقا او تضاميا والغير اعم من قوله  
 معانيها مفوضات كلية اعم من المعاني المتبقية والتفصيلية **قوله**  
**قوله** وبما سبق من التحقيق احرار نقص تعريف احرار بمنزلة ذلك  
 يكون ما نفاذ تعريف الاسم احرار فلا يكون جامعا وهذا النقص منه دفع  
 بما سبق من التحقيق لان معانيها مستقلة بالمفوضية فلا يصدق عليه  
 تعريف احرار بل يصدق عليه تعريف الاسم وما قبل في دفع النقص  
 ان احرار بقولهم ما دل على معنى في غيره ان الواضع شرط ذلك الغير في  
 ولم يشرط ذلك الغير في تلك الاسماء فواء لان نقل المعنى اذا لم يكن في  
 في نقل الغير فلا اثر الا بطلان ان كان موقوف عليه فلا فائدة في الاشارة  
 وقد مر في الكلام فيه **قوله** فاضل امير **قوله** وبما سبق من التحقيق احرار وهو  
 ان المراد بالمعنى استقلاله بالمفوضية يعني لا يحتاج في الدلالة الى فهم



كلمة اخرى فاعلم ان **قوله** مثل ذو وفوق وتحت وقدام وحلف الى  
 غير ذلك وكذا تلك اسما النسب والامور التي يتوقف تعقل معناها على  
 تعقل الغير واخول يمكن ان يدفع النقص بها بان المراد عدم الاحتياج الى  
 متعلق مخصوص بعينه وذو والنسب والامور التي يتوقف احتياج الكسبي  
 ما وانحرف معناه نسبة مخصوصة بين اطراف مخصوصة فلا يتعقل الاسماء  
 وقد يفوت بان ذو ونحوه لم يشترط الواضع ذكر المتعلق للدلالة على لم  
 يجعل محتاجا في الدلالة الى ذكر الغير كما جعل الحرف محتاجا اليه ولم يجعل  
 واعرف على سيد بانه لا معنى لشرط الواضع وذكره لانه ضروري في القول  
 فيه بحث لانه لا يتم ضروريته بل الضرور ففهم المتعلق ولو في قرينة والواضع  
 شرط ان يذكر اللم كجزء الحذف رعاية للحاذاة ولما لم يوجب ذكر  
 متعلق اسما النسب لانها لم تتوقف على محصور كما في اطراف والفعل وانما  
 تتوقف على كسبي ما وهو معلوم كل واحد لانها لا تعلق بها لا بتعنية الغير  
 فاعلم على السمع **قوله** لان معانيها مفهومات كلية مستقاة انما فان قيل  
 كما تقول في غير وعلى والكاف الاسمية فان الفرق بين معانيها مفهومات  
 كلية وبين اسمية وبينها وبينها في كل فنية كالم فتنجب القول فيه بذلك لا بارأنا  
 العرب استعمالها كجها ليعين الاسماء وكان جعلها اسما ممكنة في كسبي  
 تصحح لغتهم في كسبي المسوم **قوله** لكن لما جوت العادة لا يعين العادة  
 جوت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها الكلية واستفادة الخصوصية  
 من الاتفاق بخلاف الحروف فان معانيها الخصوصية ولا يصح استعمالها  
 في مفهوماتها فتأمل **قوله** لانه الغرض من هذا دليل على قوله  
 استعمالها في مفهوماتها مفاد في متعلقات مخصوصة اطلاق استعمالها

الاسماء اللازمة لمفاد في مفهوماتها مفاد في متعلقات مخصوصة  
 الغرض من وضعها وقوله لزم ذكرها جزاء الشرط **قوله** لانه الغرض من  
 وضعها اطلاق المتعلقات المخصوصة الغرض من وضع تلك الاسماء اللازمة  
 لمفاد في ذلك الغرض من وضع ذوالوصف باسماء الاجناس كقوله مال  
 ووضع حرفي بيان الغرض من وضعها على الخصوصيات وعلى هذا نفس غيره  
 فاعلم بان لزم ذكرها لاجل فهم المل المعنى الكلي يعرف ذلك من موارد  
 استعمالهم وجه البرهان **قوله** ولما كان الفعل والاعلى في نفسه  
 معناه التضمن فان قلت لا شك ان البناء في المعاني اذا اطلق هو  
 المعنى المطابق كما مرح بذلك المحقق الوار والفعل باعتبار معناه الخاص  
 لا يدل على معنى في نفسه لانه لا يثبت الى الفاعل المعين فيه ولا يستقل  
 بالمفهوم منه فلهذا ضرورة التوفيق على البناء كما هو الواجب ترجيح  
 الفعل عنه بقوله دل على معنى في نفسه في حمله على العرف غير البناء  
 الحمل على خلافه حتى وحل في الفعل واحتج الى ان قوله غير مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة قلت الباعث على هذا الحمل ان احد معاني **قوله**  
 معنى في نفسه حمل قبل هذا التعريف في دليل محصر على المعنى الا ان لم  
 المطابق والتضمن لانه يعتبر تارة كونه مفارما باحد الازمنة الثلاثة  
 وجود من الفعل وتارة كونه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 في الفصح هو المعنى التضمني فالسناد في قوله معنى في نفسه في تعريفات  
 الا ان لم يرد ذكره في وجه المحصر محله على المعنى الا ان لم في المطابق  
 التضمن مع الاشارة الى استرجاع تعريفات الا ان لم في وجه  
 المحصر هو المعنى الا ان لم كما لا يخفى في معانيها لانه لا يحمل المعنى في تعريف

في الفعل هو  
 المقارن  
 في تعريفات  
 الا ان لم في وجه  
 المحصر هو المعنى  
 الا ان لم كما لا  
 يخفى في معانيها  
 لانه لا يحمل المعنى  
 في تعريف



فإن قيل في معنى العلم من المطلق والتفصيل بل جعل على المطابق فقط وأخرج عنه بعض  
الاشكال كالسما والسماء المشتقة التي جعلت النسبة الى الفاعل المعين في قولها  
وكانت في الوجود على معنى كونها كنه فانه دخل فيه المعنى الظرفية اذا  
عرفت ذلك فالتسبب ان يقال ولما كان المعنى في الاسم اعم من  
يكون مطابقا وتنبها وكان الفعل والاسم والاسم ان المشهور ان  
الفعل موضوع للحدث والزمان المعين في الازمنة الثلاثة ونسبة  
الحدث الى الفاعل المعين ولا شك ان تلك النسبة لا يفهم بدون الفاعل  
المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة الثلاث هو المعنى  
المطابق للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل الفعل بنفسه على معناه  
المطابق بقوله دلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث الذي معناه  
التفصيل وهو المشهور او على الزمان البصرى ما هو الظاهر كذا ذكر بعض  
المحققين ونقل عن بعضهم ان الزمان في الفعل كالنسبة غير مستقل  
بالمفهومية ووجهه غير ظاهر هنا بحث واسترنا اليه في وجهه الكلام  
وهو ان الدلالة التفسيرية تابعة للمطابقة وتتحقق في نفسها كالحق  
في موضوعه فالفعل اذا لم يدل على معناه المطابق بنفسه لم يدل  
على معناه التفصيلي بنفسه فممكن للفعل والاسم معنى في نفسه  
معناه التفصيلي ايضا واجاب عنه بعض المحققين بان معنى الدلالة بنفسه  
استعمال المذكور بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية والاسم  
فانه على الحقيقة به اسطة عدم استقلال ما هو شرط فهم بالمفهومية المعنى  
المعنى المطابق انتهى والاصل ان الحدث معنى لا يحتاج في نفسه الى تفصيل  
فمعناه البصرى موضوع بآراء البصر لا يحتاج الى فهم لفظ آخر وهو

منقول

مستقل بالمفهومية وهو المراد من كون المعنى في نفسه كما سبق في الحقيقة  
واذا كان الحدث في معنى الفعل والاعلية بالتفصيل كان معناه  
التفصيل معنى مستقلا بالمفهومية وان كانت تلك الدلالة التفسيرية  
مستقلة بتحقيق الدلالة المطابقة التي لا يتحقق الا بالفهم الفاعل  
مع فتوقفه على التفسيرية للدلالة على الكل لا للدلالة على جزاءه كذا هو  
والدلالة على جزاءه دون الكل لا يحتاج الى التفسيرية وهذا معنى احتياجه  
في الدلالة على معنى التفصيل الى تفسيرية فاعلم وقال بعض المحققين اعلم ان  
القول بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة كما اجماع عليه  
ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فبالجاء لم يفسح ذلك  
ان جعله النسبة واعلم في مفهوم الفعل لا يكون له لا بد من الفاعل  
ولا الاضطرار في شرح صدره ورزقه بصره فنقول لك مما  
المتفق بان ان الفعل موضوع للحدث معقود بالزمان والنسبة  
انما جازت في الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية او لا يجوز على  
انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد  
لغوا ما رأت ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم من الحدث  
والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية لانه  
لم يصح تركيب القضية الشرطية مع مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر  
الفاعل لان الفعل هو في معنى الحدث على وجه يكون مستقلا ان  
ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لتلا يكون احضاره على هذا  
الوجه لغوا انتهى عندهم قوله ولما كان الفعل هو العرف عن غيره بان المراد  
بالمعنى في قوله الاسم ما دل على معنى اما المعنى المطابق والتفصيلي او اعم



في المنع المطابق والتفني والالتزام فان كان الاول مخرج الفعل بقوله  
 ما دل على معنى في نفسه فلا يحتاج الى قول غير مقرر باء الازمنة الثلاثة  
 لا يخرج الفعل فلم يصح قول الله عز وجل في قوله غير مقرر ان كان  
 الثاني يصدق التعريف على لفظه من لانها تدل على الابتداء المحصورة  
 الزمان وهو حالة بين السير والبصرة مثلا مطابقة ومع الابتداء المطلق  
 التزاما في دلالتها على الابتداء المطلق لا يحتاج الى التمام كقول  
 ايها خبيث على انها كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقرر باء  
 الازمنة الثلاثة باعتبار المنع الالتزام فيم يكن تعريف الاسم ما في  
 لا يقال انما هي الشق الثالث وهو ان المراد بالمنع اعم من المطابق  
 والتفني لا نقول ان هذا المنع غير متبوع ورمي اللفظ ويجب حمل  
 العبارة في التعريفات على ظهورها ما لم يكن قرينة صارفة عنها  
 مع ان الابتداء المطلق جاز ان يكون طبيعة نوعية بالنسبة الى شيئا  
 في معان للفظ من فان قيل تعريف الاسم ليس بما في لانه يصدق  
 على ضرب مثلا فانه ما دل على معنى في نفسه غير مقرر باء الازمنة  
 الثلاثة لانه يدل على الزمان وهو مستقل بالمفهومية غير مقرر  
 باء الازمنة الثلاثة فلما لم اد بقوله على معنى في نفسه غير مقرر  
 باء الازمنة الثلاثة انه على معنى في نفسه غير مقرر باء الازمنة  
 الثلاثة وكان كل معنى في نفسه غير مقرر باء الازمنة الثلاثة  
 فيم يصدق التعريف على الضرب مثلا لان مدلوله سواء الزمان  
 والادكان غير مقرر باء الازمنة الثلاثة لكن مدلوله الزمان  
 سواء لم يثبت مقرر باء الازمنة الثلاثة فلهذا هو

الفعل

الفعل والاعلى معنى في نفسه باعتبار معنى التفني به بان المراد بالذات  
 في التعريف الثالث اعم من المطابقة وكذا المنع اعم من المدلول  
 المطابق والتفني بدليل انها اخذت وجه الحكم كذلك والى مع جعل  
 التام الاول فيه شاعلا للفظ لكون مدلوله المطابق غير مستقل بالمفهوم  
 كما حوت له حول النسبة الحامية التي هي معنى في نفسه لكون المركب من  
 المستقل وغير المستقل غير مستقل كما ان المركب من الداخل والخارج  
 خارج فان قلت هذا مقصود بالمحول العدولي كالاجزى والادجاء  
 والى ما يصح الحكم به قلت اذا كان عدم استقلال غير المستقل باعتبار  
 المستقل المأخوذ معه كان المجموع المركب منهما ابغى مستقلا لعدم  
 احتياجه الى خارج كالمركب من الجوهر والعرض القائم به فانه جوهري  
 لعدم احتياجه الى مجموع في قيامه اما امر آخر وهو قائم بذاته وقدمه جوهري  
 فالمراد ان المركب منها المستقل وغير المستقل الزمان يكون عدم استقلاله  
 لا باعتبار ذلك المستقل بل باعتبار امر خارج يكون غير مستقل والفعل  
 كذلك لان عدم استقلال النسبة المأخوذة في مفهومه باعتبار الظاهر  
 الخارج عنه مفهوم وان كانت النسبة اليه داخلية فان قلت بعد  
 تعميم الدلالة في هذه الحدود يصدق في حد خوف على الفعل باعتبار  
 معناه المطابق فانه بذلك الاعتبار كلمة تدل على معنى في غيره قلت  
 لا ارى بدالة على وجه الحكم الدلالة مع الجملة كان السبب المأخوذ  
 في مقابلة سببا كلياً فالمنع اما ان تدل اي دلالة كانت على  
 معنى في نفسها او لا تدل اصل على معنى في نفسها فاطرح الخارج من تعميم  
 الخوف هو انه كلمة لا تدل على معنى في نفسها اصلا فلا يصدق على الفعل



دلالة في الجملة وتوحيدها على معنى في نفسه فلا بد من تنزيل الحرف المذكور  
 لتعرف على هذا الحرف في التقييم كما رتب اليه المعاني بقوله قد علم  
 بذلك فان قلت الفعل كما يدل على معنى في نفسه باعتبار معناه التفضي  
 الذي هو الزمان فيصدق عليه باعتبار هذا المعنى التفضي انه يدل على  
 معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لعدم اقتران الزمان  
 بالزمان قلت على ما ذكرنا في الازمنة ان المراد بالاقتران  
 المتخوف في وجه الحكم في التقييم الثاني هو الاقتران في الجملة ولو باعتبار  
 معناه التفضي فالمراد بسبب الاقتران في التقييم العدم هو ان لا يقترن  
 معنى ما بالزمان اصلا في الاسم الخارج من التقييم سو ما دل ولو تفننا  
 على معنى مستقل بالمفهومية غير مقترن اصلا باحد الازمنة والفعل مقترن  
 في الجملة ولو باعتبار الحدث لا يقال هذا المعنى التفضي الذي هو الزمان  
 غير مقترن اصلا لاننا نقول لما اريد بالاقتران الاقتران في التقييم وهو  
 الى الدلالة فيكون حاصل التعريف انه يدل على معنى في نفسه ولا يدل  
 على الزمان اصلا والفعل يدل عليه فلا يصدق التعريف عليه فافهم  
 وبقدر جبايا في ذوق المقام تركناها بحالة الاطالة في الكلام  
 محمد بن السرياني السهروردي زاده رحمه الله **قوله** والى كان الفعل  
 والاعلى معنى في نفسه بمعنى ان المراد بالمعنى اعم من المطلق والتفصيلي فقوله  
 ما دل على معنى في نفسه صادق على الفعل لانه يدل على الحدث تفننا وهذا  
 المعنى التفضي معنى في نفسه مستقل بالمفهومية لا يحتاج في التقييم الى حفظ  
 الفعل الى امر آخر فان خرج بقوله غير مقترن به الازمنة الثلاثة وانما  
 لم يقترن بذلك لان الخارج فرع الدخول ولو حمل على المعنى المطلق

يخرج الفعل بقوله في نفسه لان النسبة التي في معنى الفعل غير مستقلة  
 بالمفهومية في لم يذكر الفاعل لم يفهم منه النسبة فالمرتب منها وفي الوقت  
 والزمان الغير غير مستقل بالمفهومية فلا يصدق على هذا الجموع انه معنى في  
 نفسه فيكون قوله غير مقترن مع كونه كاشفا لمعناه المحدود وتأكيده الا  
 وفي بحث اما اودا فلان المتبادر من المعنى المطابق وحمل الالفاظ  
 لها امكن على المتبادر واجب وكانه دعى اليه القيد لا خبر واما ما بنا  
 فلانه لو حمل المعنى على الاظم فلا يخرج عنه الفعل بغيره عدم الاقتران اذ  
 يصدق على الفعل انه دال على معنى في نفسه هو الزمان الماضي  
 المطلق والمستقبل المطابق والحال المطابق وذلك المعنى غير مقترن  
 باحد الازمنة الثلاثة والى كان للزمان وهو يبط فان قلت الزمان  
 من حيث انه ظرف للنسبة لا يفهم الا اذا ذكر الفاعل فقلت  
 ايضا من حيث انه منسوب الى الفاعل لا يفهم بدون ذكر الفاعل  
 فان قلت المعبر عن الفعل اقتران معنى في معانيه بالزمان وفي  
 الاسم عدم اقتران معنى في معانيه يعني ان المعبر فيه الى الجواب الخفي  
 وفي الاسم السلب الكل و هذا السلب لا يتحقق في الاسم قلت  
 لا يجب ان تقع لان المعبر في الاسم ان سلب جوفى فالنقص  
 وارد بلا شبهة واما السلب الكل وذلك لا يفهم من عبارة  
 التعريف اذ معنى الاسم ما دل على معنى في نفسه لا يقترن ذلك  
 المعنى باحد الازمنة لانه يقترن معنى في معانيه باحد الازمنة  
 فما حمل عليه محمل علم لا يتجده العبارة قطعا وما قبله من الزمان  
 بخلاف ان يقترن تبعا لا امالة كالنسبة فحملنا مثل قاتل فلان

ج



فان كان اللفظ اذا كان مفهوما في مجرى لفظ الفعل بدون  
 ذكر الفاعل فبذل عليه لفظ الفعل بوجه ولا يدل على المعنى المطابق  
 فزعم تحقق المطابق بدون المطابقة وهو خلاف الجمع عليه فان  
 قلت النفس فم المعنى في ضمن الموضوع له فاذا كان مفهوما في مجرى  
 الفعل كان مفهوما لا في نفسه فدل بتحقيق النفس بدون المطابقة قلت  
 او لا فلا يكون الحدث مع تقينا وقد صرح بجلالة وناينا محكم الدلالة  
 الوضعية في الدلالات الثالث بطلان فهم الحدث في دلالة وبعده  
 لا مطابقة ولا نفس ولا التزام وقد قبل ان دلالة المطابقة تكون  
 اللفظ الموضوع بحيث اذا اطلق اللفظ لا يصح بفهم منه تمام معناه  
 واطلاق الفعل بدون الفاعل غير صحيح وهذا يكون متحققا عند  
 ذكر الفاعل ايضا اذ يصدق دائما على ضرب انه بحيث اذا ذكر  
 الفاعل بفهم منه تمام معناه وحيث يزعم تحقق النفس بدون المطابقة  
 فظاهر واما ما روي فلا انه اذا كان المعنى المطابق للفعل غير مستقل  
 بالمفهومية ومن التبيين ان الغير المستقل لا يصح ان يسند اليه وبه  
 فكيف يكون ضرب مسند في تركيب ضرب زيد وقد وقع ما في  
 في الحقيقة هو الحدث الزلزل سبب الى زيد لا الفعل فان قلت  
 فيشكل الامر فيكون زيد قام اذا الجملة المشتملة على الاسناد حجة المبدأ  
 قلت لا بد من التأويل حتى يصير الخبر مفردا ههنا بحيث وهو ان لا  
 معنى لهذا التأويل في قولنا ان ضربت ضربت اذ لا بد من مراعاة النسبة  
 التامة في تصور التيقن وذلك هو بعد موضع نظرنا في  
 فهم ان الفعل مظهر الافعال الناقصة كضرب مثلا يدل على معنى متصرف  
 بالمفهومية

بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل هو النسبة الحكمية بالجوطة  
 من حيث انها حالة بين طرفيها وانه تعرف حالهما بنظر احدهما  
 بالآخر وحي لا تفهم الا بذكر الفاعل فوجب ذكر الفاعل لما وجب ذكر  
 متعلق المؤد في الا ان المؤد لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية  
 لم تقع محكوما عليه وبه والفعل لا يعتبر فيه الحدث وانما به ان  
 نسبة تامة من حيث انها حالة بينه في فصح وقوعه مسندا باعتبار جواز  
 معناه ولا يمكن جعله مسندا اليه لانه خلاف وضعه واما مجموع معناه  
 المركب من الحدث المحصور فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصح له  
 منها وفيه بحث اما اول فلا انه منقوص بالعدول من جانب الموضوع  
 او المحمول لان حرف السبب جازم وما قبل ان حرف صار  
 ههنا بمعنى الغير لانه اسمي عدول له عن معناه الاصل المؤد في معناه  
 الاسمي فكلام ضعيف كما بين في محله واما ما روي فلا انه قد ضيق في موضوعه  
 ان اطراف السبلات مستعمل على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا  
 فكيف يكون محكوما عليه وبه وما قيل من عدم الاستقلال  
 لا يفرغ من عدم معنى كون السبب مسندا او مسندا اليه بل لا بد من الاحتياج  
 الى الخارج وهذا مفقود في اطراف السبلية موجود في الافعال  
 فكلام حال غير الاعتبار كما تشهد به الفطرة السليمة واما ما روي فلا تفهم  
 صرحوا بان الخبر في زيد قام اليه جملة فزعم كونها مشتملة على نسبة  
 تامة يقع محكوما به وجوابه ان النسبة التامة قد يكون ملحوظة  
 تفصيلا وقد يكون ملحوظة اجمالا فان كان الاول فلا شك  
 في عدم جواز وقوعه مسندا او مسندا اليه وان كان الثاني فيجوز



وتوهمها جملها على الملاحظة ان ينفذ وفيه نظر اذ يجوز ان تلك الملاحظة في الفعل  
 لا يفرق في وقوعه مسنداً باعتبار تمام معناه وليس كذلك ولكن  
 ان يقال هذا التصريح منهم بناء على ظاهر الحال والا فلا بد من التأويل  
 اعني زيد قائم الاب حتى يصح الحكم بقوله لا بد من التأويل يكون  
 بحيث يقوم ابو زيد قائم ابو زيد في قوة زيد كائن بحيث يكون  
 قائم ابو زيد لان قائم الاب قائم ان يراد ذات المضاف  
 فهو صفة للاب لا زيد او ذاته مع الاضافة والمضاف اليه فهو  
 ليس صفة لشي لا زيد ولا لا يذوق لوجه ما ذكرنا من التأويل واما رابعها  
 فلان الضارب مثلاً مثل على ذات وحدث منسوب الى تلك الذات  
 نسبة تقيده به غير مستقلة بالمفهومية فكيف يقع محكوماً به وعليه وجب عنه  
 بان مجموع ههنا الغير ليس شيئاً منهما بالتحقيق بل باعتبار مجزئ فجاز  
 ان يلاحظ جانب الذات الصلة فيجعل محكوماً عليه ويجعل جانب  
 الحدث الصلة فيجعل محكوماً به واما النسبة التقيدية فلا يلزم منها  
 فالجواب لا يصلح لشيئ منها واما المنسوب اليه في الفعل فخرج عن  
 الفعل فلا يصلح المجموع ان يقع محكوماً عليه فان قلت الفعل لا  
 يجوز ان يكون محكوماً عليه باعتبار ذلك الجاز الذي هو محكوم به  
 لان الشئ الواحد لا يجوز ان يقع مسنداً ومسنداً اليه بالسند التام  
 واما اذا كان الشئ ظرفاً لنسبة تقيده به يجوز ان يقع ظرفاً لنسبة تامة  
 والسر فيه ان النسبة التقيدية غير مقصورة بالاصالة فلا يفتقر الى  
 طريقها بغيره كالنسبة ان قد قلنا في المفهوم من لفظ الضارب مثلاً  
 مع كونه منسوباً الى ذات مبتدئة نسبة تقيده به غير اصلية منسوباً لنسبة  
 ان

في قوله

الثانية ان زيد في قولنا زيد ضارب والذات المبتدئة في الضارب  
 مع كونها مسنداً اليه بالذات نسبة تقيدية منسوب اليه ما قرع قولنا  
 الضارب العامل وقبيل بحث اما اولاً فلان معنى زيد ضارب على ما  
 التقدير زيد قائم بالضرب الذي للذات مبتدئة ولا يخفى باطله ذلك  
 المعنى واما ثانياً فلان الذات الذي بغيره في مفهومه فان ما ان كان مفهوم  
 الذات او خروجه والاول بطا اذ من الظاهر ان الضرب ليس قائماً  
 بهذا المفهوم والى البطلان لان الجمول بغيره في ذات تلك الذات  
 فتصير تقيده منقولة عن معناه وبغيره يلزم انقلاب مادة الامكان الى  
 الضرورة لضرورة نبوت الشئ نفسه فان قلت قد مر في سبيل  
 السند في حاشية للمراجع بان الذات غير معتبرة في مفهومها  
 واذا كان كذلك فمتى زيد ضارب وزيد قائم به الضرب مطلقاً  
 ومعنى ضرب زيد قائم به الضرب في الزمان الماضي فافترقا وحيث  
 لا يلزم من ذلك في الجمول نبوت الشئ نفسه فيشكل الامر فيما اذا كان محكوماً عليه  
 في نحو الضارب زيد اذ ليس الذات من تصير محكوماً عليه اعتبار  
 الخارج معه كذلك لا يتفصح امر اذ غير متيقنة وبغيره يلزم ان لا يكون  
 الضارب حقيقة محمولاً بالموالاة مع زيد في قولنا زيد ضارب وهذا  
 محال لك فافعل مفضل عن عاقل وسليمان الجواني ههنا تحقيق  
 اقرب بالاعتبار عند ادراج البصار لكن محاذة الاطياب صرحت  
 عن ان الغاية عن بيان هذا التحقيق ان هذا القول في البيان غير متيقن  
 فان قلنا مسكنه راحة ولم باعتبار معناه التقيدي لان معناه الذي





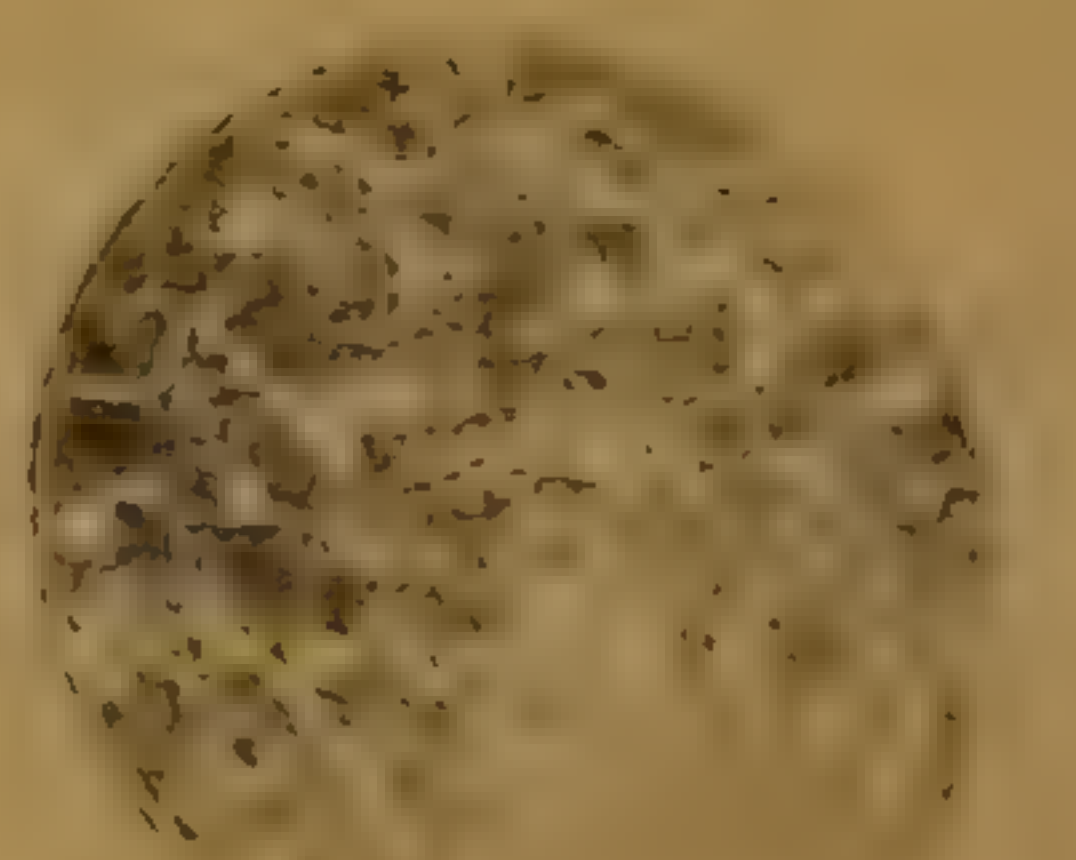


عن قولهم من الضارب في قوله في الماضي زيد ضارب او زيد ضارب  
 اسم علة **قوله** في الفهم عن اللفظ الدال عليه وهما امور الاول  
 فهم المفعول والثاني فهم الزمان والثالث فهم الاقتران اركان المفعول  
 للزمان وكل ذلك مراد من قوله غير مقرر باحد الازمنة الثنية في الفهم  
 فاما يفهم منه الزمان الصلا به حل في حد الاسم كما للمعاد وان كان  
 تحققت في الزمان في نفس الامر ما يفهم منه الاقتران البعدي في الاسم  
 كلفظ الزمان ولفظ الماضي او معناه زمان سابق فالزمان مفهوم  
 والاقتران غير مفهوم بالمعنى الذي ذكرنا لان الابعاد وصف لا مفعول  
 وقد يقال اعتبار الجنبه مشهور في الحدود فمفعول الفعل مادل على معنى  
 في نفسه مقرر باحد الازمنة الثنية حيث انه مقرر فيكون دالا  
 على الاقتران البعدي فيكون المعنى في تعريف الاسم عدم دلالة الكلمة  
 على معنى مقرر باحد الازمنة الثنية فلا بد ان لا يكون دالا على الاقتران  
 فانهم **قالوا** في الفهم عن اللفظ الدال فهو كسب الاستناد  
 الى زادة ذلك ما هو في يد دفع السؤال المشهور من ان معنى الفعل  
 مقرر لان الزمان جوده فلو اقرن اللفظ بالزمان لم اقر ان الزمان  
 بالزمان والدفع ان المراد اقران المعنى المستقل وعدمه وذلك  
 جوده معنى الفعل وهو مقرر واقول لفاعل ان نقول ان الفعل مستقل  
 في الدلالة على الزمان بالمعنى السابق وهو غير مقرر بنفسه فمعنى انه مادل  
 على معنى في نفسه غير مقرر ذلك للمعنى في نفسه تعريف الاسم اذا لم يخرج الفعل  
 بغيره الاقتران الا ان يراد غير مقرر معناه المستقل مطلقا يخرج  
 الفعل لان فيه معنيين مستقلين مقررين لكن في كل العبارة عليه تكلف

تام وقد يرعى عدم استقلال الزمان في معنى الفعل والله اعلم بالصواب  
 النسبة الى غير مستقل وقد نظر ولولم يجعل غير مقرر مستقلا حاله فاعل وان  
 لم يتوجه الا بزيادة المعنى في غير مقرر معناه مطلقا اي لم يقرن معناه  
 فهو الا وجه فلا تقفل على الصغور **قوله** صفة بعد صفة في بعض النسخ  
 وهو بالواو وهو الظاهر اما الفاعل للبيان اذا التفرع غير مناسب  
 ثم هو موجود على نقد الحقيقة ويحوز نفسه بان يكون حاله المعنى  
 ورفعه بان يكون جبر متداخلا في اللفظ وهو غير مقرر باحد  
 الازمنة الثنية واحتمال الجبر بالصفة لان النسب على اللفظ يحتاج  
 اما ان تحاب الحذف **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان يكون محجب  
 الوضع الاول لما كان بينهما مظنة سوال وهو ان حوالا اسم غير خارج  
 كخروج اسم الفاعل عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقررته  
 باحد الازمنة وغير مانع بقوله حول الافعال المنسجة غير الزمان فيه  
 اذ معانيها مستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقرر باحد الازمنة  
 اراد ان يدفع ذلك فقال والمراد بعدم الاقتران ان يكون محجب  
 الوضع الاول الوضع الغير المبوق قد حل بهذا الاعتبار اسما  
 الافعال في حد الاسم وخروج الافعال المنسجة غير الزمان عنه فان دفع  
 السؤال اما دخول اسم الافعال فان معانيها مقررته باحد الازمنة  
 الثنية بحسب الوضع الثاني غير مقررته برها في الفهم عنها بحسب الوضع  
 الاول هو اسم ادم كسب اضاف او جاور وجور وذلك لان الاقتران  
 بحسب الوضع الاول هو ان يكون في نفس الوضع ان يفهم ذلك المعنى  
 باحد الازمنة الثنية ولا يمكن ان المعنى المفهوم بحسب الوضع الثاني غير



من شرطه في الوضع الاول غير مقرر باحد الا زمانه البننة وعلم هذا ان  
 يخرج جمع الاسم بمثل زيد ويكمل علمه فان معناه على منقول غير مقرر  
 باحد الا زمانه بحسب الوضع الاول انما يراى في المعنى الفعلي اما في وج  
 الافعال المنسوبة عن الزمان فلان معانيها الحالية بحسب الوضع  
 الاول مقررته باحد الا زمانه فانها في الوضع الاول موضوعه لهذه  
 المعاني المقررة باحد الا زمانه واقر انه ايضا منظور في نظر الوضع  
 في ذلك الوضع انما عن الزمان وانما في الوضع الاول ولم يكتف  
 بحسب الوضع لان الظاهر ان اسماء الافعال والافعال المنسوبة  
 ثانيا لمعنى الفعل والحدث لتحقق اماره الوضع فيها وهي لهم ان  
 بلا قرينة وذكر الوضع في تعريفها واعلم انه يلزم على هذا التقدير ما ذكره  
 بعض المحققين من انه لا يفي ان اسمية الوضع اسماء الافعال  
 اعتبرت باعتبار وضعها الركني وعدم اقراره باعتبار الوضع  
 الاصل وذلك لعدم اعتبارها باللائق ان يكون مدادا لاسمية  
 على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعبراً باعتبار شي واحد  
 وفي اسماء الافعال مثل ذلك وضع الاول وهو الوضع نظر في  
 لغوا باعتبار اسميتها والام لم يكن كلمة معتبر فيها لان عدم الاقرار ان  
 انما يتحقق به ووضع انما معتبر لانه باعتبار يكون كلمة ولغوا لانه  
 باعتبار لا يكون غير مقرر بحسب قوله والمراد بعدم الاقرار ان  
 يكون بحسب الوضع الاول انما فان قيل عدم الاقرار ان في الاسم  
 في الاقرار ان في الفعل فعلان مقومات لما بينهما يتحققان فيها حال  
 كونها اسماء وفعلان الاقرار ان بحسب الوضع الاول لا يفيد ذلك فليس الفصل  
 الاقرار ان



الاقرار ان بحسب الوضع الاول وعلمه بحسب قوله هذا المعنى في قوله لا  
 حال كونه اسما والذين وعلم ان اعتبار مثل ذلك رعاية قواعدهم فانهم  
 لا ارادوا اسماء الافعال متجانسة بحسب الاسماء جعلوها اسما بطرد  
 فوعدم ولا جعلوا اسماء وجعلوا الفصل عدم الاقرار ان بحسب الوضع  
 الاول ليم لهم ذلك ولا فيه من التكافؤ في بعض المتأخرين  
 من المتأخرين اما ان اسماء الافعال قسم رابع من اقسام الكلمة ولا  
 لان هذا خارجا عما جاع لا يفيد من الحاشية المسج **قوله** والمراد بعدم  
 الاقرار ان ان يكون بحسب الوضع الاول انما بحسب وضعه لا سبق  
 عليه وضع وهذا يفيد في ما يفيد الوضع فيه وانما قال بحسب الوضع  
 الاول ولم يقل بحسب الوضع لان اسماء الافعال موضوعه لغوا في الحال  
 بشهادة فهم معانيها بلا قرينة والتفريج المعرف فيها فان قيل لم يكن ذلك  
 بمثل ثم وضرب علمه غير مقرر في لانهما في الاصل افعال نقلت لانه  
 معانيها الاسمية فالجواب انه المراد ان الاسم ما دل على معنى في نفسه  
 باعتبار وضعه الحالا غير مقرر ذلك المعنى باحد الا زمانه الثلثة بحسب الوضع  
 الاصل وان المعنى العلمي غير متحقق في المعنى الاصل لكنه يمكن الامر اذا وضع  
 الفعل للمعنى الحالا من انفس سو معتبر في الوضع الاول فانه باعتبار معنوية  
 ويميزه بغير معنى علميا لاسانه في يصدق عليه انه الى على معنى بحسب  
 الوضع الحالا مقرر ذلك المعنى بحسب الوضع الاول باحد الا زمانه وهو  
 بشكل يمثل فعل فان المعنى الحدث الحالى بل موجود في المعنى الاصطلاحي النزل  
 هو دعا علم ان ما ذكره الجيب يدل على اعتبار الالانه علم معنى في نفسه  
 بحسب الوضع الحالا وعلم الامر ان بحسب وضعه الاصل وذلك لعدم علمه

الاصل



فانهم لما شئوا من قولهم قد دخل في السحاب الافعال قال الفاضل المحرر قدس  
الذرحم على ان قالوا انها ليست بافعال لما نقلها لافعال صيغة وقبولها  
لا لا يقبل الافعال كالشوب والام التوفيق وكون بعضها ظرفا وبعضها  
جارا ومجورا انتهى ولو قال وقبول بعضها لا لا يقبل الفعل كالشوب  
والام التوفيق لكان اولان اكثرها من اليات فلا يقبل الشوب  
وبعضها لا يقبل اللام **قوله** لان جميعها اما منقولة عن المصادر يرفع لا يرفع  
ان يكون بعضها منقولة عن المصادر وبعضها منقولة عن الظروف والجار والمجور  
فيكون من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء وقوله منقولة عن المصادر معناه انه في  
الاصل مصادر موضوعات لمعنى مصدرى نقل الى معنى الفعل وهذا المعنى متبادر  
من تلك العبارة من غير مسامحة كما قيل عن **قوله** اما منقولة الكلمة اما منقول  
ومر قبل فالمنقول ما يكون قبل وضعه بالمعنى موضوعا لمعنى آخر فهو منقول  
عن معناه الاول الى معناه الثاني والممكن ما لا يكون كذلك **قوله** عن المصادر  
الاصيلة اراد بالمصدر الاصلي ما يكون مصدرا في اصل وضعه كرويد فانه  
تصغير رويد وهو مصدر راد وبغير الاصل ما لم يكن مصدرا في اصل وضعه  
بل نقل اليه مثل صفة فانه ليس في اصل وضعه مصدرا بل اسم صوت  
ثم نقل الى المعنى المصدر ثم نقل منه الى معنى الفعل من الحاشية المسج **قوله**  
اما منقولة اي بمعنى منقولة معانيها عن معاني المصادر لان المراد بها نقل  
لفظ عن معنى الى معنى آخر لا عن لفظ الى لفظ آخر وقوله عن المصادر يرفع  
او عن معانيها ويريد به ان صفة كانه في اصل مسج كونه ثم استعمل في  
السلوك او سلوك ثم نقل الى معنى اسكت من تشويرة **قوله**  
سج كان النقل فيه صريحا بان ثبت استعماله في المعنى المصدرى او لام  
نقل

نقل وقوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدر او ان يقول قولهم منقول  
اراد بمعنى اراد من بعد تحقيقه بحرف الهجاء والالف والسين والواو ورويد  
بمعنى اراد من رفق صغيرا فليلا **قوله** سوار كان النقل فيه صريحا اراد  
بالصريح ما لا شبهة في انه مقول لاستعماله في معنى المصدر وبغير الصريح  
ما فيه نوع شبهة اذ لم يستعمل ههنا بمصدر اصل وانما حكم  
بنقله لان الدليل قائم على مطلق النقل فان نقل عن المصدر شبهة  
اولا للمناسبة بينهما وزنا ومعنى وليحق باحوالها وهذا هو التحقيق  
واما ظاهر ما ذكره انه فيشعر بان مجزأ والوزن موجب النقل  
وليس كذلك بالنظام ما ذكرنا من الحاشية المسج **قوله** فانه قد يستعمل  
بمعنى ارادوا معا فاقولك رويد زيد وسمع عن بعض اللوب رويد  
نقله جعل مصدر الكفر بالرقاب فاقول ام **قوله** او غير صريح بان  
لم يثبت استعماله مع الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزن نحو  
يهيات على وزن فوارة كتب في الحاشية ارجاء نقول في النسخ فوارة  
وتفاه على فعلته وتعلالا انتهى **قوله** او غير صريح والمراد  
بكون النقل عن المصدر بغير الصريح هو النقل الذي كان المنقول غير  
مستعمل مصدر الكثر كان على وزن مصدر فيكون مصدريته طلبة  
**قوله** او عن المصادر التي كانت في الاصل هو اولان جميع اسما  
الافعال باعتبار البعض منقولة عن المصادر التي كانت في الاصل  
اصواتا فاستثني الفيم باعتبار المضاف اليه لا يقال انه يفهم من هذه  
العبارة كون اللفظ منقولا عنه وهو غير جائز لانه نقول اجول  
صفة المعنى على اللفظ مجازا فنظف منه في الاصل من اسما والاصوات



ثم لا يصح للمفعول ان يكون سكوت ثم نقل عنه ان معنى **سكت** **فعله**  
**قوله** مصدر فخرج من فوقيت الرجاء تعقوب قوفاة الرضاوت واسمها  
 فوقيته وظا وزن فعلته فهو راعي **مركبته المسماة** **قوله** او غم المصادر  
 التي لم يطف على المهاد والاضحية وفي مقابلتها والماد ان بعض  
 الافعال نحو هذه مثلاً في الاصل صوت نقل الى اللغى المصدر **سكت**  
 ثم نقل من معنى السكوب اما معنى **سكت** **قوله** او غم الطرف لم قال  
 او غم الطرف مع ما اضيف اليه لكان اولاً لان الحق الاول لا يك  
 ودونك المركب الاضافي لا معنى المضاف فقط وقوله او الجار والمجرور  
 وفي بعض النسخ او غم الجار والمجرور وهو اولاً او اشارة الى مثل عليك  
 وهو قسم اخر من ان لم **قوله** او غم الطرف او غم الجار والمجرور  
 فيبحث لان الجار والمجرور ليس كلمة لانه مركب فلا يكون اسم الفعل المنقول  
 منه كما ان ليس يجب اصل الوضع كلمة دالة على معنى غير مقرر ولا يمكن  
 اتقن الا بان يزعم ان جميع الاسماء الافعال ليست اسما حقيقية وانما  
 قبل بعضها اسم الفعل تغليباً وتامحاً على ان كان اللاتقي لست  
 ان لا يذكر المنقول غم الجار والمجرور هنا في الحاشية المسووم  
**قوله** نحو ما يك ذب انا ما يك طرف مكان له معنيان هما  
 ان يكون معناه اخذ ما يوذيك من بين يديك والناخ  
 ان معناه تقدم فاضل امر **قوله** وخرج عن الاعمال المسماة  
 عن الزمان ودخل فيه اسم الفاعل والمفعول العاقلان لانها  
 وان كان لا يمكن ان يسم الامع اشتراط الحال او الاستقبال الا  
 ان ذلك الزمان قد لولها العارض بواسطة القرينة لا لوصفها

في العبارة مما ذكره  
 في

قوله وضع عن الافعال المسماة لا يجب اصل الوضع المقصود  
 من شرح المفصل انه لم يثبت وضع على الزمان لكنه وجد في  
 الفعل قد رذلك ادراكه في نظم احوائه ومنه يتحقق ان المراد  
 الوضع الحقيقي او التقديري فهو رسالة مهمة على الصغر **قوله**  
 وخرج عنه المضارع ايضاً ان عطف على فخرج عن ادخل  
 فيه لا يخفى انه لا دخل للوضع الاول في فوجه فلا بد ان يحل  
 الواو ابتداءً او اعتراضاً وفيه ثلثة مذاهب الاول انه حقيقة  
 في الحال مجاز في الاستقبال واسم عليه وان لست الاشتراك  
 وعنه المذهبين الاولين لاشك في وجود وقوله علم تقديره ان  
 اشارة اليه وتوضيح ما ذكره هو ان اللفظ اذا وضع لمكان  
 متعددة تفهم منه تلك المعاني اذا اطلق اطلاقاً صحيحاً تقدير  
 العلم بالوضع لها سواء ارادة اللفظ اولاً ولا معنى بالدلالة  
 سور هذا فمن قال الدلالة موقوفة على الارادة فهو قول  
 بطل فظهر ان الدلالة على امر لا تناقض الدلالة على امر آخر  
 تناقض لو كانت الدلالة موقوفة على الارادة لان ارادة  
 امر لا يتعارض ارادة امر آخر في المعلوم امتناع ان يراد  
 بلفظ واحد اكثر من معنى واحد في زمان واحد ودين التوقف  
 كيف ووجهه ان كلامه التقني والالتزام بمنزلة الحاشية  
 وقد راع بعض ان الدلالة عن التمام او هو متحقق في ضمن  
 ذكر الوصف والدلالة متاخرة عنه اذ لا يثبت عنه فلا بد  
 للدلالة من امر اخر هو التفتت النفس اليه في حيث انهم اد



اللفظ وفيه ان لا ينفك ان يكون الدلالة غير العلم بالمعنى بل  
ان هو اللفظ لا يقتضي ان يكون الالتفات بهذه  
الهيئة وذلك ظاهر **قوله** وفخرج عنه المضارع اللفظ  
ان هذا القول معطوف على قوله فخرج عنه الافعال المستمرة او على  
قوله فدخل فيه اسماء الافعال والمعطوف عليه على تقدير ان متفرع  
على قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول مع ان  
المعطوف لا ينصرف عليه اذ لا دخل لعدم الاقتران بحسب الوضع  
الاول مع ان المعطوف في الدلالة على الزمان الواحد في الزمانين  
فلا يخفى ما في هذا العطف فتأمل **قوله** على تقدير اشتراك  
امثارة ان تقدير عدم اشتراكه بين الحال والاستقبال لا خلاف  
المذاهب فيه وهي ثلثة ثنائيات هي حقيقة الحال كإخراج الاستقبال منها  
عكسها **قوله** في زمانين معينين **اقول** يعني في زمانين  
ان يراد لكل المعينين ظاهر مني **اقول** يعني ان المضارع لا يدل على المعينين  
الا بحسب اشتراكه في حيث الاستعمال فهذا الاشتراك قابل بارادة  
علائقه بها وحق الاداء في المقام ان لا يقول به لا التماز ولا يورد  
بمنه لان التحقيق في المشترك ان يكون قابلا للاستعمال بهما  
يمنع الجمع فالمعروف يكتب به لا يجر كلام المهور في النقد برفاههم  
في معناه **اقول** لا المراد بالدلالة بالماضي بالنفس كما هو المتبادر لان  
الدلالة بهما معا مطابقة لما ارادتهما معا دفعة واحدة منع بينهما  
والاشتباه اجتماع زمانين يفتقران الى الضم في اطلاق الاشتراك  
في الهيئة المسجدة الى عرش الدين **قوله** في زمانين معينين في  
قوله

فمنها الظاهر من سياق كلامه انه لا يحتاج في ادخال المضارع  
الى اعتبار اصل الوضع والظاهر من سياق كلام الرافعي انه لا يحتاج  
بخرج كلافعال المستمرة غير الزمان لانه قال ويدخل المضارع ان  
فتا بانه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في المعينين  
حقيقة فيها موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لا في الدلالة  
التي هي معينا انتهى **قوله** بانه في الحال اللفظ كما كانه بغير الدلالة  
عبارة ان الشك بين الحال في الهيئة المسجدة **قوله** وابتدأ الدلالة  
من الارادة هذا صحيح على ما هو المشهور من ان لفظ المشترك يدل على  
جميع معانيه ولا يراد شئ منها الا مع القرينة واما على ما نقل عن  
الشيخ الرئيس في ان الارادة شرط الدلالة فالدلالة لا تحسب موقوفة  
على الارادة التي هي موقوفة على القرينة **قوله** وابتدأ الدلالة  
في الارادة يعني ان بينهما فرقا فان الدلالة فهم المعنى في اللفظ  
سواء كان مرادا او لا يجل في الارادة فان معناه يكون  
المعنى مرادا او مقصودا من اللفظ كلفظ العين المشترك اذا اريد  
احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان المراد معين واحد  
منها وجه الدين **قوله** ليقيد زيادة معرفته به يعني  
ان تحديد الاسم يقيد المعرفة ويبيان نحو آص يقيد زيادتها  
فكله من تحتها فباراد نحو آص بين التعريف والتقسيم ليس  
من قبيل الفصل بالاجتناب كذا **قوله** انما فصل لعدم  
اختصاص نحو آص باحد القسمين **قوله** في زمانين  
ليقيد زيادته بصيرة لمن فهم الحد المذكور وقوله لم يفهمه



كما علم في التحقيقات والتدقيقات السابقة فيفيد له معرفة الاسماء  
 وانما لم يشر اليه لان دعوى المصنفين قارن في كنه اناه ولولا ذلك  
 لما حده به في قوله كلام على وفقه ومنه الحال فكيف ان يقال  
 هذه احكام مشتركة بين الملوب والمبني قد مر على التقسيم وذكر  
 الجواب سبيل مشترك مع ما ذكر في الاختصاص فقد اوردنا في ذكره  
 كونه خاصة وذكر الجواب المشترك والتنوين ياتي عنه كل الاءاء غير الحانية  
 المسومة **قوله** يفيد زيادة موقفة الى يفيد بعض الحواص او ذكره  
 زيادة موقفة بالاسم او يفيد المصروف زيادة موقفة بالاسم بسبب ذكر  
 بعض الحواص وذلك لان خاصة الشيء يكون بسبب موقفة ذلك الشيء  
 بامتنانه على عاده ويكفي ان يقال لما كان تأليف هذا الكتاب  
 للمبتدئين وقع في تعريف الاسم مخافا بسبب قبح الدلالة على نفسه  
 بحيث يكاد ان لا يستقل فهم كثير من المبتدئين اراد ان يذكر ما يفيد  
 موقفة الاسم في الجملة وامتنانه عن اخويه بعد تعريفه في كل  
 موقفة بالخاصة لمن لم يعرفه بجمده ولم يبق احد من رعايا  
 الكتاب حاليا غير موقفة الاسم في الجملة وقال بعض المحققين  
 ذلك ان نقول هذه احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدم على  
 التقسيم وذكر المصنف سبيل التقريب كثر كنه منع ما ذكر في  
 الاختصاص انتهى وفيه ان اكثر ما ذكره من الحواص المحقة بملوب  
 فانه الاسم والتنوين يقعان في محققين بالملوب فذكره كنه  
 في الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعتبار اثنين منها في تلك  
 الاحوال بعيد **قوله** منها يصنع جمع الكثرة على كثرتها قبل عدوا  
 يرتقى

يرتقى ان قريب من ثلثين عمدة **قوله** قال على الصنفين قد مر  
 الحواص خوف الجور والباطل وكونه ذات حال وتغيره مستثنى  
 مستثنى منه ومفعولا وموصوفا وتأكيدا معنويا وعطف بيان  
 ومضمر او مفعول معضرا ومفعولا ومفعولا وغير متصرف ومندرج  
 م جماد ومنه ومجموعا لانه انتهى **قوله** منها يصنع جمع الكثرة الجمع  
 الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة وجمع افعة عليها علم ما دونها كالحج  
 به الشئ هذا يجب الوضع وقد يستعار احدهما مكان الآخر كقول  
 ثمانية فزاد مع وجوه اقرار ونظير الحواص جمع كثره لانه غير الا  
 الرابع وغير الجمع الصحيح فبدل على ان حواص الاسم كثره فوق  
 العشرة وانما اورد كلمة في بدل على ان المذكورة ههنا بعض الحواص  
 فقوله وفي حواصه بجمده يدل على الكثرة والبعضة ونسبة عليهما  
 وانما لم يقل اورد كلمة في يصح الكلام اذ لو قيل في حواصه كذا  
 وكذا ايرد عليه ان هذا المجموع ليس فوق العشرة في يصح القول لان  
 اشخاص كل من الامور فوق العشرة فيصح القول المذكور فاجاب  
 كلمة من بنية المذكور لا لغو الكلام ان قلت الربط مقدم مع العطف  
 او مؤخر وعلى الاول لا يصح التبيين اذ يصح تصديق كل من المذكور  
 انه بعض الحواص وان ولاء بعض آخيه من المذكورات وعلى الثاني  
 لا يصح الكلام لان المجموع لا يحصل في الاسم لان الاسم والتنوين  
 لا يجتمعان في اسم واحد قلت بعضه كل من المذكورين فظهر  
 لا يحسن لاحابة ان البيان ببيان البعثة انما هو لافادة انه امر  
 اخر من حواص الاسم غير ما ذكر في هذا الكلام مما لا شك فيه فتمحل



المرفقات التي فيها بعض من حيزيها **قوله** منها  
 بصفة جمع الكثرة أي فيه أنا فكيف لانه ذكرها هنا فاجابة  
 بيان كثرتها وان اراد بكثرتها كونها اكثر من المذكور هنا فالاول  
 عليه من التعيين وما قيل من ان المقصود الافادة من اول الامر  
 لان المسألة في ثبوت جودها ايضا جمع القلة على غير شايعة لا يكاد  
 يستعمل **قوله** ومن التعيين علم ان ما ذكره بعض منها قد  
 استحال من هنا لا زما حيث امكن ان يقول وخواصه كذا وكذا  
 فان قيل يفهم منه انها خواص فيها بناء على ان المبدأ في الجمع  
 المضاف الاستغراق فلنا يمكن ان يقال ودخل الاسم في  
 خواص له علم ان لزوم لفظ بعض يصلح للمنع لا ينافي ان يكون  
 له مزية زائدة عن الخاصية **قوله** ومن التعيين علم ان  
 فان قلت من اين عرف كونها لبعض قلت من دخولها على  
 الجمع وعدم استقامة معانيها الا فيجب لفظ فان قلت لا  
 في التبيين على ان ما ذكره بعض منها ان ذكره لانه معلوم من ذكره  
 بها بعد ذكر الخواص بصفة جمع الكثرة قلت المراد التبيين في اول  
 الامر علم ما سئله بعض منها ولذا ذكر من فائدة اقول غير التبيين  
 انما هو خواصه التي هي جمع الكثرة لكل واحد من هذه الامور  
 او مجموعها من غير ان يحاط بتجزؤ فان قلت من التعيين لا يدل  
 على ان ما ذكره بعض منها فانه لو كانت الخواص متحدة في هذه  
 الامور لكانت ايراد من التعيين على كل واحد منها في الالة  
 على ذلك بصفة جمع الكثرة قلت نعم لكن ذلك التبيين مبني على ان يكون  
 العطف

العطف في هذه الخواص مفقدا على بعضها بقوله من خواصه فتأمل  
**قوله** ومن التعيين علم ان ما ذكره هو ذات غير بان التبيين علم ان ما ذكره  
 بعض منها حاصل من ذكر جمع الكثرة ايقول يستعمل في العشرة وما  
 فوقها وما هو منه كونه هنا خمسة فيكون التبيين المذكور حاصلا من ذكر  
 اجمع الكثرة فلا حاجة الى ذكر من التعيين الا ان يقال المراد  
 التبيين من اول الالهة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة لا يقال  
 ان التعيين المفهوم من كلمة متعلق بكل واحد من المعطوف  
 المعطوف عليه فممكن بينها علم ان ما ذكره بعض من خواص لانا  
 نقول ان ذكر هذا التعيين بمقارنة مدحها بنبه علم ان  
 ما ذكره بعض منها وان التعيين متعلقا بكل واحد من المعطوف  
 والمعطوف عليه لان المدحول يدل على ان خاصية الاسم عشرة و  
 ما فوقها والمذكور ان في العشرة فيكون بينها علم المذكور فيقيم  
 التعريف للجمع على التوزيع في التعيين وان كان مؤخرها  
 ذكر التوقف لتعلق معناها على تعلق معناها **قوله**  
 وهي جمع خاصة هي بصفة مؤنث اسم فاعل ونا فيها لكونها حال  
 الشئ **قوله** وهي جمع خاصة افا وقوله بصفة جمع الكثرة  
 كونها جمعي فلو حذف هذا الكلام وقال الى خاصة لكانت الخواص  
**قوله** جمع خاصة هي والخصصة والخاصة اسم كشيء وهذا  
 خاصة الشئ ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره محمول عليه ولا محتمل  
 محله على المحمول اصل الكلمات في هذه الخواص المذكورة وما  
 هذا الا خطأ اصلاح النحوي بصلاح المنطق وهو اعتبار الخواص







اصطلاحية كل خارج عن حقيقة الأفراد محمول عليها بكل المواظاة بوجه  
 فيها ولا بوجه في غيرها والصحيح في الجواب ان قوله ما يحتمل معنى ما بوجه  
 وانت تعلم ان التوفيق لم يصدق على اللام بالقياس الى الاسم مع  
 ان المصدر هو جملة من خواصه بوجه في غيره مثل الام في غير كذا وكذا  
 السبب الا ان يقال المراد بالغير البنية في الجملة قوله ولا بوجه في غيره قال  
 بعض الفضلاء هذا التفسير لبعض معاني الاقاص فان الاقاص في الشيء  
 ان يوجه فيه ولا بوجه في غيره وقال بعض النظار ان التوفيق في ولا بوجه  
 راجع الى التوفيق كما هو الاصل عند البلغاء فيكون ماله ان يوجه فيه  
 ولا بوجه في غيره فلا وجه لما ذكره وانت جدير بانته عن ذلك لا بد  
 مع انه يوجه فيه الا بطريق مفهوم الى اللفظة وعوضه التفسير بالمنطوق  
 ثم قال هذا انظر المراد بالخاصة الامر المحض محمولا او غير محمول وفي  
 جملة من الخارج المحمول اوصاف في كلام المصدر تكافؤات لا يحسن التفسير  
 وهو حق من حيث كونه المسمى قوله وسي اما شاملة ان اردتم  
 ان تتركها خاصة لا بد من الافراد سواء كانت الحادثة شاملة او غير  
 شاملة بزم الواسطة بين اللفظة وبين غيرها مثل حادثة الكل  
 المنحصرة في الفرد وان اردتم به ان تترك الحادثة لا بد من الافراد ان  
 كانت غير شاملة بزم ان يكون حادثة الكل المذكور غير شاملة  
 وتكون هذه الحادثة غير شاملة بزم وايضا بزم ان يكون حادثة الكل  
 الحقة غير شاملة مع انه لم يقل احد بلن هذه هي حادثة الكل  
 فليس في ذلك ما شمله في ذكر السبب قدس سره ان الحادثة  
 في الحقيقة لا تتركها ولا تتركها في الحقيقة والخطا المتكافؤ كما صرح

قوله ما شمله لا ينبغي ان يؤول الى ان هذا الكلام  
 لا يوجه في غيره بل هو في الحقيقة المذكورة غير شاملة  
 فان قلت قد يوجه في غيره اذ لا حجة يمكن بان  
 فيه بعد

به المص في شرح المنظومة وحاصله انها ما بوجه في بعض افراد الشيء  
 ولا بوجه في غيره فلا يكون شاملة وما ذكره الله فهو اصطلاح  
 المنطوقين وقد يؤول كلام النجاة ليوافق المنطوقين وضعف  
 السبب في خواصه الرض على الصفوة قوله اما شاملة لجميع افراد ما ش  
 حادثة له فان قلت هذا التفسير ما اذا كان الحادثة كليا اذا  
 افراد في الخارج او في الزمان واما اذا كان هو بالخاصة فلاقت  
 نعم هذا التفسير وقع فحين قال المنطقون في حادثة الماهيات  
 الكلية فان الحادثة عندم ليست بالعمومية الكلية قوله اللام  
 التوفيق احترز به من لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد فانها  
 تدل على العقل وكانت قصد هذا المعنى من اللام في قوله وحول اللام  
 يجعلها عوضا عن المضاف اليه وفيه انه لا يلزم بغير ان اللام مراد  
 والتشوين وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه  
 او يجعلها لامه التي هي الخارجى بارادة اللام التي مع فيما بينهم  
 ولام التوفيق وفيه ان كون اللام التوفيق شايعا فيهم  
 بحيث يشار اليه باللام ثم ولو سلم فلا حاجة الى لام التوفيق في  
 يجعلها لعمدة الذي والاشارة الى ان ذلك الفرد في الواقع هو  
 لام التوفيق ولو قال دخول الالف واللام وجعل اللام فيها للجنس  
 كما في قرأ بها بوجه لام الامر ولام الابتداء ولام التأكيد لانها ليست  
 مع الالف وينادى لام التوفيق ولام الموصول والالف واللام  
 الزائدة كما في الخارج العلم والالف واللام التي هي في الحقيقة  
 كما في النجم والصق والالف واللام التي هي عوض عن المضاف اليها

وايضا المضاف اليه غير محمول في التوفيق اذ الاما  
 الا في بعض مضاف الى امر كما ذكرت فلا بد من قرينة  
 حارجه لارادة التوفيق

وفيه ان اللفظ الذي في حكم اللفظ ويتم فيه المعنى  
 في افراده وتتحقق واما ليس كذلك وايضا  
 لا يلزم في المعنى بغيره من جهة التشوين



لفظ الله تعالى في قوله تعالى ان الله اعلم  
 الاشارة الى انه تعالى سبويه في ان اللام عنده لتعريف من غير  
 الالف كما بقوت هذه الاشارة لو قال حرف التعريف عنه  
 قوله اي لام التعريف ارام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصولة  
 في المضارب والمضروب فانها لا تدرج الا على فعل في صورة  
 الاسم كما سيجي في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء  
 ولام جواب لو ولام الامر ولام المواظبة في قوله لام التعريف اما  
 تكون اللام فيها للعرض في المضاف اليه وهو كثير في نفسه في كلام  
 العرب واما للبعد المعين في الذهن واما لانه مبتدأ في لفظ اللام كالمبتدأ  
 قوله دخول اللام ولم يغير دخول حرف الجر ودخول التنوين لان اللام  
 قد بوذت بنفسه فلا يكون الا دخوله مختصا بالاسم بخلاف الجر والتنوين  
 واما اختصاص دخول اللام بالاسم لان الاصل في اللام ان يكون تعريف  
 المحكوم عليه والفعل والكوف لا يكونان ككلماته فاضاير **قال** دخول  
 اللام **اقول** يمكن ان يعنى بان نقول حقيقة او حكمي فبشتمل ميم التعريف  
 لان عند البعض حقيقة الميم اللام كما قال به عبد الغفور فكان الله  
 لم يفرض به زعم عدم اشتهاه ذلك التعميم في الحقيقة والحكم ولكنه شائع  
 وفيه بحيث لان من الخيالات ان يكون مذهب المصنف مخالفا لمذهب هذا  
 القائل اعني يجوز التعميم المذكور وما دام لم يذكر السند بموافقة مذهب  
 المصنف لم يكن التعميم جازما **قال** ارام التعريف **اقول** التفسير المخصص  
 باعتبار اللام في الكلام فانهم حاشية سراسر الحديث في اللام  
 انما تلك هي من جهة ملاحظة لغو العرب يستعملون ال في التغير غير حرف  
 التعريف

التعريف لان كل حرف من حروف المعاني انما كان على حرف واحد  
 من حروف المعاني يعبر عنه باسم حرف يقال بالانقسام ولام  
 التعريف وكل حرف يكون على حرفين يعبر عنه بلفظ يقال ان  
 الاستغناء منه وقد اوعلت على المضارع وحرف التعريف ميم  
 انما تحته ان يستعمل في التعريف لفظ وهو ان وعل استعمال  
 اللام بناء على مذهب سبويه من انها اللام وحدها والهمزة  
 مجردة عن الانشاء بهما ثم اللام مجردة لا يخص بحرف التعريف  
 بل يشمل اللام الحارة وغيرها وما قيل شاع بينهم في هذا القسم  
 اية من غير حاجة ان التقييد قد وقع في الكشاف في تفسير قوله  
 تعالى واذا جاءتهم الحنة قالوا لنا هذه واللام مثلهما في الجملتين  
 فحمل الفاضل التقارن في اللام على حرف التعريف وانما مراد صاحب  
 الكشاف الحارة نعم يحمل مجموع المقام عليه كما فيهما قال الله  
 ارفع ارام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصولة في نحو الضارب  
 والمضروب فانها لا بد من ال على فعل في صورة الاسم قول  
 يمكن تقييدها ليعرف لان الضارب اسم صورة بل حقيقة البغز وكفى  
 ذلك الا نزل انه يدرجها الجاء وهو لم يحسن الجاء واجاز الدال  
 عليه والظاهر المراد بهما يعم حرف التعريف والموصولة  
 وما هو جزء العلم كما في النجم والصق والزاخرة كما في راب  
 الوليد بن البريد سار كما به الحاشية المسوغة لعل على قوله ولو  
 قال حرف التعريف لم يقل كذلك لان الحق عنده ان اللام  
 لتعريف ولو قال دخول حرف التعريف لم يعلم ان المختار



ما فيه طهارة **قوله** كان شاملا للمعنى في لغة حمير وحي قبيلة مرط  
 لما قال حمير بن لرسول الله صلى الله عليه وسلم من امر اصحاب في سفر  
 فقال عليه السلام في جوابه ليس من امر اصحاب في سفر وكان  
 شاملا في النداء ايضا والاول ان يتعرض له الغير قبل لم يتوضر  
 اما لظهور اختصاصه بالاسم واما لانه ليس للتوفيق مطلقا مع  
 القصد **عقده الله قوله** عليه السلام ليس من امر اصحاب في سفر رواه  
 عبد الرزاق في مسنده عن كعب بن عامر بن قوعا ولم يكلم به  
 ابني عليه السلام غيره على ما قيل ورواه الشيخ ابن حجر عنه باللام  
 وان ثبت ما في الصحيحين برواية جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في سفر فاش رعا ما ورجلا فذلل عليه ارفرب عليه مظة فقال ما  
 قالوا لم فقال ليس من امر اصحاب في السفر ليس من غير تاركه الم  
 صوم رمضان في سفره منقحة فمن شئ عليه الصوم فالظن انقل وقدر  
 مع الصوم فهو افضل من العطر وفي زيادة تفصيل واعلم ان ثبوت  
 الهمة في المواضع الثلثة شعر بان الميم بل من لام التوفيق وذا  
 لغة حمير وقوم من طي به شرح في شرح الباب والخاص وغيرهما  
 فعلى التحقيق لم يرد مع المعنى من الحاشية الغير المعلوم صاحبها  
**قوله** لعدم شهرته ولا اختصاصه بلغة حمير والكونه بدلا من اللام  
 كما صرح الله في بحث التوفيق والاشارة الى ان المعنى رعيه  
 من باب سبويه وشمولة اللام الزائدة واللام التي هي في الكلمة  
 كالمعنى **قوله** ان لا يكون في التوفيق شاملا في لغة حمير  
 البنية في سلسله لعدم شهرته لم يتعرض للموارد المذكورة

قوله عليه السلام

الاشهرتها

الاشهرتها ولا اختصاصه ببعض اللغات ولا زيفوت الاشارة  
 الى ان المعنى رعيه ما ذهب اليه سبويه **قوله** لكنها لم يتوضر  
 لعدم شهرته يرد عليه ان عدم الشهرة انما يكون عذرا لعدم التعرض  
 لواجب التعرض اليه في كلام زائد كما يتوهم قوله بتعرض وبنهاية  
 لك فانه لو بدل قوله بحرف التوفيق كما قال صاحب الفصل حصل  
 العموم فيدخل فيه حرف النداء وليس الزيادة المقدار لفظ التوفيق  
 ولا شبهة ان هذه القواعد اكثر وادخل في الاختصار الى كل جنة فيه  
 ويحاج بان حرف التوفيق شمر في اللام فاولى به بغيره  
 منه اللام فقط ولا يفهم الميم ولا خوف النداء فلا يفيد الا التطويل  
 من غير كمال فائق ولك ان تقول وحق يغوت الاشارة  
 الى اختاره من باب سبويه واعلم انه ظهر ما ذكرناه في الابرار ادناه  
 ما عسى ان يورد عليه بان لم يتعرض لوجه عدم تعرض المصدر بان  
 كواحد مع توفقه بوجه عدم تعرضه لرافع حرف  
 التوفيق وذلك ان التعرض لباقي كواحد يحتاج الى جملته  
 فهو من قبيل ترك بعض المسائل ولا يرد على المصدر ذلك والا لورد  
 عليه ابرادات لا يحجج بها من سائر احوال التوفيق  
 فانه يحصل بهذه الجهة بتغييره وقد يقال في دفع تخصيص التعرض  
 باللام بوجه عدم اختصاصه بالباقي من اقسام اداة التوفيق كما  
 يؤم تخصيص الباقي بين اقسام الاعراب على عدم اختصاصه بالباقي  
 اقسامه بحرف تخصيص بعض كواحد فانه لا يؤم عدم اختصاصه  
 الباقي اقول وجب عدم هذا اللام ابرادة من التعريف في قوله

ع



من هذا صيد ذكره السبيل لا وجه للبراد المذکور بعد ما سبق ذلك  
 من انه قال لعدم شهرته اقول فيه ان المعنى ذكر بعض حواصل الاسم  
 في المذکور واللام لبعض من ادوات التعريف فذكر البعض لانيته  
 البعض ولا يستلزم عدم اشتغالها بغيره مخاضا عكس البرين قوله  
 في اجتهاد اللام في ضمن اجتهاد المعنى اللام على الالف واللام  
 في الالف وحده ومع خوف التعريف بغير اشارة الى ان  
 المختار لم يجوز ان يقال اجتهاد اللام على الالف واللام لانه ثابت  
 مع الاسم الموقوف في جميع الاحوال ورجاء ابتداء الخلاف ال والفرقة  
 فهو الحق بجعله علامة لمعركة الاسم **عنه قوله** وفي اجتهاده اللام  
**اقول** حيث لم يقل وحول الالف واللام كما هو في بعض المنسوج  
 قال من ان ارادة التعريف **اقول** و ارادة لفظ الابتداء **الارادة**  
 في هذه الارجاء اول ارجاء لفظ الارجاء كما لا يخفى عاينه **عكس البرين**  
 قوله ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها  
 هذا الفعل الزمخشري ومن تبعه للمذهب وهو المشهور ونقل ابن مالك  
 في شرح التسهيل على وجه انه هو ان مذهب سيبويه والتحليل  
 انها الا ان التحليل ذهب الى انه وضع ثانيا وان التهمة  
 سمرة قطع كسمرة او وان مذهب سيبويه الى انها سمرة ومن  
 متعديه والا كان ربا عينا وليس كذلك ولولا ان سمرة خوف  
 التعريف متعديها لمجملها سيبويه في اللام وحدها ومنه مشهور  
 ان الارجاء اللام وحدها هو الارجاء بين المذاهب ومذهب  
 سيبويه في المذاهب سيبويه في المذاهب في الارجاء الا انها  
 نقط

تقطع الارجاء للتحقيق في الارجاء في الارجاء في الارجاء  
 انها يجزى بها في الارجاء في الارجاء في الارجاء في الارجاء  
 لا سمرة عند سم فلا يكتب بخلاف مذهب سيبويه فانها ثابتة  
 حكما فكتب وذكر ابو حيان في شرحه ان هذا النقل خلاف نقل  
 اصحابنا فانه الصواب في مذهبين احدهما مذهب جميع النحويين  
 الا ابن كيسان وهو ان خوف التعريف هو اللام وحدها والالف  
 وسمرة وصل جئ بها وصله لك كن وان مذهب  
 كيسان وهو انه قال في الارجاء في الارجاء في الارجاء في الارجاء  
 نقل عن التحليل فيما سبق في اورد ويعبر عنه سيبويه في مشر  
 يكون مذهب التحليل ما ذكره الزمخشري واجاب عنها والمحال بعينه  
 فيه ثم قال وقد طال الكلام في ال طول لا زائد غير هذا وحدهم  
 فيه لا يجزى شيئا لانه لا مؤدر لفظا لفظيا ولا معنى كلاما مادام  
 هو هو نفس ونقيض وارق ومداد والخلاف اذا نور حقا  
 في كيفية تركيب او في معنى ينبغي ان لا يثبت غلبة انتهى  
 ان طولنا في كلام هذه الفائدة الا حيرة فانه لطيف ينبغي  
 ان يعلم **عنه** اللام وحدها زيدت عليه قالوا لان خوف التكرار  
 واحد كمن ينبغي ان يكون خوف التعريف يقع كذلك  
 الا انها ادخل اللام في الاول وسي في الارجاء ليدل على الجار  
 التبيين وحسن التعريف بالاول لشره ورد عليه بان لفظ  
 العهد بن قد يتفقان في معنى يصعب صعوبة وتسهيل بهما  
 وقد عرفت ان كشيخ شيعا فهو شيعان وجامع هو جامع



وقد يختلفان في وجوده ونقصان من درجة كرف في نوراض وسمط كحا  
 فهو ساحل والاختلاف اولى بكون سله في اللفظ والمعنى  
 واحد ولو سلم ان حمل الشيء على ضده لما عيار اليه لكن بعدد  
 الحمل على مثله اولى بطرح اليه وهما ممكن فان التعريف مثل  
 التانيث في كونه فرع التكسير وبعده والتانيث له علامة اولى  
 التذكير فكان ينبغي ان يجعل للتعريف علامة دون التكسير  
 وضعوا التكسير للفرق علامة لشدته الاحتياج وهو حرف يجعل علامة  
 التعريف اكثر من علامته حمل للتظهير عن الظاهر والفرق في التعريف  
 صار له نسبة قدر ينهي يجعل علامة لكونها حرفين كحرف تارة وثبت  
**اقول قوله** ان ثبت عليها علامة الوصل وانما تحت مع الصلة المرفة  
 في سورة الوصل بوجهين احدهما وهو المشهور انها لما كثرت استعمل  
 نائب التحفيف بالفتح والثاني انه حرف فاراد والفرق في الاسم  
 نحو اسم وابن والفعل نحو اضرب في الحاشية المسجود على **قوله**  
 ان ثبت عليها سورة الوصل التي تنقط في الدرج وتثبت في الابتداء  
 ولو كانت علامة اوجه العلامة لم تنقط اذ لم يبعد حذف العلامة و  
 بذكر اللام لها غير بعيد لان علامة التكسير الزر هو لقبين التعريف الحرف  
 في الواو الساكن واسم التنوين فنانسب ان يكون علامة التعريف  
 في غير حرف واحد ساكنا وقبله لا النسب ان يكون علامة التعريف  
 في حرفين علامة التكسير لانها لقبان وهذا البر الجرد في التنوين  
 في غير الابداء الساكن وانت تعلم ان لغز الابداء  
 في الساكن لا يقتضيه يادونه الحرف لانه يرفع بالتحريك غير الا ان  
 بحاج

بحاج عنه دفع التعذر بنحو يك اللام لم يكونا قويا في التفسير  
 باللام الحارة ولو حرك بالفتح يبتس بلام الابداء اما حركه  
 انضم منه في غاية الثقل فلا بد من زيادة حرف واما زيادة  
 الهمة لكونها حرفا في الزوايد وقواها طهيرة **قال**  
 لغز الابداء **اقول** فيه اشعار بان لام التعريف ساكن  
 بخلاف سائر اللامات بدونها امتيازها واستحسانا بكونها  
 لغيرها استعمالا ووضع الحفيف بالكسرة في حلة الاستحسان لانه  
**عكس الدين** **قوله** لغز الابداء الساكن يقع بانها على  
 علم السكون ولغز الابداء الساكن وانما يبنى على السكون  
 لتحصيل الحقة عند التركيب اذ لان علامة التكسير الزر هو ضد التعريف  
 حرف ساكن هو التنوين فالمناسبت ان يكون علامة التعريف  
 الحرف فساكننا قال بعض المحققين بل لا نسب لا يقتضيه زيادة  
 الحرف لواز تحريك الساكن عند الابداء واجب بان الحرف  
 لا يناسب اذا التحريك بالفتح او بالكسرة فوجب الاتسار  
 بلام الابداء الحارة والتحريك بالفتحة فوجب الثقل في  
 الامر الكثير الحاجة اليه في الاستعمال واما اجاب الهمة لانها  
 حرف تراد في ادائل الحكم عند الحاجة وانما تحت مع ان  
 الهمة وصل مكسورة في كثير المواضع لان الفتحة مطلوبة فيها  
 لكثرة استعمالها **قوله** واما تحليل فقد ذهب الى انها الى تحليل  
 از ذهب التحليل الى ان اداة التعريف كلمة ال عن وزن ال  
 وهمة في الاصل فطعته جعلت و صلبة طلبا للفتحة المدعوة

لا مفسفا ببعض ما وقف دليل نقضه  
 اشهر قبل لغز الابداء الساكن صح







لا يغفل بعد تسليم مقدماته بفقد عدم دخول اللام على الفعل كقول  
 يجب وضعها ولا ينبغي دخولها بطريق المجاز عليها والضمير  
 التعليل بعد تسليم يفيد عدم دخول اللام على الفعل والخوف لا يمنع  
 اختيار الاسم كالمركب است والمدة هي هذا اذا كان فلا يتم التفسير  
 على انه وقع في كلامهم ودخوله على المركب كقول الامام جاد الا ان  
 ان الاحتصاص اضافي بالنسبة الى الفعل والخوف والغير وقع في  
 بعض التركيب است الهل والينقص ما دخل اللام على خوف  
 والفعل فلم يكن في خواص الاسم الا ان يقال به ادارة هذا التركيب  
 او مشروطة او يقال من اختصاص اللام بالاسم انه لا يدخل  
 الفعل والخوف اذا اريد منها معنى سماعي ليس كمراد منها ههنا  
 المعنى بل اللفظ وقال بعض المحققين في تعليل الاحتصاص الاول  
 ان يقال التعريف والتكثير يتقاربان على اللفظ وكذا خلافهما  
 فلما لم يكن في الفعل علامة التكثير لم يدخل عليه اللام انما كان  
 ابغى كذلك فالمناسب ذكره البصر مع الفعل عصمة **قوله**  
 وانما احتصل لانه تعين ان قال اللفظ لكونها موضوعا لتعيين الذات  
 المدلول عليها مطابقة في نفس الذات والفعل لا يدل على الذات  
 الاضمار والخوف مدلوله في غيره لا في نفسه واما دخولها على الفعل  
 فنسب ذنبه لا يبي الا في ضرورة الشعور به عليه ان الصفات  
 ابغى لا تدل على الذات الا ضمنا فيجب ان لا يعرف باللام كالا  
 والخوف والغيرية وعلية اللام الدالة على اللفظ الى زنة نحو  
 الاسم ارا من الجائز في الجاهل وقال السيد الاول ان يقال الاسم

لما صح ان يكون محكوما عليه ما دفع محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهوم  
 النفس هو واحد بل يقصد به ذاته اعني ما صرف عليه مفهوم يتعد  
 فيحتاج الى تعينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهوم فلا خلاف  
 هناك التعيين ويراد عليه لام الكيفية المت ربهما ان مفهوم واحد  
 مفهوم ففاضل **قوله** لانه تعين معنى مستقل بالمفهوم  
 بغير اصل وضعه لذلك وان خرج عنه في بعض المواضع لعارض  
 فانه قد يكون زائدة لازمة وغير لازمة فاللازمة كالواقعة في العلم  
 بشرط مغايرتها لثقتها كالنظر والتميز والغير لازمة كالله  
 على مثل العباس وحسن مما لم يفت في الوصفية الاصلية فلا بد من التقيد  
 بها قبل لالم بدخل علامة التكثير الفعل لم يدخل علامة التوحيف  
 لانها يتقاربان على اللفظ وفيه انه يحتاج الى بيان وجه عدم  
 دخول التكثير على الفعل على ان التعاقب انما يزم من عدم دخوله  
 على الفعل حتى لو دخل عليه مع عدم دخول خوف التكثير لم يحل  
 التعاقب فاستعمال لزوم تعاقبها في دليل اختصاصه بالاسم  
 النفس هو عبارة عن عدم دخوله الفعل بشتمل على محادثة  
**قوله** بالمطابقة الرصالة غير متبعة سواء كان فيما وضع له  
 او لا فيشتمل المعنى المجازي ولا بد ان يجوز ان يستعمل الفعل  
 في المعنى المجرد عن الزمان والنسبة مجازا فيجب ان يدخل اللام  
 لانه دال على المعنى المستقل بالمفهومية بالمطابقة على ما فسرت  
 لانه لم يثبت جواز استعمال الفعل كذلك الا بدخول التعاقب  
 في انواع المجازات **قوله** لا شك ان هذا النوع مفروض محقق



فلا نقض بالتوفيق است و البصر المقصود ان هذا صحيح للدخول في  
الجملة ولا بد من ارتفاع المانع و لعل في ما فرضته ما تقدم في  
الفعل بدل عليه نقضنا لان معناه المطابق مشعر على النسبة  
والنسبة ليست بمنقلة والمركب من المنقل وغير المنقل غير مستقل  
ومعناه التفضي مستقل فالاسم **قوله** فان خوف التوفيق لا يدخل  
الضمائم اليه ان خوف الله هو خوف التوفيق ويدخل الضمائر  
في المنفصلة واسماء الاشارة والموصولات الا ان يقيد خوف  
التوفيق بحقيقة كونها للتوفيق او يخص باللام **قوله** كالموصولات  
قال بعض المحققين قد حقق في موضعه ان الذر في الاصل لذر  
زيدت عليه اداة التوفيق انتهى وفيه انه لو سلم ذلك لاشك  
ان الموضوع لمفعلي الموصولية هو الذر وكان اللام فيه مثل  
سائر حروفه ولا بد من اللام بعد ذلك **قوله** كالموصولات  
متعلق بالفتح اعني بدخل في لا بدخل وليس متعلق بالنفي  
بناء على تمثيل غيرها فيكون محصل معناه لان خوف التوفيق لا يدخل  
على ما ذكر كما بدخل على الموصولات فلا بد وما اورد بعض  
المحققين في ان الذر في الاصل لذر زيدت عليه اداة التوفيق  
في لا يحق مع المتظن فانه من مطاوع الاذكبار **قوله**  
للموصولات وليس الذر اصلها لذر زيدت عليه اداة التوفيق  
عند بعضهم وعند بعضهم كذلك الا ان اللام ليست للتوفيق  
بل هي للتوفيق بالجملة فان اشارة لازمة وكم من زائد  
الاسم كالباء في قوله لست فاذا زيد هذا هو ذهب المحققين

لانها

لانها من قال اصله لذر ثم زيد صيغة اللام للتوفيق اذ  
لا تفرق بين من وما وبين الذر في حصول التوفيق بالجملة  
فالاسناد الى اللام في الذر حكم **قوله** وكذا سائر الحواصص  
الحسن المذكورة هنا قال بعض الفضلاء ان تلك الحواصص كما  
انها ليست شاملة ليست حواصص حقيقة بل اضافية لكونها  
في غير الاسم اذ لم يرد به معناه نعم اذ اريد به معناه  
لا يوجد فيه ذلك طووس ذكر الاطراد والا انعكاس انتهى  
فان قلت اذ لم يرد به بالفعل مثلاً معناه بل لفظة مثل زيد  
مرغوع بتمام وعمر ومجود ومن يكون اسما كما هو المشهور  
بين الطائفة فكون حواصص حقيقة ويتم الانعكاس قلت  
ذهب سبب المحققين ان قام غير موضوع لفظه في ضمن  
وضعه لمعناه كما ادعاه التوجيه النقطة زاني وحققه مع حاكم  
المحقق فلا يكون كلمة فضلا عن ان يكون اسما في الثانية الموصولة  
**قال** وكذا حواصص سائر الحسن المذكورة هنا **قوله** اعتبار  
اسم سائر سور اللام باعتبار النقام الاضافة بالمعنيين  
والحال ان الله لم يقل به اتفاقا كما يذكر في تفصيله بل قال  
نعم الاضافة بالمعنيين اعني الكساف والكساف اليه قول  
ابن كثير كما يشهد به فيما يذكر بعد قوله وقد يقال ان قوله  
نما قصاص القولين اللهم الا ان يعتبر اسم سائر بمعنى الجميع  
مع اللام وفيه كلام المصنف **قوله** وكذا تلك  
سائر الحواصص يعني مثل اللام في انها غير شاملة لاف



انها لا يتحقق في الضمان واما لما قيل ان الاسناد حادثة  
 من غير ان يكون له اسم لو اريد به صلة جنة الاسناد وكما كانت بالقوة  
 بالنسبة الى الانسان وفيه ان بعض الاسماء لا تفعل لا يصلح الاسناد اليه  
**قوله** ومنها دخول الجوز في التكوين ههنا باجر وعطف على اللام  
 واراها اعراب الجوز والنون ان كان الى يفتح الالف فيكون  
 رخصا بان يراد منها المعنى المصدر ويعطف على الدخول كالاشارة  
 والاضافة الى ان الجوز والتكوين شايان بمعنى الحركة والنون ان كان  
 فله حمل عليه واجتاز في قولنا مثل قال الفاضل المحمدي انما قدم  
 الجوز التكوين مع ان بينه وبين اللام التوليف مناسكة  
 التعليل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كانت التكوين متخرا  
 عنه في الوجود واما تقديم اللام عليها فلان المصدر موقوف  
 واما تقديم هذه التسمية على ما سبق فلا انها حواصل لفظية  
 اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما لعدم الاسناد  
 على الاضافة فلانه مدار الكلام ونصفه حواصل كسرة اسود وج  
 تقابل اللام مع التكوين اما كون اللام علامة التوليف والتكوين  
 علامة التكرار وعدم اجتماعهما في الكلمة او دخول اللام في المصدر  
 والتكوين في الالف فتأمل **قوله** ودخول الجوز في التكوين ان  
 يكون الجوز موجودا في قولنا دخول الجوز مع انه ليس كذلك بخلاف  
 اللام فانه موجودا كما نقول ارفع يدي ودخول الجوز في التكوين  
 فانه موجودا في قولنا دخول الجوز في التكوين **قوله** ودخول الجوز في التكوين  
 على قولنا دخول الجوز في التكوين لان الجوز في قولنا دخول الجوز في التكوين

ولو اريد بالجر معناه المعنى من اللمون الشئ الجوز في التكوين عطف  
 على الدخول وكذلك التكوين فهو عطف على مدحوله او علم الدخول  
 ان كان مصدره تسمية فاشك في دخول الجوز في التكوين بالاول  
 والمراد في المقام المعنى الاعم ان حقيقة معناه هو ان كان في الاول  
 كاللام او في الالف كالجوز على الصغرى قبل واعلم انه اذا اريد  
 بالجر ههنا الدال على الالف فذلك هو اللفظ يكون عطف على اللام  
 او محله لفظا اذا عطف على لفظ اللام فيجوز بالجر او محله  
 اذا عطف على محله فيجوز بالرفع او اللام فاعلم الدخول وحقق  
 الفاعل بالرفع ولو اريد بالجر مصدره نحو مجهول يكون عطف  
 على دخول اللام ونسب عليه التكوين كذا فرده المحقق في العقود  
 قال المحمدي حاصل هذا المقام ان الجوز يحتمل ان يراد به الحركة الدالة  
 او حرف الدال على كونه الاسم مضافا اليه فيجوز ان يضاف  
 الدخول اليه ويصح فيه الرفع عطف على محل اللام لان اللام  
 فاعلم الدخول الجوز عطف على لفظه ويحتمل ان يراد به الجوز الذي هو مصدر  
 الفعل المجهول وحاصله الالف ارفع ليس فيه الا اربع لان  
 الالف اربعة الاسماء حادثة عطف على دخول ولا يفتح الالف  
 الدخول اليه كما لا يخفى فاجتاز ان الجوز في الالف واما في قولنا  
 ارفع يدي كما ينبغي علم ما لا يخفى على من سكته فتأمل **قوله**  
 ودخول الجوز في التكوين على الالف فاجتاز ان الجوز في الالف فاجتاز ان الجوز في الالف  
 نقضه الدخول بجدة عطف على اللام ولم يجده مصدر رافع لا يحتاج  
 الى نقضه الدخول بجدة عطف على اللام لان مقتضى اللفظ



وان لم يكن له في الوجود فانه لا يكون له في الوجود  
بما هو محل في الظاهر لانه لو اراد معنى المقصد يقال في الام  
الظرف السوف حتى يكون الخواصر على تخرج واحد ولما قال دخول  
في الام علمنا انه جعل الخواصر اللفظية هو الذاخر وذكر منها ثلثة  
وقدمها وجعل الخواصر المعنوية المصادر وذكر منها اثنين واما  
الظهور الاول خصوصا بالنسبة الى المبتدئين في اللفظية المستوفية  
لانه انما خوف الخواصر اذا لم يكن المضاف عاملا في المناس  
في اذهب اليه بعض النحاة او لاضافة الخواصر اليه بعضهم لا يذكرو  
قوله لانه انما خوف الخواصر اقول قد اشتهر هذا الاليل  
في المقام وفي نظر لان المقصد ذكر الباءت على فعلهم في عدم  
ادخال الخواصر في مثلثاته على فعل الخواصر غير كاف اذ يقال  
لم جعل الخواصر خوف وحده ولم يجعل اسم في فعل الفعل كما رفع  
والنصب حيث لم يحيا بالفاعلية والمفعولية الا ان يقال  
انه لا يلزم المسئلة لكنهم لم يذكروا ليل انك المسئلة فكان  
عبارة ان يذكروا اسند الشيخ بانهم ارادوا ان يقرعوا ب  
الفعل لانه فرع الاسم فتقصوا حكمة لم تكن معمونة بعده  
عنها ولما لم يجدوا حكمة بقي السكون الاصل من جونا اقول  
في بعد اذ لم يبق للعامل اللفظي الى الجازم انما كان  
حقيقة لانه يناسب ثمة اعرابا لانه انما العامل في الوجود ان يقال  
في الوجود والشيء وانما في الوجود والشيء في الوجود  
في الوجود والشيء وانما في الوجود والشيء في الوجود

فانه دون الوجود على اللفظية فانه انما خوف الخواصر  
ان الخواصر في الوجود او تقديرها او حقيقة وفي الاضافة اللفظية  
لا يكون الخواصر في الوجود او تقديرها فقول ان الخواصر في الوجود  
جوابه ان الاضافة اللفظية فرع للمعنوية والمعنوية محصورة  
بالاسم فان كان اللفظية غير محصورة بالاسم لزم زيادة النوع  
على الاصل اما بيان زيادتها على الاصل بان يكون محصورة بالفعل  
او شاملة للاسم والفعل فافضل امير قوله في الجود في لفظه في  
الجود وربه تقديره اعلم ان الجود في الجود وربه عايد الى خوف  
الوجود قوله لفظه وتقديره تقدير اللفظ لا يجوز ان يكون قيد الجود  
لان الجود لا يمتنع في اللفظ والتقدير اذ قد يكون محليا  
طهيرة قوله في الجود في لفظه في الجود وربه تقديره لم يقل  
الجود وربه لفظه او تقديره اوسع انه اخبر لانه على لفظه من  
الجود ولفظ كزبد والجود ولفظ كزبد كلفه من نفس المراد  
ذلك بل ما يكون الخوف مطلقا او مقصدا هو كلفه من بعض  
غيره من هذا يقال الاول ان يقال او تقديره امر الى ثمة المسو  
قوله ودخل خوف الخواصر او تقديره الام لا يلزم تخلف الاخر  
عن المؤثر وجبه البرين قبله لانه لا يلزم من احصاء المؤثرات  
الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شتى الاثر ان يكون  
محصنة بالفعل والمؤثر وهو انما هو انما هو محصور بل هو محصور  
الاسم بمؤثراته فيمكن ان يدخل الخواصر في المؤثرات غير ذلك  
واجيب بان ذلك فيما اذا كان الاثر مؤثرا في الشيء



او ان كان له مؤخر خاص فلا يملك ذلك اذ ليس له مؤخر سوى  
 به الحذف المسوي **قوله** يحذف بالاسم وذلك مقصود بالجملة المضاف اليها  
 الا ان يقول الجملة بالاسم قلت المراد به انه لا يدخل على الفعل اذ كان  
 مستحقا في معناه **قوله** ينبغي ان يدخل على الاسم ليقضي معنى الفعل لا شك  
 ان حرف الجر واسطة في تعلق معنى الفعل بالموء وليس معناه الاقضاء  
 المجتزئة بالفاء رتبة بكنية ثم اذ لا يتصور ذلك المفعول في معنى  
 قولهم ان حرف الجر ما وضع لا اقضاء معنى الفعل ان حرف الجر  
 على تعلق معنى ان هو وها و هذا لا يقضي دخولها على الاسم في كونه  
**قوله** لا لا اقضاء معنى الفعل ان هذا يجب اصل الوضع وقد خرج بعض  
 الجرح منه فلا يقضي معنى الفعل ان الاسم كالباء الزائدة وكاف  
 التنبيه وسحق في تعريف حذف الجر ان الله تعالى في الحذف المسوي  
 لانه لا اقضاء لجر وضع ليدخل الاسم فيخلق الفعل بسببه ويعمل فيه  
 فلهو محل الفعل فانت عين الواضع ولهذا احتاج الحرف الى الفعل  
 او شبهه وفيه ما مر من انه بناء على مفعول وهو غير كاف فاما <sup>المقصود</sup>  
 فينبغي ان يدخل الاسم لبعضى معنى الفعل اليه فيه الله لا شك ان  
 ادخال الهمة وتضعيف العين للذين في الفعل لتعديده لا اقضاء  
 معنى الفعل الى الاسم فلم لا يجوز ادخال حرف الجر الذي هو لا اقضاء  
 معنى الفعل الى الاسم ايضا على الفعل فلا يستدعي افادة اتصال  
 الفعل ان يدخل الاسم وكون الجر كلمة والهمة والعين جزء الكلمة  
 ومن حروف المباني لا يستدعي ذلك كما لا يخفى عظمة الله تعالى  
 فينبغي ان يدخل حرف الجر لا اقضاء معنى الفعل

واليد التي تليها في غير هذا المعنى  
 على غير هذا المعنى  
 والله اعلم

الى الاسم لا يقضي احضا منه بالاسم الجواز ان يدخل الفعل ويقضي  
 معناه الى الاسم بل ان يدخل الحرف المتعلق باحد ما يقضي به  
 الفعل اليه والجواب ان الاقضاء المذكور وان امكن عقلا  
 به خونه الفعل والحرف لكن المناسب اللاحق ان يكون الاقضاء  
 به خونه الاسم ضرورة ان يقال شئ الى عالم يتصل الموصل نفسه اليه  
 غير مناسب ولا يخفى ان مجرد المناسبة كاف في وجه الاقضاء  
 كما يدل عليه قوله فينبغي ويمكن ان يقال ان المراد بقوله الى الاسم  
 الذين دخل عليه ارجو ان يكون موضوع لا اقضاء معنى الفعل  
 الى مدخوله غيره لزم خلاف وضعه مع وزان ما يجوز في وجه  
 عدم كون الفعل مستندا اليه فمع هذا قوله فينبغي يمكن يجب  
 مبرر بالوضع **قوله** فينبغي ان يدخل الاسم ان لم يكن نقول كونه  
 حرف الجر لا اقضاء المذكور لا يقضي دخوله على الاسم فلم لا يجوز  
 ان يدخل الفعل ويقضي معناه الى الاسم كهيئة الافعال الحديثة  
 الى المفعول به والجواب ان المطلوب حيا في مدار الامر على  
 المناسبة في ذكره وان امكن عقلا لكن المناسب اللاحق  
 عن مجازاة الاقضاء الى ان يكون المفعول في جانب المفعول اليه  
 لا في جانب المفعول بل لا معنى لاقضاء شيء الى عالم يتصل الموصل  
 بنفسه اليه وقصة الهمة لا اصل لها لان الفعل المجرور لا يدخل  
 ينقلب الى معنى يقضي به ان الاقضاء الى المفعول في جهة  
 الهمة الحادثة بزيادة الهمة والهمة ليست بذاتية مع الفعل  
 بل ذاتية فيه مع ان مجرد الاولوية والاعتمادية لا يفي بالغرض

واليد التي تليها في غير هذا المعنى  
 على غير هذا المعنى  
 والله اعلم



كما يدل عليه قوله على انه يمكن ان يقال انه اذا لم يسم في قوله ان الاسم هو  
 الذي دخل عليه حرف الجر كما يدل تعريف حرف الجر في باب الحرف  
 بما وضع للاقتفاء بفعل او معناه الى ما يليه فالمراد ان حرف الجر  
 لا يقتضيه الفعل في مدحوله فلو دخل غيره بغيره بخلاف وضعه  
 و زائد ما يسجد في وجه عدم كون الفعل مستداليا لفعله فلا ينبغي  
 فينبغي بل يجب فيجب قوله واما الاضافة اللفظية الى هذا اذا  
 يحتاج اليه على ما ذهب القوم حيث ليسوا بقائلين بتقدير حرف الجر  
 في الاضافة اللفظية و زعموا ان الحرف لا يورد بغير حرف الجر فحقا ما  
 مع ما زعمه المحققون لا حاجة اليه لانه بعد ما عرف المضاف اليه بقوله  
 كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا و تقديرا اسم الاضافة  
 بتقدير حرف الجر الى المعنوية و لفظية و صرح به في شرحه بقوله ان قوله  
 بان لا يتغير ما يضاف مع ما عطف عليه من قوله او يربط عليه بيان معنى  
 المنفية لا تغيرها و حاصل ان الفرع ينبغي ان لا يضاف الا الى اصل  
 لا الخالفة على نحو الاختصاص بالذين يضاف ما يخص به الاصل و لا على  
 الزيادة على الاصل بان يعم القليلين فان الله سعة في القوع فربما  
 على الاصل و هذا مما ينبغي شوه عنه للعلاقة الشهيرة بالذين زعموا  
 و ان قول الاضافة بهذا المعنى كون الشيء مضافا اليه كما في قوله لم  
 علم الاضافة حتى قال بعضهم و من هذا يعلم ان كونه مضافا اليه هو  
 و كذا في قوله و الاضافة على معنى كون الشيء مضافا اليه مثل  
 فلا بد ان الفعل في قوله لم يربط بغيره مضاف على من باب المصروف  
 فيعجز الاضافة اللفظية في غير الاسم فتغير ما مع هذه كما في قوله

واما الاضافة اللفظية لم لا يجوز عليك انه لا بد من الوجه المذكور  
 من دعوى اختصاص الحرف بغير حرف الجر في الاضافة اللفظية فلا بد  
 ان يقول واما الحرف و بغير حرف الجر فانما هي في الاضافة اللفظية  
 في فرع المعنوية ان هو الكلام مير ابو القاسم قوله واما الاضافة  
 اللفظية جواب سؤال مقدر و هو ان المدعى ان الحرف مطلقا  
 من خواص الاسم و الدليل ان ان الحرف هو ان حرف الجر لفظا  
 و لا تقدير كما هو في المضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت كونه  
 حاشية الاسم في جاب بما حاشية ان هذا التعديل مخصوص بالذين  
 هو ان حرف الجر كما نزل واما اختصاص الحرف بالذين ليس كذلك كما في اللفظ  
 اللفظية فمن ان الاضافة اللفظية في فرع المعنوية ان الحرف يجوز حمل  
 الكلام على التعديل بطريق التوزيع فاشترى الى عدة بغير حرف  
 بقوله لانه ان حرف الجر و الى عدة بغير حرف بقوله واما الاضافة  
 اللفظية لم لا يجوز عليك ان كلامه هذا صريح في ان الحرف في الاضافة  
 اللفظية ليس ان حرف الجر لا لفظا و لا تقدير بل بغير حرف  
 لا يكون الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر و هذا مخالف  
 لما سبقت في مباحث الحرف و رأت قانه عرف في مطلق  
 المضاف اليه ما نسب اليه من بواسطة حرف الجر ثم قسم  
 الاضافة بتقدير حرف الجر الى اللفظية و المعنوية فلهذا  
 صرح في ان الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر و لا يغير  
 في ذلك عدم ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الاضافات  
 اللفظية كمن الوجه في ان بعض الاضافات يستند المعنوية الى







وتفسيره وهو الحالفة وكلمة ما في قوله كما عبارة عن الفعل والمرفوع  
 فيما يخالف راجع الى ما وكلمة ما في قوله به راجع الى الموصول  
 الذي عبارة عن الاسم وقوله الاصل مرفوع بانه فاعل لقوله  
 يحقر وقوله اعني الفعل تضمنه لما في قوله كما يخالف وقوله او يرد  
 منصوب بانه عطف على قوله يحقر وقوله بان يعلم تفسير الزيادة  
 في مرفوعه راجع الى الفرع **قوله** بان يحقر كما ينبغي ان  
 مخالفة الفرع الاصل على وجهين احدهما ما مر لا يوجد في الاصل  
 وهذه الحالفة على تقدير كتحققها في الاضافة اللفظية في الفعل والوجه  
 في الاسم فمر كتحققها هو الفعل الذي يخالف ما يخفوه الاضافة  
 المعنوية وهو الاسم وثانيهما ان الفرع يتحقق في امر بوجوبه الاصل  
 وفي امر في لا يوجد فيه الاصل فالفرع يعلم منه وهذه على تقدير كتحققها  
 ان يوجد في الاسم والفعل اما عدم كتحققها في شيء من القسمين  
 فتستخرج قطعا ولا يخفى ان قوله واما الاضافة اللفظية لرفع ان  
 يوجد فيما ليس فيه حرف فكله يصدق انه ان حرف هو  
 مطلق ولا قال انها في بعضها ظهر ان فيها حرف حكمي وحق لا في  
 البيان احتصاص الاصل والفرع التزمط الاضافيان لان الكلام  
 ليس في احتصاص الاضافة كما شكك **قوله** او يزيد عليه لفظ  
 انه موقوف على مخالفة الاصل الربيعي ان لا يزيد على الاصل  
 بان لا يجوز ان يوقف على محقق الربيعي ان لا يخالف الاصل  
 بان يزيد عليه ان لا يكثر من **قوله** منها ويحمل التنوين  
 الكلام

عامة

الكلام فيه كاللحام في الجود قد سبق مر الى شبه المسووم  
 التنوين التزم حتمه كمن ومغناه كون الاسم موبنا ولا يمكن ان  
 في الاسم وانما حذف علامة الاعراب في غير المنصرف منع كونه  
 موبنا بالثبوت لانه لا يفعل الاصل البناء وعوض عن المضاف اليه  
 كجسته ومررت بكل فاما وسبب ان المضاف لا يكون الا  
 وتكثير نحو صه وسببه به ويحذف الصوت واسم الفعل ولا يتحقق  
 في غير الاسم لانه للفرق بين المؤنثة والذكورة واذا انما يتصور  
 فيه اذا كان فيه كلاما وليس فليس ومقابلة به مقابلة بكون  
 جمع المذكور ان لم في جمع المؤنث ان لم نحو مسلمات وعفات  
 به ليست للتمكن لانه غير منصرف وليست للشك والام ثبت  
 في الاعلام وليس يعوض وهو ظ ولا تترجم فدم سبق المنع المتأنيب  
 الا المقابلة فمن في جمع المؤنث ان لم علامة تمام الاسم وقار  
 الرصد وما رآه ان التنوين في نحو مسلمات للعرف والكمال  
 يستلزم عفات لان التنوين علامة جمع المؤنث والباء  
 ليست بنحوه ان ثبت والاسم لا يكثر ولا يعود الضمير  
 فيها الا ما نش نقول هذه عفات فيها كما فيها ولا يجوز ما  
 فيه الابتداء بل بعيد واما المرد والرجاج حوز فيه حذف التنوين  
 وايضا الكثرة مع الغيبة وقال بعضهم التنوين فيه عوض عن الفتح واما تنوين  
 الميم فهو فاحشة لترك التزم لانه انما يوافق به اسما وان  
 التزم عن غير تنوين في او مطلق فذلك لان الالف والواو  
 والباء في القوافي يصدق للتزم ما فيها فانه قيل من المنا سبعة

التنوين



اياها اذا قصد الاستفاد بترك التزم حكم التوئين في هذه  
 التوئين لمحق الفعل الغير الموقوف باللام ولم يسمع دخوله  
 الخوف ولا يمنع قياسا وقد يلحق عند بعضهم الدور المقيده  
 بسهم الغاي لانه محاذ واحد وصدى ان يكون التوئين بدلا  
 من خوف الاطلاق ولانه على ترك التزم فاذا دخل القافية  
 المقيده فقد جاز صدره ويوجب به الشعر الغرض عن الوزن فهو  
 شاع بهذا الوجه يغرد انما الحق بالزول المقيده بشيها له  
 بالملق وهرنا كحققات لا نوردها محاذ الاطلاق مع  
 ان قصور الناس صار بينهم لا بأس فاشكدر وسنجد  
 في آية الكتاب نعرفه ان كان اكرم اكتاب المصنف  
 ان في التوليف منه بشر الاقتصار وان كان كتابا  
 هذا فانه ليس بموقوف فلا يكتفى ان في الاداء بخا وراعي  
 ظاهر الان المصنف عرفه فقال التوئين فون ساكنه يمنع  
 حوزة الاخر لانه كبد الفعل اخراجا بالقيده الا بفران الخطبة  
 الا ان لقار وطينة المهم التوليف والتقسيم مطلوبان وطينة  
 بين التوليف فانه في ذلك المقام بين التوليف والتقسيم  
 اثنين علم الاقتصار وعدمه فلكانه قال به مطوبا بالاكتماد  
 بالتوليف الاقتصار وعدمه في الحكم فالهم حاسه حسن الدين  
 هو ما رفع عطف على الدخول يعني ان يكون الاسناد  
 آتية من قوله عطف على الدخول او في كونه محاذ عطف  
 على من قوله الا ان كونه من قوله مطلقا عليه واجب فانضم  
 ما قبل

ما قبل في الديل لا يثبت المدح طهيري في قوله عطف على الدخول نصب على  
 المصدرية ارعطف عطف او العلة ارفع بارفع المضافين  
 الدخول او على الحال ارجال كونه معطوفا **قوله** لا على مدح قوله هو  
 امر ان احدهما الدخول الصريح وهو اللام وانما في غير صريح  
 وهو ما يلزم كونه مدحولا الدخول من حكم العطف وهو التوئين  
**قوله** وكلاما متيقنا في الاسناد الذي يشبه بين الطرفين لا يلزم  
 اتفاقهما في الاضافة الاسناد اليه التوئين هو نسبة واحد الطرفين  
 والمدح هو هذا دون ذلك **قوله** والماد كونه كونه في المدح  
 اليه راجع الى المطلق تنقده في الذهن كانه مذكور  
 ولم يقصره يكون الاسم مسندا اليه بارجاع ضمير اليه لان  
 الحكم يصير لغواج ولم يصلح لان يجعل علامة يعرف به الاسم  
 و به وعليه ضرب فعل ما من و من حرف و فيه مام فاشكدر  
**قوله** لان الفعل وضع لا يكون مسندا ابد قبل الالاء  
 وبعلا على احق صر الاسناد اليه بالاسم لانه لا يدل على اتقا  
 الاسناد اليه غير خوف وجه الدين **قوله** احقصاص لوارها  
 في التوليف والتحصيل والتخفيف في عدم جوبان التوليف و  
 التحصيل في كونه هو العدة المفع المستقر في الفعل كنه فانه  
 كما هو حصول التوليف والتحصيل في كونه اذا عرفت بلفظ المصدر  
 كقولنا ضرب اليوم وضرب يوماد اما التخفيف فهو ان كان كنه  
 التوئين او ما يقوم مقامه لا يكون في الفعل ان كان بترك الضمير المضاف  
 واستاره في المضاف فانه في قوله الحسن الوجه في قوله بانه في الفعل



**قوله** في التوليف والتحصيل والتخفيف فيه ان توليف الحرف  
 وتجميعه يوجب تغليب الاشتراك متصور ودفعه لفظ الحرف لا ينافي  
 ذلك لان رجلا موضوع للمبهم لم يبين بدخول اللام عليه وهذا  
 كما لفظات فانه لو دخل عليها حرف التوليف لتبين الذات  
 التي في جوار معناها اما التخفيف في اللفظة فقد يكون حرف  
 التنوين وقد يكون حذف الفيم كما سيجري في الاول  
 وان كان غير متصور لكن انما متصور فانه بر طاشكسر **قوله**  
 احصا صرلوا زهما من التوليف انما احصا من التوليف  
 بالاسم فقد طال الرضي الكلام في اثباته الا انه لم يتم واما  
 التحصيل فقد يقال انه جاز في الفعل البصر كالنقطة بالخال واما  
 التخفيف فحذف التنوين والتنوين قسم انه من خواص الاسم  
**وجاء البرين قوله** احصا صرلوا زهما من التوليف والتحصيل  
 يمنع عدمه بان التوليف والتحصيل في مفهوم الفعل يمكن  
 ان يقال قد ذكر اتفاق الفعل وضع لان يكون مستقرا ابد  
 فيلزم ان يكون معبرا بالنسبة الى الفاعل فلا يمكن ان يكون  
 معبرا بالنسبة الى المضاف اليه اللفظ اللفظة نسبة الى  
 مفهوم مستقر بالمفهومية كما جزم به في تصور المتعاقبين  
 غلام زيد ونوب فلا يتصور اللفظة الى غير مستقر فلا يقال  
 غير ضرب زيد كما يقال مثل ضرب زيد مصدر **قوله** وانما قرنا  
 بالاقفاة يكون السامع يجهل ان اللفظ يحمل بغير ما هو به وهو  
 اللفظة اية لكنه حذف اليه على طريق الحذف والايصال  
 كما في

هو  
 س

كما في لفظ المشترك فان اصله مشترك فيه فان قيل في اللفظ  
 لا يصار اليه بلا ضرورة قلنا قد اراد المصنف بالانفاة هذا المعنى  
 في قوله وهو علم اللفظة قد دل على جواز اللفظ هنا البصر  
 يمكن ان يقال هناك القرينة في غاية القوة وههنا لا قرينة  
 جواز المعنى الاول مع عدم احتياجه الى تقدير فلا يجوز ان  
 المعنى الثاني يحتاج الى التقدير والا كان تعقيدا ويحتمل ان يكون  
 مراد ما يعم النوعين وليس من استغنى المشترك في كلا المعين  
 على ان عند المصنف يجوز ان يجمع المشترك مجازا لا حقيقة قال  
 بعض سراج البصائر وهو الحسن مما كتبه المصنف **قوله**  
 وانما قرنا بالاقفاة لزم عدم احصا صرلوا البصر والبصر هذا المعنى  
 لا يعم من لفظ اللفظة الا ان يفهم اليه كنهه على طبق قوله  
 وهو علم اللفظة فان المراد هو عبارة كونه الاسم مضافا اليه  
 والبصر تعريف المضاف اليه على ما سياتي يفتق ان لا يكون جملة  
 بغيرها مضافا اليه بل يقول لا بد من التأويل واردة المقصود  
 في الجملة تصور النسبة اللفظية فالجملة موحدة في نسبت  
 مضافا اليها والمراد بالاحصا صرلوا ان لا يكون في الفعل  
 والكوف وبغيره او استعملت في معناه او تقول الاحصا صرلوا  
 بالنظر الى الفعل والكوف فلا يصح كونه جملة مضافا اليها فتأمل  
 وقيل هو لم آتيتك يوم فم لكاج البارد او الحار بر علم ان  
 المضاف اليه المصدر الموقوف بسبب المضاف اليه موقوف بسبب  
 بالموقف وصاحب اللفظ انكر وجهه مثل ذلك في كلام العرب



الموتوق به فان كان من **قوله** انما ضرت الافاقه يكون من مضافا  
 مع ان الافاقه في سببان في قوله وهو علم الافاقه بمعنى المضاف  
**قوله** لان الفعل او الجملة قد يقع في قوله او الجملة برادى ان  
 تحقق كون الشئ مضافا اليه في الجملة بكل ما يخصه بالاسم  
 وبسبب ذلك اذا احتضرت ههنا اضافه بالنسبة الى الفعل  
 واخوف كما مر ارا وحمل احتضرت الافاقه على الحقوق  
 اخوانه على الافاقه بعد جبر او لو لم يفيدنا دليل في الافاقه  
 بالمصدر لا يلزم احتضرت المضاف اليه بالاسم فان الحمل  
 الاسمية تقع مضافا اليه بلانا ويلها باسم فلا يصح قوله  
 فالافاقه بتقدير حرف هو مطلقا بجبر الاسم لا احتضرت  
 الحقيق عهده **قوله** كما في قوله تعالى قال الله تعالى يوم القيمة يا ايها  
 يوم ينفع الصادقين اربتم نعمهم صدقهم الكائن في الدنيا  
 فاليوم هو المبدأ لانه مرفوع عند الجبر او منصوب على الطريقة  
 عند نافع معرب عند البصريه لانه فقد الافاقه لا كانه وبني عند  
 الكوفيه لانه وجد الافاقه الى الضميمة وانما حصر استمر النفع  
 بيوم القيمة لان النفع لم يستمر في الدنيا لانه الواقعة على التوابع  
**قوله** كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم ان جعل هذا  
 المثال مثلا لا يكون كل واحد من الفعل والجملة مضافا اليه  
 ثم وان جعل مثلا لا يكون الفعل فقط مضافا اليه فسلم  
 اما وقوع الجملة مضافا اليه ثم فكيف يصح جعل وقوع الجملة  
 مضافا اليه على تقدير الافاقه يكون الشئ مضافا ظهر به **قوله**

وقد

وقد يقال **قوله** لان الافاقه بتقدير الفعل اما الضميمة او معنوية  
 لا كمال الاول لعدم السطر والثنائية لانه بتقدير هو كمال  
 حقق الان وتقدر لكونه في الفعل لا يبين ودفع المثال بتأويل  
 النفع لا يندزم انعدام الفعل مضافا اليه في سائر الاضاف  
 وهذه اقال بالتقدير فانهم به هي شبيهة المشبهة الى عسر الدين  
**قوله** وقد يقال هذا بتأويل المصدر ارا في قوله كما يقع الصادقين  
 كما يدل عليه قوله اربوم نفع الصادقين وعليه قياس  
 سائر ما وقع منه نظائره وقال بعض الناطرين في تفسيره  
 هذا ارا الامرين من الفعل والجملة قد ذهب الى بعيد **قوله**  
 اربوم نفع الصادقين فيلزم الدليل على وجوب هذا التأويل  
 ان الطرف المضاف الى الفعل معرفة بدليل تعريف مضافة  
 مثل انيك يوم قدم زيد الحار او البارد ينصب الحار  
 والبارد مع خلق الفعل غير التعريف وقال الفاضل الرفعي  
 واما انا فانا الحسن صحة هذا المثال ونجى مثله في كلامهم فان  
 فيلزم ضعف هذا التأويل بقوله وقد يقال مع انه المسمى  
 تعريف المصدر المضاف فيما بعد بانه كل اسم ولا حصر  
 هو بالاسم الزر ذكر فيما قبل فلان قال الفاضل الرفعي فيه  
 حيث قال الرفعي واعتذر داعيا لابراد بان المضاف  
 في الحقيقة للمصدر لانه خلاف الظن ولا دليل قطعي عليه  
 كما مر وعدم موافقته لخلام المصدر لا يوجب عدم ضعفه  
 اصلا واجاب البعض بانه لا ينافي في ترجيح التأويل الثاني

وقد



فرز فلا فائدة بقدر خوف هو مطلقا فقلت  
لا يسير بالغيرية الى الموت من احضار هو  
بالكم وهو لازم للمنفات البليغ فقلت احضار  
الغير لان احضار لازم يستلزم احضار  
الملزوم فقلت ان الملزوم ثم فان للمنفات البليغ  
كثيرا ما يوجد بدونه كما في هذه الآية وهذا  
ما قبل من ان احضار للمنفات البليغ قد علم من احضار  
الاول فلا وجه لتعظيم الافادة ثم ان القائل قد ذكر  
بوجهين الاول ان المنفات البليغ لا ياتي  
ليس القائل عن الصحيح من جهة انه في تأويل  
الغير فدا وبه كل الافادة هي تابعة والى  
ان الافادة تابعة للملكوم فترسخة المصنف  
المشهور في مصنفه المنفات البليغ وفيه  
مصنفه المنفات البليغ الا بالصلة وفيه  
ليس بقبالس وانت جبريل ان اول قوله  
مقدس ربنا نبينا مشرعه الفقير  
حكيمه المراد بالافادة في النسبة  
بينهم وان معنى اقتسامها بالاسم  
مطلقا وان شرطه فيه لا يلزم  
لا سيما في قوله تعالى لا يفرق  
بشر

بما الرغبة بالنسبة الى المضاف وبالنسبة الى المضاف اليه غاية ما خرج الاسباب  
انه يلزم تعميم الاسم الحقيقي والحكم كما علم في تعريف مضاف اليه الذي علم في المتن  
اعلم ان الـ لو حمل الافادة بهما على معنى كون الـ مضافا اليه لكان ملاجا لما  
ساقى في تعريف مضاف اليه بانه اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر  
لفظ او تقديره كما لا يخفى على المتأمل في ذلك التعريف فكانه لم يلتفت الى هذه  
الملاحظة لان الجمهور في عدا الافادة به هو اصل الاسم فان مرادهم بها كون  
الـ مضافا بتقدير حرف الجر فتدبر فافضل امير ثم كتب على هذه الحاشية قوله  
محقق بالاسم ولو شر الافادة بكون الـ مضافا اليه كما في البعض بكونه ذكر  
هذه الحاشية مستدركا او بقية كون ذكر الجر حاشية الاسم الا ان محقق كان قد  
المضاف اليه لكنه تصور انهم لا يتحققون اليه اذ مخالف لادب اليه  
جمهور لكنه موافق لذاب يسويه في شكله لا يتحققون اليه  
في هذا الانتفاض على مصطلح المعية حيث يجبر الافادة به على مطلقه حرف الجر  
في المثال وعلى الاصطلاح المشهور فيما بين الجمهور اليوم من تخصيص الافادة بما كان  
حرف الجر مقدرا الانتفاض ولا احتياج الى التقييد به الحاشية الموجه فان مررت  
مضاف الى زيد اذا الافادة المتحققة بالاسم بالاتفاق هو مضاف الذي  
يدل بالانضمام على الفوائد الثلاث بغيره ولذا يجوز اطلاق مضاف باطلاق  
الفعل على المضاف الذي لا يدل الافادة اصلا والفارق بينهما هو ارادة الجر  
بالقدير كما المذكور بهما و ارادته باللفظ لظ كانه قول مررت مضاف  
فالحاصل ان مراد اصل الاسم مضاف اليه بالمعنى المذكور فالتقييد بالقدير  
يستلزم للاعتبار فادام لم يقيده لم يستلزم الاحتياط ووجه لزوم التقييد  
وحكمته في الاسم هو اظهر من ان يخفى الكلام الـ بشرح جملة تقدير مررت اليه  
فان مررت مضاف الى زيد اذا اراد مررت الفعل لا الجملة والـ  
فلا يفرق في معناها مضافا بالاعتراض الافادة في فتأمل عهده فان مررت  
مضاف الى زيد قبل افادة مررت الى زيد اما معنوية او لفظية وكلامنا  
ثم وان اريد بالافادة المعنوية اللغوية وهو الاستناد وغيره فحكم اضعف

4



لأنه من غير نقص التعريف بالصفة التي هي في المتوسط العلم انه لا بد بالصفة في السبب غير انما هو في نفسه بالقرين للعلم في العوالم  
والحق في الحقيقة فانها اسباب بعدة لا تختلف ولا تتعدد اما بقية غير انما فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من العلم والفهم والحق والحق  
فان السبب القريب هو ما انفق في السبب بل هو اسطر بينه وبين ذلك السبب لانه وبين سبب اخر للسبب هو

ان الحقائق اذا استندت اليه فهو خارج عن البحث ولا يجوز عليه ان يثبت هذا القيل والقول  
عز وجل في العلم اما من باب السبب في اللسان المكلف اليه على منسوب اليه بحرف احوالها  
فان السبب في بحث الاضافة جدير بالاعتبار وهو ان الاسم شيان انما قال شيان  
في باب الاضافة فلا يتوهم ان عطف المبنى على الموعود من قبل الصفات المضافة  
بعضها على بعض ويكون قوله لقوله فيما بعد الموعود انما هو قسم من الاسم  
في الحقيقة الموعود بقا في راجع **قوله** ان الاسم شيان لم يشر الموعود الى اختيار الاسم  
في تسمية لما اشار اليه في تقسيم الكلمة بدليل الموعود في تقسيم الكلام باداة  
الموعود في ما جعله اسلوبا في التقسيم بعد التعريف **قوله** موعود قال الموعود  
في شرح المفصل هو من الاعراب بمعنى الالفاظ او ازالة الفاد وهو محمل  
والظواهر المعاني وازالة الفاد والابتن من او فم عبت الكلمة اصبحت الاعراب  
فيما والوجه ظاهرا من الاعراب العرفي اشتهر وذلك لان الاعراب العرفي ان كان  
بمعنى ما اختلف احواله كما يفهم من هذا الكتاب فليس منه معنى معرر حتى يبين منه  
شيء وان كان بمعنى اختلاف احواله في كماله من المفصل فالناسب استيفان  
صيغة اسم الفاعل لان الموعود هو مختلف احواله في كماله انما لا يجوز ان يشتق منه  
صيغة اسم المكان بمعنى محل اختلاف احواله فاعلم الاختلاف في الحقيقة هو الاخر والاول  
الموعود مظهره **قوله** موعود ومبنى قدم القسم الاول لانه لا يلائم  
في الاسماء الاعراب لكان الاصل في الفعل البناء والبناء يحتاج في بيان الاسماء الى  
علمه دون احواله **قوله** لانه لا يمكن ان لا يكون لانه انما انما يختلف احواله لان  
الاخرى باختلاف العوالم لا بد من الموعود اعني لا يصدق على جميع افراد  
او من جملة افراد ما هو المركب ابتداء **قوله** لانه لا يمكن ان يكون هو ما  
يذكر الموعود في التعريف المشهور للموعود وهو ما اختلف احواله باختلاف العوالم  
عدا انما هو من جهة الموعود ان الاسم اما ان يختلف احواله باختلاف العوالم  
او لا يتغير احواله في نفسه لانه لو قال ذلك يلزم عليه تعريفه به فثبتا وبر عليه  
انما هو من جهة الموعود ولانه اذا كان يكون التعريف هو موافقا بتعريفه الموعود  
فانما هو من جهة الموعود انما هو من جهة الموعود انما هو من جهة الموعود

مع غيره

لأنه من غير نقص التعريف بالصفة التي هي في المتوسط العلم انه لا بد بالصفة في السبب غير انما هو في نفسه بالقرين للعلم في العوالم  
والحق في الحقيقة فانها اسباب بعدة لا تختلف ولا تتعدد اما بقية غير انما فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من العلم والفهم والحق والحق  
فان السبب القريب هو ما انفق في السبب بل هو اسطر بينه وبين ذلك السبب لانه وبين سبب اخر للسبب هو

مع غيره انما قلنا على المقارن الموعود انما لم يكن مركبا مع غيره لان التركيب  
في تحقق الفعل الموعود **قوله** التركيب هو قسم من الاسم شيان انما قال شيان  
الاسم في مفهوم الموعود وانما التركيب بالاسم المركب ولم يشر الموعود الى الاسم  
اعني واعلم ظهوره ويظهر ان يكون الاسم في المركب موصولا بعبارة غير الاسم لان  
الظواهر التي هي في مفهوم الموعود هي العلة غير مراد ولا بد منه حتى يكون موصولا  
عند غير الموعود ومع اعتبار هذا القيد لا يقتضي الاصل في تقسيمه بغيره  
ولا بالفعل المقارن بانه موعود ولا يصدق التعريف عليه على ان يصدق التعريف  
محلا لم لا شك **قوله** المركب الاسم مركب لانه اراد الاسم بقرينة المقام  
او قصد من الاسم معنى هو موصول وجعله من غير الاسم باعتبار قية الاسم  
لم يدخل فيه فعل المقارن ومنه الاصل وان جاز انما جاز في الاصل لم يغير  
بتعريف التركيب بقوله تركيبا مع غيره واعلم ان تعريف الموعود  
باعتبار التركيب هو من الاول ان البناء من المركب هو ان يدل حواه  
على ما هو المقام وهو لا يصدق على شيء من المعاني اذ هي الفاظ موقوفة  
من افراد الاسم انما هو قسم الكلمة ولا بد في التعريفات من مبالغة العبارة  
على ما هو المقام في معناها وانما هو موصول على معناه الموعود انما هو المقام مع غيره  
فاما ان يكون عليه على الحقيقة يكونه من غير ما بين المعنى العرفي وبين هذا المعنى  
العرفي او على طرق التجاز فيلزم استحالة اللفظ المشترك والتجاز في اللفظ  
مع انه يجب الاحتراز عنه ويحتمل ان يقال ان تقسيم الاسم الى الموعود والمعن  
او لا بد ذلك بل انما تعريف الموعود بالمركب يجعل المعنى الموعود متبادرا  
ويكونه قرينة واضحة في احواله فلا يكونه الاشكال عليه في الاسم  
التركيب قبل التركيب يطلق على معنيين المقنوم انما هو يستعمل مع غيره  
المضمونين يستعمل من فاعل المركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد بالمعنى  
انما قام زيد كما يقال لزيد الحظين في مجموعهما اذ هو غير ضروري بان المتبادر  
من المركب هو المعنوي والالفاظ في التعريفات مجموعتها عن المتبادر  
فقط صدق التعريف على مثل بعلتك اقول ان المتبادر منها المعنى الاول

ممكن

فقط







واما ايضا وليس تشابهها وانما المعبر في المنى هو المناسبة في الاصل حيث قال  
 المنى فانما سبب في الاصل فانما سبب ان يعبر بها مقابلة لعدم المناسبة لا لعدم  
 الا بغير الوسيلة بين الملوب والمليح **عنه** لم يشبهه ارمي بانسب المشابهة  
 المشابهة بين الشين في صفة المناسبة علم في انشاء المنى المناسبة ولهذا قال  
 المنى فانما سبب في الاصل نحو يومئذ وحده وغير ذلك فان كل المشابهة على معناه  
 لان عدم المشابهة اعم من عدم المناسبة لان نقض الاخص اعم من نقض العام فيجاء  
 المنى سببه فلا يقال بين الملوب والمنى ولا بل هذا في المشابهة بالمناسبة فيغير الاخص  
 العام ووجهها بعد ما تغير العام بالاحص ثم ان المناسبة بين جميع الموبات في  
 الاصل فتتحقق في كونه الاد موضوعا ومقدرا وكلمة ولقطة وغير ذلك الكثر  
 ثم ان كنهه ولا بل هذا قال مناسبة مؤثرة في منع الاعراب وفيه نظر اما اذا  
 فلا يلزم في تعريفه بالجهول فلا بد ان يبين تلك المناسبة حتى يتحصل مفهوم  
 التعريف وينقلب الجمل الى العلم كما بينها ومفصلها صاحب المفصل واما ثانيا  
 فلا يلزم ان يوفق الاعراب في التعريف وان كان بطريق الودم والسلب  
 والملوب ما خفف في تعريف الاعراب فيه وقد يرد وقيل المراد لا يتحقق  
 تلك المناسبة بين ذلك الاسم وبين غير من الاصل بل يقتضيه وبين  
 منى الاصل ولا يجوز عليك ان كل ذلك تكلف لا يناسب التعريفات فالكثر  
 مناسبة مؤثرة في تغيير المناسبة بالمؤثرة احراز غير مناسبة غير المنقصة  
 بالتفصيل لان مناسبة غير مؤثرة في منع الاعراب فاضل امر مناسبة  
 مؤثرة في منع الاعراب لا شك ان هذه المناسبة انما يعلم بقسط المباشرة  
 بتفصيلها فالاول في تقديم المباشرة على الموبات كما فعله صاحب الباب  
 وقال بعض المحققين فسطها صاحب المفصل بتفصيل من معنى منى كما في رسم  
 المنى وبعض الظروف من كان اسم المنى وساببه في الاحتياج الى  
 منية كما في المبهات ووقوع كاسماء الافعال ومثابته الواقع موقفة  
 كقوله في وقوع وقوع موقوع ما يشبه كالمنازل المضموم في  
 ما يوجب مؤثرا في انشاء المنى في غير ما هو الاصل

فيه انشاء لانه يصدق على الفعل المنفرد ان الاصل فيه انشاء الا ان الاصل في  
 جمع الافعال انشاء واما كونه اصلا في انشاء محض ان يكون مبنيا ويكون خاوا  
 بحسب الاصل دون العود من وجع فيخص في الثلثة المذكورة والجملة في  
 حيث من كذا ذهب بعضهم وهاهنا امران الاول ان المراد بمنى الاصل  
 هذه الثلثة كانه مفعول في له وان ان المراد منه هو الاصل في انشاء وتلك  
 فيخص في نفس الامر في الثلثة اذ الاربعة كما بينا فان محل على الاول ثلثا  
 اشكال في تعريف المنى ولا في تعريف الملوب وان محل على الثاني في  
 اشكال في تعريف المنى فلا يلزم تعريف المنى بالمنى في قوله بالمنى فانما سبب  
 في الاصل واما في تعريف الملوب فلا ان معرفة تتوقف في على موقفة  
 المنى المطلق وموقفة ذلك المطلق كما عرفت يتوقف على موقفة من الاصل  
 في انشاء ويكن دفع الاشكال بالعناية ولا نقته بها فاشك في قول  
 المنى الذي هو الاصل **اقول** ولقد صاحب الفاضل الهندس في تحقيق الارادة  
 حيث قال المراد منه اصل المباشرة كانه لم يرض بالطلاق لفظ المنى عليه  
 لان المنى الشائع بين اهل اللسان هو المنى الذي مراد من الاسم والحال  
 بانك مفعول ولكن كلام الهندس بعبارة اخرى الارادة المذكورة غايته ان  
 يكون من قبيل جو وقطيفة بشرط غير موجه فيه فلهذا الارادة غير مستفاد  
 في القسط غايته اصحاب المنى في رضاء بالطلاق المذكور فقال المنى  
 انما هو الاصل والاقصاف ببيانه والقول بعدم مطلق الاصل لانه مراد من  
 الاسم بجاء بارادة المنى بعد الغاية التي من شأنه عدم قبول الاعراب  
 وهو الغاية لا المنى الذي مراد من الاسم اعترافا بمنى الاصل وهو  
 انما يدر بين اهل اللسان فالمراد من غير هذا المنى في قوله في قوله  
 الكلام فاعرف الاشعار كيف كان كما لا يخفى فنعلم ان اطلاق لفظ  
 المنى الاصل جائز باعتبار ان لا يوجب لغواض الهندس وهذا ما يستحق خاطر  
 الفاتر وقد جاء الدفاتر من اهل الهندس في قوله في قوله ببيانه من  
 ان من شرط اطلاق الاقفاة البانية ان يكون النسبة بين المقادير والخصائص







انه لا يتحقق معه عالمه ولم يثبت له من الاصل وكل من ذكره كذا هو موافق  
 للمعنى فلا يمنع من نزاع وقد اصبحت يحتمل ان يكون صيغة التي طلب اليها  
 المعلوم المذكور ويحتمل ان يكون صيغة المتكلم الواحد المعلوم ويحتمل ان يكون  
 صيغة التثنية المؤنثة المعلومه لكنه خلاف الظاهر **قال** وليس النزاع  
 في المذهب المذكور **اقول** وجهه انه لو كان المذهب بالمعنى المستلزم  
 لكان اعتبار النزاع محسرا بالاطلاق لان الحكم باعرا بية زيد فقط واما اذا  
 لا يتحقق بانه الاعراب مع ان الاحتياج به محال لا يتكر بالافاق واعلم  
 انه لو لم يثبت كلام عبد القاهر به واشتهر به بين الاصحاب بالارادته  
 ان يكون بين الشيئين وكان اختلاف متحققا في تعريفهما لكان النزاع  
 بقطيعة وتفصيله ان المذهب ان كان يجوز ان يكون معنى اجزاء التركيب  
 التركيب لا قبل التركيب الذي في ذلك وقول الاعراب زيد وعمر  
 عاين من التركيب فان زيدا مثلا في زيد قائم بجواز هذا التركيب يجوز  
 ان يقال له باعتبار هذا التركيب كما هو قول الجمهور ويجوز باعتبار فقط  
 المذهب بالمعنيين كما لا يخفى من الحاشية المنسوبة الى عيسى الدين **قال**  
 وليس النزاع في جواب عن سوال مقدروا هو ان يقال الاسماء المفعول  
 كيف يكونه معرفة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله ليس  
 النزاع في المذهب انما هو **قوله** فاعلم ان العلاقة بوجود الصلة فيه وذلك  
 يتحقق بوجود عدم النسبة لمن الاصل فالمذهب عنده عالمه ليس من الاصل  
 سواء كان مركبا مع غيره او لم يركب وسواء تحقق بعد التركيب غايه  
 معه او لم يتحقق **قوله** لا يستحق الاعراب فيكون قبل التركيب  
 عنه موزنا للصلاحيه استحقاق الاعراب بخلاف المذهب فان عنده يكون  
 موزنا بعد التركيب وان لم يجر عليه الاعراب فاعلم ان **قوله** واجبه  
 المعنى مع الصلاحيه حصول الاستحقاق بالفعل لا حاجة بهنا الى ذكر  
 الصلاحيه اذا استحقاق بالفعل لا يتحقق بدون الصلاحيه **الاستحقاق**  
 في قوله واجبه التركيب في تعريفه لا يحصل الاستحقاق بالفعل

عمره

عمره **قوله** مع الصلاحيه ولا يخفى عليك ما في قوله من الصلاحيه من حيث  
 الاستدراك فانهم فاضل **قوله** واما وجود الاعراب بالفعل  
 واما صلاحيه العلاقة اعلم الاعراب بالقوة البعيدة بالفعل والمذهب  
 الاعراب بالقوة القريبة من الفعل **قوله** فلم يفسره احد في المذهب  
 المصطلح فاضل **قوله** ولذا لم ير لاهل عدم اعتبار احوال وجود الاعراب  
 فيه عيب **قوله** لم يوزن الكلمة لم يجر عليها الاعراب ولم يجر عليها  
 بالفعل محمد **قوله** يحتمل ان يكون مفعول يقال ومن موزنه ويكون قوله  
 لم يوزن الكلمة خلافا لما عليه فيكون حاصله يقال الكلمة استوفى **قوله** ذلك  
 لم يعرف الكلمة لوجبه انه لم يوجد عند المذهب موزن بهذا لانه لا يجوز موت في  
 الاعراب محقق او مقدر الا ان يقال المراد سلب الاعراب محسرا  
 فيها اذا كان الاعراب لفظيا ولم يظهره شككم كما يقال جاء زيد ورايت  
 ورايت زيدا بالسكون من غير وقف كيقال حج لم يوزن الكلمة  
 ومن موزنه عمره **قوله** وذلك يقال لم يوزن الكلمة ومن موزنه قال  
 الخ عمام الدين بوايه انه باع عبيد لم يوجد على طريقه المذهب موزن  
 المصطلح لم يوزن اما هو ما قال فاقول استغنى المقام والافهم  
 وذلك يظهر بتدبر كلام الله الهام فلا علينا بشرح الكلام وبما هم ام  
 قال رحمه الله الملك العلامة اعلم ان فساد التثنية من الاسماء المفعول  
 من الغير المركبة تركبا يتحقق معها عالمها كما نف ما نانا وزيد عمر وكر العارضة  
 غير التثنية المذكورة من التثنية الناقصة لمن الاصل المؤثرة في منع التثنية  
 كما في هؤلاء ومن دما موزنه في اصطلاح النحاة وقد عرفت ان المذهب  
 جعلها مبنية في اصطلاحهم حيث قال في تعريف التثنية او وقع غير مركب  
 فلذا اخذ التركيب في تعريف المذهب مفعولا لما بينه المذهب انما  
 وليس النزاع بينهما في المذهب الذي هو اسم مفعول في قولك  
 في اللغة اصبحت التثنية في النزاع بينهما في المذهب بالمعنى المفعول  
 ابيه قوله الا ان يجر في المذهب اصطلاحا فان ذلك المعنى المفعول لا يحصل

زيد







والاستغناء فان العارفين بالحكامها لا يتبع لا احتياج له ان علم النحو ذلك  
والبيد ان يقولوا من لم يتبع لغة لغوب ان قوله لا فائدة معتمدها في  
السطح حاتم ومع هذا التصريح في الشئ لا معنى لانه السؤال المذكور فضلا  
عن الحقيقة في هذا البحث ان معرفة لغوب علم لغوب برتبة مختلف  
الاخر يتوقف على تصور المختلف الاخر لا على التفتيق بانه يختلف الاخر  
بالو اسطر على معرفة لغوب فيلزم الدور وجوابه ان الفاذ ليس في  
نفس التوفيق بل في المقصود فيتعين ان التوفيق يستلزم الفاذ  
في تحصيل المقصود لا في التوفيق وهو معرفة احوال في ثبات لغوب  
بالاختلاف وعدمه واليه ان يقولوا فالمقصود من معرفة لغوب فانهم  
البحث ان لست ان لا يلزم الدور لان قولنا زيد موب ليس بعينه قولنا  
زيد مختلف الاخر لظهور الفرق بينهما بالاجمال والتفصيل وهذا كما يقال زيد  
اش ان لانه حيوان مطلق وكل حيوان مطلق ان في ثبات من ولو  
لم يدر التوفيق مع هذا الفرق لانهم اساس التوفيق في التامة اذ الفرق بين  
الحمد واداء التام ليس الا بالاجمال والتفصيل اجواب بانه وان لم يستلزم  
الدور لكنه بوسم الدور وتعيين لا يثبت اليه وسم السلا والاحتياج الرابع  
ان يتبع على نوعين تام وناقص فاذا كان معرفة الاختلاف المذكور  
حاصلا من استعمال لغوب لا يلزم حصول التبع التام لجواز استغناء  
عن بعض المواضع دون بعض والاحوال التي سورت الاختلاف تكون معلومة  
بالقواعد النحوية ومعرفة لغوب اصطلاحا كما ذكرنا ان يكون لها في تلك  
القواعد تقع فالحاصل ان المقصود من معرفة لغوب تحصيل القواعد النحوية التي  
يستعمل على احوال اخرى لا يجعل تلك القاعدة القاعدة لكونها مختلفة  
الاخر والاحتياج الخامس ان معرفة اختلاف اجزائي المندرج تحت التوضيح  
الكل اذ الكائن يمكن حصوله من دون احوال استعمال او غيره فلا يتوقف  
هذه المعرفة على الدليل المذكور حتى يلزم الدور وجوابه انه لا شك في امكان  
تعدد الدليل في هذه المدلول او كثر ما يقع على مدعى واحد او كثر

عن ان يمكن ذلك بعد استحقاق العقل والاعتبار فيكون لغوبها في الحارثين علمها  
المطابقة والاعتناء ومعنى توقف الدور على لغوب لغوبه في ثباته ان لا يتوقف  
فرض عدم دليل الاحتياج اليه وان مقدما كذا قالوا وفيه نظر ظاهر يظهر للعلم  
النظر بان التفتيق لا يستلزم قوله ان الفرض من تدوين علم النحو ان يتوقف  
توضيحه ان العلوم الالمانية غايته ان يحصل لها انفسها من حصول غيرها فالغرض من تدوين  
تحصيل تلك الغايات وبنوا البغية تحصيلها من تلك العلوم يجعلها كالمواضع  
كلمية كبريات لغويات سهلة الحصول فينتج ما هو الغاية والغرض منها ولما  
لان غاية النحو والغرض من تدوينه معرفة احوال الحكم في التركيب لان استرجاع  
تلك الاصول وتحصيلها معرفة على جعل مسائل النحو كبريات لغويات كملانها  
موضوعات تلك المسائل وموضوعاتها جو ثبات تلك الحكم موضوعات متفوقه  
اما الكبريات فلانها مسالة نحوية مبنية في النحو واما العنصر فليصدق التوفيق المذكور في  
في النحو للفاعل عليه وهو ما استند اليه الفعلا فالمقصود من ايراد تعريفات موضوع  
لها من تحصيل تلك الغايات سهلة الحصول بطريق الاستدلال في ثبات  
الحكم على الحمد ومعرفة تلك الاحوال التي هي الغاية يتوقف على تلك الغايات  
على هذه التعريفات المذكورة في عنوان كل بحث فلو افترضت تلك التعريفات  
تلك الاحوال للزم الدور وهو من اجتناب لغوب التوفيق ولما كان استقامة  
الدور باعتبار لانه الذي هو تقدم قوله على نفسه صريح به انه قد تم مقصدا  
للمعرفة لفصل العلاقة محمد امين بن محمد الدين السرواني فيهما انه كما هو لان  
الفرض من تدوين النحو ان يتبع مسالة وتعيين موضوعه وبيان المصطلحات  
وكنته في الكتاب قوله ان يعرف به احوال او احوال فيه ان الفرض لا يتغير  
في ذلك كما يفهم من العبارة بل معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير  
وتأخير ما حقه التقديم كوجوب التقديم المتضمن للمعنى الاستفهام ووجوب تأخير  
الفاعل في المفعول في بعض الاحوال من جهة الاعراض من تدوينه وبيان ان الفاعل  
عنده هذا الفرض لانه يفهم من تعريف علم النحو ما يعرف به احوال او احوال الحكم  
من حيث البناء والملا قوله ان الفرض هو هذا في مسالة تدوينه عليه



في الغوايد ويقدر ذلك شئ من الخواص انما ان العارف بالحكام  
 انما تلك المعرفة يحصل بالتبع والسماع ثم مستغن عن الخواص وكذا مستغن عن  
 في لغتهم والعارف بها هو مستغن عن السبق في لغتهم المستغن عن الخواص  
 بغير كلام قدس سره على حكم قوله **قوله** فان العارف بالحكامها كذا مستغن  
 عن الخواص مستغن عن الخواص بالحكامها ممن يتبع لغة العرب والعرفان  
 في تتبع لغتهم مستغن عن الخواص وذلك بحقه بيان كيفية الموقفة ارفان  
 بالعارف بالحكامها فانها مثل عارف المذكور وهو العارف بالتبع او السماع  
 من العرب مستغن عن الخواص وذلك ان تحمله الكاف للنسبة على هذا التقدير  
 وقد نقض في هذا الاحتمال بانه يفهم منه ان من لم يتبع لغة العرب ولم  
 يعرف احكامها بالسماع منهم خارج عن الخواص مع انه ليس كذلك فان لم  
 يفهم العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم لكنه مستغن عن لغتهم او  
 عارف بالحكامها بالسماع من هو مستغن عن السبق في لغتهم او ممن يتبع لغتهم  
 اغير مستغن عن الخواص **قوله** فالمتفكر في موقفة الموقف الى لغة اذا  
 كان الغرض من تدوين الخواص معرفة احوال الكلام بالنسبة الى من يتبع لغة العرب  
 فالمتفكر في موقفة هذا النوع من الكلام وهو العرب ان يثبت انه من جملة  
 ما يختلف الخواص في كلامهم فمعرفة العرب متقدمة على موقفة انما يختلف الخواص  
 لان معرفة الشيء سابق على موقفة مفقود وغايته فلو عرف العرب بالنسبة  
 الى من لم يتبع لغة العرب ما يتحقق الا ان لم يزل تقدم اختلاف الخواص  
 وهو تقدم الشيء على نفسه الذي هو قال الدور المشهور بطلانه وجبه الدين  
 فوفا المتفكر في موقفة العرب مثلا ان يعرف به ما يختلف الخواص في كلامهم  
 الى المتفكر في موقفة مفهوم العرب مثلا فيصدق على كل جزء من اجزاء اذا اورد  
 على العارف بمفهوم العرب بانه ما يختلف الخواص في لغتهم في كلامهم  
 بجملة المفهوم انما هو تعريف مفهوم العرب حداد في الدليل مثلا  
 اذا اورد في ضرب زيد عليه فيقول انما ما يختلف الخواص في كلامهم  
 العوامل في كلامهم لانه منسوب وكل منسوب مختلف الخواص في كلامهم

العوامل

العوامل في كلامهم انما ما يختلف الخواص في لغتهم في كلامهم  
 الموقف بما لا يخفى وهو ما يختلف الخواص في لغتهم في كلامهم  
 وفي مستغن عن الشيء على نفسه وناخوة عنهما وتوقف عليهما واما لغتهم  
 فلان من المستغن يكون هكذا لان زيدا ما يختلف الخواص في كلامهم  
 العوامل عند المسند العارف بمفهوم العرب بانه ما يختلف الخواص  
 باختلاف العوامل اذا لم يكن عارفا به بوجه الخواص وهذا عين المدعى ولا يخفى  
 بالمعاصرة الا هذا ذلك ان تقول في وجه العدول ان المصروف  
 العرب بما عرفت الجمهور لم يكن التوليف مائلا لصدق على الامانة الغير  
 المركبة مثل زيد وعمه ومثلا طهره **قوله** بمعرفة هذا الاختلاف في موقفة  
 مفهوم هذا الاختلاف وتوقيفه بذلك مفهوم **قوله** فليزم تقدم الشيء  
 انما ان تقدم موقفة هذا الاختلاف على نفسها فالمراد **قوله** انما من جملة  
 احكامه اشارة الى ان الاستغناء عن غير مقصود لعدم صحته لان له احكاما  
 اخرى فالإضافة للجنس الغير المعين فهو في قوة البعينة والكم في الاثر  
 اصطلاح الاصول وقوله من حيث انه معرب لان العرب من حيث  
 انه على حكم الرفع ومن حيث انه غير متصرف حكم عدم دخول نحو والتون  
 وغير ذلك **قوله** انما من جملة احكامه فند هذا المعنى بسبب  
 اضافة الحكم الى غير العرب على الجنس الاول تحقيق في ضمن بعض  
 الافراد وان عرفت على هذا الحكم ما سنده من ان يكون من جنس العرب مع  
 حامله اشارة الى ان الاعراب في الخواص بغير من جملة الاحكام العرب  
 ثم في اخبار هذا الحكم اشارة الى وجه العدول من التوقيف المشهور للعرب  
 كما لا يخفى لكن بغيره الحكم بحال العرب لا تأثره انما في هذا المقصود  
**قوله** من حيث هو معرب انما قال من حيث هو معرب لان  
 الخواص العرب باختلاف العوامل انما هو اشارة الى حقيقة لادوات  
 العرب انما هو محال الاثر ومنه وجه الاثر انما هو من حيث هو معرب  
 فتدبر فالمراد **قوله** انما من جملة احكامه انما باختلاف الخواص في كلامهم

يقع ان اضافة المفعول يكون الاستغناء  
 قالوا لكن انما التوقيف انما هو العرفان  
 على ما هو مقتضى المقام ومعرفة المرام

+







انما هو لا يتصور في الامور المعنوية كما قد في حواشي الاسم ويمكن ان يقال  
 في وجوب مثل هذا غير متصور لانه ذكر بعض احكام الموب لاجمعها عظمته وقد قال  
 في قول الميراد بالاختلاف انما يتحقق مع ما لا يشبهه بل انما يراد ان يتحقق في حواشي  
 في اختلافها يكون في العمل للثبات في حق فهم هذه الامور انما هو الاشتقاق من  
 تقدير عدم التخصيص وانما يتحقق في الاشتقاق من غير تقدير التخصيص اما الاول فلان  
 انما في قوله باختلاف العوامل السببية والمناسبة من السبب هو سبب القوي  
 المستلزم في فهم من العبارة في ان يكون اختلاف العوامل مطلقا سببا  
 مستلزما لاختلاف آثر الموب وهو غير صحيح فانه اذا قلنا ان زيدا مضروب  
 وان ضربت زيدا انا ضارب زيدا فاختلاف العوامل لم يختلف آثر  
 الموب ولو كان اختلاف العوامل مطلقا مستلزما لاختلاف آثر  
 الموب لزم اختلاف آثر الموب في الامثلة المذكورة والثاني بطل  
 وكذا المقدم فلم يعم ما يفهم من في العبارة واما الثالث فلان المفهوم في اللفظ  
 بعد التخصيص هو كون اختلاف العوامل المختلف في العمل سببا مستلزما  
 لاختلاف آثر الموب ولا شك في صحة هذا فلم يتحقق بالامثلة المذكورة  
 فليعتبر في ذلك يتحقق ان تمت الاشتقاق من مرفوع الى ان تحقق السبب  
 لا يستلزم تحقق السبب فاختلاف العوامل سبب لاختلاف الآثر  
 وغير مستلزم له فثبت الاسباب التي اعتبرها الخوارزمي ليست المستندة  
 كالمشروطة والاستلزام انما يتحقق في اختلاف العوامل في العمل دون  
 الاختلاف مطلقا فثابت فان تمت الاشتقاق بان زيدا موب  
 ولا يختلف آثره باختلاف العوامل فهذا امر مرفوع بان الاختلاف  
 ليس في الاحكام الشاملة لجميع افراد الموب واما بان الاختلاف يوجد  
 في زيد وهو غير موب فهذا مما لا يقول به عاقل لان الاختلاف شرط وجود  
 وهو موب كما لا يخفى واجبت بان السؤال يتوعد به غير كونه يفهم  
 من قوله يختلف آثره باختلاف العوامل وانه كما يختلف العوامل  
 يختلف الآثر ان تمت هذه الكلية غير مطلوبة في بقية السؤال فثبت

قد مر

قد مر دفعه فلا يتصور نفس على التمييز في نسبة الاختلاف الى الالف  
 واما كان هذا القسم من التمييز فاعلم او مضبور من حيث اللفظ والثاني غير  
 متصور فثبت الاول فيكون اللفظ يختلف لفظا آثره او تقديره وفيه  
 بعض المحذور وقوله او على المصدرية ان يختلف اللفظ وافي من اللفظ  
 مقامه وارجو اعرابه عليه واما الرابع احتمالات الاول انه تفصيل  
 لاختلاف الآثر ان يختلف آثره اختلافا فلفظيا او تقديرية والثاني  
 انه تفصيل لاختلاف العوامل والثالث انه تفصيل للآثر او مطلقا او  
 الالف او مقدر او الرابع انه تفصيل للعوامل الالف بنفي العامل المصور  
 او لا يطلق عليه اللفظ والتقدير الالف ان يختلف في شكله في قوله  
 نفس على التمييز منسوب لكل واحد منهما على انه تمييز في النسبة في جملة جملته آثره  
 او تقديره والتمييز في النسبة في الجملة يكون في اللفظ فاعلم ان هذا مفسر بقوله  
 يختلف لفظا آثره او تقديره ولم يحل غير ان يكون تمييزا في النسبة في قوله  
 باختلاف العوامل من يلزم في فهم العوامل المختلفة من ان يكون لفظا او تقديرية  
 اما الاول فانه في بيان حكم الموب وهو اختلاف آثر الموب فالمناسب  
 تمييزه لا تمييز امر آخر ليس من حكم الموب وفيه انه يلزم في فهم العامل تمييزه  
 بغيره كما لا يخفى فمقدم المناسبة سببه ممنوع واما ثانيا فلان المتعارف في اختلاف  
 تلك التسميات انما هي اشياء اعم من الالف فم المفهومة من التعميم والعامل  
 غير منحصر في اللفظ والتقدير فان قد يكون معنويا فالمناسب لتعميم العامل  
 ان يقال لفظا او تقديرية او معنى وفيه ان المراد من العوامل هي الالف التي  
 عليه كما مر في دية مشتملة في اللفظية والتقديرية فان المعنوية غير الالف  
 عليه كما مر آنفا فيصح مفهوم من تعميم العامل فثابت قوله او على المصدرية  
 بان يكون معنويا اليه للمصدر المحذوف متصوبا بنسبة بعد حذفه ولهذا  
 مفسره بقوله ان يختلف لفظا او اختلافا في تقديره واختلافا في  
 منسوب الالف في الصورة او في التقدير والالف في اللفظية في الالف في اللفظية  
 اختلاف آثر الموب يكون لفظيا او تقديرية ولم يحل غير تعميم اللفظية

يختلف











لهذا وجب عليه في كل واحد من هذه الأحوال المختلفة في العمل على تقدير خلوها  
 عليه هذا يتحقق في جميع أفراد الموعوب عليه **قوله** غايته الامران هذا الحكم  
 اشارة الى الحكم المذكور في المتن بقوله وحكمه ان يختلف بجلالات اسم الاشياء  
 التي بين قبل هذا فانها اشارة الى الحكم الذي هو حدوث الاعراب  
 به خول العامل واعلم ان في كون هذا الحكم من خواص الموعوب كما يدل عليه قوله  
 لا يكون من خواص هذه الامة بظلاله يتحقق في الفعل المضارع البعز الا  
 المتعاقب انه حادثة اضافة للموعوب بالقياس الى الجنب اذ يقال  
 ان الموعوب الذي هذا الحكم اعم من الاسم مثل للفعل المضارع البعز اعم  
 ان حاصل هذا الجواب ان هذا الحكم بعض الموعوب ولا يخفى انه لم يقع  
 المقدم المنعك من ان هذا الحكم فانه اورد عليه موعوب لا يعرف انه  
 بالاجزاء فيه هذا الحكم والافعال بوجوب آخرين الدعا ان المراد في  
 قوله وحكمه ان يختلف آخوه باختلاف العوامل في وقت من الاوقات  
 وفي غير متعة الوجوه فانه يخفى ان المراد ان حكم الموعوب ايه مختلف آخوه  
 باختلاف العوامل الدالة عليه لو دخلت في ذلك ان هذا الحكم في كل موضع  
 الموعات **قوله** الاعراب ما اورد حكمة اوجوه فيه انه يستعمل بالمشتركة بين  
 المعاني في التوفيق وادراك حكمة او حوت من غير قرينة واضحة وليس هذا  
 منه دباب ارباب التوفيق بل يجب الاصرار في شذوذا واجب بان الترتيب  
 لهذا اشتغال كون الاعراب بالحركة او الحذف او ما كبده كره في ضبط  
 الموعات وبيان ارباب بعضها بالواو وبعضها بالالف وفي كونه هذا قرينة  
 واضحة في ايراد المقصود من غير العالم باستعمالهم فاعلم انما قلنا  
 ثم ذكر في قوله اوجوه ليس للتعدد والتجسيم في ايراد ارباب الامران  
 من انظار ما يلزم ان يكون هذا التوفيق الاعراب بالواو ويكون التوفيق  
 الاعراب بالالف منزهة او بالعكس بل انه اذ في كلامنا وذكر الامانة  
 الى انها لا يجمعان في موارد الاستعمال بل يتحقق احداهما في بعض  
 الموعات والاول في بعض الآخرة **قوله** اورد حروف

قال في حقه على الغرض من قوله ارباب اختلاف الاول  
 من غير اختلاف الترتيب في العالمين  
 وبالاختلاف التي قد عرفت بالاختلاف  
 في كل كلمة وبالعوامل التي في العالمين  
 الذي اخله على الجمع في بعض جملة ولا يخفى ذلك  
 كله انتهى قال الجمهور وجه البعد ان  
 الاختلاف في بعض الوجوه غير متصور فلا يلزم  
 مقام التوفيق وان يقال ان العالمين  
 من كل متعلق فلا يبعد به اذ ما عرفت  
 ان كل كلمة في لغة واحدة قد يكون له  
 في الحروف والوجه في بعض وعلم من حيث  
 بعد الحفام فلا وجه في البعد ان  
 في اورد من اختلاف الاختلاف  
 هو ان يقال من قوله ان السكون  
 اورد في السكون ان حكمة في هو من هذا  
 الكلام انتهى

وقيل ان هذا الحكم محرز في بعض النيات البغز  
 وهو الاسرار المتعددة في غير ذلك  
 في الاصل فممن هذا الفتح من انما الموعوب

وهذا الجيب الموعوب في بعض النيات البغز  
 حيث قال ان التوفيق عليه شذو  
 الاعراب بالواو حكمة اوجوه او  
 كبده كره في ضبط ارباب الامران  
 ولا يخفى بعده انتهى قال الجمهور  
 بعد في قوله ان ارباب  
 مشهور ان حكمة اوجوه او  
 لا يخفى ان توفيقه في كل

في الموعوب بها حتى لا يتحقق التوفيق بالعامل في بعض النيات البغز  
 انتفاضة على العوامل التي في الحروف كما صرح به في قوله في حكمة اوجوه  
 الموعوب بالواو حكمة اوجوه لا يتحقق في بعض النيات البغز  
 وقال الشيخ وحذف وفيه ان الاعراب ليس احد الامران من غير تعيين  
 ولا المركب منهما بل كل منهما ارباب فلا بد من مفهوم كل واحد في علم  
 كل واحد والتوفيق لا يفيد فاعلم المراد من اورد ان يكون اربابها  
 فبعد من علم كل منهما وعليه يمكن قول المفسر في الشرح بانه يختلف من حكمة  
 اوجوه ارباب الموعوب المفهوم الذي فيه الترتيب في بعض النيات البغز  
 انه حكمة اوجوه وفيه ان الترتيب في بعض النيات البغز لا يكون الا بين الامور المتعاقبة  
 ذكره السيد ويحتمل ان المراد ان لو كان حكمة اوجوه كذا حكمة اوجوه في بعض النيات البغز  
 فبذلك يرد ما ذكرنا انه في ان اربابها ما بغيره في بعض النيات البغز وان اربابها  
 فلا يصح اذ مع ايراد امور مختلفة كحقيقة في العام غير جارية في نفسه فاسم شذو  
 باختلاف اوجوه فان قلت حروف الاعراب هو الاخر فيلسف في بعض النيات البغز  
 لا اختلاف في نفسه قلت الا في اعم من حروف محصور في لاف سبب في بعض النيات البغز  
 الا في حكمة اوجوه بالواو حكمة اوجوه في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 في ضمة وكونه حكمة اوجوه في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 موعوب كما فعله في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 في نفس الامر ولو في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 او بالفعل لانه اشغل اليها في ارباب او سكون في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 اوجوه فان قلت ذكر هذا الفيد بوجوب عدم جمعية التوفيق في بعض النيات البغز  
 في بعض النيات البغز فان حروف الاعراب في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 الا في حكمة اوجوه في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 فلهذا سقط في الاضافة في ان اربابها في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 والشون امر خارج في الموعوب كذا في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز  
 عنى من حيث انها موعوب وتكون في بعض النيات البغز في بعض النيات البغز







بينه وبين المسبب والعوامل والمخالف في الاسباب البعيدة عن العوامل سبب  
 وبسبب عليه ان المجموع المركب من الفاعل والمفعول والاعراب سبب قريب ولا  
 واسطة بين الاعراب والاختلاف فيصدق التعريف على المجموع مع انه ليس  
 بالعوامل ولا يصدق على كل من الاختلاف كالحركات الثلاثة وكل من الخوف  
 الثالث فتصاعف الشبهة بهذا الخواب والفرق بينا في لفظ السبب  
 القريب لا في كلمة الباء او جيب بوجه آخر وهو ان الاصل في البناء ان  
 في كل على الالة العزلة في اعتبارات الخواص بمرزلة العلل الموجودة فيخرج  
 بقوله في دور بان المفهوم من كلمة الباء السببية الالائية تأمل واجب بوجه آخر  
 وهو ان قوله ليدل في خروج العوامل والحق المتقنية للاعراب ان العوامل  
 فلا يثبت بدالة على المعاني الحقيقية واما المعاني فلا يثبت بدالة  
 على النفس الا انه لم يرد ان يكون قوله ليدل على المعاني في تمام الحد وقد صرح  
 بالاختلاف في سببه قوله لا بد والعامل والمقتضى لقوله قدس سره لكنه لا يخل  
 بما اذا كان العامل حقا واما الجارية فالاولى ان يستدلوا انها  
 ان السببية القريبة المعنوية من الجارية والبقا ما هو موصولة على عمومها انما  
 الظاهر قوله لكنه يشك ان كل قوله لا بد والعامل والمقتضى على رفع الاسباب  
 الى الارب لا بد لكل عامل ومقتضى دون السبب الكلي كما هو الظاهر في العبارة  
 وقد قال اولي ولم يغل الصواب لانه جاز اخراج بعض العوامل والمقتضى  
 من الخوف والحركة كما جملة ما يقع في العامل بالسببية القريبة المعنوية  
 من الارب ولكن الاول اخراج جميع العوامل والمقتضى بسببه واحدة وهو  
 السببية القريبة المعنوية من الباء الجارية والبقا ما على عمومها كما هو  
 المتبادر في كل من جملة ما يقع في غير متبادر منه قيل كذا ان يراد  
 بالخوف خوف الجسد وبوليده هذا مقابلة بما لو كان يخرج العوامل كلها  
 فلا يخل بما اذا كان العامل حقا وقوله انه يخرج في اعراب المعنى و  
 في حيث من جعل علامتي التنية والجمع في خوف المعاني وظهر لها من  
 احر كبات قوله في الحاشية والبقا ما هو موصولة على عمومها الاول

قال في حاشية حاشية عبد الفتاح في تفسير  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه

ان يراد

ان يراد بما يفيد التقييم الموصوفة قوله ولو بقيت على عمومها كلمة لولم يفر على  
 من جميع الاحتمال الاول وهو كحقيق ما هو كونه والخوف لا يستغنى عنها  
 تمنع وقوله مع ان هذا الاحتمال اولي كما صرح في الحاشية بقوله فالاولى  
 ذكر اذا ارد ان يورد فان التبادر من السبب بسبب القريب هو والتاخر ان  
 يقول تعريف الاعراب محتزجي ومتعا اما جمعا فلا لا يصدق على  
 اعراب حدث في خوف الخوف اذا ركب بعض الاسماء الموصولة  
 الغير المتصلة به لئلا يخل مع عاملة ابتداء فانه لم يختلف بسببه  
 الخوف كما صرح به في قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في  
 اعراب الخوف ولا في العوامل الا ان يقال ليس المراد من السبب القريب  
 ان يثبت على الاختلاف ولم يوقف على بل المراد سبب التعقيد  
 بين وبين الاختلاف علاقة العلية بلا واسطة سبب اخر بان لا يكون  
 ذلك سبب سببه ذلك لا يقتضي استلزام سبب فانيا على اما  
 متعاقبا فيصدق التعريف على مجموع العوامل والاعراب او المقتضى والاعراب  
 او المجموع الثلاثة فان السببية من التقدم بالذات كما تحقق بين  
 الاول وكل من تلك الثلاثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع ولا واحد  
 منها مع الاعراب من تفيد السبب القريب لان تقدم مجموعها على الارب  
 ليس مما يرد فيه بينه وبين مجموعها الاختلاف بسبب آخر والاولى ان يكتفى  
 بما بحيث يخرج منه المجموع كما يكتفى بحيث يخرج منه المتكلم فانه القريب  
 في اختلاف الاول سبب اخر وان الله قدس سره بهذا مرجح اخبار  
 يكتفى بكلمة ما بارادة الحركة او خوف عصمة الله في العامل والمقتضى  
 من الاسباب البعيدة للاختلاف فان العامل بوجوب الحق حقيقة وهو قريب  
 الارب واذ اوجب الاختلاف بلا واسطة فيكون سببا قريبا  
 وجبه الدين وهو يقتضي تخرج الخوف لم يبق اختلاف اخر الخوف  
 يقتضي الحاشية لا يقتضي تعريف الخوف كونه كونه فلا فرق لانه مقتضى على جملة  
 ان ما اختلف قوله في الحاشية باعراب سبب فانيا على اما

فالاو

لن نفهم ما ذكره في حاشية في حاشية  
 حيث قال فالاولى ان سببه كونه الخوف  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه  
 من كل جملة ما يقع في غير متبادر منه







وان الافعال الان يقال مراده ان هذه الفاعلة ليست في الافعال لكن سابق وذكره  
 هو فمع الافعال بان غير ذلك محتمل لكن المراد ان يرفع على فاعلة وضع الاعراب  
 ان وان النون ناسبا من قوله بعد هذه الفاعلة من الاعراب جمع وضعه وسواء  
 قوله ليدل على المعاني المقنونة عليه اراد ان يرفع هذا النون فقال لكن المراد ان  
 يرفع على فاعلة ان طرأ من قوله ليدل على المعاني المقنونة جمع معنى يكون ان مراد بـ  
 النون جمع ما يقوم اليه وان مراد ما يقصد بهي **قوله** ولما اراد هذا الحق  
 يرفع اراد ان من متباينات انه وان اللام متعلق باختلف وبيان لفائدة  
 الاختلاف كما هو لاجل وضع الاعراب والاعراب ما وقع نسبة اختلاف  
 في اقواله لاجل اختلاف تلك المعاني وذلك ان لم يرفع جمعا ومفعولان جمعا  
 بالبنية وقيد بحقيقة صار ما يقع عليه لم يرد انه خارج ولا يتعلق به اصلا وان كان  
 اللام متعلقا بما هو خارج عنه لا بما هو داخل فيه كما احتار في الرفع والتقدير وضع  
 الاعراب الرفع والنسب والوجه ليدل على الفاعلية والمفعولية والافادة لانه  
 بعيد غاية البعد وجب الرفع **قوله** ولما اراد هذا الحق ان يكون من الاعراب جامعا  
 وما يقع به من قوله ليدل فيكونه التبيين على فاعلة اختلاف وضع الاعراب  
 ويحتمل ان يكون قوله هذا الحق اشارة الى مجموع الكونين الاول ان المراد  
 كونه من الاعراب جامعا وما يقع به من قوله ليدل وكونه التبيين على فاعلة اختلاف  
 وضع الاعراب طرأ من قوله حيث قال ارفال المراد في شرح هذا الكتاب  
 في لانه خارج عما اراد هذا الحق الذي ذكر لا كونه خارجا عما اراد كونه اللام  
 في غير متعلق بما هو خارج عن مفهوم من محور الكلام لانه بعيد عن الفهم جدا فاعل امره  
 لانه خارج عن محور الكلام في ليدل على اللام منصوب معطوف على اسم ان و  
 الكلام في ذيل النفي **قوله** يرفع وضع الاعراب المفهوم من وضع الاعراب  
 في هذا الموضع فانه بعيد عن النظر الى وضعه لا بعد ولا يتبعه فاعل امره قوله  
 فانه بعيد غاية البعد فاعل امره من جهة المراد كلف ما به الاعراب  
 والاشارة الى وضعه واختلافه فاعل امره من جهة بعيد وتعلقه بالمفهوم من محور الكلام  
 في وضع الاعراب وان صح لان الفهم كلفه بلفظ ذلك العاقل لكنه كونه

ثم انما في قوله يرفع  
 وضعه جارة غير متعلقة

هنا

هنا ما يقع تعلقه به وهو اختلاف الالف فتعلقه بالمفهوم من وضع الاعراب  
 واليه اصل الدلالة على المعاني يكفيه في العلية بوضع الاعراب ولا حاجة الى  
 بيان بقا تلك المعاني ونبأ له وثنا وله وانما الحاجة اليه بيان اختلاف  
 الاول **قوله** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف في الاول يكون الاستدلال  
 عقليا وعلى الثاني حقيقة عقليته ومع لا بد ان الاختلاف لا يدل على المعاني لادلاله  
 وضعية ولا عقليته بل على دلالات الاعراب اذ لا شك في سببية الاختلاف في  
 الدلالة على المعاني المقنونة على شكل **قوله** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف  
 فان قلت لم السند الدلالة الى الاختلاف مع ان الدال على هذه المعاني هو الاعراب  
 ان مراد ما به الاختلاف عند المراد الاعراب من ذلك روي عن جعفر الاصل فهو  
 او في بالجمية قلت نعم لكن لا جعفر **قوله** ليدل متعلقا باختلاف ولان الاختلاف  
 به خل في تلك الدلالة فالكسب المشارة الى هذا الفاعل يقع على ان بين المراد  
 حتم فان الاعراب الدال على تلك المعاني هو الاختلاف او ما به الاختلاف  
 فاحتار السلف انه الاختلاف لانه المستعمل في مقابلة النوازل هو عدم الاختلاف  
 واختار المراد ما به الاختلاف لانه امر معين وادفع هذا الى بالتبيين للمعنى  
 بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي **قوله** يرفع الفاعلية تفسر المعاني المقنونة  
 بالفاعلية والمفعولية والافادة اختيار بعضهم والمراد منهم وقال بعض آخر  
 كونه الاسم عمدة وفصله بواسطة حروف الجر وبلا واسطة **قوله** المقنونة  
 على صيغة اسم الفاعل صرح بذلك روي على الفاضل الهندري حيث رجح احتمال  
 كونه على صيغة اسم المفعول فصرح بها وذلك لان صيغة اسم الفاعل  
 على افذية تلك المعاني الموصوف وطريقها عليها على طريق الكناوية واما بعد  
 واحد اوجه اعتبار هذا الوصف في وضع الاختلاف او ما به الاختلاف  
 فذكر هذا الوصف اولى في هذا المقام واما صيغة اسم المفعول فيدل على  
 افذية الموصوف تلك المعاني على سبيل الكناوية بين الموصوف بان  
 امر ما موصوف بعد موصوف ولا يدل هذا على طريقتان تلك المعاني بالكنائيات  
 بوضع تلك المعاني امر مختلف هذا هو اسبب البصر في الكناوية في ثبوتها

اختلاف

هذا اسم اوقات الكناوية مقنونة في الاقوال  
 واما اذا اعتبر في الكناوية فمع ما قاله  
 الفاضل الهندري على استنباط  
 منه للملح

في بيان



بان تركيبهما اقرب من ان يكونا مع تقويتها في سبب اخر بخلاف اخر الكمال  
 للمعربات فانها على سبيل المناوئة لا محالة وقيل يجوز ان يجعل اسم فاعله المتكلم  
 والمؤوب وفيه ما فيه عصبه على صيغة اسم الفاعل المتداول في الحقيقة المتكلم  
 واستاده الى المعاني بفرب من التثنية والعلاقة صحيحة فالأخذه المعاني والمؤوب  
 المؤوب ولو قرئ على صيغة المفعول فاما ان يجزئ الاول صفة المتكلم فيكون المتداول  
 يفتح الواو المعاني الواردة على المؤوب او يجعله صفة المؤوب على فرب من التثنية  
 المناسبة فيكون المتداول بالفتح هو المعاني والكسر المؤوب فالأخذه المؤوب  
 المعاني ارباعه المؤوب واحد واحد وفيه ما لم لا شك في علية المؤوب ويجوز  
 ارجاع الضم الى الارباع لاستبلا المعاني على الارباع ايضا لان المعاني على الارباع  
 وحقه اني متكونية عليه فليحذف على تقييد متعلق بقوله على صيغة اسم الفاعل  
 بقية المعنوية متعدي فلا يفتح ان يكونه صفة للمعاني لان المعاني المعنوية  
 على صيغة اسم المفعول لا معنوية على صيغة اسم الفاعل فلا بد ان تقييد المتداول  
 بفتح لازم يفتح ان يكون مثل الورد ولو جعل المعنوية اسم مفعول كما جعل البعض  
 يفتح ان يكونه صفة لا تقييد ولعله انما يجعله اسم مفعول لا طلاقة على رواية  
 من ان يكون اسم فاعل او لا يستلزم عشر ان ورد المعاني التثنية على  
 المؤوب لان على سبيل التناول والتغريب دون الاجتماع استعير له الارباع  
 وذكر على نظر لا يستغنى عنه فيكونه توكيد او قرينة للمجاز والافتناء الحقيق  
 اخره الى بالابير غير طريق التاسب وفي الصحيح انه اوله الابدان اخرته هذه  
 مرة وهذه مرة وبالفاضية دست بدست كرون جبرس را خلاص باب  
 انقيين فانه يفتحه كونه حقيقة فاعلم ذلك وارجع الارباع وقوله كذا التثنية  
 متداوية غير مجمعة فاعلم امر على تقييد من معنى الورد وجعل السند المعنوية  
 بمعنى الماخلة بالنوبة ولو محاز الاسم من تقييد التقييد ويدل عليه قوله في  
 الارباع فانه لا يفتتح على سبيل المناوئة ارباعه واحد واحد  
 فلا يجمع اثنان ان قلت ان اراد ذلك في تركيب واحد فتداول  
 المعاني فانه ان اراد في تركيب فجمع ثم فان زيدا متصرف بالفعلية

والمفعول

والمفعولية في تركيبين قلت ارادوا المتداول في تركيب واحد في واحد  
 ارباعه يفتتح الاسم باحد في تركيب ثم باخر في تركيب اخر ولا يفتتح  
 بهما في تركيب واحد فلا يفتتح فاعلم على الصغرى ينبغي ان يكونه علاما  
 ايضا ان جعل الامر الواحد علامة لمعان متعددة خلاف الاصل خصوصاً  
 اذا كان تلك المعاني متداوية غير مجمعة كان اعتبار الامر الواحد لها اعتبار  
 المتضادين فوجب الاختلاف الاصل خصوصاً اذا كان في العلامة كالمكسر  
 قوله فوضع اصل الاعراب لحيث ان وضع نفس الاعراب للدلالة على نفس تلك  
 المعاني اعم من ان يكون مختلفة او لا ووضعه بحيث يختلف اخر المعرب به لاجل  
 اختلاف تلك المعاني وجهه الدين **قوله** ووضعه بحيث يختلف الاخر المعرب  
 لا اختلاف المعاني وانت جدير بان اختلاف المعاني لا يدل على وضع الاعراب  
 بحيث يختلف به اخر المعرب بل على وضع الاعراب مختلفاً وهو ليس  
 مدعى ظهوره **قوله** وانما جعل الاعراب في اخر المعرب بل يفيد لئلا يضع الاعراب  
 اشبه الى قوله ليدل وان كان متعلقاً بما اختلف اخره لا يفيد لئلا يجعل الاعراب  
 في اخر المعرب بل يفيد لئلا يضع الاعراب مختلفاً فلا بد من بيان علة جعله في اخر  
 المعرب فان قلت في الاعراب بالحرف لم يجعل الاعراب في اخر المعرب بل جعل  
 نفس اخر الاعراب فكيف يفتح النظر فيه في الاعراب بالحرف فيصول السند في الاعراب  
 بالحركة هو الذي هو الاصل فانه حال في اخر المعرب وترك الاعراب بالحرف بالمعاني  
 على الاصل ونقول المراد مطلق الاعراب وظيفه الاخر اعم من ان يكون بطريق تحقق  
 الحال في محل كاخ الاعراب بالحركة او بتحقيق الكل في صميم جريته كاخ الاعراب بالحرف  
 او المراد بالاخر اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فان الواقع بعد اكثر حروف  
 الكائنة كالواقع بعد الكل والمراد من اخر الاسم جانب الاخر بتقدير المضاف  
 عطية الله **قوله** لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة ان اريد  
 ان نفس الاسم يدل على المسمى فقط والاعراب على صفة لذلك فهو مجاز  
 كون الاسم دال على صفة المسمى ايضا ولجواز كون الاعراب دال على المسمى انه وان  
 اريد ان نفس الاسم يدل على المسمى وان دل على صفة والاعراب يدل على



صحة وان دل على المسمى فالنعتين غير تام اجيب عنه بان نفس الاسم يدل  
مقتضى على المسمى فقط والاعراب يدل مطابقة على صفة فقط **قوله** والاعراب  
على صفة أي صفة المسمى لكن لا شك ان الفاعل ليس الا هو اللفظ المرفوع فالقائمة  
صفة قائمة باللفظ لا بالدل فالاولى ان يقال صفة الاسم متأخرة عن الاسم المرفوع  
فينبغي ان يؤخر والها الط عنه وتأخر الاعراب عن الاسم مع انه تلفظ بالحرف معانها  
على ان الموجود بعد الكثرة الحروف كانه مذكور بعد الكل وبه يصح كون الاعراب  
متأخر في معناها عن الاسم مع انه عن الحرف الاخير وقيل ان الحركة بعد الحرف بكار  
التصاليها لا يظهر البعدية الا ترى انه اذا اشبع الفتح تغير واذا افاض الفتح بعد الواو  
وقس على الحركة الاخرى واما الانتفاض بمثل بصرى وفائمة بان الاعراب ليس  
في اخر المعرب بل في كلمة اخرى حقيقة فمدفوع بانه قد سبق انهما في حكم الكلمة الواحدة  
وكذا الانتفاض بمثل مسلمانا فان الآخر هو النون لان النون بمنزلة النون  
فالآخر هو الواو والالف قال الله انما اخرت هذا الحد وهو مختار عند القاهر على ما  
نسب اليه الا ان لسي لا على بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الاداء لان الاختلاف  
امر لا يتحقق سورة في الاخر حتى يسمي اعرابا هذا الكلام واعرض عليه صاحب الرضي بانك ايض  
ثبت الاختلاف من حيث لانه يرى بغيرك ما اختلف افراد ولا يختلف آخر  
الشيء بشي الاداء هناك اختلف اذ الفعل متضمن للمصدر هذا الكلام وفيه نظر  
لان لم يرد ان اخر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه باذكر بل اراد ان  
الاختلاف امر اعتباري غير موجود في اخر المعرب بخلاف الحركات والحروف  
الاعرابية الدالة على المعاني المعنوية ولا استحالته في ان يكون امر موجود في  
اخر المعرب سببا لاتصافه بما اعتباري لا وجود له ثم قال الله الاعراب  
بالاتفاق ثلثة اشياء والاختلاف ليس بها صل من كل واحد من الثلثة بل في  
مجموع الفتح والفتح والكسرة فاختلاف شيء واحد فكيف يكون الاعراب الاختلاف  
به كلام اقول الاختلاف اربعة ثلثة اذ في صور الانتفاض من الفتح الى الفتح والى  
الكسرة اربعة بدل ففتح ومن الفتح الى الكسرة نعم اذا جرى على الحركات  
الثلثة فان بنات اختلافها وهو الانتفاض من الفتح الى الفتح ومنها الى الكسرة

الا ان يدعى انه مما اجمع عليه ان الاعراب ثلثة اذا قيل جاء في زبد وان اردنا  
ومررت بزيد والى ان الاختلاف اثنان اما قال الرافعي مقترضا على  
المعرب ان الاختلاف ثلثة من السكون الى الفتح ومن السكون الى الكسرة فردد  
السيد السند عليه بوجهين احدهما ان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السوية فاداء  
ان الاختلاف هو الارباع وفي ان الاسم في احد طرفيه الملوب لم  
ان يكون في طرف الاخر اغير موبار فالحكم فيكون في حال السكون الى الفتح  
موبار اغير وهو يرد فيه انه لا حكم لان الاختلاف انما يتحقق على تقدير تحقق  
المتغير اذ لا يتحقق بغير تحقق المتغير منه وذلك ط ونا بينهما ان اذا انتقل  
الاسم من السكون الى الفتح ومنها الى الكسرة لم يوجد هناك انتقال من السكون  
الى الفتح ومن السكون الى الكسرة بل من الحركة الى الحركة كما لا يخفى فيه انه ينتقل  
من كسب اهورب اوليا على ما ناسب والغير يتصور تركيبة اوليا على ما  
جاء في التركيب بجمل رافع الا ان يدعى ما ذكرناه اتفاقا والغير يمكن  
ان يدعى اربعة بان مثل ذلك الاختلاف لا يتصور في الاعراب ما لم  
الا ان يجعل الانتقال من العدم الى الوجود اختلاف وفيه بعد ثم قال لو كان  
الاعراب الاختلاف ثم ان يكمن الاسم في اول تركيبة غير موبار لعدم الانتقال  
من الحركة الى الحركة واخره عليه صاحب الرافعي هذا الوجه على تقدير الانتقال  
عنه ما اختلف افراده في لم ينتقل حركة الى حركة لم يكن مختلف افراده  
وهذا الامر اضر بغيره اذ انما مات اذ في تأمل افراده بقوله ما اختلف  
افراده به ما يكون سببا لاختلاف لا محله الاختلاف وقد وجد في الاسم  
بغير كسب ما هو سبب اختلاف الاخر وان لم يترتب عليه الاختلاف باللفظ  
لذا قال السيد السند رحمه الله يدعى انه يلزم ان يكون الارباع بالانتقال  
والنحو اغير ابا الا ان يدعى ان الاعراب سبب قريب للاختلاف وحي  
به وان السبب القريب التحول لا توجد الحركة الواحدة فتأمل قال الرافعي محالفا  
لما ذهب اليه والفظ من اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف بالاعراب  
ان الارباع هذه هي سبعة من الاختلافات اتفاقا ولا يخلو ان الارباع الحركات















في المفعول المتأخر لا يجوز تحريكه **قوله** فاعلى الثقيل للتقليل وفي صحة هذا تركيب في المفعول  
لا يخل في المفعول المتأخر من الفعل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل  
او نحو ذلك فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل  
لانه انما يستلزم الفعل لانه لا يساهم على القوة وكانه اعطى التقليل للتقليل وجبه اليز **قوله** فاعلى الثقيل  
للتقليل في العبادة فاعلى الثقيل للتقليل ولا وجه لجملة لام تقوية العمل لانه انما يكثر في العبادة  
اخر او من الضعف باننا غير محموله على ان يتم بزيادة تعبرون ولا يتضمن لانه من غير  
غير قياسي فلا يجوز استعماله ثم وجه على الثقيل للتقليل والتخفيف للكثر شيئا انما هو انما  
التخفيف كهامم ويكثر التخفيف ان يحصل التوازن فيكثر الثقل موازيا للثقل وكذا  
للكثرة مثل في كل رفع غير اطلاق حصة مره او رفع حصة اطلاق مشرعه فانه جري على سبيل  
الحكمة والعدل من الخارج **قوله** فاعلى الخفيف للكثر شيئا او سعادته لانه لا يكثر  
الكثر لما ذكرنا فكانه اعطى للكثر للكثر وجبه اليز **قوله** ولما لم يبق للشاف الى ثلاثة غير  
اولا لانه لم يبلغ كثره مبلغ المتاعيل اعطى التقليل في وجبه اياه **قوله** العامل لما اقترع العامل  
في تعريف المعرف وان لم يصرح به وذكره كافي في حكم المعرب اراد ان يبين تعريفه وقدم عليه  
الاعراب والاشارة الى المعنى الحقيقي لانهما فاخوذان في تعريفه فالاولى قديمة عليه ولان  
بعد ذكر حكم المعرب اراد ان يبين سبب الاختلاف فقدم الاعراب الذي هو سبب قريب للاختلاف  
ثم اشار الى المعنى الحقيقي الذي هو سبب متوسط بين العامل الذي هو سبب بعيد  
**قوله** العامل قوم المعرب على الاعراب لان المعرب بيان حال الويات ولانه الاعراب في الحقيقة  
للمعرب قوم الاعراب على العامل لانه سبب قريب للاختلاف والعامل بعيد اولان معرفة تقوم العامل  
تتوقف على معرفة المعنى الحقيقي والاعراب **قوله** به يتقوم تقديم الجار والجزء على عامله منها  
على خلاف ما قاله تعريف الاعراب باختلاف آخره بناخيره عنه اشارة الى ان العامل سبب  
تام للمعنى الحقيقي وفي الاعراب بسببه الاختلاف فانه سبب غير تام واعلم ان الموجود لهذه  
الشيء هو التكلم والعامل هو الالة وكلها الاسم وكذلك الموجود لعلمايت هذه الالة هو التكلم  
كل النحاة جعلوا الالة كانهما هي الموجدة للشيء وعلمايتا فانه اسميت الالات عرالم ولا كانت  
ان في هذا المعنى انما الالة هي التي تقوم مقامه واليز لانه يتوقف على الالة فيكون هو

في المفعول المتأخر لا يجوز تحريكه **قوله** فاعلى الثقيل للتقليل وفي صحة هذا تركيب في المفعول  
لا يخل في المفعول المتأخر من الفعل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل  
او نحو ذلك فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل فاعلى الثقيل  
لانه انما يستلزم الفعل لانه لا يساهم على القوة وكانه اعطى التقليل للتقليل وجبه اليز **قوله** فاعلى الثقيل  
للتقليل في العبادة فاعلى الثقيل للتقليل ولا وجه لجملة لام تقوية العمل لانه انما يكثر في العبادة  
اخر او من الضعف باننا غير محموله على ان يتم بزيادة تعبرون ولا يتضمن لانه من غير  
غير قياسي فلا يجوز استعماله ثم وجه على الثقيل للتقليل والتخفيف للكثر شيئا انما هو انما  
التخفيف كهامم ويكثر التخفيف ان يحصل التوازن فيكثر الثقل موازيا للثقل وكذا  
للكثرة مثل في كل رفع غير اطلاق حصة مره او رفع حصة اطلاق مشرعه فانه جري على سبيل  
الحكمة والعدل من الخارج **قوله** فاعلى الخفيف للكثر شيئا او سعادته لانه لا يكثر  
الكثر لما ذكرنا فكانه اعطى للكثر للكثر وجبه اليز **قوله** ولما لم يبق للشاف الى ثلاثة غير  
اولا لانه لم يبلغ كثره مبلغ المتاعيل اعطى التقليل في وجبه اياه **قوله** العامل لما اقترع العامل  
في تعريف المعرف وان لم يصرح به وذكره كافي في حكم المعرب اراد ان يبين تعريفه وقدم عليه  
الاعراب والاشارة الى المعنى الحقيقي لانهما فاخوذان في تعريفه فالاولى قديمة عليه ولان  
بعد ذكر حكم المعرب اراد ان يبين سبب الاختلاف فقدم الاعراب الذي هو سبب قريب للاختلاف  
ثم اشار الى المعنى الحقيقي الذي هو سبب متوسط بين العامل الذي هو سبب بعيد  
**قوله** العامل قوم المعرب على الاعراب لان المعرب بيان حال الويات ولانه الاعراب في الحقيقة  
للمعرب قوم الاعراب على العامل لانه سبب قريب للاختلاف والعامل بعيد اولان معرفة تقوم العامل  
تتوقف على معرفة المعنى الحقيقي والاعراب **قوله** به يتقوم تقديم الجار والجزء على عامله منها  
على خلاف ما قاله تعريف الاعراب باختلاف آخره بناخيره عنه اشارة الى ان العامل سبب  
تام للمعنى الحقيقي وفي الاعراب بسببه الاختلاف فانه سبب غير تام واعلم ان الموجود لهذه  
الشيء هو التكلم والعامل هو الالة وكلها الاسم وكذلك الموجود لعلمايت هذه الالة هو التكلم  
كل النحاة جعلوا الالة كانهما هي الموجدة للشيء وعلمايتا فانه اسميت الالات عرالم ولا كانت  
ان في هذا المعنى انما الالة هي التي تقوم مقامه واليز لانه يتوقف على الالة فيكون هو



فإنه في الشيء نفسه لا يحد ولا يميز بين ما يزا به فكأن في مثل كبرم كمنه والشيء  
 به وبأنه في كبرم وبأنه في كبرم وعن الزيادة نحو ما جاء في واحد لانه يتقوم بالمعنى في الجملة  
 انتهى من سبب خبر ولا يحد بالاسناد والتركيب طرذا لا يكلم في الاسباب المعينة فاعلم ثم اعلم  
 ان ما دلح الفاعل الفعل عند الجمهور وعند خلف الاسناد وفي البتة والخبر لا يحد عند الجمهور  
 ومنه من في الآخر عند الفراء واكسان وفي المفعول ايد الفعل قال الفراء هو الفعل في المثال  
 ولا يحد في غيره وفي المضاف اليه عند بعضهم بحرف المقدرة الاسم او في عند بعضهم المضاف وكل  
 به في الاول نظر الى المعنى ومعنى كلام زيد غلام زيد والى الثاني نظر الى حرف الجر فهو مسوخة  
 والمضاف في مقدمته ولو كان مقدرا كان غلام زيد مفعول كغلام زيد وقال بعضهم المضاف في معنى الاضافة  
 وهو ان المراد بالاضافة ان يكون الشيء مضافا اليه معناه هو المعنى المقضي بالحاصل سبب العالم به بمعنى  
 الاضافة بين المضاف اليه والمضاف في معنى ان يكون المضاف في الفاعل اي النسبة التي بين الفعل والفاعل  
 لا الفعل فيكون الجمع على قول واحد الا ان يروى بكونه شيئا مضافا الا انه ينبغي ان يخرج العالم في المثال  
 كونه الشيء مفسوبا وهو صفة ثابتة بالفعل كما ان ذلك صفة ثابتة بالمضاف ولو لا حاشية الاكتاب  
 لاوردت تحقيقات ندراسهم وتقيقات بعض المتأخرين ومخرجات بعض المقتضين بحيث  
 المودة تواترهم في الخبر **قال كندر** ما به يتقوم الى الباء للسببية والمراد منها هو السببية  
 التلايق تقضي التعريف بالتكلم ونفس الاسم فانه قيل ان التعريف ليس بانفع لصيغة الجمع المتكلم والفاعل  
 ونفس الاسم لانه الجمع سبب قريب لحصول المعنى المقضي فاما المراد من السبب هو السبب الغير التام في  
 شيء وهو صدق التعريف على خبره الاخير في العالم لانه سبب قريب غير تام مع انه ليس به ملوك الجواب  
 بان المراد بالموصول هو الكلمة مفعول به لانه لو اريد به الكلمة لزم خروج الفاعل المعنوي من في البتة والخبر  
 عن التعريف مع انه اذا زاد المعرف ظهر به ما به يتقوم اي يحصل فيه التقوم بالحصول لانه لو ترك  
 على عموم تواترهم ان يكون العالم به تمام المعنى المقضي لكانت التقوم بالحصول القيام واحدة منه فلم يصدق  
 التعريف على شيء من العالم لانه المعنى المقضي ليس قايما بالمعرب واما اخر الجار والمجرور في تعريف  
 الاعراب فمهم منها ان السببية لا تختلف لست متغيرة في الاعراب لغير التقديم وذلك بخلاف  
 العالم الذي سبب في حصول المعنى المقضي من غير تقدم الجار والمجرور لانه هذه الاختصاص  
 في الاعراب في العالم لانه سبب في حصول المعنى المقضي لان السببية في حصول المعنى المقضي  
 يستلزم في الاعراب في العالم لانه سبب في حصول المعنى المقضي لان السببية في حصول المعنى المقضي

فيها

فيها ايغ فانه لا يحد والمحل الذي تاي المعنى اليه فانه في حصوله ولا يقع في جمع ذلك في  
 للمعونة من ابا على التامة بل يحد في التعريف على نوع العالم والمحل في احد الاسناد وهو غير  
 في حصول المعنى المقضي فقد قيل في الجواب المراد بالحرف في السبب الواحد المعنوي في التأثير في حصول المعنى  
 وهو ليس الا العالم قال النافل الحاشي في تعريف الجار والمجرور لانه تمام لا للحرف والباء لانه اي  
 انه لما قلنا بحصول المعنى المقضي وليس الا العالم وفيه ما لم **قال** اي يحصل التقوم  
 بمعنى حصل ليس في كتب اللغة والظن انها مودة في اصطلاح المتكلمين ثم قوم عن غير  
 وازيل اعرجه ولا يبعد ان يستعمل بمعنى الحصول لان العدم كالا عرجا والتحصل كالانقراض  
**وقال** في ما يتبع في شرح الرضي في ان في عبارة المصنفين ان الظاهر في نحو قام  
 انه يحتمل مثل قام العرض بخبر الجسم وبين الفاعل الشريف في حاشية الظهور بقوله المصنفين  
 فلا خفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فعناه بحسب اللغة راجع اليه انتهى وقال  
 ايضه ونعني بالتقوم نحو قيام العرض بالجوهر فانه معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كغير  
 الكلمة عندنا افضل او مضافا اليها وهي كالا عرض الغاية بالعمد والفعلية والاضافة  
 بسبب توسط العالم والموجد لها هو المتكلم والعالم لانه وهذا ايم ضعيف لان ما ذكره  
 انما يظهر في قام يقوم الثلاث في لاقى تقوم فانه معنى القيام بالآخر ليس في تقوم للغة لانه معنى  
 التسوية ولا عرفا لا يستعمل في المعنى الحصول والتحقيق كما يقال المهنة متقومه باجرها والجنس  
 متقوم بالفصلان بالانجيل السببية وكذلك في قولهم تقوم العرض بالجوهر وقولنا قام العرض  
 بالجوهر فانه فرق ظاهر بين قولنا تقوم العرض بالجوهر في الفعل بالتشديد وبين قولنا تقوم العرض  
 بالجوهر في معنى الباء ام الباء  
**ول** اي معنى يشير  
 تنكير المعنى بانه حمل الاسم في المعنى على العهد الذي هو المعرف بهذا قريب من التنكير ولهذه الجمل  
 من توصيف التنكير به لكن لا يجب حمل الاسم عليه مع انه ليس معناه المتبادر ولا كونه استعمالا بل انظر  
 ان الاسم للعهد الجار في لا يبعد ان يكون مراد الشئ من قوله اي معنى اكثر اشارة الى تعميم افراد المعنويين  
 المقضي للاعراب على اطلاق المعنى المقضي من الحاشية المسوقة **قال** اي معنى في التنكير اشارة  
 الى ان الاسم في المعنى للعهد الذي هو في حكم التنكير او التقوية على ما هو في التنكير المذكورة  
**قوله** في التنكير المذكورة على المعرب المقضية ووجه التنكير اشارة الى ان الاسم في التنكير  
 لا اعراض في الاعراب في المعرب ثم ان تعريضا لا يحد في الاعراب فاعلم ان الاسم في الاعراب

ووجه ما في قوله  
 اي معنى يشير  
 الى معنى في التنكير

كذلك وقع يا ضا  
 في حاشية التنكير



انما مقتضى ما يوجد في اسم في الفعل والمفعول انما هو البصيرين الا ان بعض المعرف بها بعامل الاسم  
 بعد ان يسم في قولنا العاقل للعقل لما جرى اشارته الى العاقل المعبر في تعريف العرب وبجمله غرضنا عن الفقيه  
 تعريف ما في الاسم ثم انهم عرفوا العاقل المطلق باوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان قلت  
 ان تعريف العاقل لا يصدق على العاقل في مثل قولنا حرك كرسى فانه لم يحصل بسببه معنى لتعريف العاقل  
 والمفعول فظا واما الاضافة فانه يحصل ليس مضافا اليه قلت الاضافة وان لم يتحقق فيه حقيقة  
 لكنه لا يعمم تحققاته حكما والمراد بالمعنى العقلي ان يكون حقيقة او حكما ولو سلم فالمراد من العاقل  
 معرف بالثبوت في اللفظ والمعنى في نوح العوازل الزائدة لا بغير قوله لا عراب فيه ان اعتبار الاخر  
 في تعريف العاقل موجب لوجود لانه العرب اخذوا في تعريف الاعراب والعاقل اخذوا في تعريف العرب  
 في تعريف العاقل فانه في رتبة زيرايات عامل في اللفظ هو موافق لمذهب كوفيين حيث قالوا  
 في الفعل والفعل عامل في المفعول الا انه صار مفعولا لهما واما عند البصريين فالمراد الفعل الذي رايته  
 عامل في العاقل في المفعول عندهم هو الفعل عصاه وفي مررت بزيد كانه الادنى في تعال وفي  
 حكم زيدا لام القدرة والضاف للاضافة عامل لانه المضاف المشهور بالتب والى الذين المتفق على  
 بين الجور وان كان زيد ايضا مضافا اليه بحسب تعريف العرب فيها قوله فالمراد الفاعلية اي  
 اذا عرفت الاعراب وانواعه ولو ذكر انقسامه الى الحركات وبالحروف ثم قال فالمراد ان  
 كان احسن وتفصيله ان الاعراب بالحركات وهو الكل او بالحروف ولا يكتفى بالحروف  
 العلة لاختلافها وكونها في جنس الحركات وكل منها تام وهو الكل هو ان يسمي في النوع في حالها  
 بان يكون الرفع بالنعم او الود القام بمع و بالتعريف بالفتح او الالف القام معناه والجر بالكسرة والياء  
 القام معناه او غير تام وهو الم يسمي كركه وهو في الحركات فسمان بالكسرة احاسا  
 كان بالفتح بالكسرة ووزن الفتح او بالنعم ووزن الكسرة وفي الحروف ما كان بالالف والياء ووزن  
 الواو والواو والياء ووزن الالف فالاقسام ستة ويدا الله وباللهم قوله في تعريفه  
 كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم المفرد المنصرف والجمع المنصرف قوله في تعريفه  
 فالمراد المنصرف بالحركات وبين النوع اذ ان بين الاعراب في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه  
 في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم المفرد المنصرف والجمع المنصرف قوله في تعريفه  
 فالمراد المنصرف بالحركات وبين النوع اذ ان بين الاعراب في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه

في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم المفرد المنصرف والجمع المنصرف  
 فالمراد المنصرف بالحركات وبين النوع اذ ان بين الاعراب في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه  
 في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم المفرد المنصرف والجمع المنصرف  
 فالمراد المنصرف بالحركات وبين النوع اذ ان بين الاعراب في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه

اذا كانا خصوص كونه الله متفصيلا للمعنى المتفصيلا لا لغيره قوله في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه  
 لانه كونه المفرد وجعل الاسم لم يكن مشني ولا مجموعا تفسيره لكان اول اذ الطائفة  
 بهذا الملق في مقابلة المشني والمجموع ولا اطلاقا في آخره في بعضها في هذا الكتاب فانه  
 في تعريف الكلمة على ما يقابل المركب واطلق في بحث المصادف على ما يقابل المضاف المشني  
 في بحث التميز على ما يقابل الكلمة وما شابهها فان قلت المفرد المنصرف على هذا التفسير  
 الاسماء الستة وملحقات المشني قوله في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم  
 المفرد المنصرف كانه قال كل منصرف منفردا غير مركب بالحركات  
 الستة الاسماء الستة وملحقات المشني والمجموع فانه قلت لم يكن بيان في تعريفه كونه  
 بغيره الحكم ولم يجعله مشني في القاعدة بل قيد هذه القاعدة بالمنصرف لاخره  
 قلت لما كان غير المنصرف كثير الافراد اسم بانه واخرجه في موضع هذا الحكم  
 المنصرف اذ لا يستلزم شايع في امر القليل قوله في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم  
 بالمشني والمجموع خارج من هذه القاعدة بقية المنصرف او المقسم بالمنصرف وغير المنصرف  
 او العرب الذي في شأنه ان يقبل التنوين والكسرة في العرب بالحرف خارج من المنصرف وغير المنصرف  
 وفيه ح كفي ذكر المنصرف بدون المفرد او المشني والمجموع خارجان عنه قوله في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم  
 ان ذكر الجمع المونث السالم فانه قلت غير المنصرف الذي اخرجى على الحركات الستة للمفرد  
 او الاضافة او اللام داخل في غير المنصرف لاني المفرد المنصرف ان اعرابها بالحركات  
 الستة لا بالحركات قوله في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم المفرد المنصرف والجمع المنصرف  
 في المنصرف خارجة عن غير المنصرف قوله في تعريفه كونه بالحركات وفي تعريفه كونه تاما وهو الاسم المفرد المنصرف والجمع المنصرف  
 لا مجموعا لوقال اي الاسم الذي لم يكن مشني ولا مجموعا لكان اولي انه اردتم بالمشني والمجموع  
 المشنيين هو المشني والمجموع في الاصطلاح ادخل في المفرد لفظ ابو وكلما وعشرون  
 واخواتها مع انه اعرابها لم يكن كذا وان اردتم بهما هو انهم في الاصطلاح وما هو  
 في حكمه يخرج غير المفرد لفظ كلا مع انه اعرابها كالمفرد المنصرف حال كونه مضافا الى المظهر  
 طهيرة اي الاسم المفرد الذي لم يكن مشني ولا مجموعا قالوا بالمفرد ما يقابل المشني والمجموع  
 لا ما يقابل المضاف في مثل المضاف اليه فاقول ان هذا هو المراد من الاسماء الستة والاضافة  
 الى غير ما يشتمل على الاسماء المفردة من اعرابها مشني بالفتحة والفتحة والكسرة











على المصدرية لا على الحالية والاعمال بخلاف ما في قوله كذا كما هو ذهب ابن عيسى الى ان  
 ولو كان كذا قال لا يجوز تعريفها وتغيرها على ان انتصباها على الحال لا على حذف مضاف بمعنى متبنا  
 وقع المصدر صفة كما ان الصفة في قدمت مصدر في قدمت قابلا على احد المتدبرين ولا يمنع  
 ان يقال ان جميع ذلك على حذف مضاف الى ايته ذاك كصل الاله لا بما لفته فيه انتهى **قوله** **قوله**  
 بتقدير مضاف وانما المضاف الى مقامه واخر الاعراب عليه **قوله** **قوله** ويحتمل النصب  
 على الحالية والمصدرية او مرفوعا ووقع وقعا والجملة حال للم **قوله** **قوله** ويحتمل النصب  
 على الحالية والمصدرية فانه يجوز رفعها ونصبها وجزا بمعنى مرفوعا ونصبها وجزا **قوله** **قوله**  
 المرفوع معنى كل واحد من المرفوع والمنصرف للجمع المذكر المنصرف لا بين بالفتحة حال كونه مرفوعا وكذا التثنية  
 واثبات او مفعول لم يسم فاعلا لا اعراب المقدرا كما نقل عن قيس بن عمار عن اعراب هذا القسم  
 بالفتحة حال كونها مرفوعة واعراب بالفتحة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبها وجزا انتهى **قوله** **قوله**  
 محذوف كذا وجزا واخره بمعنى اسم الفاعل تقدير الكلام اعراب المرفوع والمنصرف للجمع المذكر المنصرف بالفتحة  
 حال كونها رافعا ايها وكذا حال اعراب **قوله** **قوله** والمصدرية فانه يجوز مضافا الى المصدر محذوف كما صرح  
 به فيما نقل عن اعراب كذا وجزا ونصبها وجزا مصدر تقدير بالفتحة رفع وقعا وبالفتحة نصبها  
 وبالكسرة جزا **قوله** **قوله** ويحتمل النصب على المصدرية اي اعراب رفع او رفع وقعا وبالفتحة نصبها  
 على ان يكون الرفع بمعنى المرفوع اي حال كونها مرفوعة والعامل في الجملة المذكورة او الحال المرفوعة والحال  
 الغير المستكن فيه او المعنى المستنبط من فحوى الكلام وهو الاعراب او الحال المتبينة كونه فاعلا معنى  
 ويحتمل ان يكون المعنى والمرفوع المنصرف عرب بالفتحة تقدير والباء فخر بالفتحة المابعض مع ويجوز ان يكون  
 المعنى متبلس بها والحرف يحتمل المستفاد والفتحة بغير ثم ان قوله والفتحة نصبا فم قبل عطف المومنين  
 على المومنين عاينها مختلف بغير احد وهو غير جائز عند سيبويه مطلقا وجائز عند غيره مطلقا  
 والجمهور على جوازها في صورة تقدم الجوز كافي قوله ان في الدار زيد والحجرة عمار وهذا التركيب في هذا الجوز  
 قس على تركيبه فخطا فقد اخطا في حيث لا يدري **قوله** **قوله** والقسم اثبت مثل جازي طلبته  
 لم يقل مثل جازي رجالا لانه يفرق بين المرفوع والمرفوع في ذكر جازي رجل لانه قريب من مختلف نحو طلبته فانه لا يقال  
 في المرفوع ان يحتاج اليه كذا في المرفوع في ذكر جازي رجالا لانه يفرق بين المرفوع والمرفوع في ذكر جازي رجل لانه قريب من مختلف نحو طلبته فانه لا يقال  
 في المرفوع ان يحتاج اليه كذا في المرفوع في ذكر جازي رجالا لانه يفرق بين المرفوع والمرفوع في ذكر جازي رجل لانه قريب من مختلف نحو طلبته فانه لا يقال

قوله  
قوله  
قوله

قوله  
قوله  
قوله

على الفتحة الخفيفة اما السبعة اما كان حق بالتقديم طلبا لان بغير حكم لجمع المرفوع جازي  
 ولان الذين سلف الى معرفة حكم جمع المرفوع باخطا وذكر جمع المذكر اياها وادخل في ذلك  
 ولان المنصرف هو الكمال جمع المرفوع من فلا يفرغ الى ذكر خلاف الكمال لا بعد استيعاب محذور  
 ما هو الكمال ويقر به من قبل غير المنصرف مخالفة من محبتين حمل كل على النصب وترك التنوين  
 وقيل جمع المرفوع اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى اطويل وفيه ان العلم لم يتعرض للمرفوع  
 شي منها بهما فلا وجه للتقديم والنا فيه من جهة او صفة احد هما وعدم او صفة الاخر **قوله** **قوله**  
 وجوبا اخر يطلبها من تدبر ما من تعليل فانهم جازي المرفوع **قوله** **قوله** جمع المرفوع السبع الماور  
 اسم المرفوع بالجر كالتثنية اذ وان يذكر الاسم المرفوع لمركبين وهو نونان احدهما المرفوع  
 بالفتحة والكسرة ووجه المرفوع السالم وانما المرفوع بالفتحة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدم  
 جمع المرفوع السالم على غير المنصرف اما لكونه ارفع من غير المنصرف اذ مرفوعة يحصل بالكون بالالف  
 والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى تفصيل العلة لتسحق كما سياتي **قوله** **قوله** ولان النصب تابع  
 للجر وهو شايع ووقع في المثني والمثلاث به الجمع المرفوع السالم والمثناة فيكون كالكامل بخلاف  
 العكس كما في غير المنصرف اذ لانه حكم جمع المرفوع السالم باخر اعرابه يدين لمركبين لا يتغير تحت  
 الغير المنصرف فانه حكمه تغيير للمفردة والشايب ودخول اللام وحذف الاضافة اذ لان  
 غير المنصرف للمثانية بالثني من خط من درجة ساير المرفوعات فاما سبب خبره كمن قدم عليه  
 التي اعرابها بالجر كالتثنية المرفوعات بالجر كالتثنية المرفوعات بالجر كالتثنية المرفوعات بالجر كالتثنية  
 فيبين ان اعراب السالم يكون مرفوعا باخر اعرابه كما ذكرنا او لم يكن منصرفا باخر اعرابه كما ذكرنا  
 كذا اوله اذ اذا اجتمع في مادة جمع المرفوع السالم مع غير المنصرف كسلمات تلام المرفوع  
 بقلت فيها جمع المرفوع السالم في الاعراب مع صفة تجميع انتفاء معنى الجمية حال العلية  
 نقل من قيس بن عمار عن سالم مرفوع على ان صفة للجمع انتهى وانما حمل على هذا لما يحتمل ان  
 السالم صفة للمرفوع لانه واحد المرفوع عند الجمع والجمع السالم المرفوع في قوله تعالى  
 وذلك لان المصطلح جرى على توصيف الجمع بالفتحة وان كان السالم حاله حاله **قوله** **قوله**  
 المراد المعنى الانشائي حتى يوصف المضاف اليه بالفتحة او لانه في قوله تعالى المرفوع السالم المرفوع  
 صفة للجمع السالم المرفوع المرفوع

قوله  
قوله  
قوله

قوله  
قوله  
قوله



من المجمع ان لا يفتقر جمع فرجة اللفظ لان السالم معرب للمجمع  
 متساوية فهو احوط منه فلا مطابقة وانما فرجة المعنى فلان السلافة وصفت المفردة وفتح  
 الادوات في باب الوصف بحر المطابقة في اصل التوفيق والتشكيل لاني نوعه المخصوص  
 وفتح ان هذا الاصطلاح يوصف الجمع بالسلافة والفتحة بسلامة مفردة من الحارة **قوله**  
 جمع الموزن السالم بالفتحة وكسرة أي على سبيل الوجوب مطلقا لكن في اللغة المشهورة فلا يفتح  
 ما قاله ابن مالك وفتح ابن هشام وغيره من ان ما واحد محذوف اللام من هذا الجمع ينصب  
 في لغة كقول بعض العرب سمعت لغاتهم بالمراد اليه محذوف فانه رد اليه ينصب كسرة كسوة  
 وفتح في غير شئ الا ان الامام ناصر الدين القفاري في درسه في قول الترمذي وربما نصب  
 بالفتحة ان كان محذوف اللام انما المراد محذوف اللام في الجمع والمفرد قال فخرج الاخوات لان  
 لا به هي الواو ان حذف في المفرد وجدت في الجمع كالاخوات ودخلت التثنية في حذف لانه وهي  
 ودخلت التثنية في حذف لانه وهي الواو في الجمع والمفرد جميعا وان عوض عنها التثنية في المفرد فقط  
 فينصب بالفتحة كاللغات انتهى فراجع وهذا كله على مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه  
 يجوز نصب جمع الموزن السالم بالفتحة مطلقا وذلك لان حال نصبه مبني على كسر  
 لانه في لغة لا يوجب لبناء **قوله** فاصح عارضا **قوله** وهو ما يكون بالالف واللام ما يرد في الف  
 والجمع اوجه في الف واللام في كل كسرة من المفردات التي في احرف الف واللام  
 يخرج نحو غزوات فانه لم يرد في الفاضح بالمعنى فصل في نزع الفصل من هي بفتح الجمع وكان  
 ينبغي ان يذكر من قال انه امران يكونان جمعا لا اوبا اعتبار الالف في غزوات فقد خالف المع  
 باليس في عيسى الصفوة **قوله** وهو ما يكون بالالف واللام سواء كان مفردا ام ثنائيا كالكلمات  
 او مذكرا ام انثى في جميع حال هو بمعنى الماضي وسواء كان مفردا ام ثنائيا كالكلمات المذكورة او غير السالم  
 اسجالات ونزلات وخطوات فلا ينتقض القاعدة بالامثلة المذكورة ولا ينتقض  
 بمثل سنين وارضين وان حمل العبارة على ظاهره لان السلامة مفقودة هناك لكن يحجب  
 عليه انه لا يقال بين الجمع المذكور السالم والجمع الموزن السالم فتوجهه صالح فوجهه وناسد  
 في وجهه **قوله** وهو ما يكون بالالف واللام يعني انه مفردة اصطلاحا هو هذا  
 فلا يخرج منه جمعا لا يوجب لبناء وفتح في ما لم يكن واحدا موقفا يصدق منه  
 الاصطلاح ثانيا لم يرد فيه نحو ثمان في جمع ثمانية ان واحد موزن في الجمع لعدم صدق

في الجمع

مفردة الاصطلاح عليه وانما في جمع الموزن كونه واحدة موقفا ثانيا وسالما في لغة الجمع  
 قال بعض المحققين وينبغي ان يضم اليه لات جمع ذات فرجة لفظا كاضم الواو الى جمع المذكور السالم  
 عمدة **قوله** وهو ما يكون بالالف واللام يرد في ما يرد في الجمع الموزن السالم معنى اصطلاحا  
 لا معنى اضافي ونومس في هذا يخرج نحو سحلا وسفر جلا من جوع المذكر ولا يدخل فيه نحو  
 جمع ثنية ولا يبعد ان يكون فيه دفعا لما يورد في ذاته كان ينبغي ان يضم لفظ اللام جمع ذات  
 بمعنى صاحبة فرجة لفظا كاضم الواو الى جمع المذكور السالم انتهى اذ على هذا التقدير يدخل  
 اللات في جمع الموزن السالم حقيقة وانما لا يدخل اذا ضم بالحق باخر مفردة الف واللام  
 ولا ينبغي ان لا يكون مثل ذلك في الواو لا يدخل في قولنا ما يكون بالواو والواو لا يكون  
 في الواو اصلا فلهذا الفرق وانفع الايراد **قوله** واحترز به أي بقوله السالم وقوله المكسر أي بالفتحة  
 المكسر وانما جمع المذكور السالم فلم يدخل في جمع الموزن حتى يحتاج الى الاشارة من قال وجمع الجمع المكسر  
 فانه سيعلم لم يحسن في المكسر **قوله** واحترز به عن المكسر فانه قد علم أي احترز به عن الجمع  
 المكسر فانه حكم ليس كذلك لما قد علم انه موزن بالحرركات الثلاث فلا يرد في الاشارة لانه علم لانه  
 لا يشارك في هذا الحكم فوجه الامور **قوله** واحترز به عن المكسر لانه ضمير راجع الى جمع الموزن السالم  
 كضمير هو في قوله وهو ما يكون بالالف واللام ويورد ان لا يحترز عنه فمع دخوله في فية لم يرد  
 في غير الجمع الموزن السالم حتى يكون دخلا في خارجة بقوله جمع الموزن السالم الا ان يعذر الاسم  
 الموزن في نفي الحكم فيقال الاسم الموزن الذي هو جمع الموزن السالم كذا يرد في لادجه لتخصيصه بالمكسر  
 بل احترز به في الجمع المذكور السالم ايضا ويختل في مرجع الضمير الى السالم ويؤيده الاشارة في المكسر فقط  
 لكنه خلاف الظاهر **قوله** فانه قد علم يقين في علم ان المكسر ليس كذلك والابحذ العلم لا يوجب الاشارة  
 عنه عمدة **قوله** فانه قد علم الاشارة يقول فانه حكم مخالف حكمه وذلك من وجهين  
 احدهما ان الاشارة ليس فرجة انه قد علم في ثنائيهما ان حكم كل جمع المكسر لم يعلم بل علم ان ثنائيهما  
 بل الجمع المكسر المنفرد **قوله** فانه قد علم يرد في حكمه غير حكمه كما قد علم فلا يرد في ثنائيهما  
 الاشارة ليس لانه علم بل لانه لا يشارك في هذا الحكم **قوله** فانه ان ينصب فيه يعود وبسورة التعليل  
 المستفاد من قوله فان لانه اول ما يشار الى ان الجمع المذكور السالم في قوله  
 الثالث بجملة معارفة لما قد يحتاج الى التفرقة لوان الجمع المذكور ليس بضمير في قوله  
 يكون المنصب محو الاشارة الى ما قد يرد في ثنائيهما كون بوجه الجمع انما لا يشارك في حكمه

في الجمع

من المجمع











واما بعد  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لولا  
 ان هدانا الله

المفتي























فقد حصل الشئ ما بقي المجموع لا اعراب يوحد فوض اعرابها بالوقوف وانحصار حروف الاعراب  
 بالوقوف العلة عند امرهم **قوله** نحو يفران وطرنا وانما قدم المضارع على الماضي لانه مرتب  
 وهذا مجتنب العرب **قوله** لفظة الفتحة وكثرة التنوين لانه قد وجد التنوين بغير جمع والجمع  
 لا يوجد بغير التنوين فكثرة التنوين بهذا الاعتبار فاضل **قوله** لفظة الفتحة وكثرة التنوين  
 بالقياس الى الجمع وذلك لانه الجمع يوقف على فتحة فرد وشرطه ان كان اسما واكثر من ثلثة  
 ان كان صفة ككلافتين مثلا يتصور ثلث حصة باختيار كل اثنين بينهما ولا يتصور  
 بالجمع واحد فوقع كل منهما على **قوله** وكثرة التنوين في اعتبار الاستعمال والاعراب  
 الا اذا وادوا شيئا مما **قوله** لوقع كل واحد منها فضلة في الكلام اتي لوقع موصوف  
 كل واحد من النصب والجر فضلة في الكلام او الوقوع كل واحد من النصب والجر فضلة  
 في الكلام والاسن في التوجيه راجع الى النصب وجر جعلها بمعنى النصب والجر وفيه  
 استحسان الاستخدام **قوله** لوقع كل منهما فضلة في الكلام او علامة الفضلة حقيقة  
 او حكما او صفة الفضلة حقيقة او حكما **قوله** لما وقع من تقسيم الاعراب الى المراكز وحرف  
 يعني قوله فالمراد المنفرد والجمع المكثر المنفرد لانه لا يشار الى تقسيم الاعراب الى المراكز والاعراب  
 بالحرف وبيان موضعها المختلفة في انهما في موضع الحركات والحروف الثلث وفي بعض المواضع  
 بالقرنين والقرنين **قوله** ولما وقع من تقسيم الاعراب الى المراكز والحرف لا يقال  
 انه المعظم تقسيم الاعراب الى المراكز والحرف فكيف يصح قوله ولما وقع من تقسيم الاعراب الى المراكز  
 ان المراد من التقسيم هو التقسيم القسيمي ولا شك ان المراد من تقسيم الاعراب الى المراكز  
 انواع الاسماء حيث قال فالمراد المنفرد والمكرر ويعلم في منتهى تقدير الهمما وانحصار فيها  
**قوله** اللذين اشبهوا تقسيم الهمما الى تقسيم الاعراب الى اللغزلي التقديري فيما بين  
 حيث قال فيما بين ذلك ان يختلف احد باختلاف العوامل في التقدير او الاشياء التي تقسم  
 في هذا القول على تقدير جعل قوله اقل او تقدير اقل القول اخره او لا خلاف الاخر ولو كانا في الهمما  
 لم يكن لهما في العوامل او لا خلاف العوامل **قوله** اللذين اشبهوا تقسيم الهمما  
 في التقسيم حيث قال في التقسيم **قوله** في التقسيم **قوله** في التقسيم **قوله** في التقسيم  
 من التقسيم ما بين التقسيم الى التقسيم **قوله** في التقسيم **قوله** في التقسيم **قوله** في التقسيم  
 عود في التقسيم ان هذا التقسيم يحصل بالاعتبار في التقسيم **قوله** في التقسيم **قوله** في التقسيم

قسته

كانه الانسب ان يقسم الاعراب الى اللغزلي التقديري ثم يبين ما صنعها في تقسيمها الى قسمين  
 فيما بين حيث قال لفظا او تقدير **قوله** ولما كان التقديري اقل كان قبل الاعراب اللغزلي اقل كما اختلف  
 اليه ولا فخر اخره ههنا **قاجاب** بان التقديري اقل فهو الضبط اقرب وقول فله حكم الضبط  
 والطلب الاختصار في بيان الاعراب اللغزلي بقوله واللغزلي فيما عداه او فخر التقديري ادلة  
 لوجوب اللغزلي اذا ما قام ان يبين تفصيلا وهو معذور او في ضمن القواعد ولم يبتدئ المعصية بهما  
 والتعيين بسبب القسمين الاولين في اللغزلي او لا ثم اثبتا ما في التقديري على كل من الطبع  
 السليم يتبين من هذا التقسيم **قوله** ولما كان التقديري اقل اعم من اللغزلي الاولين  
 اللغزلي يظهر دلالة على التقسيم لئلا ياب الا انه قد تم التقديري لانه اقل والاول اقدم لغيره  
 لاكثر ثم بين اللغزلي واجل في بيان كثرته وتعدد احاطته حيث قال وللغزلي فيما عداه وجية **قوله**  
 ولما كان التقديري اقل اعم من اللغزلي فلو اخف بالتقدم واضبط فيكون اولى بالتقديم واحاطة عليه  
 ولان التقديري لخصه اولى في التقديم في مقام البيان والقسم من هذا الكلام الاعتدال في تقديم الاعراب  
 التقديري مع ان اللغزلي اصل لان الاعراب علامات وحق العلامات ان يكون لها معنى  
**قوله** ولما كان التقديري اقل اعم من اللغزلي فلو اخف بالتقدم واضبط فيكون اولى بالتقديم واحاطة عليه  
 بتعدد الانواع وكان نوعا واحدا وما اريد من تعدد الاخر اما اذ لم يكن كذلك فلا منافاة لوقفه على  
 بيان اللغزلي بقوله مثلا اللغزلي فيما لم يتعدز ولم يستقل التقدير فيما عداه لم يحصل طرفة البيان  
 على ذكره لا يقال هذا زيادة لم لا نقول بحجها الاكتفاء ببعض الاشياء لانه على هذا التقدير يكون  
 ان يقول اللغزلي فيما لم يتعدز ولم يستقل كثره مطلقا وقاض نصبا وهو مسلم ح او نصبا حاطم فاعلم  
**قوله** ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا **قوله** في التقدير بان قوله التقديري وكثرة اللغزلي لا يغير نسبيا  
 لتقديم التقدير على اللغزلي او العلة لان كون سببا للتقديم الا اذا كان كثره منضبطا وبما نحن فيه  
 ليس كذلك او يجوز ان يقال اللغزلي في الاسم الذي اعرابه غير التقديري في التقدير كذا وكذا او يقال  
 ان اللغزلي فيما لا يتعدز ولا يستقل التقدير فيها **قوله** اي تقدير الاعراب اي تقدير الحكم **قوله**  
 او كون الاعراب مقدر او يمكن جعل قوله المقدم التقدير بمعنى المقدر وصفة المقدر في الاعراب  
 المقدر وهذا التوجيه اولى باذنه لانه قد وفر بعض بقوله اي الاعراب التقديري فليست  
 اي تقدير الاعراب فالله تعالى في الاشارة الى المعهزة او عوضا عن المقادير في الاشارة  
 من باب البعثة والى من باب الكوفة والاعتناء اعم من الاول فاضل **قوله** في تقدير الاعراب

والصواب ان لا يقال







لفظ كان في الخرج عن مثل عصا في فانه تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة انتهى وعرض عليه  
بعض المحققين بان اصل عصا في معصوى فالمقلب بالالف تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف  
بعد تعذر الاعراب بالاضافة وفيه ان الباعث الذي ذكرنا في القلب بالالف  
موجود قبل الاضافة فالمناسب ان يعتبر الاعراب قبل جله مضافا ايضا فالاولي  
ان يعيد كون المعرب بالحركة لفظا لكن يتوجه عليه انه يخرج في نحو فاض مضافا الى الشكلم  
مع انه داخل فيه **قوله** نحو غلامي اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى انه مثل غلامي مبني  
لكن لم يرضى عن المصير وبعضهم انه معرب **قوله** فانه لما استشكل قبله في الشكلم الى هذا  
اذا كان اليا شلفا بخصوصه واما اذا قلب بالالف او الياء نحو غلاما ويا اب  
ويا انتبا فالاولي ان يقال لما استشكل قبله الكسرة او الفتحة في صورة قلب اليا فاقابل  
عصاه **قوله** فانه لما استشكل قبله هذا لا يتم الا اذا كان اضافة الاسم  
الى الشكلم مقدما على دخول العامل عليه وهو لم يجوز ان يجرد دخول العامل على ك  
الاسم مقدما على اضافة اليا الشكلم الا ان يجاب عنه بان اضافة الاسم الى غيره  
مقدم على دخول العامل عليه لان الاسم المضاف الى غيره مركب تعييدي ودخول  
العامل على المركب التعييدي انما هو بعد العلم بالنسبة التعييدية وكان الاضافة على دخول  
العامل على الاسم المضاف مقدما **قوله** فذهب اليه بعضه فيقع هذا الكلام  
على سابقه نظر اذا المفهوم عما سبق عدم جواز ادخال الحركة مع وجود الكسرة لمناسبة  
البناء لا عدم جواز اعتبار نفس تلك الكسرة اعرابا في حال الجر كما ذهب اليه البعض  
بل وجه كونه غير مضي انه لو اعتبر تلك الكسرة مع كونها للياء يترجم توار والعلمين المستقلين  
اصطلاحا على مطلق واحد هو ادخال الكسرة وان مقتضى الاعراب امر حادث فلا بد  
ان يحذف علامته عند حدوثه ليدل عليه فلا يناسب ان يعتبر ما كان موجودا قبل  
حدوث علامته **قوله** فقلت فكيف جعل علامتي التنبيه وجمع الموجودين ما كان موجودا  
قبل حدوث علامته **قوله** فقلت فكيف جعل علامتي معنى المقتضى اعرابا والاعراب المعنى  
المقتضى بعد حدوثه قلت خبر من الف والياء في المشي والواو والياء في الجمع اعراب  
ومعها دلت على حدوث المعنى المقتضى وهو علامته التنبيه والجمع ومقدم على مقتضى الاعراب  
واحد منها لا على التعيين مع النون فاقابل **قوله** فلو كان الاعراب تعذرا في هذا النوعين

معلق عليها  
مخصوصا

اشارة

اشارة الى ان قوله مطلقا قد عصى وغلاني وان كانت فائدة التفسير لم يظهر في هذا  
رويه قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حال الجر وان المضاف اليه الشكلم علم من ان يكون  
مقصودا او ناقصا او صحيحا لزم من حسن المقابلة بمشالي الاعراب المستقل فان كلامها  
مقبول ويمكن ان يبين وجه الاطلاق في كليهما بان يراى بعضا مطلقا ما كان الفاعل هو  
وما كان الفاعل مفعولا وغلاني مطلقا ما كان يافوه مذكورا وما كان يافوه محذورا  
**قوله** غير مختص بعضها يعني ان قوله مطلقا ليس متعلقا باباب غلامي وان صح كما قال  
بعض الشارحين بل هو متعلق بالياء بين ليظهر ان كون الاعراب تعذرا في هذا النوعين  
غير مختص بحال دون حال كما ان القسم التام الاستقلال مختص بعضها كما يدل عليه  
قوله كفاض رفعا وجزا ونحو مسلمي رفعا واعلم ان ذهب النحاة ان باب غلامي  
مبني لاضافة الى المبني وخالفهم المص كما ريت لانه عده من القسم المعرب المقدرا اعرابه  
وهو الحق بدليل اعراب مثل غلامي وغلانيك ونحوهما وقد ريت في بعض الكتب  
ان بناء مثل غلامي حذاب لجر جاني وابن المشاب **قوله** وذلك اذا كان محل الاعراب  
قابلا للحركة الاعرابية فصوره وانح لوم ثمولة نحو مسلمي ان قلت لا فرق بين عصا  
وقاض لانها قبل الاعراب استقل بعد متعذروا بسبب بان استقلال الضمة  
في قاض موجب تقدير الاعراب والقلب في عصا موجب تقدير الاعراب وان كان القلب ناشيا  
فما استقلال الواو المتحركة المفترج ما قبلها وبان المقدرا للمفترقا فمضى متعذرا تقدير الف  
وقاض مستقل تقدير اليا **قوله** وبان لا فرق بين العصا وقاض وقدر مورده في هذه المادة  
مكان المادة الاول **قوله** ان تقول عصا مثنى بالعصا وقاضى لقاضى ولا شك في الفرق  
بين العصا والقاضى بان اليا تقبل الحركة والالف لا تقبل **قوله** وذلك  
اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ايم او كان الاعراب الجوف ويبلغ ذلك  
مع حرف اخر يوجب نقل الكلمة على اللسان وانما قلنا ذلك ليعبر التمثيل نحو مسلمي  
وعطفه على قوله كفاض **قوله** كما في الاسم الذي في آخره ياء مضمومة قبلها هذا الكلام  
مشعر بان الاعراب بالحركة المستقل في المنفوس اليا في قطع مع انه ذكر في شرح قوله ونحوه  
ان كل جمع منجس على فواعل او ياء كان او ياء رفعا وجزا كقاضي غلاما قال في آخره  
اقبلها اخره انما يجوز ليس فان اعرابه على عدم الاستقلال **قوله** بخلاف ما قلناه







افراد الضمير راجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع **قوله** مما تعذر فيه  
الاعراب واستشكل يعني انه من غير ما عده راجع الى ذكره في قسم الاعراب المتعذر المستقل  
لا الى ما ذكره في الصور الاربعة والاشكال المذكورة حتى يرد ان الاعراب في بعض جماعات  
الحوادث المذكورة تعذر ايضاً كما ذكرنا فكيف قوله واللفظ في جملة ما **قوله**  
ولما ذكرنا تفصيل المربوب المتصرف الى مودعيه بحث غير المتصرف باقوله **قوله** ذكر غير المتصرف  
بان التفصيل الذي سبق للمربوب في بيان مواضع الاعراب بالمركات والاعراب بالمركات بقوله  
لما ذكرنا المتصرف الى بيان المتصرف غير المتصرف فلهذا بين غير المتصرف ثم المناسب  
ذكر المتصرف وتبين بانه تقدم في تفصيل المربوب والاصالة ولو جرد عنه لكان  
غير المتصرف اقل واضبط من المتصرف وبعبارة يعرف المتصرف بطريق المقابلة عرف غير المتصرف  
وترك المتصرف على المقابلة لكن لم يقل والمتصرف ما عده كما ذكرنا في الاعراب اللفظي والتقدير  
ان اللفظ في جملة ما لا شاعر نوان غير المتصرف على هذا وقد قال تفصيل المربوب يحتاج الى بيان  
المجموع باقصاده والمشي ايضاً فالناسب ذكر المجموع باقصاده وذكر المشي ايضاً بعد بيان غير المتصرف  
قبل المرفوعات **قوله** ولما ذكرنا تفصيل المربوب المتصرف غير المتصرف الى ما  
في تفصيل انواع المربوب المتصرف وغير المتصرف ولا شك ان هذه تفصيل انواع المربوب فيما سبق حيث  
قال فالمراد المتصرف ومع الكلمة المتصرف الى ما يقع في اللفظ لم يفسل افراد المربوب فكيف يقع  
قوله قل ذكرنا تفصيل المربوب **قوله** ولما ذكرنا تفصيل المربوب الى ما عده امور الادوار  
تعريف غير المتصرف وانما الاكتفاء بتعريفه والثالث عدم الاكتفاء بتعريف المتصرف وجب الاول  
ان المقصود الاصل تفصيل احوال المربوب وهذا التفصيل لا ينبغي الا بمعرفة المتصرف وغير المتصرف  
كما ثبت اتفاقاً ولما كان المعرفة التي لا بد منها انما هي المعرفة بالحاصلة في ضمن المعرفة الاصلية  
التي هي غير خاضعة عرف المص **قوله** وجه ذلك ان غير المتصرف معرفة بعرف المتصرف لانه اذا علم  
ان غير المتصرف بانه علة انما علم ان المتصرف بالاكتمال كذلك وهذا انما يتم اذا كان المربوب  
مفرداً فيها **قوله** الثالث ان غير المتصرف اقل من المربوب بالقبض اقرب فبينه صريحاً ودونه  
ايضاً ويصلح به بيان الاختصاص المطبق في جانب المتصرف مثل ما فعلنا في الاعراب اللفظي ولم يفرج  
بالفعل والمتصرف ما عده انما عذر ان غير المتصرف يندى اليه ويصف مفهوم غير المتصرف وجرد  
بصرف العدم الذي هو مفهوم المتصرف بعد معرفة فبينه ايضاً ودونه **قوله** كما في غير المتصرف

ربيع

اقل من المتصرف اي اقل افراد المتصرف حكم المتصرف ولا جل من ليطه ونحوه اكثر وما كان جملة  
اكثر فهو اقل افراد او اقل انواعا فان غير المتصرف نوعان جملة ما عده علة واحدة  
تقوم مقام العليلين والمتصرف في النوع كثيرة وفيه ان البيان اذا كان بطريق التعريف  
ذكر اقل واحالة الاكثر على المقابلة كما في الاعراب التقديرية اما البيان بطريق التعريف كما فيما نحن  
فيه فلا يتبادر في الاقل والاكثر حتى يقال ان التعريف ما هو اقل افراد او انواعا ثم تعريف  
ما هو الاكثر وقوله وبعبارة يعرف المتصرف انما يفيد ان المربوب ليس كذلك كما ذكرنا  
المتصرف بالمعنى في علة ان من شاع او واحدة منها تقوم مقامها يعرف غير المتصرف بالمقابلة لا اذ  
ان يقال ولا كان تعريف غير المتصرف وجوداً وتعريف المتصرف عرياً بالعرف غير المتصرف  
وحال المتصرف على المقابلة لان عدم المشي عرفنا **قوله** تعرف غير المتصرف الكسبي تعريفه  
اعلم ان الاسم المربوب اذا لم يحجر في المتصرف وغير المتصرف كما هو في امور الاربعة يعرف بحالة معرفة  
الاخر علة ان يكون عرفوا المتصرف بتفصيل التنوين والحركات الثلاث وغير المتصرف بتفصيل النعم والفتح  
ولم يقبل الكسر والتنوين وانما يقع في موضع الكسرة فالكسرة بالمركب المربوب بعينه والكسرة واسطة عندهم  
فما لم يعرف تعريف احداهما تعريف الاخر **قوله** ما على راي المص فالمص المربوب بالمركة وهو مخف فاما كان فيه  
علمان او واحدة تقوم مقامها وهو غير المتصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المتصرف وقبل  
سلكي الاسم المربوب سواء كان بالمركات او بالعرف من غير علة ان كان فيه علمان او واحدة وهو  
غير المتصرف وفيما لم يكن فيه ذلك هو المتصرف ولكن لا يظهر ان العرف في بعض انواعه على التقديرين  
يجوز تعريف احداهما حال اخر بالمقابلة كما فعله المص غير المتصرف المتصرف بالمركات  
انما يعني التنوين والتغير ما كان التحريك والتغير في علة الالهية ابرز سبب قوا الحركات الثلاث  
والتنوين متفرقة وليس هذه الشاية كانه لم يفرق بالنسبة الى القسم الاول من غير المتصرف انما يعني  
الزيادة على المشتمل على زيادة الاعراب التنوين متفرقا **قوله** الى اسم موب جمل امر موزة حيث  
قصره بالمركة وان صح تفسيره بالمعرفة وجعل موزة ايضاً كما مر اشارة الى موزة موصولة وموصولة  
وموصولة وفي اشارة الى الراضع فمادة الموصولة ومادة بالموصولة وانما في الاسم بالمركة اذا  
عن البيئات التي فيها علمان **قوله** ايضاً في المص اخرج الفعل والخوف وقوله تعريفه اخرج تعريفه  
بما كان **قوله** ايضاً في المص تعريفه علة ان يخرج منه نحو جوار وحضار لان فيها علمان كونهما  
بينان والمراد بالعلقة في اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يجازي الحكم بالادوار والموجب للشيء فخرج



ان اطلاق العلة على كل واحد من الطرفين المجازي لا يتحقق واحد منهما لا ينبغي ان نجعل الحكم في فرع عنه  
 مثل زيد علما لان فيه علة واحدة وهي التعريف وتخرج بقوله موثران مثل فانية غير تعلم لان فيه  
 اثنتان والصفة لكن التانيث غير موثر لعدم العلية ومثل فانيم اذا جعل علما لان فيه صفة  
 وعلية كنهما المتضادان لا يجتمعان فلا موثران وقوله باجماعها اشارة الى باجماع شرطها  
 اشارة الى الاول وقوله اثر سبجي بوجه مقول القول موثران وهو كسر والتسوين وفيه بحث  
 واما اولاهما ان المراد بالتانيث ما وجوب التانيث فيشكل كنهه غير منصرف لان تانيث العليتين اعني  
 التانيث المعنوي والعلية غير واجب واما الاثنتان فيشكل كنهه منصرفا واما ثانيا فلان اعتبار  
 تانيث العليتين في الاثر المذكور في مفهوم غير المنصرف بوجه الدور واما ثانيا ان ما يضاف وما دخل  
 عليه اللام والتسوين او كسر ضرورة الشر او التماسا غير منصرف عند المص ولا يصدق التعريف عليه  
 لعدم التانيث في الاثر المذكور واما رابعا فلانه لا يصدق التعريف على لفظ اشياء فانه لا يعرف  
 بلا علة كما هو المشهور ويجب ان لا يتركها بالكتاب كتلفات لا ينبغي ان يفتى بها  
 طاهر رعد - في علة العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حال غير طبيعي وفي اصطلاح  
 النحاة ما ينبغي ان نجعل الحكم عند حصول امرنا سببه وذلك الامر المناسب سببي الحكم في  
 موثران باجماعها هذا القيد اشارة الى ان مثل حلي ومصابيح عليين خارج عن هذا الجزم والتميز  
 ودخل في الجزم الآخر منه وقوله او واحدة منها تقوم مقامها لانها وان كان فيها علة لكن  
 المراد العلة الواحدة وهي التانيث في الاول والجمعة في التانيث لا العلية ولهذا لو كثر لم ينصرف  
 ايضا - **قوله** موثران باجماعها اسبب او باستعانة اجماعها والاولى ان يكون  
 الباء للاستعانة فافضل **قوله** اي موثران تانيث اراد وقع ايراد وموان المراد  
 عنان لنع العرف فبزم اخذ منع العرف في تعريف غير المنصرف وهو فاسد لان لم يعرف  
 غير المنصرف لم يعرف منع العرف ومن عرّف فافاد الشئ الى ان المراد بالعلتين موثران  
 تانيثا فلا يزم ملاخضة منع العرف وقوله في علة صفة محسوسة باهول المط والعلة فانية  
 الوصف بكونها عليتين الاشارة الى كونها عليتين لمنع العرف فليست بغيره ولكن ان يجرى المراد فانه  
 شيان سميان بعليتي منع العرف اي هذه القولي وموقفة هذا القول وكذا ما يطلق عليه  
 القولي في حق من موقفة غير التانيث فلا يزداد عن التانيث بل هو - وبسبب اجماع شرطها  
 بذلك فلا يوزن ان يجرى اجماع العليتين كاذب في التانيث من ثم انه كثر مثل قولهم غير منصرف

انما هو في حق من موقفة غير التانيث فلا يزداد عن التانيث بل هو - وبسبب اجماع شرطها

مع انه منصرف **قوله** من علة تسع لا تقل تسع علة حتى يكثر الجزم في النفاذ لا الموقوف  
 لان شرط حذف المضاف ان لم يتحقق فيه كما ينبغي بقرب في بحث العلة **قوله** مجموع بافي تبيين التبيين  
 اشارة الى ان العطف في تعدد العلة تسع مقدم على ربطها بالبدء كما اشار في بيان انواع العلة  
 الى هذا المعنى بقوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة في شرح قوله وانواعه رفع ونصب وجر  
 لكن اشارة الى مقسدة الربط قبل العطف بهما وترك ثمة لا مكان التوجيه ثمة بادعاء ان  
 كل واحد من الرفع والنصب والجر انواع حيث يكون بالحركات والحروف المختلفة ويكون  
 لفظيا وتقريرا **قوله** عدل ووصف وتانيث وموقفة نقل عنه قدس سره اول موافق  
 الصرف تسع كلها اجتمعت ثلثة منها فاللصرف تصوب هذا هذه الابواب  
 بالي علة الانباء في النحوي والقصوب النزول اي بعد اجتماع العليتين لانزول حكم العرف  
 ويجوز ان يكون التصوب في الدواب اذ لم يكن الصرف حين اجتماعها صوابا ولم يذكر  
 المص هذا البيت حتى يستفي من تعريف غير المنصرف لقصوره عن افادة التعريف  
 بحسب الظاهر يخرج عنه فانه علة واحدة تقوم مقام العليتين وايضا يفهم منه ان اجتماع  
 السببين يوجب عدم الانعراق مطلقا مع انه يجوز صرف هذا لفظ يدل على انه اذا اجتمع  
 في كلمة التانيث بالالف والعلية يكون منع صرفها للسببين مع انه ليس التانيث  
 محصورا **قوله** عدل ووصف البيت اي السببية والتعريف والجمعة فان الوصف  
 والمعرفة والجمع لم يكن الا الفاظ مخصوصة فليس من السببية في شئ وثم للتعريف الذي  
 دون الرببي كما ظن وقوله والنون زائدة في قبلها الف اي زيادة الالف  
 ثم النون في الآخر فان اللام للعهد فيقف الاخوية وزائدة حال من النون لانه فاعل نسبية  
 ومنه النون فاعله لفظي كما ان الالف فاعله معنوي فزائدة من قبيل صفة  
 التمازب المورثة لكلام حنا فانزع ما ظنوا انه لم يدل على زيادة الالف وفيه  
 دلالة على التمازب عند المص ان تانيثها توصف الزيادة كما قال الكوفي دون مشا بينهما  
 لالف التانيث كما قال البصري ولذا اختار بيتي ابن الانبار في كوفي وقوله وهذا القول  
 تقريب اي اختيارهم التسع يوجب ان يقال في حقهم جبال انه كما في القاموس التقريب  
 ان يقال جبالهم امه ومصدر البيتين موافق الصرف تسع كلها اجتمعت ثلثان منها فالتسعة  
 تصوب اي نسبة الى الصواب وقوله ثلثان ولو كانا شمل نحو حلي ومصابيح فلم يزد

انما هو في حق من موقفة غير التانيث فلا يزداد عن التانيث بل هو - وبسبب اجماع شرطها



قاصداً لما نحن فيه من زيادة على التواضع قال ثم جمع ثم تركيب **قوله** وفي تخصيصه بزيادة ثم  
في العلة التسع بالجمع والتركيب مناسبة معنى لما فيها من التواضع في الوضع وكذلك لفظ ثم في أنه  
موضع للتواضع في الرتبة ثم كلام الشبه في أنه ثم لمجرد المحافظة على الوزن غير مانع بالاناسبة  
التي فيها وفي ثم كما لا يخفى **قوله** عن البرزخ **قوله** والعلة في عطف ما بين العليين ثم المولد  
الأنتم لمجرد المحافظة على الوزن أو لا ترتيب ولا تراخي من الألف في الزمان ولا في الرتبة  
**قوله** لمجرد المحافظة على الوزن وتيسر الجمع على مرتبة لقيام مقام سببين من سببه ولأنه  
وفي فواقع ثم التوجه من الأعلى إلى الأدنى وبالعكس فكلما هم في مواقعها وهذا في غاية الحسن  
طائفة من **قوله** لمجرد المحافظة على الوزن وقد يوجب في اختيارهم بأن يستعار لفظه في الرتبة  
وتفسيره في القوان كثيرة فقد يقصد علو مرتبة المعطوف على المعطوف عليه وقد يقصد زيادة  
رتبة المعطوف ليعلم ثم إشارة إلى أنه على مرتبة مما قبله لقيام مقام العليين ثم عطف التركيب على الجمع  
ينمى للإشارة لادنى مرتبة في الجمع بسبب عدم قيام مقام العليين **قوله** والنون زائدة  
ذكر هذه العلة موقفاً دون باقي العلة لمجرد المحافظة على الوزن فهذا جواز بعض الشايعين  
كون زائدة مرفوعة صفة للنون كون اللام فيه ليست للتعريف وفي اختياره تيسر للعلة فائدة  
هي أن السبب مثلاً عدل بالكل عدل فان بعض العدل كغيره للبناء وكذا علة منع الضف  
ليس كل وصف بل الوصف الأصلي **قوله** في قبلها الف المراد من التقديم المقوم في قبلها  
التقديم المكاني كما لا يخفى **قوله** عهده **قوله** إذا المعنى ومنع إذا الكلام في بيان موانع الضف  
كما يدل عليه أول آيات أبي سعيد الأنباري في نحو موانع الضف سبع كلما اجتمعت ثنتان منها  
فالضف تنسب **قوله** ولم يذكر البيت الأول المقصود لعدم دلالة على الفاعل مقام السببين  
فكانه أراد بقوله كلما اجتمعت ثنتان حقيقة أو حكماً فالنون ذو الحال وتويفه غير مقصود  
يدل عليه ذكر بقية الأسباب مرة وحجوز رفع زائدة على أنه صفة للنون ويحتمل أن يكون بدلاً منه بتقدير  
تويزة أو بالتقدير وقوله في قبلها الف بالجملة طريقة أو جملة اسمية وعلى التقديرين أما استيفاف  
كانه قيل حال النون فاجيب بأنها في قبلها الف أو صفة للنون لعدم تعريفها أو حال من النون  
فهي مع قول زائدة أحوال متروكة أو غير الغنية التي هي في زيادة فمخرج حال متواضعة ويحتمل  
أن يكون زائدة حالاً من الغنية التي هي في الضف أعني في قبلها الف أو في الألف فهي في الألف المدخل ح  
أنه كان لعلها حالاً من النون أو مقروناً كانه لعلها صفة للنون **قوله** ولا يخفى أنه لا يفهم أنه

في زيادة النون  
على عهده

في زيادة النون  
على عهده

في هذا البيت عيبان أحدهما ما ذكرنا من أن العلة مجموع الألف والنون لا مجرد واحد منهما والنون  
المفهوم من قوله وهذا القول تعريب يدق ذلك **قوله** ولا يخفى أنه لا يفهم أن يكون  
لا يفهم في بيان انصاف الألف بزيادة بوعدم انصاف بزيادة لأن احتمال الشايع شاهد  
بانصاف الألف بها لأن الألف والنون معا علة واحدة فبعدم زيادة واحدة فيهما قد لا يخفى  
فذلك التحقيق الكافي بآثار الشايعين بالتوجيهين يعني لم ينفوه ولكن كما كان توسعاً في اللفظ أكثر  
الشبه أن يتم اللفظ بهما **قوله** عن البرزخ **قوله** ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف  
وقوله في هذا التوجيه زيادة الألف **قوله** ولولا في هذا التوجيهين كان أولى به بحت لكان  
أن يكون قوله الف فاعل الطرف أو مبتدأ خبر الطرف وكان هذا الفيرق متعلقاً بالمحذوف الذي  
هو كلمة زائدة النون زائدة زيد في قبلها الف فيهم زيادة الألف يعني فكيف يصح قول ولا يخفى  
أنه لا يفهم أنه يجب عنه بأن هذا توجيه آخر وليس بمشار إليه بقوله هذا التوجيه فان توجيهه المشار إليه  
بقوله في هذا التوجيه هو جعل قوله الف فاعل الطرف أو مبتدأ خبر الطرف وجعل هذا الطرف  
متعلقاً بالمحذوف الذي هو من أفعال العامة قيل في عدم فهم زيادة الألف لا بد من على المعنى الآخر من  
لأن الألف وصفاً كثيرة لا يمتثل بها لفرض فليكن هذا الوصف أيضاً من جملة هذه الأوصاف  
ضميمة **قوله** ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه أنه هذا إنما يقع إذا قدر متعلق الطرف أعني في قبلها  
في أفعال العموم وأما إذا قيل ما يدل على الزيادة كقولنا زائدة في قبلها الف فيهم زيادة الألف بلا شبهة  
ولم يمتثل إلى هذا التوجيه لأن الشايع عندهم تقدير متعلق الطرف بلا قرينة واضحة في أفعال العموم ولا في  
أنه كما يفهم زيادة الألف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الألف والنون علة لمنع الضف  
بل يفهم منه علة النون فقط مع أن العلة مجموع الألف وهذا لا يفهم من هذا التوجيه **قوله** أيضاً فاعل  
**قوله** ولولا لعل الألف فاعل القول زائدة والمعنى والنون حال كونه متصفاً بزيادة الألف  
قبل انصافه بزيادة بان يحل الألف ثم النون المرتب **قوله** ويجوز **قوله** ولولا لعل الألف  
فاعلاً في أن زيادة الألف قبل النون لا يدل على زيادة النون فضلاً عن أن يحل الألف زائدة  
قبلها ثم يدل لولا قبل زيادة النون **قوله** هذا القول **قوله** طائفة من **قوله** قال عهده **قوله** في شرح  
وأفعل أن معنى زيادة الألف قبل النون زائدة قبل زيادة الضف فيضحة زيادتهما قد وأن كان  
دقيقاً لكن ليس للضف دقاً لأن زيادة حرف تعارفت في تعيين مكان الزيادة لأن قبلها مشبهة  
بها انتهى **قوله** وأريد بزيادة الألف قبل النون أنهما في وصف الزيادة **قوله** ولا يخفى أنه لا يفهم أنه



بعيدة عن الطبع لا يقتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قد ستره ادعى ان هذا المعنى مفهوما عن فاعل هذا  
 المفعول من غير فاعله هو قولك جازني زيد كما في قوله **قوله** ان لو سلم ان المفاعلة من هذا المفعول  
 هذا المعنى لكن لا ثم انه باقيا على كماله في معنى جله اخوه فاعل كما في قوله متعلقا بمقدور اخوه  
 فاعله ومبتدأ خبره من قبله **قوله** ونقدم الالف عليها في هذا الوصف **قوله** ليس المراد ان  
 متصف بزيادة قبل انصاف النون بزيادة بمعنى ان الواقع الانصاف بكذا لما في كلام لا يخفى  
 بل المراد انها متصفان بزيادة بمعنى ان الواقع اني بها حال كونها متصفين مع الالف بالقبليته و  
 والالف بعدية فيكون الالف مقدما في الكلمة بعد الوقوع في الرتبة فالتباعد في كلام ليس كما ينبغي فيقال  
 عن الالف **قوله** فانه يدل على شدة كمالها وجه الدلالة انه يحل اشغال هذا على حذف المنصاف فالتقدير  
 منها جازني زيد كما اخوه من قبل كونه امي كوي زيد هذا لكن الظاهر كلامه وتغيره عدم التقدير  
 فتدبر فاصل امير **قوله** وهذا القول قريب قول الشيخ وغيره جوابا عن العلة الالف المتصورة  
 الزيادة في آخر العلم لا للثاني كالمطوي وح العلة الكلية فحاشا لان الالف والنون على مشابهة  
 المعنى الثاني على الالف وكذا الالف اولى والعلة الفرعية والكلية عشرة الا انه جعل الالف  
 والنون بمنزلة الكلية لغوة الخلاف وكثرة الاحكام فتقبل ان العلة الكلية تسع فهذا القول  
 مبني على تقريب الامر الى الصواب بالعلماء الفروع حكم الكل فافهم وعلى هذا قوله **قوله** هذا القول  
 قريب فائدة جليلة ورفيع ايراد وهو كونه تسعا لا يصح بحال فتدبر **قوله** على الصواب **قوله** يعني  
 ان ذكره العلة بصورة النظم **قوله** وفي هذه العبارة احتمالات اخر احداهما ان القول بان النون زيادة  
 دون الالف كما يقتضيه الترجمة الاول قول تعريفي لا يقتضي فانيها ان القول بان النون وحده علة كما  
 هو المتبادر قول تعريفي لا يقتضي فانيها ان القول بان العلة كل واحد من الامور المذكورة في البتين  
 قول تعريفي لا يقتضي **قوله** او القول بان كل واحد علة الاول ان يقال او القول بان كل واحد  
 منها مانع لان المذكور في نظم السجدة مانع لا العلة حيث قال مانع الصرف تسع الى وقد اعذر  
 بان الواقع جميع مانعة وثانية باعتبار ان موصوفة العلة فحاشا قال العلة الموانع للفرق تسع قابل **قوله**  
 قول تعريفي لا يقتضي **قوله** بالنسبة كذا فانه كما يقال العرض المانع بمعنى العرض المانع **قوله**  
 قول تعريفي لا يقتضي القول بتحقق القول بان هو تحقيق في نفس الامر والقول التعريفي القول بان هو قريب  
 من ذلك **قوله** او القول بان كل واحد من الامور تسعة علة قول تعريفي لا يقتضي ان يكون الطلاق العلة  
 على ما في **قوله** او القول بان كل واحد من الامور تسعة علة قول تعريفي لا يقتضي ان يكون الطلاق العلة

هذا يدل على ان الطلاق العلة على الناقصة جاز وبمعنى الشيخ فوجه نظر من غاية ما يقبل المتبادر  
 على الصواب **قوله** فقال بعضهم انها تسعة هي المذكورة في المتن وقال بعضهم ثمان  
 الكتابة والتركيب اما الكتابة فحق وزان الفعل مع الوصف نحو اعلم واجعل او مع العلية  
 نحو زيد ويشد فان امتناع الصرف فيهما بطريق الكتابة الفعلية يعني كالا يخل عليها  
 الكسرة والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل  
 واما التركيب ففي البواقي تركيب الثاني بآتاء الطائفة او المقدرة واما الالف  
 وهو اما تركيب الثاني مع العلية او تركيب حرف الثاني مع الاسم وتركيب الفعل  
 ووجه انه يترد على عشرين تقديرا لان الواقع قصد تسمية بعام فعدل عنه خوف اللبس للصفة  
 العلم وتبين ثلث فائدة بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فائدة بمنزلة تجميع وتركيب الالف  
 في نحو عليك وتركيب الالف والنون اياها مع العلية او مع الوصفية وتركيب العلة وهي ما ذكرنا  
 في المعنى والعربى او تركيبها مع العلية وقال بعضهم انها عشرة والرافد رتبة الف الثاني  
 كالمطوي اذا سمي به وقال بعضهم انها احدى عشرة والرافد رتبة الف الثاني  
 بعضهم انها ثلثة عشر والرافد رتبة الف الثاني وازم الجمع لكن القول بان العلة تسع فترد  
 لها الا ما هو الصواب في العدد لان القول الثاني قد رد عليه اما على الكتابة فلان ما ذكره في الحاشية  
 لا يتناول نحو الامر والكل واما على التركيب فلان ما ذكره في معنى التركيب ليس تركيب لان التركيب  
 المقترن في منع الصرف هو تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك وما ذكره في نحو عليك ان كان  
 صحيحا الا انه ليس بصحيح فوجهه جعل التركيب سببا مانع الصرف والا كان غير متصرف  
 في حال التثنية والقول الثالث والرابع والخامس قد رد عليه بان شبهة الشئ مخدب الالف  
 في عدده واما ثمانية الكل في نحو الامر مندرج في الوصف وازم الثاني وداخل في الثاني  
 لان لزوم الثاني حذفه وصفة الشئ مانع باصله وكذا لزوم الجمع وداخل في الجمع ووجه الالف  
**قوله** وقال بعضهم ثمان ان الكتابة هي نقل الفعل الى الاسم كشم وقرب والتركيب هو ضم  
 احد العتين الى الاخرى وهذا القول مالا معنى كما لا يخفى والاحد عشر هي التسع المذكورة وشبه  
 الف الثاني كالمطوي واذ في خطي واكل الف زيادة في آخر العلم سواء كانت الالف  
 كالف ثلثة المذكورة او لا كقبض في ومراجعة بالالف بعد التثنية في نحو الامر اذا لم تكن الالف لان  
 وداخل في الف الثاني وان في الوصف العلم في الف العلم تسع لا غير وقيل العلة في التثنية



واطلاق العلة على هذا لا يوجب التعبد في التحقيق والاقرب ان يقال قول هذا القول قريب من المعاني  
 الابيات منها في البيت الاول منها في البيت الثاني ومنها في الثالث **قول** فذكرها كقولهم **قول**  
 وقال بعضهم انما قيل في الحكاية ان النقل في الفعل الا لام كما في قولهم نقلت الكتاب من كيب الى كيب  
 العليين كطليح مثلا فان فيه ترتيب التانيث والعلم **قول** فقال بعضهم احد عشر هي التسع المذكورة  
 مع مراعاة الال كافي كما في اسمي به ثم تلو في البيت الثاني وهو محل الف ليست للتانيث  
 زيدت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما كاطي **قول** لكن القول بانها تسعة اقرب لها الى  
 ما هو الصواب ويمكن ان يقال وهذا القول قريب اشارة الى المسامحة التي وقع في تعريف  
 غير المنصرف وبيان العلة في هذا الكلام المتكلم لاجل ضرورة الشعر **قول** هذا القول قريب  
 للمخاطب الى المخاطب المقصود بالرفع به لعدم عدة النظم والساخنة بانه لا يصح بظاهره  
 على غير واحد تقوم مقام العليين وانه لهذه الال في شرايط في المنع لم يصح به وما في قوله  
 والنون زائدة في قبلها الف من عدم التصحيح بزيادة كليهما وعليتهما **قول** ثم ذكر اشارة العلة  
 بعني اشارة العلة في البيت الثاني لتوضيح في الجمل قبل بيان غيرها **قول** مثل مثل القول  
 يعني ان غير منصرف تحقق فيه العدل المؤثر باجماع العلة الاخرى وهي العلية وهذا القول هو  
 كونه محققا عن معنى الالية الى هذه الصفة المحصورة لان نفس هذا المثال عدل وكذا الحال في الالية  
 الباقية فان نفس الاسماء ليست علة بل هي غير منصرف تحقق فيها العلة في مثل علة  
**قول** وزين يمكن ان يكون قوله زين مثلا للتانيث المعنوي لم يذكر للعلية مثلا لانه لا يرد  
 لانها مذكورة في ضمن القالب **قول** عيسى الصقر **قول** وفي اورد زين مثلا للمعنى يعني في اورد  
 زين الذي هو تانيث معنوي مثلا للمعنى بطلية دون غيره من المعارف اشارة الى قسمي التانيث  
 وجب الدين **قول** عصام الدين في شرحه ذلك ان يقول لم يشك في تعريف اذ ان الال يشتمل  
 على اما مثل التانيث اللغوي والمعنوي تنبها على ان التانيث في هذا الباب يعتبر بارة مع خلق  
 المعنى في التانيث مع انه غير معتبر في تانيث الفعل المستدرك في جميع الضمير اليه فلا يقال جات كونه  
 ولا طليح جات وباردة مع خلق الفاعل كافي في ترتيب التانيث **قول** والال للترتيب اشارة الى  
 تنبيه العلم لان علم الشيء هو الال التانيث بالترتيب عليه وجه الدين **قول** في حيث اشتمال انما  
 ذلك العلم انما هو العلم بالمال المحسوس الذي هو العلم بالمال المحسوس **قول** في غير المنصرف  
 وانه المنصرف عليه في العلم بالمال المحسوس وجود احد الالين في غير المنصرف **قول**

في حيث اشتمال انما  
 ذلك العلم انما هو العلم بالمال المحسوس الذي هو العلم بالمال المحسوس

في حيث اشتمال انما  
 ذلك العلم انما هو العلم بالمال المحسوس الذي هو العلم بالمال المحسوس

بعد المنصرف فاضل امر به وقيل انما قد يقول في حيث اشتمال الال لان غير المنصرف لا يرد في حيثية  
 احكاما اخرى من حيث انه موجب حكمه من حيث انه فاعل حكم الرفع انتهى **قول** في حيث اشتمال على  
 على عتين او واحدة منها كلمة حيث تعليلة لا تقيد به فان غير المنصرف لا يرد في حيثية الال هذا الوصف  
 فلما فائدة في التقييد به وانما علل لان غير المنصرف او ما ما اخر ليست علة لترتيب الحكم  
 فانه من حيث انه موجب له حكم آخر من اختلاف آخر باختلاف العوالم ومن حيث انه فاعل حكمه من رفع  
 وعلى هذا القياس وانما لم يقل في حيث انه غير منصرف مع افادته ما افادته هذا القول على وجه  
 الاخر للتصريح لا منشأ ترتيب هذا الحكم بحيث يرتبط اليه تعليلة بقوله وذلك لان لكل علة فريضة  
 في واعلم ان جميع المونث السالم والمثنى المجموع لو تحقق فيها علتان باه جملة علماء المونث مثلا  
 غير منصرف عند المم بمقتضى ظاهر تعريفه مع عدم ترتيب شيء من هذين الحكمين عليهما فلم يكن  
 علة ترتيب هذا الحكم مجرد اشتمال على عتين او واحدة بل لا بد من التقييد بعدم المانع وحيث لا يرد  
 صورة الضرورة والتناسب في غير الحكم كالانفي علة **قول** ان الكسر انما لا يرد  
 لا اعرابيا ولا بناويا ولذا اورد في الجنس وانما موضع الفتح اما اعرابيا او بناويا وادخل الالام  
 وما اضيف مستثنى من الحكم وقر علم ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكمه اقرب الى القسط والينونة  
 على ان كلامه الكسر والتنوين في احكامه بالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما وتب تقديم الكسر على ان  
 ارجح منع الكسر اصالة لا يتبعها كانه في البعض **قال المصنف** وحكم ان الكسر والتنوين قيل لا فائدة في ذكر  
 هذا الحكم لانه علم فاسق عدم دخول الكسر في غير المنصرف **اجيب** عنه بوجه احدهما ان علمه  
 عدم دخول الكسر على غير المنصرف فيسبق على سبيل التبعية ومنها على سبيل الامالة وانما  
 انه يعلم فيما سبق عدم دخول الكسر فقط ومنها يعلم ان عدم دخول الكسر حكم غير المنصرف وانما  
 ان ما يعلم فيما سبق عدم دخول الكسر فقط ومنها يعلم عدم دخول الكسر والتنوين **قوله** ان الكسر  
 والتنوين هذا تعريف المهور وقد عدل المصنف الى تعريف اقرب من تعريف ابن سعيد النحوي لا رقت  
 في وجه العود الى تعريف العرب في جملة حكمه احكام غير المنصرف اشارة الى نقصان تعريفهم  
 ولذا ذكر الكسر فيه مع انه علم سابقا في بيان الاعراب عدم دخول الكسر في غير المنصرف وفيه  
 اشارة الى ان منع الكسر عن غير المنصرف بالامالة كانه من الال يتبعية كانه من الال الكثرة  
 قيل وهو الاقرب ووجه ان الاسم غير المنصرف لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهة اياه في الال كونه  
 التي هي التنوين في كونه بغير ضرورة الاسم غير منصرف لا ترى ان يكون له حال الضرورة مع التنوين فاما



مع انه لا حاجة الى اعادة الكسر والوزن يستقيم بالتقنين وحده ولا يركب مع الضرورة الاولى الحاجة  
وانما يتبع الكسر لان التقنين يحذف للمنع العرف ايقه كافي الوقف ومع الالام والاضافة والبناء  
فان اول الامر الاشعار على انه لم يسقط الاشابة الفعل للاضافة ولا البناء ولا التقنين  
في رفعوا منه صورة الكسر التي لا يدخل على الفعل ولذا يكون بنون العاد في نحو ضربي ويضربني ووجه  
الاول ان غير المنصرف لما يشابه الفعل حذف الكسر والتقنين مع المنع الصرف فالحال امر واحكم المنصرف  
على المذهبين اما على الاول فخطا واما على الثاني فلان التقنين لم يسقط من جهة منع الصرف حتى يحذف  
تبعية الكسر ط كسر ر كسر و ان لا كسر ولا تقنين واما قولهم مع انه علم من بيان اقسام الاعراب  
بالحركات والموقوف وتفصيل العوارب ان غير المنصرف لا يقبل الكسر بل يفتح في حال الجر للاشارة الى  
ان ترفيع الجر ليس المنصرف باللا يدخل على الكسر والتقنين وورني من وجهين الاول من حيث جعل حكم الرفع  
هو عدم كسر فيه جـ ترفيعه وان من حيث جعل حكم الذي هو عدم دخول التقنين ايقه من ترفيعه والمان  
منع الكسر من غير المنصرف بالاضافة لا يتبعه التقنين سواء كانت مخففة بفرقة الموقوف للموقوف  
على او كانت اعم منه ومن فرقة المرجع الراجح للمرفوع اليه الراجح يتحقق في غيره هذه العمل ايضا مثل المثنى  
رفع الواحد كالجمع باعتبار فرقة هذه العمل الترفع دون غيره غير معلوم وجهه **قول** فشب الفعل من حيث  
اعلم ان المشابهة الفعل ثلث مراتب **اعلم** ان يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب عنه وادسها  
بوجوب عدم الانقاف ومنع بعض انواع الاعراب عنه **وقد** لما يوجب كون الاسم عالما **اعلم** ان يوجب  
**وقد** انقار الى العمل والمفتقر الى اصل وجبه الرفع **وقد** منع من الاعراب المحقق بالاسم وهو للرفع  
ان في ان الجز في غير المنصرف هو الترفع لا كسر وانما شكل التقنين الذي هو التثنية الا انه في صورة التقنين  
الذي هو التثنية الا ان تقنين المقابلة في مسلمات علماء ايم كذلك **واعلم** ان مشابهة الاسم للفعل  
على ثلثة مراتب **اولا** ان يعبر معنى الاسم معنى الفعل كافي اسما الافعال فيبنى الاسم نظر الى ان اصل  
الفعل هو البناء ويوطى على وادسها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابه في شيء  
في المعنى كاسم الفاعل والفعول والصفة المشبهة فيعطي على الافعال التي معناها والابنية ح واصفها  
ان لا يشابه في لفظها ولا تضمن معناها ولكن يشابه بوجه بعيد كونه فرعاً لكل كحال الحال في  
الاشياء انما يوجب اشتقاقاً فلا يشبه هذه الاشياء لصفها وعدم اختصاصها بفعل الماضي الامر  
بالتقنين **ثانياً** ان يوافق الفعل في اللفظ **ثالثاً** ان يوافق الفعل في المعنى **وقد** منع من الاعراب  
التي لا يشابه في اللفظ ولا تضمن معناها ولا يشابه في المعنى **وقد** منع من الاعراب التي لا يشابه في اللفظ ولا تضمن معناها ولا يشابه في المعنى

كان

كما تقدم واما ايجاع في هذا الحكم الى ان الاسم فرعا من جبين ولم يقع كونه فرعا من جهة واحدة لان  
بالفرقة مشابهة غير ظاهرة ولا قوية وان الفرقة ونحو ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل تحتاج  
في اثباتها الى تحلف كما عرفت وكذا اثبات الفرقة في الاسماء فلم يكف واحد منها الا اذا قامت  
مقام اثنين فان قلت اذا شابه غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايقه لم لا يوطى حكم الاسم للفعل  
ولم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس **فليجاب** لان الاسم يظفر على الفعل فيما هو من  
حواس الفعل ولما زعمه وذلك لان تحقق الفرقتين من حواس نوع الفعل ولما زعمه ليس من حواس نوع  
الاسم ولما زعمه الا يرى انه اذا شابه الاسم لحرف في الاحتياج صار متبعا لان الاحتياج لازم لنوع  
الحرف واذا شابه الفعل الحرف لزوم معنى الانشاء الذي هو الاصل الحرف اعطى حكم الحرف  
في عدم التصرف كما في عسي وفعل التعجب وتفصيل ذلك مولود في محله **ط** كسر ر كسر و **وقد** منع  
من الاعراب المحقق بالاسم وذلك لان المشابهة للفرقة لما اوجبت منع جميع انواع الاعراب كونه  
متبعا ما سب ان تؤثر تلك المشابهة المتوسطة في منع بعض انواع الاعراب والناسب مع الاعراب  
المخففة بالاسم كالاكتفي **وقد** والتقنين الذي هو علامة التمكن وذلك لانه لما منع من غير المنصرف  
الاعراب الجرم لم يكن اليك جميع انواع الاعراب فلا وجه لادخال تقنين التمكن الى الالة على  
اليكنة الاسم للاعراب الثلاثة **اعلم** ان يكون اي لا تعرف وجبه الرفع  
وانما قلنا لكل على فرقة ايم الطان ليس المراد بالفرقة في المقام الا تاخير المرتبة والاعتبار سواء تفرقة  
واحتاج الى التامل ولا يقسم الفرقة في الكل كما تحلف ثم الظاهر كلام ان المراد فرقة اللفظ لا في النور  
لا فرقة المعاني والادصاف وقد استدل على فرقة التانيث والتعرف للتكسيرة بانك تقول  
تأيم ورجل ثم تأيد ورجل مع يشك انما بعض اذره الا بالتحلف والاولى تقسيم المراد بالفرقة في اللفظ  
عيسى الصغير **وقد** لان العمل فرع المعدول عنه كذا في الشروع قيل فيه بحث لان المراد على هذا العمل  
الاسم المعدول المصدر فيكون الشيء عالما ومثرا في نفسه ويمكن ان يجاب بان المراد المعدول من حيث  
انه معدول فهو من حيث انه معدول مؤخر ومن حيث الذات مؤخر فيه **وجبه** الرفع **وقد** لان المعدول  
فرع المعدول عنه لان الال انما الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف بعد تحققة بوجبه حكمه  
**وقد** لان العمل فرع المعدول عنه لا يمتنع المعدول عنه او لا يمكن العمل وهذا اولى مما قيل لان الال  
بقا الاسم على حاله **وقد** الوصف فرع الموصوف اقول الاول ان يقال الوصف منها مشتق من  
وهو مشتق منه فيكون فرقة الفرقة الفعل للاسم بجنب الصغير **وقد** الوصف فرع الموصوف لا المراد

ال



بالوصف كون اللفظ والاعلى ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو فرع على كونه والاعلى  
 مجرد ذات **وجبه الوجود قول** والثاني فرع التذكير لا يكسر تقول قايم ثم قايمه ولا يجوز  
 انه لو لم يكن با على المذكور بعد تجريد عن التذكير كيلا يلزم اجتماع التذكير والثاني **واما اذا**  
 لم يكن على المطلق فلا يتم الا ان يبنى الكلام على الظاهر والاصح لا يتم ذلك فيما لا لائق **طاهر**  
**قول** لانك تقول قايم ثم تقول قايمه والتعريف فرع التذكير كما قال بعض المحققين **المعروف**  
 للناس القاييم المطلق لا القاييم المجرد في الناء وهو المذكور وكذا المعروف لالف واللام  
 الرجل المطلق لا المجرد في اللام وهو النكرة فالفرعية في الثاني والتعريف وقيمة الفرعية  
 المعبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية انتهى ثم ان الفرعية التي اثبت  
 في التعريف انما هو في بعض انواعه وهو التعريف باللام وما هو على غير المنصرف هو في  
 آخره انواعه اعني التعريف العلمي فرعية تعريف العلم باعتبار ان المطلق التعريف  
 فرعية في ضمن بعض انواعه ولهذا جعل التعريف على غير المنصرف في تعدد العلل وحل  
 العلمية شرطه ولم يجعل نفس العلمية علته **اعلم انه قول** والتعريف فرع التذكير لانك تقول  
 رجل ثم الرجل هذا انما يتم في المعروف باللام واما في المعروف بالعلمية التي تعتبر في عدم الانصراف  
 فلا لان يقال قد وجد الخالق في نوع التعريف ولا يوجد في نوع التذكير اصلا فقد حكم بذلك  
 وقد بحث وقيل كل تعرف كان مجهولا في الال عندنا **طاهر** لانك تقول رجل ثم رجل تقول  
 هذا في المعروف باللام العهدة بل في المعروف باللام العهدة التي سبق مهورا على ان يكون  
 المعارف كالقمة والموصول ونحوهما اذ لا تذكير هناك اصلا اللهم الا ان يقال المراد ان الال  
 ان يعرف الشيء اولا على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لان المقصود امر زائد **وجبه الوجود**  
**قول** والجملة في كلام العرب فرع البرية اذ الكلام في عجبات وقعت في كلام العرب  
 واستعمل مثل استعمال الالفاظ العربية **قول** وجميع فرع الواحد لانك تقول مسلم ثم مسلمون  
 والتعريب فرع الافراد لانك تقول بعلم بك ثم ركبت وقلت بعلمك **طاهر** **قول**  
 وجميع فرع الواحد والتعريب فرع الافراد لئلا يفرقها عن الواحد والمفرد **وجبه الوجود قول**  
 والالف والنون المزدوران فرع ما زيد على اذ الزيادة تيقني في ذلك فمعرفة ان هذه الفرعية  
 تحقق في مثل نمانة مع فرعية العفة للموصوف فلا يعرف وليس كذلك واجيب بان زيادة  
 الناء على الالف والنون جعلتهما اصلا في زيادة قباله **وهو وزن الفعل فرع**

افراد الفرعية ثمانية لبعض افراد العلم بالعلم  
 وهو المنقول فيكون مطلق العلمية  
 فرع في ضمن بعض افراد العلم بالعلم  
 عدم جلاله على العلمية على وتنبه  
 على ان عدم التفرقة لبيان فرعية  
 العلمية ويمكن ان يقع باقواعها  
 فرعية التي تعرف كما مر في  
 في بحث المدة على وجه علم

لان الاسم

وزن الاسم لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذا اوزنه لان كل نوع ان  
 لا يوجد فيه الوزن المنخفض بنوع آخر حقيقة كشم وضرب او حكا كما مر فاذا وجد فيه هذا  
 الوزن كان فرعاً لوزنه الا ان كان **طاهر** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن  
 له هذا انما يصح في احد قسمي وزن الفعل ويعني ذلك فانها اقوى من الفرعية التي اثبت  
 في التعريف ويمكن ان يحل الاختصاص اعم من الاختصاص الحقيقي والحكمي ويجعل قسم  
 الى وزن الفعل مختصاً بالفعل حكماً فتحقق الفرعية في مطلق وزن الفعل عطية **قول**  
 ويجوز صرفه هذا بالاتفاق لكن اختلف في ان هذا النوع قوم ام لا فذهب الاخفش  
 الى انه لغة الشعر يعني السنتهم يضطرون كثير الوزن وغيره الا صرف لا ينصرف  
 الى ان يول الامر فيه الاختيار ايضاً وعليه حمل قوله تعالى سلاسلها واعلاها وقوارير  
 وذهب الكسائي الى ان صرف لا ينصرف مطلقاً في الشعر وغيره لغة قوم الا فعل شك وانكره  
 غيرهما **وجبه الوجود** الكو في صرف الفعل من لانه مع مجرده بمنزلة مضاف اليه فلا يكون ما هو  
 بمنزلة المضاف فكل صاحب الرضى الال للحوال لان الكلام في الضرورة واعلم ان الكوفيين  
 وبعض البصريين جردوا ترك صرف المنصرف شرطاً للعلمية لقوتها وان تغير شرط في غير  
 من الاسباب مع كونها سبباً ومنتهى الباقون لان الضرورة تدور الاشياء الى اصورها  
 فجاز صرف غير المنصرف لان الال هو الصرف ولذا جاز قصر المحدث مقصود في الال **طاهر**  
**قول** ويجوز ان لا يتبع المواز هو الامكان قريباً بمعنى سلب الوجود والامتناع معا وهو  
 الخاص في شايع في استعمالهم وتيقني بمعنى سلب الوجود فقط فيتناول الامتناع وهو الامكان  
 العام المقيّد بجانب الوجود وتيقني بمعنى سلب الامتناع فقط فيتناول الوجود وهو الامكان  
 العام المقيّد بجانب الوجود وهو المراد منها وذلك فان صرف غير المنصرف قد يكون واجبا  
 كحافى صورة خروج الشعر من الوزن او عدم رعاية العافية لولم يعرف **طاهر** **قول**  
 اي لا يتبع الخلاق للزوم واردة اللازم وهو عام يتناول الوجوب كحافى صورة الشعر  
 والمواز كما في التناوب **وجبه الوجود** اي لا يتبع اشارة الى ان المراد بالمواز الامكان  
 العام المقيّد بجانب الوجود فقوم الصرف ليس بضروري وهو انفي جواز الصرف وانما يحل  
 على الامكان الخاص لا سنده الى احد الطرفين وهو الصرف والامكان لا يقتضيه بالنسبة  
 الى جانب بل الى الجانبين ويشمل الضروري ايضاً كما يدل عليه قوله سوا كان ضروريا او غير

بعض البصريين جردوا ترك صرف المنصرف شرطاً للعلمية

العلمية



فقد رتب في ذلك لأن الضرورة الشرعية توجب الصرف وقال السيد السدادي بالضرورة ما بال  
 اكسار الوزن وانزاجه وذلك يجوز ليس بموجب وكسفه ط اذناوله لا يقتضي الجواز  
 بل اللازم كما فعله الشيخ ط الله بوجه قوله اي لا يمنع سواء كان ضروريا في هذا التفسير  
 لدفع السؤال المتوجه على ظاهر العبارة وهو ان المص جعل الضرورة على الجواز وهو غير  
 جائز لأن الضرورة تقتضي وجوب الصرف دون جوازه ويمكن دفعه بجعل قوله للضرورة  
 قيد للصرف دون غلبة الجواز اي ضرورة للضرورة جائز التحقق فان قلت ضرورة للضرورة  
 واجب لا جائز فالاشكال باق على حاله قلت لو كان الامر مثل ذكر كان صرف كل  
 غير المنصرف واجب التحقق والتألي بط وكذا المقدم طهية قوله اي لا يمنع اقول  
 قد اشترط الاشكال والتوجيه في المناكير المتأخرين ولكن ان الضرورة الشرعية  
 لا تقتضي الوجوب بحسب التحويل اذ اقرى الشرعية بفتح نظرية طلك الوزن ولم يتوان  
 الكلمة فلا فساد في التركيب بحسب النحو لكون يجوز بحسب قواعد النحو وفعل العرب  
 ان يرعى جانب الشر ويؤن والتركيب 2 اي صحيح الاعراب كما في الاول فالضرورة  
 الشرعية لا تنافي لجواز النحوي ولا يقتضي الوجوب النحوي كما توهمه المناخرون تفهم  
 كلام المتقدمين بفتح الحق معناه الحق احق بالاتباع فالسؤال والتوجيه بمنزلة التحقيق  
 عيسى الصفوي قوله باوخال الكسر والتنوين الاولى والتنوين باو لمانعة الخلو لان غير  
 المنصرف لم يزم ان يجر باوخال كليهما بل يحصل احدهما ايضا كما في صبت على مضائب  
 لو انما وفيه يسمى باوجه قوله فان غير المنصرف عند المص باوخالين اي واما عند غيرهما لم يخل  
 الكسر والتنوين فعداخال احدهما بجعل منفردا حقيقة فقلت المنصرف عنده ما يخل بالتنوين  
 ولوحات الثلث فباوخال احدهما فقط لم يجعل منفردا لم يدخل عليه الاخر معنى التفسير الذي  
 باوخال الكسر فقط او باوخال التنوين فقط كما في المثالين المذكورين لم يجعل منفردا غير المنصرف  
 قلت جواز دخول احدهما يوجب جواز دخول الاخر ويقتضي المنصرف جواز الدخول وفيه تأمل  
 نعمه او قوله فان غير المنصرف اي قد كسر هذا الكلام ما قرره سابقا اذ قد صرح ان اللزوم  
 بالفتان ثلثان مؤثران باجماعهما واستجماع شرابطهما اثر سببي ذكره وحي قانا  
 الى وجه التأثير الاول وعلى الاول يزم تحقق التأثير بدون الاثر وعلى الثاني يصدق تعريف  
 غير المنصرف عليه طهية قوله باوخال الكسر والتنوين لا يزم حلو الاسم اي قول فيكون المعنى

فقد رتب في ذلك لأن الضرورة الشرعية توجب الصرف وقال السيد السدادي بالضرورة ما بال

ان عدم دخول الكسر والتنوين خاصة لازمة واثر معرفة لغة المنصرف الاضافية على ما  
 لذلك كالضرورة وغيره ففي هذا الجنب اثره اثر المنصرف فافهم عرش الدين بقوله  
 وبادخال الكسر والتنوين لا يزم حلو الاسم عنهما اي عن العليين فيه ان العليين الباقين  
 بعد ادخال الكسر والتنوين لا غير كما لا يخفى وعلى ان لم يصدق عليه تعريف غير المنصرف  
 على مذهب المص ايضا لان كونه العليين مؤثرين معية في تعريفه كما صرح به في قوله  
 عنه قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اي والمعنى ويجوز صرف حكم غير المنصرف  
 وتعيينه بان يجر ويؤن فلا يرد ما قيل انه خالف المتقدمين في عدم تعريف المنصرف  
 ودانهم منها حيث اطلق الصرف على وجود الجرح والتنوين دون انتفاء العليين  
 وجه البرز قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي وفيه اشارة الى الضعف  
 ووجه الضعف ان المبحث يبحث عن غير المنصرف فالاولى بذكر احكامه دون احكام غيره  
 واحكام المذكور في احكام غيره قوله والضمير في هذه راجع الى حكمه يمكن ارجاع الضمير  
 لا غير المنصرف على هذا التقدير اي يجوز تغيير غير المنصرف باوخال الكسر والتنوين  
 للضرورة او للتناسيب طهية قوله والضمير في هذه راجع الى حكمه ويجوز ارجاع  
 ارجاءه الى غير المنصرف اي كما هو المتبادر لتلازم الاشارة بتعيين الحكم في علم الحكم  
 او بدونه كما لا يخفى لكن ذكره اظهر حيث المعنى عرش الدين قوله راجع الى حكمه قوله لا لا غير  
 المنصرف ضرورة ان الحكم بانفراق غير المنصرف حال وجود العليين كاذب كما هو مذهب  
 المص مذهب الاصواب لان عدم الكسر والتنوين ليس بشرط في المنع ولا لما صح منع  
 بعد الهم عدم هو الوجود فافهم عرش الدين قوله اي ضرورة وزن الشعر في رعاية  
 وزن الشعر مثلا بغيره ولا يترخف ورعاية القافية لتلازمهما ضرورة عند الشعر فلا يلزم  
 يجوز صرف غير المنصرف واما جعل المنصرف غير المنصرف للضرورة او للتناسيب فغير جائز عند  
 جمهور البصريين لان الضرورة عندهم ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج من اصولها ولهذا  
 لم يجر جعل الهمزة المقصورة مدودة لان اصل المدودة المقصورة هكذا قيل وفيه  
 ان هذا الدليل يدل على جواز جعل المقصورة مدودة كما لا يخفى ويجوز جعل المدودة مقصورة  
 او انزاعا في غير السلاسة الا انزاعا في الرفض والرفض خبر يدين كذا في غيره  
 فودع في افتد وسيل كمال رفق كثر ما يشهد وذكر في بعض رسائل العروض انزاعا

فقد رتب في ذلك لأن الضرورة الشرعية توجب الصرف وقال السيد السدادي بالضرورة ما بال



كبر الزمان جمع زحف بفتحها بعد اسم المجرى من الهدف يقال سهم زحف اذا ذهب الى طرف  
 آخر من الهدف وسقط بعيدا عنه انتهى والسلامة والى **د** صبت على مصائب لو انما  
 نقل عنه قدس سره هذا البيت مما قاله فاطمة رضي الله عنها في مرضه النبي صلى الله عليه وسلم **اوله**  
 ما ذا على من تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غوالي انتهى وفي الحاشية غوالي جمع غالية  
 بوزن جرش قال بعض المحققين المرثية بالتخفيف بمرثية سبأش كردن المرثية خاك  
 تمنالك المدي غالية والمعنى ما الذي اودى شي وقع على من تربة احمد في ان لا يشم  
 مدى الزمان وامتداد النوع الغالية والاستفهام للاكتمار والمعنى لم يقع عليه شي لانه  
 يستغنى عنه من شتم الغوالي انتهى فم ان نقل هذا البيت يكون ان يكون بسبب  
 ان احمد فيه غير منفرد باذخالك كنهه والتنوين كما صح في بعض الكتب بهذا الوجه وجه  
 الصرف فيه الاكتمار كما شهد على هذا الرجوع الى الوجود والرجوع الى علم العوض  
 ايضا فان بحر زهر مستحسن سالم وهو مستفعلن فاعلاتا وتقطيعه ما ذا على مستفعلن  
 من شتم مستفعلن به احمد مستفعلن فاذا حذف تنوين احمد بحذف النون مستفعلن فيلزم  
 وملك النون فان تقطيعه صبت على مستفعلن مصائب مستفعلن لو انما مستفعلن  
 ويحذف التنوين من مصائب يحذف نون مستفعلن فنكسه الوزن **ع** قوله  
 صبت على مصائب قال فيما نقل عنه هذا البيت مما قاله فاطمة رضي الله عنها **اوله**  
 ما ذا على من تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غوالي والمعنى اي شي يقع  
 لا يقع شي وخرج على من تربة احمد في ان لا يشم غاية الزمان فالية الاستفهام  
 عنه ثم ترثته صلى الله عليه وسلم صبت على مصائب يفقد مثل ذلك الاب للشفق  
 المعين على الدين وعلى موته الله لو ان تلك المصائب على الايام اصبته لتغيرت  
 وحسن لياليا **وجه الدين** **د** صبت على مصائب لو انما صبت على الايام حسن  
 لياليا فصب الشئ اراقه والمصائب يقع اليهم والهجرة على خلاف القياس في جميع  
 على مصائب على القياس فانه جمع مصيبة في الال مصوبة ولم يقل بالالف ثم بالهجرة  
 الامة زائدة والمصيبة المذكورة النازل بالانسان والليالي اسم جمع او جمع  
 الليل واحد ليلة والقياس ان يكون جمع ليلا فزيد فيه الياء على خلاف القياس  
 والمعنى ترك على كبريات تكررات لو نزلت على لازمة الصافية غاية الصفاء

مثال مدح سالم ورفاعي ساقط  
 بوسه وروان كل بكار  
 زكوة جام باياكل كل  
 منته نرور

جمع المليات

صارت ازمنة مكدرة غاية الكدورة **اوله** ما ذا على من تربة احمد ان لا يشم  
 مدى الزمان غوالي فاذا اسم جنس بمعنى شي او اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ خبره  
 ان لا يشم من الشم حسن الاق من نصر او علم والترية واحدة التربة بالضم  
 ثم يكون وحي التراب والارض واحمد في الاصل اسم تفضيل على الفاعل  
 او المفعول والمدر كالفق الغاية او كالدراحي جمع المدر المذكور وكذا جمع الازمنة  
 بعلاقة الجارية والفعول جمع الغالية طلب محبة مركب من مكسب وعود وعبر  
 ودين والمعنى الذي وجب وزم على من شتم تربة من تربة روضة المقدسة عليه  
 من الصلوات انما ان لا يشم في جوار من زمان عمره جوار الغوالي فكيف يشم غالية  
 واجدة ذلك لانها ليست ذات راحة طينة بالية الى التربة السريعة عليه السلام  
 واعلم ان فاطمة الزهراء رضي الله عنها دفنت مرة دفنة الغالية من ترابها  
 البركات فاحذت بنفسه من ترابها ووضعتها على عينيها الكريمين وبكت بكاء  
 شديدا ثم انشأت بين اليدين واخلف علماء السرايا من ان لها دفنه  
 عنها وانما يقولها رضي الله عنها فصرحت انه في الحاشية بالقول الاول وانما  
 في الشرح بهذا كبر الضمير في قوله ان الغول الاخر فيه اشعار بحجته عند الله  
**قوله** احمد ذكر نعمان لنا اذ كان هذا المسك ما كررت بتقصوع فاعاد الكلام كره  
 واعاد التمجيد من عادته كما في القاموس والذكر بالكره معناه اسم ما كر على الله  
 والتميز بفتح النون جبل بغير عفات او او في طريق الطائف بروج الى  
 عفات قال تقصوع مسك بطون نعمان ان شئت به زينب في نسوة عفات  
 وقيل بضم النون ابو حنيفة يروي عنه انه غير ثابت رواية وان كان ملايا رواية  
 وان شئت كان المعينة لتفصيل لكنه لم يكن مضموعا لتفصيل كالفق كالمين في الامور  
 وينصوع وينصوع الرثية واجبة وما بعده رتبة المودة كمره واعادته مرة بعد اخرى  
 وهذا طرف ما بعده لكنه محل المقام لان التقديم غالبا يفيد الاحتصاص فيلزم ان يكون  
 المذكورة لم يكن مضموعا من الحاشية الواقعة على التواتر **قوله** ان ذكره بوزنه الفتح بغير  
 اللام التفضيل والكره بجر اللام على الاستيفاف في موقع التفضيل كانه قيل ما عليه الاعادة  
 فقال في جوابه ان ذكره هو المسك فذكره بتقصوع **قوله** انما في التوضيح نعمان ان لا يشم

ل



الوزن ولكن يقع ان كان قلت الضرورة في نفيان يستدعي التنوين لا الكسر فلم قلت  
 لما لم يكن الواصلة بين المنصرف وغير المنصرف فبعد صرفه بادخال التنوين كسر الكسر  
 بتمام الكسر منع من غير المنصرف بتبعية التنوين كما بين في موضعه فلما جاز دخول التنوين  
 في جوف الكسر ايفر لان التنوين لا كان للفتن ومعنا بالامكنة الكلمة للاعراسات  
 انقلب فلما بد من ادخال الكسر حال الجرح تحقق مع التمكن والابرم الكذب قال  
 بعض المحققين مرات حين ان جرحه البت مع التنوين طوبل مقبوض على وزن  
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ومع حذفه طوبل مقبوض مفعول  
 على وزن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن وهو لا يخرج الطوبل اسلم الرغول  
 مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن  
**اقول** لم يتعرض بالعلم لان حاله الجرح بسبب الافاقه وجرحه نال بالفتن من غير  
 الدس **قوله** ولكن يقع فيه زحاف جرحه من السلاسة التي الكف وهو اسقاط  
 السبع لك كن مثل مفاعيلن ومفاعيلن وجه الدين هو قوله فان قبل فالاخترار  
 لم لو لم ما ذكره السيد السند كما عرفت لانه فتح هذا الاعتراض **قوله** الاختراز غير بعيد  
 الاختازات كما بين ان الاختازات نوعان نوع يمكن الاختراز عنه ونوع لا يمكن  
 ويجب الاختراز عن الاول وما نحن فيه من هذا البقيس **قال** لا شك في  
 اذا امكن الاختراز عنه ضرر في القول والمقابل ان يقول ان الاختراز عن الزحاف  
 في مثل نفيان ليس يمكن لانه غير معروف والحال انه لا ضرورة في صرف حكمه فلا بد من  
 الاختراز عنه مثل هذا الزحاف في الضرورة فان قلت مرادك في جواز الامكان  
 في مثل نفيان ان ارادة منع العرف موجود في نفيان واد حاله في حكم الانصراف  
 غير مانع في كونه غير معروف فيمكن الاختراز عن الاختازات المذكورة قلت نعم الاختراز  
 يمكن في كل ما كان غير المنصرف موجودا لكن ليس في صرف حكمه ضرورة فانهم  
 الاصابة بالقراسة من الدين **قوله** رعاية القافية وهو لغة ما جرح على فقا  
 في عطفه ومثل على مجموع ما جرحه لا يستقلال في خوا البيات في الحفاظ  
 تحتها بغيره او تحتها فقط او تحتها فقط بغيره في الروي ما جرح في الروا  
 وهو تحتها بغيره او تحتها فقط بغيره في الروي ما جرح في الروا

اعلم ان الغرض وقع باو الباء من مفاعيلن  
 والكف وقع تحت التنوين عند كما بين في  
 علم الودع ومثل هذا الزحاف لا يخرج  
 الطوبل اسلم من الوزن بل يسمى  
 في طوبلا مقبوضا مفعولا منه فمفعول

نقطة بعد ذكر نفيان مفاعيلن في ان فعولن  
 بذكر هو مفاعل واثبت ان بعد التنوين  
 من نفيان يكون نفيان مفاعيلن فيكون  
 مكفوقا بهذا القدر لا يخرج الطوبل  
 اسلم من الوزن منه فمفعول

اعلم ان الطوبل اسلم غير مطبوع في العلم  
 لما بطل من قوله ان آراء ما ذكره فابور  
 بنوي بر كاتوش ما بورد  
 من المردور

القافية وسرطانية ان لا يتغير في نحو من الابيات مع حركة السجدة يجوز لو كان  
 من كاحق الله **قوله** سلام على خير الانام البيت فاسلام مصدر فلا في بفتح السلا  
 عن المردوات او يزيد او اسم من التسليم بفتح جعله سلا منهن والنام بالهمزة اه  
 والالف الزائدة المحذوفات ولا واحده وافاقه جرحه من الا بزم ان يكون المفعول جرحه  
 كل فرد دون جميع الافراد والابيات المقام والسيد والبشر والندى والهاشم والود  
 من اسماء الشريفة السعد والسعين ولعل المكرم والمعطوف البصر من اسماء صلوات الله  
 لانه اثبت له الف من الاسماء والجيب من اسماء ولا يتأقده الافاقه فان الرخ قد جرح  
 اضافة العلم والسيد من جانا لكونين عوضا عن المكون وهو معطوف على خبر والبواقي  
 من باب التاكيد والجيب فعل بمعنى مفعول واللام في العالمين للاستغراق والبشر والندى  
 بمعنى البشر والندى والمكرم المحسن والاروف الرحيم كما معطوف بالفتح فانه صفة من  
 المعطوف بالضم الرحمة وقوله من يسمي يحسن ان يكون المفعول من اسماء من يسمي بالحمد والالحاشية  
 الواقعة على السواهد قوله اولئك سب وهو نوعان نوع يحصل بانضمام كلمات موصية  
 اليه كما في قوله سلا واخللا وسعيرو ونوع يحصل في رؤوس الآر والقوا  
 من غير انضمام المذكور كقوله تعالى قوا ابراهيم الخواير والاول من القسم ان في لان رؤوس  
 الآر الموقوف عليها بالالف المبدل عن التنوين والثاني في المناسبة الاول والآخر في جعل الف  
 محذوف الاطلاق كما في قوله الطنونا والسيلاد اذا فرار منوما فلامرظا واحا صرف لتكسب  
 اوا في الآر في هذه الصورة لان اوا في الآر كما لغوا في يعبرون انفسها وتجاهلها وكذا  
 كل كلام سجع وتسمى اوا في الآر رؤوس الآر لانها خريشة من رؤوس الآر **قوله** لان  
 ان سب امرهم لم وللهذا قبل هنا في الجرام مع ان الا في امره ان قال انه تعبه  
 الخلق ثم يعيده مع ان فتح العين من التثنية الجود مشهور ما نوس الاستعمال وذلك  
 ان سب هنا في يعيده لا شك **قوله** لان رعاية الناسب بين الكلمات امرهم عند  
 ولهذا السجع من اجل المناسبات وذلك الناسب يكون في الكلام الفصح على الخي المختلفة  
 منها ما في قولهم هنا في الشيء ومراف مع ان الاصل امره في منها ما في قوله تعالى والفرج والبال  
 عشر والشفع والوتر والبيل اذا بسير كجرف البيا في بسير لنا سب الف كما قيل منها ما في  
 قوله لبيك سيد الخلق ثم يعيده في اللغة المشهورة بغيره وان لم يعمل في هذه الصورة

القافية







المركب فيكون لان الجمع المطلق ليس من النسخ كالاخفوس الذي قد ذكر في الجملة  
ان العلم ان في علمه قيام الجمع مقام السنين انما الاول الذي نكرار الحقيقة او حكما وانما ذهب  
المصدر لهذا الحار به ان في ان الحقيقة فيه اصل ان حركاته بحيث لا يصح جمعها في بيان  
التكثير فلكانه لكان قوة في الحقيقة وان كانت انما ينظر لهذا الجمع في الآحاد ويختلف المجموع فله قوة في  
الجموع فيخرج ان مقام مقام السنين وبعض الجمع وبعض الجمع الحق فالحق والحق وان لم يكن  
لها نظير في الآحاد والحق بل كنونها جميع فله مراتب للاحاد فلا يتصور قوة يقوم بها مقام  
السينين **قوله** ان كالك واداء **قوله** ولا جمل ان كون مثل مساجد واداء  
في صيغة شتر المجموع فقط اطلق عليه الجمع حكما وكون مثل كالب واداء في الجمع مع اعتبار  
منه التشرط اطلاق عليه حقيقة **قوله** ان كالك واداء **قوله** لا يجوز انما فانها في حكمها لمواضعها  
في الحقيقة والوزن وعدم جواز جمعها في بيانها **قوله** وانما بينهما ان يثبت ان في نفسه  
انما ردة المقصور عبارة المصدر كالب واداء **قوله** المقصور فانه يدل على ان الالف في  
حركات التثنية وقد تحقق في موضع ان ما هو التثنية هو الهزلة المبذولة في الالف يثبت  
بعد قلب الالف المقصورة بالهزلة وجوابه ان الالف يطلق على الهزلة وسمى الالف  
لا العكس كذا حقق الرافعي في بحث الاعراب لكن كلام الرافعي يدل على ان الالف لهما  
ثبت وبتوكله واليتن شمر الفا والمثولة شمر مرة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولها وفي  
الكتاب ان سمي الالف لا يكون اسكتا وبالجملة ان الالف اما مكتوبة باس كنة  
او مشددة لهما وتغيير ذلك الكلام في كتب اللغة فان قلت على ما حقق الرافعي كيف  
يصح وصف المقصور لان الهزلة غير مذكورة اجبت فيه حذف الالف لا الالف واداءها **قوله** ان  
**قوله** وهو الالف التثنية في نفسه مذكورة والمراد ان التثنية الواقع بسبب احدهما المقصورة  
والمدونة اعلم ان الهزلة في المدونة من الالف في التثنية دون الالف التي قبلها  
لما يتوهم من اسمه **قوله** ان يجمع رادها **قوله** يعني ان في حركاتها التثنية اجريها انه ذكره  
اجملاين لاخر فلا التباس بينهما في بيانها بالتثنية فيكون حركاتها التثنية  
على انها مذكورة فيها وانما بينهما ان التثنية ليس على اللفظ حتى يلزم الانكسار بالجملة بزيادة  
بجلا في السكتا فان لاتب ويزوال **قوله** عرس الذين **قوله** يجمع رادها بالجملة بمنزلة انما تكونها  
بالزوم الوصف وجه الذين **قوله** فانها ليست لازمة للمركب بحسب اصل الوصف وانما يقع في  
بعض

بعض الاسماء رادها كالجارة والجاردة لكن لم يكن في نوعها لم يتغير معنى **قوله** فانها ليست  
تأخر انما وقع بهذا الكلام ما يقال من ان التثنية لا تكون لازمة في الغرة والرحمة والبركة التثنية  
والقوة فينبغي ان يكون غير متفرقة وليس كذلك وحاصل ما يقع ان هذا الزوم هو في التثنية  
فليس فيه قوة الزوم على شكله **قوله** فله غير الزوم **قوله** اراد به وضع ما توهم فيها  
كانت الكلمة الموشاة بانها لا يكون التثنية كالمقابل لازم للموضع بقوله لم يقو قوة الزوم  
في تمام عرس الذين **قوله** فالحال الفاء للتفصيل على شكله **قوله** فالحال فذكر المفسر  
بجملته في تعريف غير المتصرف اراد بها انها دخل في الوصف في المثل يقال عدل عنه و  
عدل اليه اراد بالوجه المسمى التثنية يقال عدل الى العمل كذا في القاموس عنده **قوله**  
**قوله** مصدر من المفعول ان يكون الاسم الى انما جعل العدل واخرجه مصدرين يبين  
للمفعول اما الاول فلان عدل كونه الاسم معه ولا مفعول عنه او ما في يفهم من لفظ الاول  
فان انما من المصدر الى انما في انما في لفظ المفعول هو كونه الاسم محررا من صيغة  
الاصيلة لا ما يلزم من اللفظ وما قيل من ان جعلها مصدرين يبين للمفعول فان جعل كونه  
مفعولا مصدرين يبين للمفعول كذا في صحة المحل **قوله** مصدر من المفعول ان يكون الاسم  
معه ولا اشارة الى وضع ما يقال ان العدل متعد فلا يصح حمل كونه عليه فلا يصح تفسيره  
وجه الرفع ان العدل مصدر من المفعول وان المراد به حاصل المصدر وهو مفعول التثنية كذا  
نفس المصدر فانه في مفعول الفعل انما يتركه المراد من كونه حاصل المصدر فيصح انما  
يقال كيفية العدل في كيفية كونه في صيغة الاصيلة اما صيغة اخرى كذا في انما في كونه  
نفس المصدر فانه لا يصح كونه انما يقال عدل كونه في مفعول التثنية است قوله  
ان كونه محررا بيان في اصل المعنى ونسبته الى كونه في الاخراج هو واداءها واحدا لانه  
به وعينه انما ان المراد بهما حاصل المصدر فلا حاجة الى جعل العدل مصدرين كونه  
اذ يصح ان يقال كيفية العدل في كيفية كونه وجه الذين **قوله** مصدر من المفعول  
**قوله** هذا الجواب انما يتم لو كان العدل في الاصطلاح بمعنى كونه محررا اذ كان بمعنى كونه  
خارجا وهو اللفظ فالتشبيه بحالها والادوية في رفع الابراد ان اولى من تشبيهه كانه يبين  
الى المفعول والاصطلاح على ان يكون مصدرين للمفعول فالتثنية جعلوا العدل الذي  
بمعنى الاخراج لفظ بمفعول كونه في اصطلاح لا محذور فيه ولا حاجة الى التكلف والله تعالى اعلم

فانما هو في قوله



على الصفح **قوله** معناه من المفعول ان يكون الاسم معناه لا يقع في غير العمل بالخروج خارج  
 عن العمل للزوم تعديه وعدم تعدية الزوم لان العمل الاخراج والعدول الخروج والخراج  
 الخروج من العمل خروج عن باب التعريف وجه صحته ان المراد بالعدل كون الاسم معناه  
 هو ان يكون معناه ان يتصل على وجهه لا يصدق على هذا الكونه الخروج فوجه بقوله  
 ان يكون الاسم خرجا يعني ان المراد من لفظ الخروج ذلك ويراد عليه ان الخارج المسمى بالمفعول  
 معناه كون الاسم خرجا لا الخروج وادارة ذلك في لفظ الخروج بعيدة عن الغم والاول ان يقال  
 العدل في اصطلاح النحاة الخروج المذكور والمناسبة المعينة لتفليس ان الخروج لا يخرج  
 وانما اعتبر النحاة ذلك الخروج لانهم في ارجح يظهر كونه صفة الاسم فيكون اللفظ  
 خارجا عنه في دلالته الاخراج على صفة الاسم فغيره في هرة على شكله **قوله** الخروج  
 الاسم **قوله** لم يقل لما قال الهندس يعني خروج مادة لان المتبادر من المادة  
 هو خروجها من هرة وذلك ليس بخروج كما يتصور ان يخرج من هرة المادة باقية على حالها  
**قوله** اخرج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم وخروج به خروج الفعل لانه لا يسمى  
 العدل اصطلاحا ثم المراد خروج مادة الاسم هو مجموع الخارج مع الصورة ولا يتصور  
 خروج الكل من هرة من عتمة الله **قوله** ان يكون خرجا **قوله** لما صح المناكبة بين الخروج  
 والعدل بناء المفعول جعل المناكبة بين التفسيرين حيث جعل الخروج بناء مفعولا  
 كالعدل في المعدول روي ان العدل اذا كان بمعنى المعدول فالناصب لا اذا  
 بالخارج **قوله** عس الدرس **قوله** ان يكون خرجا على صفة اسم المفعول قبل فانه قد مر  
 معنى صيغة فانهم اشتهروا به انه اسم مفعول من باب الافعال فهو اسم مفعول  
 من الهندس لا يخرج الى تعدية حرف الجوز لا يخرج الى مع هرة **قوله** اخرج  
 صورة له **قوله** اما بيان معنى النسبة بمعنى ان صيغة الصورة منسوبة الى الاصل القادة  
 بان تقتضها كلفته ثلثه مثلا فان القاعدة وحيث ان ما يكون في معنى التكرار يكون مكررا  
 يقتضي ان يكون ثلثه ثلثه كذا ذلك على وجه النسبة على المنسوب هذه الهيئة والصورة  
**قوله** البرين **قوله** اخرج صورة له التي يقتضي كونها الاصلية على المنسوب بالاصل والقاعدة  
 بان يطبق عليها يقتضي لها الاصلية والاولية كما يتبادر لان ذلك فيزيح غير عليه صيغة  
 بكون الاصل والقاعدة ان كانا من قاعدة عدم الاختلاف يلزم تحقيق العدل فيه

يخرج من هرة  
 خروج مخرج

قوله ان يكون خرجا  
 من هرة من عتمة الله  
 جعل الخارج  
 يخرج من هرة

وان كانت

وان كانت اياها القاعدة انزل كل ما لا يعرف يستعمل على علقين يقتضي اعتبار خروج عدل  
 عن اسم والابقى اجتمع الخروج من خصوص عام الاسم لان يتكلف ويراد عليه هو المسمى  
 وسواء كانا معناه من الاخر والاسم والسو مع انه لم يخرج من الصورة لان اللاحق كلمة اخرى لا يخرج  
 بها في الصورة **قوله** ان يقال انها لغة الامتراج لانها من اجزاها فان قيل صورة ثلثه ثلثه  
 ببيت صورة ثلثه وهو لا يتكلف في القاعدة ان يكون مع صورتها ثلثا المراد ان العدل  
 خروج مادة الاسم من صورتها ويجوز ان يكون الواحد من صورته المخصصة ويراد عليه ان  
 صورة الضرب مثلا صورة مادة الضارب فلا يخرج المشتقات باضافة الصورة الى الضرب  
 الاسم كما ذكره ان قلت هذا مسلم لكن القاعدة لا يقتضي ان يكون مادة ضارب على صورة الضرب  
 فيخرج المشتقات فلما خرج بقية الاصلية لا يبعد الاضافة والكلام فيه وان اراد بقوله اسم  
 صورة توضع المادة في وضع لغتها فتقول في صورة ثلثه ثلثه ببيت صورة ثلثه لان  
 الاول نفس العدد وان الموصوف فان خالف المعنى يقتضي اختلاف الصورة فاشك في قوله  
 اخرج صورة من صفة الصورة **قوله** في تطلق الصيغة على نفس الكلمة البقر باعتبار بغيرها  
 من الهيئة يقال ضرب صيغة المانح وبما ليست بمرادها فان قلت لا يمكن ان الصيغة  
 والصورة من الهيئة الحاصلة للعلم من ترتيب خودها ووجاهتها وسكناتها **قوله** في صيغة  
 الى صيغة اخرى يستعمل في نفس ما مع انه لم يصلح ذلك في مثل امر قلت المراد بالصورة اعم  
 من الصورة وما في حكمها في كونها لانه للعلم بالصورة فان في اخر مثلا كونه احد الالحاد  
 لانها لا فعل التفعيل امر لازم لم يميز له الصورة للكلمة **قوله** التي يقتضي الاصل والقاعدة  
 فان قلت هذا بكل بغير غير فان صورته الاصلية التفرقة بينه وبين صورة عام مثلا لا يقتضي  
 اصل قلت لا تقتضي ضرورة منع الفرق الى ان يكلم بانه معدول حكم بانه سر باسم الفاخر من  
 القاعدة خروج من صيغة التي مقتضى القاعدة وهي عام الى غير عتمة الله **قوله** لا يجوز ان صيغة  
 المعدول سبب صيغة المشتقات ضرورة ان صيغة ضارب مثلا ليست صيغة ضارب في  
 الاصل تغاير معناه كما يقال في ثلثه ثلثه فان صيغة صيغة ثلث في الاصل لا تاتي في معنى الضرب  
 ولا يجوز ان صيغة المعدول لا يخرج ان يقول اراد بالصيغة الاصلية ما كان الاصل ان يستعمل  
 مكان المأخوذ في معناه وليس الاصل استعمال المشتق من مكان المشتق في معناه في الصور  
**قوله** خرجت المشتقات كلها اخرجت خروج المشتقات كلها فغيره فيكون ثابت

يخرج من هرة  
 خروج مخرج

قال في قوله ذلك الاسم  
 في قوله ذلك الاسم  
 في قوله ذلك الاسم











الرفع عنه قبلت ليس المراد بالاصل الا ما يكونه القياس ان يكون الاسم عليه سوار كان  
 الاسم عليه ثم خرج او لم يكن والوجود لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه ثم خرج فيتحقق ثبوت  
 الاصل لا يستلزم تحقق الوجود الا ان يقال بالوجود فيتحقق اراد الوجود كما هو القياس بان  
 لم يرد عليه وورد عليه غيره ما هو القياس ويرد عليهم المجموع الشاذة وعلى ما ذكره الشاذة  
 بالوجود فيتحقق هو ان يكون الوجود على ما ثبت للموجود وورد على ما هو القياس وهذا امر  
 غير محقق في شئ من العودول والذات ارا بالعدل التحقيقي ان يتحقق له الصلابة ويرد  
 على ما ذكره ان غير المنصرف الزاوية سبب العدل لم يعرف بتعريف غير المنصرف اذ العلم يكونه  
 عدلا ان هو بعد العلم بعدم كونه كالا يحق فظاهر علمه هو العلم انما تعلم قطعا ان الشهادة  
 ان فيها عارضا به دليل غير منع العرف اذ يقتضي ان العلم شئ آخر وان فرض انه لا يكون غير منع  
 حتى قال الرضى ونحوه بالعدل المحقق ما تحقق حاله به دليل بل عليه غير كون الاسم غير منصرف  
 بحيث لو وجدناه المنصرف لما كان هناك طريق المعرفة كونه معدلا والاشارة عرض عن ذلك  
 هذا وكان من شأنه ان اصل كل كلمة ان شئ على ما لها فاذا لم تنوع ضرورة في العدل  
 غير هذا الصلابة في العدل ان قلت المسمى هو الدليل الذي يمنع العرف فلما منع ذلك  
 الدليل فيتحقق على الشواذ البعد فلم يمنع الوجود هناك الا ان يقال الشواذ قليلة والمعدول  
 كثيرة فيرجع الى اصول كسائر الكلمات دونها فلا بد ان ينسب اليها في هذا المقام  
 على ضرورة منع العرف والبعد صحيح ما ذكره القوم من اعتبار الوجود على وزن الفعل فلم  
 اجتماع العدل ووزن الفعل ولا بد هذا على ما ذكره الشاذة فان قلت ما الفرق بين العديتين  
 حتى قلت اشارة الى الفرق بان الاصل موجود في التحقيقي بل على وجوده ووجوده  
 في التقديري بل غير منع العرف بل يوجد دليل في القسم الاول غير منع العرف غير  
 بان اصله الوجود موافق لاصل القاعدة وانه يقتضي ان يكون الاسم عليه وغير موجود  
 في القسم الثاني دليل لذلك وهذا يندفع ان الادلة المذكورة في الاشارة المذكورة لا تدل  
 على وجود دليل بل لا تدل على كون الوجود في التحقيقي بل على وجوده ووجوده  
 بالعدل فيتحقق ما هو محقق الوجود عن القياس والتقدير بل ما هو ليس كذلك لكنه خلاف  
 الظاهر للاحكام وانما يقال ان ما ذكره الشاذة لا بد لان المقصود تعريف غير المنصرف  
 معقولة ان لا يرد في المنصرفين فانما يبين بان غير منصرف مقدم على هذه الابدان الدوا

فيكون

لازم

لازم في العدل التقديري لا محالة لكن ما ذكره الشاذة بوجوب الدور في كلا القسمين وانما يقال  
 آخر اذ في ما ذكره الشاذة وقد ذكره الوجود في هذا المقام على ما ذكره قوله غير منصرف  
 اذ في علم غير المنصرف في عدم دخول السر التنوين والافعال المنصرف عند المنصرفين على ان  
 وما عدا غيره فلا حاجة الى ان تدل قوله ولم يعلم هذا الى قوله اعتبره فيها عطف على مجموع  
 الشرط والجزا التقديريين لكون من نوايج ما حاصل امره قوله اعتبره فيها يعني غير  
 العدل في هذه الامثلة لا يقال ان عدم المنصرف هذه الامثلة موقوف على العدل وما  
 يفهم من العبارة هو انه موقوف على عدم المنصرف بل لم الورد لا نقول ان العدل  
 موقوف على وجود الامثلة المذكورة غير منصرف لا على عدم المنصرف انما نقول ان  
 عدم المنصرف وان كان موقفا على العدل فان العدل ليس بموقوف عليه  
 موقوف عليه فيحفظ الدور على ما يريه الى اصل ان منع العرف موقوف على ذات  
 العدل وهو مقدم بالذات على منع العرف العلم بوجود العدل بعد منع العرف فلا يقال  
 عند الله العدل قوله لانهم ينسبوا للعدل العلم ان التنبه على ذات السبب في غير العدل  
 واجمع التقدير مقدم على منع العرف ولا يتوقف على معرفة منع العرف الصلابة اما عليه  
 الاسباب فلا تعريف في شئ منها الا بعد معرفة منع العرف واما العدل فيتحقق فان كان  
 هو الوجود كما هو القياس المشهور فيمكن ان يوقف برونه معرفة منع العرف كما يبر  
 الاسباب وان كان هو الوجود كما كان في ما ذكره الشاذة قدس سره فلا تعريف يمنع  
 العرف عليه الشاذة ولكن لا بد ان استدراك غير قوله اعتبره فيها وقع لا يتوهم من انه  
 ان يكون العدل اعتبارا بما هو موقوف على قوله حقيقة او تقديره بافتعال له فعه ولكن  
 لا بد ان يكون ان يكون استدراك غير قوله لانهم ينسبوا الى كل التقديرين هو  
 تمهيد لتحقيق معنى قوله حقيقة او تقديره كما ان ريقوله فعلى هذا قوله حقيقة امر فاعلم  
 قوله احمدى وجود الاصل السواء كان ذلك الاصل حقيقة او مقدرا بل لانه التكبير  
 فلا يرد ما قبل على قوله غير ذلك الاصل فيه نوعان كما قد برر جامع كما ان قوله احمدى  
 وجود الاصل لا يلزم من وجود الاصل اعتبار الوجود عنه كما في المعجزات الشاذة  
 مثل اوقوس والنبى فان اصله موجود منع عدم اعتبار الوجود عنه فالمراد من قوله احمدى  
 قوله احمدى وجود الاصل للاسم المعدول في وجوده في نفس الامر فترفع ما قبله ان

قوله







بشيء اعتبارا فخرج المعدول عن ذلك الأصل اذ اعتبار الالف خارج امر محقق لا مقدر  
فلا يصح ان يقال ان السبب الالف بغير ثبوت وهو منع قوله فلا دليل عليه الا منع القول  
فقط **قوله** فلا دليل عليه الا منع **اقول** لا انما حاصله ان ظهور منع الصرف تكاثر  
اعتبار الخوارج بالمال فافهم غرض الذين يوقوه تحقيرا لوجودها محققا كقول سواهم  
منه او تقديره انهم يوقوه تحقيرا لوجودها مقدر انهم يوقوه تحقيرا لوجودها محققا كقول سواهم  
لأنه من اصل محقق او مقدر وهذا يعتبر على وجهين أحدهما ان يكون المنع هو ما محققا الصلة  
فهو وصف كمال متعلق كزبد قائم بالوجه وثانيهما ان يكون المنع هو ما محققا نفسه على ما يكون  
الاسناد مجازيا فاشكك في قوله تحقيرا قبل وصف كمال متعلق واما على المشهور فخرج  
بمحقق الوجود ما محققا كقول سواهم بطل من قبله وصف بالتحقيق وصف كمال متعلق  
قوله تقديره انما يخرج هذا القياس نظرا لان الاضافة في الحقيقة بياينة صريح في موضع قوله  
معناه فوجاهة انما بيان حاصل المنع اذ لا فاعله على ما لا ينافي من الوصفية الأصلية بمنع تحقيرها  
المصدر الواقع حاله لا يثبت ليس بل لازم لعدم الصفة قوله ثلث وثلث اربعة بالنسبة  
على المصدرية اي فوجاهة كمالا مثل فوجاهة ثلث وكذا ان يكون خبر مبتدأ محذوف فاقول  
**قوله** والبرهان على اصلها **اقول** اراد بالبرهان تحقيق العلية ولم يتعرض بالبرهان الا في قوله لا فاعله  
ان ذكره من حيث هو البرهان من حيث الكل فحصل الفاعل من الذين قوله والبرهان على اصلها ان معناه  
تكرار ادوات خبر بان يكون المنع مكررا دون اللفظ ويكون الأصل انه اذا كان المنع مكررا لم يكرر اللفظ  
بغير تكرار الا يستلزم ان يكون أصل ثلث وثلث اربعة مكررا لكونها ذاتا في اللفظ والبرهان  
اصلها لفظ مكررا لا يلزم ان يكون أصلها ثلث ثلث اربعة ان يكون أصلها ثلثا ثلثا على ان  
ان أصلها ثلث ثلث لان ثلث وثلث مؤنث لكونها صفة المؤنث في القرآن والفظ المذكر  
المؤنث معدولا عن المؤنث **قوله** **قوله** اذا كان المنع مكررا لم يكرر اللفظ اربعة مكررا  
ين اذ كان المنع مكررا لم يكرر اللفظ اربعة مكررا لان المنع في اللفظ ان المنع في المعنى  
مكرر مع عدم تكرار اللفظ لان القول ان المنع غير مكرر في المعنى بان اربعة منه فدين من مفهوم  
وهو تكرار ذلك المفهوم قوله في جوار مفهوم ثلث ثلث اربعة مكررا على ما لا ينافي في اللفظ واللفظ  
اي في اللفظ التفصيل فلو كان كذا اللفظين عبارة عن اللفظين اربعة مكررا على ما لا ينافي في اللفظ  
فان في مفهوم ثلث ثلث وقرأت الكتاب فوجاهة في اللفظين اربعة مكررا على ما لا ينافي في اللفظ

بل ابدء افهم ان اصل ثلث ثلث ثلث لثلاث في اللفظ المتأخر فيه بالالف ان ثلث في اللفظ  
باب العدد ومنه واحد الى اربعة اتفاقا والكثير والكثير في اللفظين على ما فوق الاربعة والبرهان  
مفقود بل يستعمل مع ما بالنسبة نحو الحكم والعدا وكذا استدل به الى هذا الاستدلال  
قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثلاث في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
المعدول متفق على ما عليها وظلالا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
ابن مالك في شرح الكافية وروى فيها عن بعض القوب خمس وعشرون وعشرون في اللفظين اربعة مكررا  
التمثيل انه قد يسمع خمس اللفظ وقال الشيخ ابو جيان الصحيح ان البنايين مسموعان  
من واحد الى عشرة حكم ان ثلث اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
وخطا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
وبخبره فقولنا اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
الاستدلال ولا فاعله اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
وجه الذين قوله اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
ومنه اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
والصواب مجبها قال بعض المحققين الصواب مجبها في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
والصواب مجبها **اقول** لان البرهان لغيره موجود فيه مع انه غير منفرد فالتكرار حين قال  
بالفهم غرض الذين **قوله** والسبب في منع صرفها المقصود من هذا الكلام تجميع قول من  
قال ان السبب في منع صرف ثلث واخواته هو العدل والوصف على ما قيل ان منع صرفها  
تكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وتكرار او عن الصيغة وتكرار الاسماء في الوصفية  
وذلك لان اعتبار العدل امر اضطراري لا يجب ان يفهم على قدر الحاجة ولا لانه لو كان  
كذلك لكان العدل في مقام العلين كما جمع ولم يقل به احد عتمة قوله والسبب  
في منع صرفها واذا هي ثلث وثلث غير منفرد للعدل والعلية في اللفظين اربعة مكررا  
مكرر للعدل والوصفية على خلاف في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
قوله العدل والوصف الاصل في هذا سبب في منع صرف ثلث اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
على ما لا ينافي في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا في اللفظين اربعة مكررا  
لم يوضع الا وضعا ثانيا ومع اعتبار منع الوصف فيه والتألف في اللفظين اربعة مكررا



2

القصص

انما قوة ذلك الاداء في حال كونه **قوله** وادى اسم التفضيل لان معناه انما في  
 و ان صيغة الفعل في اشتقاقه ايضا كما اشتقاقه يقال آفوا آفوا ان  
 آفوا في آفوا في كماله فافضل ان افعلون و افاضل آفوا في آفوا في آفوا  
 و اذ في كفضلي فضليان فضليات و افضل فلا يزدان كونه معناه انما في  
 لا يستلزم كونه اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يحقق في صيغة المباعدة ايضا قوله  
 ثم نقل الى مع غيره ولا يستعمل في غير ما هو من جنس المذكور و لا فلا يقال جائز زيد  
 و اذ في الجمع جاراة فلا بد من رجل أو غيره **قوله** لان معناه انما في آفوا لا يدل  
 على المسمى و اذ اسم التفضيل من المشتقات و انه يدل لا يدل على الاشتقاق  
 فلا يدل على المصدر ايضا انما في آفوا قد يكون معتبرا في غير رسم التفضيل  
 فليحذر **قال** ثم نقل الى مع غيره **قوله** و فيه تحقيق الى ان النقل الى المعنى  
 الآفوا لا يرفع الاستعمال العبري و استعاره و ما قال الكثر ان حصن هو ان  
 استعمال اسم التفضيل بمن حالة الافراد فقط و باللام حالة كذا بين القائلين  
 بالاستعمال التبعي و الجمع فكلانهم ذهبوا الى ان عدم جواز استعمال آفوا بمن و وجهه  
 ظاهر ظهور النقل الى المعنى الآفوا في غير ان بهذا النقل لا يعبر الا فردية و الجمعية و ان  
 بعد النقل عن الراجح **قوله** و في اسم التفضيل ان يستعمل باللام و الاضافة و اد  
 بجملة من ذبوا ان الهمزة بالاسم التفضيل هي ان لان الاسم التفضيل المستعمل  
 في معناه التفضيلي فمحم ان القياس فيه ذلك لكن ما نحن فيه ليس كذلك بل نقول  
 عن معناه التفضيلي الى مع غيره فلا يلزم ان يكون القياس فيه ان يستعمل  
 بواحد منها حتى يكون معولا من احدها و ان كانا زعم من ان يكون مستعملا في المعنى  
 التفضيلي او غيره فكلانهم ان القياس فيه الاستعمال باحد هذه الوجوه فان المعنى  
 التفضيلي يقتضي ذلك لا مع آفوا و **حجب** باجتناب الشك في و انبات ان الهمزة  
 في كل اسم التفضيل و ان الاستعمال في غير معناه التفضيلي ان يستعمل باحد هذه الوجوه  
 الثلاثة ليقرب الى معنى الزيادة المسترفة لاصحابها و يكون المستعمل في المعنى التبعي  
 هو المستعمل في المعنى الحقيقي كما هو و آفوا المجازات و **حجب** ايضا بان هذا الحكم لا  
 كونه قياس اسم التفضيل مطلقا ان يستعمل باحد هذه الوجوه حكم الاستعمال



لا بد في التقييد عنه من تحقق ما في غير ضرورة العدل وفيه انه قد تخلف في آفة وجوده  
وسائر اقسام التقييد اذا سمي بها وبالفرد بالاسم الذي لا يخلو من حال الجوانب على حال  
الحال لا على حال جواز آفة الفرد في قياس اسم التقييد انه يكون كذا باره غير كذا  
استقر انما قوله حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احداهما وفيه انه كيف  
يعلم من ذكر آفة فقط من غير التقييد مع امر آفة وادعاه في التركيب فالاولى انه يدرك  
في التمثيل تركيبا من تركيب البعارة وقع فيه آفة برونه وادعاه من الامور الثنية ليعلم انه  
لم يستعمل بواحد منها الا ان يقال آفة آفة ههنا اثارة آفة الواقعة في التركيب الى  
يعلم ان طلب تلك المواقف فان قلت هذا القياس يستعمل في آفة الفرد معدولا  
من الآفة استعمل مع احداهما مع ان فيه وزن الفعل وسبب ان العدل ووزن الفعل  
متفادان لا يجتمعان في كلمة واحدة قلت قد سبق انه لا يكون في تحقق العدل  
موجود كونه القياس انه يكون صيغة الاسم كذا ابر لا بد من اعتبار آفة وجوده بدليل منع  
العرف ولا حاجة الى هذا الاعتبار في آفة تحقق العلين فيه وسبب وزن الفعل والصفة  
ولا بد في آفة فيترقا عنه قوله علم انه معدول من احداهما ثم انه وان لم يستعمل في جميع  
التقييد فلا يقتضي امرها الا ان فيه لا بالنظر الى الحق الاصل في منع له ولو صفة الاصلية ولو  
سوى في المعدول والعلمية عند الجمهور فاذا ذكر في تلك في ثلث قائل في الصغر قوله  
وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه قد كسر بهذا الكلام ما فرده آفة من ان المعدول  
يعلم من عدم النظر فيها وجود الاصل من الادلة الاسم الا ان يتكف قوله فقال بعضهم  
انه معدول عما فيه اللام منع ابو علي ذلك فانه لو كان كذلك لوجب كونه مؤد كما في  
وسم المعدولين من اللام وان لا يقع صفة للكرات وقد يقع مثل قوله تعالى  
من ايام آفة واجب بانه معدول عن اللام لفظا ومعنى العدل عن التوفيق الى التكثير  
ويكون زانما في تعريفها وتكثيرا لو كان معنى اللام في المعدول عن اللام واما  
لوجب بنا اسم كذا ذهب اليه بعضهم لثمة مع خوف ليس بل تعريف سمح لكونه على  
لا شك قوله فقال بعضهم هو معدول عما فيه اللام ثم اعترض على الاول بانه لو كان  
معدولا عن آفة لوجب ان يكون مؤنثا واجب بانه معدول لفظا ومعنى العدل عن  
التوفيق الى التكثير وعلى الثاني بانه لو كان معدولا عن آفة يلزم ان لا يطابق لمن هو له لان

اسم التقييد

اسم التقييد اذا استعمل بمن ظاهرة او مقدرة لا يكون مخالفة لمن هو واجب بانه  
لا يتم انه مستعمل بمن لان استعماله بمن باعتبار مع التقييد وقد ايجي وصار يجمع الفاعل  
وجبه الدين قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام ولا بد من لزوم المطابقة للمعنى  
اذا اودا وثنية وجمعا وتكثيرا وتانيا كما استرخ في تعريفه اذ ذلك شأن افعلي التقييد كمثل  
اللام لكن بان غير ذلك فاعلة العدل اذا الفع لا بد ان يكون محفوظا فيه ويكون الوجه في البنية  
تقيد وهما تخلف الفع بالتوفيق والتكثير قال الفاضل المحمدي واجب عنه يجوز ان معدول  
الاسم لفظا ومعنى فلان كل حسن الطبع واديد به فرد معين من افراد فلا بد من اللام المعدول  
سواء صار بالعلم على نحو النجم او لا كما يقع في قوله الرسول واما مع فلاه لو كان مع اللام  
معدولا مع التقييد مع خوف مع انه معرب وغير معروف في المشهور وذلك بالعدل  
والعلمية المقدرة الشهيرة فيه ان هذا ما يقع اذا استعمل مؤنثا واما اذا استعمل بكرة  
فلا كما في قوله في عدة من ايام آفة حيث دفع للكرة عنه قوله المحمدي واما مع فلاه  
في القول بواحدة ما نقل عن المصنف انه لا بد في المعدول من اعتبار الوجه البصري الا ان في قوله  
تاما ما نقل عن المصنف قوله فقال بعضهم انه معدول الى عبارة شرح البيان المسمى  
بالعاب في قوله فانه معدول عن الآفة على رأي من انفعه فان بعضهم قال الدليل على عدو الآفة  
انه لو كان مع من المقدرة كما في انه اكبر لوجب ان يقال نسوة آفة على وزن افعول مادم  
مع من ظاهرة او مقدرة يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان التقييد  
لا يحذف الا اذا جاز اظهره وههنا لا يجوز اظهره فلم يبق الا ان يكون افعول الجمع  
المعرب باللام وبعرض الفاعل عليه بانه لو كان معدولا عن الآفة لوجب ان يكون  
مؤنثا لان المعدول لا يفارق المعدول عنه الا في اللفظ والجمع على ما كان عليه وههنا معدول  
نكرة والمعدول عنه مؤنث قال فالصحيح انه يكون معدولا عن آفة من قلنا لم لا يجوز انما لفظ  
بين المعدول والمعدول عنه تعريف وتكثيرا على انما نقول لانه معدول عن اموف باللام  
لفظا ومعنى العدل عن التوفيق البعارة التكثير الشهيرة نقله المصنف في حاشيته الجوز قوله  
ارضا في بعض الالف وفتح الحاء فاضل اسم هو الظاهر في الهمزة بفتح انه على صيغة الجمع المحمدي  
باللام فيكون جمع افعول وقال في الظاهر به يحتمل ان يكون نكرة فخر ويحتمل ان يكون جمع فخر  
وهذا هو فان الكلام في اخرج جمع افعول وادعاه افعول والاف الذي هو مذكر ليسين انه افعول

هذا هو المعدول عن اللام المعدول عن اللام المعدول عن اللام  
في الظاهر به مسمى للمعدول  
في الظاهر به مسمى للمعدول



[illegible]

سید رفیع



او عطف عليه كما في بين ذراعي  
وجبهة الاله او غير ذلك  
قوله ويايتم نعم عز صحيح

او افعال اخرى مثلها يقع في كساف اليه لانه كساف كما يتوهم من المثال لكن سترها  
ان يكون تابعا للمضاف الاول سواء كان توكيدا اليه كما في يايتم نعم قدس على ان يكون  
الاول منصوبا مضافا الى غير المضاف بقرينة المذكور وذلك مذهب ابي و فاعلم  
**قوله** عز الله الاخوين يجوز فيه ضم المارة ونحوها **قوله** ويضع قري بالصاد امله  
وبالصاد المعجمة كما في باب التاكيد **قوله** وقياس فعلا افعلا يعني ان قياس  
الاسم المؤنث الذر على وزن فعلا ومذكوره على وزن وقوله ان يجمع على فعل  
قال الفاعل المحم اعترض عليه بان فعلا انما يجمع على فعل اذا كان مذكوره مجزئا  
على فعل الغير ويجمع مجزئ على الجمعين لا على الجمع **قوله** انتم عصمة الله **قوله** وقياس  
فعلا افعلا في القنوع على ان جمعا مؤنث اجمع لكنهم احتجوا ان اسم وصفة  
فعل اسم كصغار وقياس جمعه في التكسير فعلا كصغاري وفي الصحيح فعلا  
فصلها جمعا او جمعا وقيل صفة وقياس جمعه فعل كصغار فاعلمها فعل واعترض  
على الاول بان جمعا لو كان اسما لكان اجمع اليه كذالك مجمع اذن على اجمعون  
شاذ ولا يجمع بالواد والنون الا العلم والوصف على ما في باب الجمع وعلى ان كان  
لو كان صفة من باب الجر حمرا لاصح جمعه بالواد والنون لان افعلا فعلا لا يجمع  
بها بل يجمع على فعل كمر وجبه الدين **قوله** وقياس فعلا ان كان صفة  
لم ان اردتم بقولكم هذا ان قياس فعلا افعلا ان كان صفة ان يجمع اولا على فعل  
كمر على حمرا وان كان اسما وان يجمع اولا على فعلا او فعلا واد ان لم يعدل عن واد  
منها الى جمع فهو لم جواز ان يجمع جمعا اولا على خلاف القياس وان اردتم به  
ان قياس فعلا افعلا ان كان صفة بل على ان يجمع على فعل كمر في العين  
وان كان اسما بل على ان يجمع على فعلا او فعلا واد ان لم يعدل عن واد  
ان يكون جمع معدولا عن واد منها **قوله** وقياس فعلا افعلا  
لا يجمع ان جمعا وكذا مذكوره وكثيرها وجميعها صفة في الاصل اسم في الحال كما  
استدل اليه في بيان كسب عدم انصاف جمع وجمع فقوله فصلها كمر معناه  
ان السهم جمع ان كان جمعا كجمعا في قال الوصفية او وصفية جمعا واد في حال  
اسمها او جمعا ان كان كانت جمعا لها بعد صيرورتها اسما في باب التوكيد كما يجب  
ان يعلم

ان يعلم المقام **قوله** وان كانت اسما او بالعبارة لان فعلا لا يكون الا وصفة والتمثيل  
بصغار غير مناسب هنا لانه فعلا افعلا فاعلم **قوله** وان كانت اسما وانما  
ذكر القياس في جمع فعلا وصفة واسما ولم يكتف على التمثال لان في جمع يجمع ان يجمع  
اسمها باعتبار العبارة وعليه ابو علي **قوله** وان يجمع على فعلا واد قال  
الفاضل المحم اعترض عليه ان جمعا ان كان اسما لكان اجمع اليه كذالك مجمع اذن على اجمعون  
يكون شاذ لا يجمع هذا اجمع الا الوصف او العلم الا ان يقال انه علم من **قوله**  
فصلها اما جمع او جمعا او جمعا واد قال بعض المحققين لا يجمع ان القياس في جمع  
التكسير هو جمع او جمعا لا جمعا واد فلا يجمع ان يكون معدولا عنها او لا عنها او يمكن  
ان يقال لا مانع من اعتبار معدوله من الجمع اسما وان كان صورته تشبه اجمع المكسر  
عصمة الله **قوله** فاذا اعتبروا افعالهم في واد منها لتحقيق العدل واد انت خير بان  
وضع المقدم ثم فلم يتفرع قوله فاعلم السببين فيها العدل الخفيف على ما سبق **قوله**  
والا في الصفة الاصلية انما يجمع اذا كان جمع جمعا الصفة واما اذا كان جمع جمعا  
الاسم فلا يكون اسما وصفة فيضع التذافع بين الكلامين الا ان كان يجب عنه بان  
جمعا وصفة في الاصل قطعا لكنها صارت اسما بالعبارة واد ان يجمع جمعا  
ان لم يخطت فيها الصفة الاصلية واما جمع جمعا ان لم يخطت فيها الاسمية الحاصلة بالعبارة  
وهذا لا ينافي ان يعبء الوصفية الاصلية في جمع طهرية **قوله** والا في الصفة الاصلية  
انما وذلك لا ينافي في الاصل ان يجمع انما في ذلك المعنى فصار يجمع اجمع وجبه الدين  
**قوله** والا في الصفة الاصلية قبل ان الوصفية فيه اما باعتبار انه افعلا الصفة يجمع  
كما مر او باعتبار انه افعلا التفضيل كما فعل فان كان الاول يلزم ان لا يجمع جمعه  
على اجمعون لان افعلا الصفة يجمع على فعل كمر والغير لم يحقق شرط جمع اسما  
فيه واد كان لا يلزم ان لا يكون مؤنثا على وزن جمعا بل يجب ان يكون مؤنثا يجمع  
كفضل واجب بانه اسم التفضيل في الاصل جو وخر من الزيادة فعلا غير لو ارم اسم  
التفضيل الغير ففعل مؤنثا على وزن فعلا كما فعل الصفة فاعلم عصمة الله **قوله** قال  
وان صارت بالعبارة انما قول فيه اسما في جواز ارم الوصفية الاصلية  
في الاسم المعدول لعله موجبة للآراء في كل زمان فاذا جاز هذه الآراء

شرط



فما حقه ان يعلل في منع الصرف اعني التعريف التوكيد كما هو حال بعض الشروح بل يكره  
لان في وقت جواز الازالة الوصفية يكره ازالة المتعلقات الالكية وحقه واحدة  
لما فاة بينهما مع انه ليس من العلل المغنية فذلك لم يتصور ان يترك فانه الحق كيف  
الحق غرس الدين **قوله** انه ذهب جمهور النحاة الى ان جميع معدول عن جميع يكون اسم لانه  
جميع مجزاء وقياس فعلا افعلا ان يجمع على فعل كمرء على مرء قال ابو علي في الكلام  
يس بجمع بل قياس فعلا مؤنث افعلا كجمع على فعل كمرء على مرء كذا وجميع مجزئ  
على الجموع ولو كان يجمع معدولا على جمع وفعل بفتح للمذكر والمؤنث لجازا في  
الرجال جمع وحق ان يجمع اسم لصفة وقياس فعلا اسما ان يجمع على فعال  
تكسيرا وفعلا واثبت في جميع معدول عن الاسماء وبرد عليه ان يجمع ان يجمع  
اسما لانه يجمع اليك كذا في جموع معدولة على الجموع كذا اذا اجمع الالعلم او وصف  
كما في باب الجمع واما السبب الاخر فحق الخليل انه تعريف اضافي قبل هو ضعف  
لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وقال بعضهم فيه التعريف هو منع الكلام  
اي وضع تالكه المعارف بلا علامة التعريف فالمراد ان يكون ان مودة الامور يكون  
ففيه شبه العلية وروى بان شبه العلية لم يثبت جود بالواد والنون بل الجموع هذا  
الجمع اما العلم واما الوصف قال ابن ابي جب فيه العدل والوصف الاصل في افعال  
بالغية في باب التوكيد اسما وقد اورد رايه الله محمد **قوله** عليه انه من باب  
الصفة وهو من باب المجراد من باب افضل فعلى الاول لا بد ان يكون بالواد والنون  
وقد جمع على الجموع وعلى الثاني لا بد ان يكون مؤنثا في قول الجواب عنه انه صار  
مع النفي على محو اوصار هو يجمع غير جاز ان يغير بعض مقارن لغيره هو قياس  
ولا يفي فيه مع الصفة مع ان وزنه افعلا صار كما مر الزر هو على افعلا وهو صفة  
فما زجعا كمرء ثم ان نقل المصراع نقلنا بل على انه اعتبر جمع وصف كاسود  
وارقم لا اسما كما قال ابو علي فهو مع افعال كونه اسما حقيقة لا يكون فيه الصفة الالكية  
فعدم الله في هذا المقام لا يخرج عن منع نقائل **قوله** طاسكندر **قوله** وفي الجمع  
واخوانه احد السبعين وزن الفعل والافو الصفة الالكية كان ذكره لاثبات  
الصفة الالكية في جمع واخوانه مثل كنع وبيع وبيع **قوله** وعلى ما ذكرنا من اشارة

المراد

المراد فاذ اعتبرنا في افعالها واحدة منها تحقق العدل ولكن ان تحقق في افعالها  
ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما ان لا يبعد كل البعد ان يجعل استادة  
واما المغزات است حذ فلان انما يجمع عن الصيغ الالكية **قوله** وعلى ما ذكرنا  
من تفسير من اخرج عن الصيغة الالكية وبيانها بالامثلة لا بد ان يجمع استادة الى  
لا يتحقق تعريف العدل بها ولا توجد هنا سوال بعد تحقيق العدل في جميع وزن  
الجموع استادة بعينها مثل جميع فبذلك تحقق العدل فيها ايضا كرر هذا الكلام لضعفه  
واورد فيه فائدة اخرى لم يفهم سافقا بقوله كيف لو اعتبر اسم **قوله**  
وعلى ما ذكرنا لا بد ان يجمع استادة الاولى ان يذكر هذا الكلام قبل تعريف العدل الى  
التحقيق والتقدير في ابل التحقيق انه ذكره بقوله واعلم اننا نعلم قطعا ان قوله  
فانقاص العدل الى بل الاولى ابراد قوله كيف ولو اعتبر فيما قال واما المغزات  
استادة كما قلنا فانهم وكان المعبر في السدود الحالف المطلقة لقياس تلك  
الحالف مستقيمة في العدل لان اعتبار افعالها على ما هو القياس كان بدققت القياس  
ويجعل هو من شتمه بل نقول المعدول الحالف للقياس اخرج عما هو تحت القياس  
وان استادة الحالف الغير اخرج وبان في غير هذا البيان قوله ولا قاعدة للاسم اخرج  
بل من منى لغتها السدود بل استادة الحالف لقياس والعدول الغير الى قوله  
اذ لا قاعدة للاسم اخرج حتى يلزم السدود من منى لغتها وبرد عليه ان تعريف العدل  
ينادي في الحالف المعدول القياس اللام الا ان يتكلف طاسكندر **قوله**  
وعلى ما ذكرنا من اشارة الى الفرق بين جمع وبين اجموع استادة من مجموع  
وانسب مع ان كلامنا على خلاف مقتضى القياس والحاصل ان اجمع بعضها قايمة  
وبعضها استادة وبعضها معدولة وقوله لا بد ان يجمع استادة الى قوله  
اصولها واما اجموع استادة الى لا وجود لاصولها فلا يتصور ورودها اصلا قائل  
فانقل **قوله** وعلى ما ذكرنا لا بد ان يجمع فان قلت ما لوجه في اجماع بحث انسب  
والا فوس وذكرك فاني قلت وجهه الاشارة الى ان وجه كونه في جميع جمعيتين  
معدولين دون انسب واقوس واصله ان الانسب والا فوس لو كانا معدولين  
لم يكن بينهما سدود مع انهم معدولين مع اجموع استادة لان استادة الحالف

العدل التحقيق فانه لا يجمع  
بقياس القياس منه لا بد

وجاء ان كل ان يجمع استادة  
انما هو بناء على ان لا بد للعدل  
التحقق من المعدول عنه التحقيق  
المستبعد وهو في غير المنع اذ اللازم  
له انما هو افتقار دليل غير منع الطرف  
او يكون اصل المعدول شيئا آخر  
ولم يلزم في وجود ذلك في نفس الامر  
معه للمعبر



القياس والقاعدة في الاصل والمعدول ما يوافقها في الاصل لا في الحال اذ لا بد  
 من اصل يقتضي القياس والقاعدة ان يكون ذلك المعدول عليه وبعد في هذا الكلام  
 وهو ان يقال ما لوجه في جعله في جميع معدولين وان يثبت واقوس في ذين  
 فانهم يخرجون **قوله** - على ما ذكرنا لا بد من مجموع اعم اى على ما ذكرنا من اجزاء  
 الخارج في العدل لا بد من مجموع الشدة اذ لم يعتبر فيها كما ذكره كاسب وافر  
 اذ لم يعتبر في اجزائها هو القياس فيها كما لا ينافى والا تواس كيف يعتبر في اجزائها  
 والحال انه لو اعتبر مجموعها او لا لم يعتبر في اجزائها الى ان يثبت واقوس فلا شك في  
 في هذه الحقيقة اذ لا شك في المعدولات وليس للمعدولات قاعدة بان يقال  
 كل ما كان كذا فان معدوله كذا ليكون هذا المعدول اعني انما يوافق اصل علم فلا  
 تلك القاعدة فيكون شاذ اذ اعلم انه حقيق ان الاجزاء عن الاصل المحقق فيكون  
 في المعدول ثم خرج عليه عدم ورود المجموع الشدة **قوله** في هذا الموضع على التحقيق  
 ما سبق من منع وادفع للايراد فلا يلزم التكرار كما قيل وجه البرهان **قوله**  
 فانه لم يعتبر في اجزائها لان سبب الاعتبار كما عرفت انما هو وجود عدم الانفراد  
 وفي المجموع الشدة ليس بوجود فاصل امير **قال** ولو اعتبر مجموعها **اقول** مبناه  
 ان القياس في سبب العوب ما كان استعماله قابلا للضبط والى خلافه  
 فاذا اعتبرت مثلا الحقيقة القياسية او لا من باب المجموع في وزن مخصوص فلا بد  
 فيه الشاذية للناسخ بين النقيضين ولم يوجد قاعدة غير القاعدة القياسية في يلزم  
 مخالفتها الشاذية فضلا عن التحكيم عرس الدين **قوله** في هذه الجمعية ارفح كونها  
 جميعا على اقوس وان يثبت فاقول **قوله** ومنه هذا بين الفرق اعم لان المعدول  
 لا بد فيه اعتبار الاجزاء على اصل محقق او تقدير كذا في ان **قوله** في هذا الموضع  
 الداعي الى تقديره ورفعه اعم الى الداعي الى التقدير امور ثلثة اعم من منع العرف  
 وثانيها عدم وجوده على اقل سحر العائمة وثالثها عدم صلاحية عدله اذ لا اعتبار  
 سور العدل والجواب ان الداعي يكون امرا وجوديا وهو منع العرف مما لا يغير  
 حوالا من الاقربين العديتين فمالا لتفادعها لا يقال لها الداعي وقية  
 بغير ان الداعي بغير منحصر في منع العرف فانه قد يكون الداعي في تقدير العدل

البناء كما في حصاره ورواه فيكون اعم على النظر كما في مقام عند بني بنيم علمه الله  
**قوله** يكون الداعي الى تقديره وفي هذا لا يقال ان هذا مناسف لما سبق وهو  
 قوله اعلم انما تعلم قطعا انهم لا وجه واثبت واثبت اعم اذ يفهم منه ان الداعي  
 الى تقديره امور ثلثة اعم من منع العرف واثبت اعم من منع العرف واثبت اعم من منع العرف  
 غير العينية وكون العدل فقط صالحا للاعتبار لا نقول ان المذكور فيما سبق  
 هو الداعي الى تقدير العدل واما المذكور فيما نحن فيه فهو الداعي الى تقدير  
 الاصل المعدول عنه فان دفع المناقاة **قوله** يكون الداعي منع العرف  
 هذا حسن مما استخرج الشرح من ان الداعي منع صرفه وذلك لانهم اختلفوا  
 في اسم المنع اخوانه ولم يعرف حاله في كلامهم فمن سببه انه منصرف على  
 الاصل والقياس وجرم الشيخ الخ وادعون بان منصرف الحاق بالاعلى  
 فان قلنا به فيجب ان يقال في تعريف المنع بان يكون الداعي منع صرفه  
 او منع صرف اخوانه وفيه التوحيف المشهور ويجب ان نرا في التحقيق  
 ايضا ان يكون له دليل غير منع صرفه او منع صرف اخوانه وان قلنا بصرفه  
 فان توحيه على الظاهر في منع العرف عبارة حسنة يمكن ان تحمل على الداعي  
 منع من باب الشيخ بمراد منع صرفه او اخوانه وعلى غيره بمراد منع صرفه بغير العرف  
**قوله** كمر ووزن فعل من الاكهار على ثلثة اسم اسم جنس هو كمر وجمع  
 كزبة وهو منصرف وان سمي به وصفة مبالغة فاعل محقق بالبناء كفسق  
 ولك غير مختص به ككلمة منع في مبالغة حاطم وفتح والا اول معدول عند الحاجة  
 كفتح في مبالغة فاسقة وفيه بغير محقق بالبناء او اذا سميت بفعل لا بغير  
 اتفاقا كفسق على العدل والعينية وكذا افعال عند بني بنيم كونه الى بخار  
 وفي ان علما قال الرضى اثبات العدل دونه هو ط القناد وعلم وانه  
 جمع سطرطين بنوت فاعل وعدم فعل قبل العينية فهو غير منصرف كقوله لا يثبت  
 قائم وعدم فثم قبل العينية وتقدير العدل لفردة منع العرف حيث وجد في  
 كلامهم غير منصرف واذ كان فعل على جامع السطرطين وكونه منصرفا او غير  
 منصرف مجهول لا يفقد العدل ومعرفة الطرف الحاق بالكون بالاعلى



حيث كثر جعل الجاهل بها يفتقد عدم العلم بالعرف وبشكل بلفظ او حيث جعل  
 كنهه في كل ام متصرفا فلا تغذر العدل فيه وان اختلف الشرطين بان لا يوجد  
 فاعل قبل العينة ولا فعل او جاء فاعل مع ثبوت فعل قبلها فهو متصرف في هذا  
 الاصل كان حرف عمر وزفر واجبا لانه جاء فاعل قبل العينة وفعل البصر كونه عمرة  
 لكن لا سمع غير متصرفين حكمنا بانها معه ولان غير فاعل واذا اقبل الشرطان  
 كلاهما فلا كلام في كونه متصرفا وهذا ما يخص ما ذكره المهر في علم النحو وفيه بعد  
 وجوه فتدبر طالع **قوله** كنهه خبر مبتدأ محذوف اذ ذلك الوجه كونه  
 عمر او صفة بعد الصفة وكذا جاء في وجا كما شاع في اصل متصرف مثل خروج عمر **قوله**  
 وكذلك زفر وكذلك البصر فقم قالوا الاسمار الى على وزن فعل فلهذا اتى  
 احدها واستعملت في فاعل فيه مفردا كان او جمعا كسر وخراف وتاثيرها ما استعمل  
 على نحو اكثر العدل كعمر وزفر فقم وليس في بعضها كذا واما نسخة فانه ثبت  
 استعمله على متصرفا وتاثيرها ما كان صفة فهو متبع بعض تحقق العدل في بعضها  
 كجمع واخوانه وادخ في مبالغة با فاسق او با فاسقة ولم يتحقق في بعض  
 كمنع في مبالغة فانه اذ اهب في الارض **قوله** لا يوجد غير متصرفين فلم يرد  
 سبب في مبالغة العدل التقدير من الا العينة اعتبر فيها العدل هذا غير محقق  
 بل مشترك بين التحقيق والتقدير كما سبق لكن السبب الظاهر في مبالغة العدل  
 التقدير العينية وفي امثلة التحقيق المذكورة الوصفية فان قلت اعتبار  
 العدل في امثلة المذكورة بعد وجودها غير متصرف خصوصاً ما ج العدل  
 التقدير من اعتبار الصيغة الاصلية واعتبار كونه في مبالغة بعد وجودها  
 غير متصرف يوجب الدور في جعل امثلة العدل غير متصرف اذ لا يمكن في  
 العرف موقوف على علة التي هي العدل فاذا كان اعتبارا ولتقديره موقفا  
 على منع العرف بلزم الدور قلت اما لا تعتبر العدل بعد وجودها غير متصرف  
 بحيث وجد العدل بعد منع شرطها في بلزم الدور بل تعتبر العدل مقدما على  
 منع العرف بالذات وبسبب يمنع صيرها كمن هذا الاعتبار والعلم بوجود  
 العدل بعد وجودها غير متصرف فلا دور ولا يخلو ان منع العرف موقوف

على ذات

على ذات العدل وهو مقدم بالذات على منع العرف لكن العلم بوجود العدل بعد منع العرف  
 فلا شك ان علة الله وقال بعض الناطقين في جوابه تقدير العدل فيه يتوقف على منع العرف  
 فيقطن على المجموع المكون من العدل والعلم بالمنع العرف يتوقف على العدل والعلة  
 انتهى **قوله** لا يوجد غير متصرفين الوجه ان يقول لا يوجد الامنوعين عن الكسر والشوب  
 او على حكم غير المتصرف فانه لم يظهر فيه سببان لم يوجد غير متصرفين الا ان يقال  
 لا يوجد الامنوعين عنهما وذلك من خواص غير المتصرف علم انها ممنوعان  
 من العرف **قوله** ولم يوجد فيها سبب ظاهرا واما انتفاء الوصف والاثبات  
 فلكونهما علمين للذكر والعار الوصف والعينة والتذكير والاثبات واما انتفاء  
 البقية وبغيره فلكونهما علمين وكونه كل منهما موقوفة وموقوفة وليس فيها الف وكونه  
 المفردان ديسا على وزن الفعل اذ لم يحل الفعل على هذا الوزن وفيه الدقة **قوله**  
 قد رويها ان اصلها هو ذات خبر بان يتوقف اعتبار العدل على وجود الاصل  
 وجودا ان الدليل فيها على وجودها لا يستلزم ان يتغير فيها ان اصلها عام وراعي لم يبره  
 قد رويها ان اصلها عام وراعي وهذا التقدير اما في العدل التقدير من غير التحقيق  
 وفيه ان مقدم الشرط لا يستلزم تقديره خصوصاً عام وراعي الا ان يقال المناسب ان يكون  
 الصفة الاصلية لهذه العين عامر اخر العاراة وراعي المجمع السيد لا يعتبر علة الله  
**قوله** عدل عنهما هو ذكر المصروفه لانهم قصدوا ان يجعلوا عامرا هو صفة علمهم  
 عدلوا عنه المصروفه تقديره ان تقدير عامر علمي وتقدير خروج عمر عنه لكن في كلام الشيخ  
 انه معدول عن اسم الجنس هو بنا في عامر يمكن الجمع لانه حكم بعدوله غير اسم الجنس  
 بعد تقديره البصر على تقديره في الصف **قوله** واراها بها كل ما هو على فعال  
 علمي فيه بحيث اذ يجوز ان يكون مراد المصروف بهذا الباب كل ما هو على فعال علمي  
 للاعيان الموقوفة سواء كان من ذات الاراد غير لا يقال ان هذا غير صحيح  
 لان ما هو من ذات الاراد من تقديرها العدل من ليس مما نحن فان الكلام  
 في المصروف لا نقول بكونه الكلام في المصروف بقتضائه لا يكون من غير اليقين والابتن  
 منه ان لا يبحث عنه بتعينة علمي انه لا يبحث عنه بتعينة البصر لانه تمثيل والتبثيل ليس  
 بحثا لم يبره **قوله** ولا يراها بها كل ما هو على فعال علمي اقول كالم يقار المصروف

القول في هذا لا ينافي مع ما تقدم من ان العلم بالمنع العرف يتوقف على العدل والعلة  
 انتهى **قوله** لا يوجد غير متصرفين الوجه ان يقول لا يوجد الامنوعين عن الكسر والشوب  
 او على حكم غير المتصرف فانه لم يظهر فيه سببان لم يوجد غير متصرفين الا ان يقال  
 لا يوجد الامنوعين عنهما وذلك من خواص غير المتصرف علم انها ممنوعان  
 من العرف **قوله** ولم يوجد فيها سبب ظاهرا واما انتفاء الوصف والاثبات  
 فلكونهما علمين للذكر والعار الوصف والعينة والتذكير والاثبات واما انتفاء  
 البقية وبغيره فلكونهما علمين وكونه كل منهما موقوفة وموقوفة وليس فيها الف وكونه  
 المفردان ديسا على وزن الفعل اذ لم يحل الفعل على هذا الوزن وفيه الدقة **قوله**  
 قد رويها ان اصلها هو ذات خبر بان يتوقف اعتبار العدل على وجود الاصل  
 وجودا ان الدليل فيها على وجودها لا يستلزم ان يتغير فيها ان اصلها عام وراعي لم يبره  
 قد رويها ان اصلها عام وراعي وهذا التقدير اما في العدل التقدير من غير التحقيق  
 وفيه ان مقدم الشرط لا يستلزم تقديره خصوصاً عام وراعي الا ان يقال المناسب ان يكون  
 الصفة الاصلية لهذه العين عامر اخر العاراة وراعي المجمع السيد لا يعتبر علة الله  
**قوله** عدل عنهما هو ذكر المصروفه لانهم قصدوا ان يجعلوا عامرا هو صفة علمهم  
 عدلوا عنه المصروفه تقديره ان تقدير عامر علمي وتقدير خروج عمر عنه لكن في كلام الشيخ  
 انه معدول عن اسم الجنس هو بنا في عامر يمكن الجمع لانه حكم بعدوله غير اسم الجنس  
 بعد تقديره البصر على تقديره في الصف **قوله** واراها بها كل ما هو على فعال  
 علمي فيه بحيث اذ يجوز ان يكون مراد المصروف بهذا الباب كل ما هو على فعال علمي  
 للاعيان الموقوفة سواء كان من ذات الاراد غير لا يقال ان هذا غير صحيح  
 لان ما هو من ذات الاراد من تقديرها العدل من ليس مما نحن فان الكلام  
 في المصروف لا نقول بكونه الكلام في المصروف بقتضائه لا يكون من غير اليقين والابتن  
 منه ان لا يبحث عنه بتعينة علمي انه لا يبحث عنه بتعينة البصر لانه تمثيل والتبثيل ليس  
 بحثا لم يبره **قوله** ولا يراها بها كل ما هو على فعال علمي اقول كالم يقار المصروف



و من هذا المعنى  
على ذكره الظاهر  
لا يخلو من

لان المسمى فيها  
الوزن فقط هو الوزن  
لا يجوز ان يسبب البناء

الراء  
فيه ان يكون  
المراد من قوله  
يقين ان قوله  
نعم الا ان يقال  
على ان يكون  
ما هو من قوله

ان قوله العدل والوزن  
من انما يكون في الوزن  
فقط وهو ضعف سبب البناء  
ما هو من قوله

مثل باب فعال وكان اكثر من غيره فيمنع من ذوات الراء حمل كلامه على هذه الراء  
كما يظهر من دليل هذا البحث فانهم لم يجمعوا على قوله اراد بها كل ما هو على  
فعال على الاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء اعلم ان وزن فعال على اربعة  
انواع اسم فاعل كترال وهو مبنى وصفه للمؤنث كلف في بحج فالكفة علم للعلم  
المصدر كبحر في بحره واما الرفع فيمنع من ذوات الراء لانها لا ترفع الا بالوزن فقط لانها  
برد نحو سحاب و جهام فانها موزان و علم الاعيان المؤنثة وهو مبنى عند اهل الجار  
لشبهته لزال و زمانا كحقيقا وعد لا ترفع الا بالوزن فيمنع من ذوات الراء  
منه هذا القسم مبني على الكسر للوزن والعدل المصدر كحفار و غير ذوات الراء كقطار  
موزون غير منفردة لعلامة الثانية و اقلهم على الراء و عدم الرفع فيها ذوات الراء او لا  
تظهر فائدة القبول المذكورة في تعيين باب نظام طاسكندر قوله على الاعيان  
المؤنثة الموزون بالوزن الراء المؤنث القام بنفسه كالمراة والثقة والارض و  
والكواكب و في مقابلة الجمع المؤنث وهو الجمع القام بغيره كالكتبة والتجارة  
فان قلت المناسب ان يقال كل ما هو على فعال على المعين المؤنث بالافراد لا بالجمع  
لان كل فرد ما هو على وزن فعال علم يفرد من الاعيان المؤنثة قلت نعم لكن  
لا ينبغي قوله كل ما هو على قوله و ما جمع الجمع الموضوع له لقابل او اجمع باحاد ذلك  
المعنى و عهده **قوله** من غير ذوات الراء التي قيل به لانه ذوات الراء مبني بالالتحاق  
ومنع الرفع من الاعراب فلا يكون انثى لغير المنصرف و ان كان ذوات الراء  
مبني لان الراء نصب في الامالة التي في المطلوب عند ضم و شرط الامالة ان يكون  
قبل الالف او بعده كسرة و ليس منها قبل الالف كسرة فلا بد ان يبنى لتحقيق  
الكسرة بعدها وجه الدين **قوله** فانهم الرزق بجمع او النخلة في لغتهم عهده  
حمل على ذوات الراء **قوله** و به كخصيص الحمل بذوات الراء من  
نظائر اعتبار العدلية مع الوزن و في نزال و غيره ليس الاعيان مثل ذلك  
مع ان بين ذوات الراء وبين عهده مشابهة تامة في وجود العلمانية والبناء  
فلا يجوز اكل لزال الاوزان و ليس الدين **قوله** مثل حفار و طار و في  
بعض النسخ و لو ان نقل عنه قدس سره انه حفار علم لكوب و نقل من القاموس

فانما هو ليس من الاعلام المؤنثة فلا ينضم اليها

فانما هو ليس من الاعلام المؤنثة فلا ينضم اليها

هي حمل بين الجملة والبصرة و الهجان و انحر من الابل و طار الحمار كرفع و بوار  
ارض في اليمن **قوله** و ليس فيها الا السببان المقتضى ان الحرف ان كان  
باعتبار الامور جميع الاوصاف فهو بالظلال فان فيها اوصافا اخرى كوزن  
فعال و ان كانا باعتبار الامور الباعثة لبن و غير سبب فالحرف الموزون فان في  
الامور الباعثة هو كونه على وزن فعال بل جعل السببين باعتبار لبن و غير سبب  
اذ باعث البناء هو انما سبب لبن الاصل و اسباب منع الفرق ليست باعتبار  
لبن سبب لبن الاصل الرزق هو خصوص فعل الحاف او الامر او الحرف بل سبب  
باعتبة لبن سبب لفظي الفعل فامر و هو ليس بمنسب الاصل و الفرق قد صرح  
فيما سبب ان الباعث في بناء حفار و بوار و وزن فعال و العدل لا اسباب  
منع الفرق فالتصواب ان يقال ليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل  
في ايجاب البناء عهده **قوله** و ليس فيها الا العلمانية و الثانية ان حمل على  
ظاهرة فهو ظ الفاء و اذ فيه كثير من الاوصاف غير ما و ان حمل على ان ليس  
فيها امر موجب لبن و غير ما فيزم كونها موجبا للبناء و ليس كذلك و ان  
اراد ان ليس فيها ما تقوم عليه موجبة لبن و غير ما فيه ان لا تقوم غير ما هو  
و هو الوزن بل هو باهمام الايجاب السبب فالاول ان يقال قد راعى العدل فيه  
لتحصيل سبب البناء و قد كلف لانه اذا قد راعى العدل تحصيل المشابهة بينه وبين  
نزال في العدل و انثى لان نزال معدول عن نزال و تفصيل الكلام سبب في باب  
اسماء الافعال طاسكندر **قوله** و ليس فيها الرزق ذوات الراء و في بعض النسخ  
فيها فنور جمع الحفار و طار و كذا الكلام في قوله فانها مبني و قوله في اجتر  
فيها و قوله فيما عداها يعني ان حفار مبني لانه مشبه لنزال المشبه بالفعل الامر  
و وجه المشابهة انها معدولة لا عهده الله و قيل فكيف نزال معدول عن ما نزال  
فانهم قال و ليس فيها الا ان **قوله** فان قلت لا طار في تفصيل  
السببين اعني الثانية و العلمانية بل الاحقر اولاه و هو ان يقال فانها مبني  
معدولة لتحقيق البناء كما هو حال الهندس قلت فيه فائدة جديدة و هو  
الاعلام بالمشابهة التامة بين البابين و مع ذلك لك شبهة لم يلتفت قوم

و ذلك

الراء  
في السجدة و الالف  
لا و ان كان في  
على بعد الخصومات  
علا



به تميم انما جارية تسمى بهتة بل الالبوه والبقية فيه بالعبارة هو ان يكون العلية  
 علة البناء في ذوات الاراد وعلته للمنع من باب الاعراب في عدم ذوات  
 الاراد مع اتحاد في الوزن وفي الثابت والعلية فكان الصواب الثابت في  
 قول ليس فيها الاسباب ان كان قبل هذا بل ان تقدير العدل هو  
 البناء وليس الامر كذلك فان العدل في ذوق تقدير مع انه موجب بالاتفاق  
 قلنا ان اردتم بقولكم بدل على ان تقويم العدل ان يدل على تقدير العدل  
 موجب لبناء في مطلق الاسم فهو مائة كونه الاسم على وزنه فقال وكونه في  
 ذوات الاراد في شرطه بين تقدير العدل في باب حضا الاسم بشرط كونه  
 على وزن فعال وكونه في ذوات الاراد موجب لبناء وان اردتم ان يدل  
 على انه تقدير العدل في باب حضا موجب لبناء فليس كذلك بل لا بد  
 كنهكم لا يقال ان المحرر العدل في التحقيق والتقدير والعدل الذي في باب  
 حضا ليس بدليل في شيء منهما واما عدم دخوله في التحقيق فلانه لا بد من دليل  
 غير منع العرف يدل على وجود الاصل وليس في باب حضا الدليل المذكور  
 واما عدم دخوله في التقدير فلانه الدليل فيه على وجود الدليل هو منع العرف  
 وليس في باب حضا لانه من المبنيات فلو ان احد الامرين واما عدم صحة التعريف  
 واما عدم صحة الحكم لا نقول انه العرف هو العدل الذي هو سبب لمنع العرف  
 دون مطلق العدل فان دفع الحكم وظهر به **قوله** لتحصيل سبب البناء  
 لا يخرج كونه من شأنها لئلا في الوزن والعدل وجه الدين **قوله**  
 اعتبر فيما عداها مما جعلوه موبا فيه ان ماعدا ذوات الاراد كقظام اذا  
 اعتبر فيه العدل يكون كذوات الاراد بعينه في تحقق السببين فيها وتقدير  
 العدل كما اوجب ذلك البناء في ذوات الاراد يوجب في غير ما  
 ايضا اذا التفت في البناء ليس باعتبار رتبة حجة لوجوب سببها لكونه  
 اول ما يحصل لم يؤثر في الجواب ان العدل الذي قدر لبناء ذوات الاراد  
 له قوة اثر لها في البناء لانه مقدار اهالة واما قدر في مثل قظام المحل على  
 وبتبعها ليس فيه تلك القوة والاهالة لم يؤثر فافترق ذوات الاراد  
 في غير ما

من غير ما باعتبار وجوب اسباب البناء فاعلم علة الله قوله ايضا في الكلام  
 اعتبر العدل في ذوات الاراد لكونه مبنيا وقوله محلا على نظائره اخرج الودين والكنة  
 على البيان المكونة علة الله قوله محلا على نظائره ان قبل هذا العدل البصر لا يندرج  
 في شيء من القيم فلو ان المذكور الجواب عنه هو الجواب المذكور فليس به قوله  
 ولهذا يقال ان اردنا اجل اعتبار العدل في هذا الباب للمحل لا لتحصيل سبب غير المحل  
 يقال ان كان الفاضل المحل فلانه ذكر السطر ادا وفيه اشارة الى ان تقدير  
 العدل قد يكون للمحل على الاخوات استر ويمكن ان يكون ذكره كنه فيما بين  
 له اصل محقق بل باعتبار كنه فانهم لم يجمعوا **قوله** ولهذا يقال ان قول  
 هذا الكلام غير مناسب لان في ذكره كنه هو التبيين الى صحة اعتبار العدل في  
 ادنى المناسبة فيما يلحق الاول فيما فيه احتياج تام فلهذا باب التقدير  
**قوله** ولهذا يقال ذكر باب قظام ان قال صاحب المتوسط انا وجدت شيئا  
 لهذا الكتاب مفودة على المعروض لم يكن فيه لفظ قظام فالت فاربها عنها فقال  
 المحرر عند قراءة بعض الكتب فخلين عليه لعدم مطابقتها المقصود وجه الدين **قوله**  
 لان الكلام فيما قدر فيه العدل ان اردتم به ان تعريف العدل بالاعتبار  
 الاسم الذي قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع العرف فهو مائة اذ يجوز ان يكون  
 هذا التعريف لمطلق العدل كيف ولو كان التعريف للعدل كما حصل لزم  
 انه لا يكون التعريف ما لا يصدق على العدل الذي ليس سببا لمنع العرف  
 مثل العدل الذي في باب حضا وان اردتم به ان تقويم العدل الى القيمتين  
 باعتبار الاسم الذي قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع العرف فالكلام  
 مثل ما مر لكونه كونه التقويم ايضا لمطلق العدل واما محلا الله العدين  
 على القيمتين المذكورين ليس يخرج عن المحرر ان اردتم به ان التحصيل باعتبار  
 الاسم الذي قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع العرف فهو ايضا اذ يجوز  
 ان يكون التمثيل ايضا لمطلق العدل كما هو الظاهر فان تمثله باب قظام و  
 وبقية به تميم يدل على انه هذا التمثيل على سبيل الشعور لا على سبيل الغظة  
 وذلك يدل على ان التعريف والتقسيم والتمثيل لمطلق العدل سواء كان



سبب منع الصرف او لا طهره به **انهم** اختلفوا في نظام فنقل الوجوه  
 واذن **بها** من غير سبب وكثيرا انه غير منصرف للعلمية والعدل وعلم الجهد  
 انه للعلمية والتأنيث وبه جزم الشيخ ومن تبعه اذا عرفت ذلك فاقول ذكر  
 باب نظام ليدل على ان تقدير العدل قد لا يكون لتفصيل المنع وما استمر  
 في تعريف التقدير انما هو بقسم منه وهو ما كان لاجل تفصيل المنع فيكون  
 ذكره في محله في الجملة لكن يرد انه لازم في تعريف الحقيقة لصدق نظام  
 فانه دل دليل غير منع صرف مع انه ليس بتحقيق فيجب ان يقال ما دل عليه  
 دليل غير منع الصرف وموافقة الاخوات وهذا الاشكال منته على مذهب  
 ابي ربيع ابيهم فليكون بالعدل في نظام مع بناء التام الا انه يجعل  
 التوزيع للعدل المانع من الصرف ونيزا في التوزيع ما يخص به وعليك  
 بتحقيق صحة نقل عنه ان ربيع **قوله** لا يري بينه  
 فانه قلت فان ابي ربيع قد رقبه العدل لكن لبناء كما في ذوات الوراثة  
 التمثيل بباب نظام للعدل التقدير مطلقا قلت نعم لكنه اذا دانه  
 يكون النال مناسب بباب غير المنصرف فيقول في لغة بني تميم فانه باب  
 نظام غير منصرف عندهم بعد فيه عدم المناسبة باعتبار ان تقدير العدل  
 فيه منع الصرف والعدل في العدل التقدير الزر لان ابي ربيع في تقديره  
 منع الصرف كما مر في التفسير به لعله يكون الواح في التقديره وفرضه  
 منع الصرف لا غير **قوله** بينه ارباب نظام لما بهت بفعال بمنع  
 الامم عدلا ورتبه **قوله** فلا يكون ابي ربيع يقدرون العدل في باب نظام كما  
 يقدرون بنو تميم الا ان تقدير ابي ربيع ضرورة تفصيل سبب التاخيلاف تقدير  
 بني تميم فانه انما هو للحمل على نظامه من ذوات الوراثة فاصل امير **قوله** تفصيل  
 سبب ابي ربيع فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها اذ ذوات الوراثة للوفاة معونة  
 غير منصرف للعلمية والتأنيث عند هؤلاء الاقلين **قوله** الوصف وهو كونه الاسم  
 لم يعرف الصرف في هذا الكتاب ما سوا العدل من الاسباب لان غيره اما موب  
 في هذا الكتاب في محله وما استخرج من البيان شجرة **قوله** اولاه عدل في العدل  
 غير تعريف

المعتمد

سأله

عن تعريف السلف وهو الراجح ان الراجح فاد التبرج به لك فوفد في سائر  
 الاسباب متفق بالسلف فلم يفرع في بيانها لكن التفرع الاسباب الباقية  
 مالم يغيره المصنف كما اذا قد بعض المحققين واعلم ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفة  
 وهو الاسم الدال على ذات ماخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو  
 كونه الاسم والاعلى ذات بهما ماخوذة مع بعض صفاتها واما هو علمه منع الصرف  
 هو الوصفية لانها حالة في الاسم **غير المنصرف** لا الصفة لانها عين الاسم **غير المنصرف**  
 وعلته انما هي الكيفية في تعريفه **قوله** وهو كونه الاسم والاعلى ذات  
 بهما اسم الاسم اما ان الراجح ماخوذة مع اولاه فان كان الاول فهو صفة وكونه  
 والاعلىها وصف وانه كان الثاني فهو اسم وكونه غير دال عليها كونه والمراد  
 بالصفة الى اخوذة في تعريف الوصف الامر القام وبالدات التي والامر  
 المقابل للصفة امر ما قام بنفسه والامر عدم حمل مفهوم القام على المنع  
 المصدر وخرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيده ماخوذة كذا  
 وشي واما ما يقيد مع بعض صفاتها فخرج اسم الزمان والمكان والالة اذ  
 المنصرف مثلا مكانه فيه القرب لا مكانه له القرب وفيه كنه بظرفه كلام سائر غيره  
 قريب وكونه رجل داخل في الوصف لو كان معناه ذات له الصغر للرجل وكذا  
 الغياض اذا كان معناه ذات له كثرة الحار واما لو كان معناه ما رجل صغير ومار  
 الكثرة فزجاء في التعريف فمثل وفيه كنه اما اولاه فلا يكل بنحو مضروب والوم  
 واعزروا شهر لانه المصدر ليس قائما بالذات المحذوفة منها بل واقعا  
 على الذات ولهذا قيل اسناد مضروب الى ضمير ايد في زيد مضروب على طريقة  
 الوقوع لا على وجه القيام واما انما ثانيا فلانه حقق في موضعه ان الله يبعث المعبود  
 والمعبود من المعبود الحق الوصف وحق الاله الذات والاله اسم والمعبود  
 صفة ولذا وقع الاول في الترابيب موصوفا واذن التبع والثاني بالحق والحق  
 انه تعريف الصفة بصدق على الاله فلا يصح فالاول ان يقال ان الوصف كونه  
 الاسم والاعلى ذات باعتبار معنى هو المصنف كما هو المشهور والمراد بالذات  
 الذات المبراهنة بحيث لا تعين فيها اصلا ورجح لا يتقصر بسم الزمان والمكان



والالة اذا قيلت في مكان فيه القتل لانه في القتل لا شيء فيه القتل والعجب  
من المحققين القائلين ان جعل الاستغناء بها في بعض القضايا في رد فليست  
طائفة من قولهم هو كونه الاسم انما هو الوصف بطلق على مقياسين الذي يتابع  
بدل على معنى في متبوعه وان كان الاسم اسم والمعتبر في باب منع العرف هو ان  
وجه الدين قال على ذات مبهمة اقول ارا بغير الابهام مناسبة الالة  
المذكورة فان في الالة المذكورة سبب منع العرف الوصف الاصل والورد  
الفعلي وان لم يقيد بكافة تلك ذات معرفة فلا يكون مناسبا كحال الالة  
المذكورة فاول ذلك لانه لو كان الصواب عدم التقييد لتبين نفس المسألة  
من حيث انه مسألة فالتبين لازم والتقييد مناسب فاللازم ان كان كما هو في  
عكس الدين قوله سواء كانت هذه الالة هي ولو لم يكن العلم بل محض كسب  
الوضع لفي ذكر السطر بل لا معنى للاسمة الا طائفة من قولهم سواء كانت هذه  
الالة هي وان ثبت جبر بان هذه الالة لا تختص فيها بل اركانها بحسب التضمن  
ادبج بالانضمام فان قلت ان الالة بحسب التضمن ادبج بالانضمام  
من اقسام الالة بحسب الوضع فيجوز فيها قلت ان بانين الالان  
من الالة الغفلة عند ارباب النحو وان كانت من اقسام الوضعية عند ارباب  
المنطق فالجواب بان على حاله فلو قال ادبج العقل مكانه ادبج الاستعمال  
لكانه اولي لشموله على التضمن والانضمام والالة على الوضعية الوضعية لا الوضعية  
الوضعية اما داخل في وضع له واما خارج عنه او لا نعم له وعلى التقديرين  
يكوم الالة عليها عقليته كبرية قوله اخذت مع بعض صفاتها التي هي  
الحكمة قال بعض المحققين والذكورة البضائير وفيه ان مثل الذكورة والذكورة  
لو كانت من جملة الصفات التي تكان الا في موضع موجب للوضعية بلزم ان يكون  
جميع الاسماء النكرة وصف لانها تدل على ذات مبهمة ما جودة مع الذكورة  
او الالة فيلزم ان يكون مثل انسان ورس وجوان ومجاعة ونجاعة  
فليزية في وصفها وليس كذلك عصية الله قوله التي هي الحكمة قبيل والذكورة البض  
ويكن ان يقال المعتبر في مفهوم الصفات من حيث ما في الاستغناء

لا الذكورة

لا الذكورة والالة فانها خارجان عن مفهوم الصفات فربما في وجه الدين قوله  
بل قد يورثه الوضعية كما في المثال المذكور يفهم من هذا الكلام ان الوضعية انما تقرر  
لا سيما العدد اذا جعلت لغنا لمعدود والطلقت عليه ووجه سائر الاستعمال  
مع ان كل اسم عدد استعمل مع كميته يراد منه المعدود كما مر في  
في مباحث التبيين فلا شك انه يراد منه ذات ماله تلك الكمية من حيث  
العدد فيكون اكثر استعمالات العدد بل جميعها في معنى الوضعية علمه  
قال فانه لما جاز انما اقول ارا بيان صحة اعتبار الوضعية من حيث الاستعمال  
وحاصله ان كانت لفظة اربع من مؤنثات اسماء العدد وكان مقتضى المقام  
الوضعية جاز وصف النسوة وبث الاستعمال الوضعية لا الوضع عكس الدين قوله  
فانه لما جاز انما يعني ان اربع في الاصل موضوع لم تبت من العدد القائم بمعدود  
وقد استعمل بمعنى ذات له الاربع بقرينة احواله على النسوة ومع معدود  
لا عدد فهو ال على معنى ما يؤخذ مع بعض صفاتها وهو الكمية من العدد وذلك الالة  
انما بحسب الاستعمال بقرينة احواله على المعدود وقوله موصوفة بالاربعة  
اراد انه موصوف بالاربعة لانه الموصوف بالاربعة الاربع لا النسوة وذلك  
طائفة من قولهم موصوفة بالاربعة قبل الصواب متصفة وبكيفية  
يقال قد اشهر اطلاق الموصوف على من قام به المعنى بمعنى ان من شأنه  
ان يوصف سواء وصفه او لا فيقال كونه موصوف متصفا وانه متصفا اطلاق  
كل منهما وايضا سبب هو الوصف وقد اثبت ههنا الوصف العارفي ولهذا  
قال وهذا معنى وصف عرفة مناسب ان يقول موصوفة لا متصفة وجه الدين  
قوله والمعتبر في قوله لاهالة اقول وجهه ان المراد بالوصف ههنا كونه علمه  
مؤثرة بوضع ذات الاسم والوصف العارفي ليس مؤثرا في الذات بخلاف  
الاصل قال اقول قال الهندس لو قيل كونه موضوعا لافق عكس السطر المذكور  
فكانه اراد بقوله اخرج الوصف العارفي او لا غير الوصف الاصل ولا يخفى  
ان في ادراج الوصفين ادلا في نفس الامر وصف واهما غير الاخر فانه  
لعلة فارقة لوضع بلالة لازمة لما لا يخفى عكس الدين قوله سطر في كونه متصفا

بالاربعة كسب الالة  
الوضعية

الوصف



لا شرط مطلقا والا لم يتحقق الوصف العارض لان اشتراط استلزام اشتراط  
 المتشرط والظاهر ان يقال شرطنا بشره **قال** ان يكون وصفه الاصل  
 قول قد اعتبر نجم الدين الرعي وجود الوصف اما ما كان الوصف وكلمة الرابع  
 لعدم شرط الوزن وعدم الشرط اذ قال التاروقية حيث لان ادخال التاء  
 في اربع ليس يستعمل ما دام يعتبر في الالف ودخول التاء في المذكور لا ينافي  
 فانهم عكس الرعي **قوله** وصفه في الاصل يجوز جعله في الاصل جبر ان يكون  
 فلا حاجة الى تقديره وصفه حتى يتوهم جعل الاسم والجملة امر او امر **قوله**  
 في الاصل الذي هو الوصف نقل عنه قدس سره واما ما كان الوصف الصلة في فرع  
 الدلالة المعينة عليه **انتهر** واذ كانت الدلالة الثالثة المعينة في باب الاقامة  
 والاستغناء متفرعة عليه صح نسبة الوصف الذي هو كون الاسم والاعلوات  
 بهما ما خرج مع بعض صفاتها في قوله ان يكون في الاصل لتزول احتمال  
 الاصل على الفرع فنزل احتمال الظرف على الظرف ثم ان سبب ههنا ان  
 يحل الوصف الصلة بالنسبة الى الاستعمال حتى يكون الوصفية التي بمقتضى الوصف  
 الصلية والوصفية التي توضح حجب الاستعمال غير اولى اما ان الاستعمال ما كان  
 باعتبار امر الدلالات الثالثة اجبت الاهلية بالنسبة الى الدلالات بظهر  
 من ان اهلية الوصف على الاستعمال **عنه** **قوله** الذي هو الوصف قد ذكر الوصف  
 واداد الوصف لان الوصف اصل يتفرع عليه الاستعمال والاطلاقات في محاورهم  
 وبيان مقاصدهم وقد نقل عنه انما جعل الوصف الصلة لتفرع الدلالات الثالثة  
 عليه اذا عرفت هذا **قوله** يجوز نسبة الفرع الى الاصل بجملة في لان الاصل  
 بمنزلة الفرع والفرع بمنزلة المظروف وقبل كلمة في بمعنى عنده **شرطنا بشره**  
 ان يكون عنده الوصف سواء كان عنده الاستعمال او لا **قال** **قوله** بان يكون  
 وضعا اذ وضع الوصف امر اذ به الاسم لا يقع المقدر كما بين **عنه** **قوله**  
 سواء بقيت على الوصفية او زالت فالاول كما مر والثاني كما مر **قوله**  
 وجب الدين **قوله** سواء بقيت على الوصفية الاصلية او زالت عنه فانه ان  
 الزوال قد يفرض تأثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية العلمية

منت

فانه لا تأثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق وكذا بعد زوال العلمية عند الاحتشاش  
 انتهى **قوله** على الطلقة ليس على ما ينبغي بل الاولى ان يقيد قول المتشرط ان  
 يكون في الاصل بان لا يكون في العلم بالاتفاق وان لا يكون زائلا بالعلمية عند  
 الاحتشاش ويمكن ان يقال ان المراد من زوال الوصفية زوالها كحجب الاستعمال مع بقا  
 الوصف الاصل وزوال الوصفية بسبب العلمية ليس كذلك بل العلمية  
 وضعه انما هو في مقابل **عنه** **قوله** فلا يفرض **قوله** تفريع للشرط يعني لما كان  
 شرط الوصف الاصل لا يفرض العلمية وان زال الوصفية بعارض **قال** بان يكون  
**قوله** الباء فيه للمنفى لا المنفى **قال** العلمية **قوله** فيه اشعار الى ان  
 الوضع مقدم على استعمال الاسمية **قال** ومع العلم **قوله** مع العلم  
 ببعض افراد النوع وان جاز استعمال امر مثلا في نوع غير متصف بالحرية  
 مع قطع النظر من اعتبار الوصفية كما هو الساج في كلام النجاة ان في الاطلاق  
 لا يفرض العارفي ولكن لما كان اكثر استعمال هذه الاسماء حال العلمية في الذات  
 الذي اعتبر فيه الوصفية المحصورة كان المناسب ان يبين النوع فافهم **قوله**  
**قوله** ومع العلمية احتصاصه ببعض افرادهم يعني مع العلمية ان يكون عاما  
 في اشياء ثم بغير كثرة الاستعمال في احدها **انتهر** به **قوله** بحيث لا يحتاج  
 في الدلالة عليه الى تبيينه بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كالبشر عباس  
 وجبه الدين **قوله** احتصاصه ببعض افرادهم **قال** الشيخ الرعي ان حيث انه  
 فرد لالذات الفرد بحيث لا يشترط اللفظ على الوصف **انتهر** فاعلم هذا **قوله**  
 ان العلمية الاسمية بطريق علمية الاستعمال واما في علمية الاسمية التي بطريق النقل  
 من الوصفية الى الاسمية فلا يظهر ان يكون الاحتصاص في الفرد من حيث انه  
 فرد بل لا يقتصر النقل ان يكون المعنى المنقول اليه ذو اللفظ الوصفية فضلا  
 عن ان يكون الاستعمال فيه من حيث فردهم مع انهم عموم العلمية من ان يكون  
 بطريق النقل او كثرة الاستعمال كما يفهم من كلام بعض المحققين في هذا المقام  
**عنه** **قوله** احتصاصه ببعض افرادهم الى توضيحه ان معنى التفصيل ان  
 يكون اللفظ في اصل الوضع عام المعنى ثم بغير كثرة الاستعمال محصورا



بغيره فترادف ذلك المعنى من حيث انه قد يحتاج الى الدلالة عليه في  
 و اذا استعمل في فردا يحتاج في الدلالة الى قرينة ونظرة ابن عباس كان  
 عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار المشهور في عهد ابن عباس  
 بحيث يفهم منه بلا قرينة فاستودا اذا استعمل في الجنة السوداء لا يحتاج الى قرينة  
 و اذا استعمل في غيره من السوداء لا بد له في الدلالة من قرينة اما الموصوف  
 نحو فعل السود او غيره كمنع من السود من الرجال ولا يلزم منه ان يكون اسود  
 على في الجنة السوداء انما هو الاطلاق بالقرينة حتى يلزم اعتبار الوصف مع كونه  
 على فصول يخرج عن معنى الوصف بل يخرج عن معنى العموم انما يطلق على كل فرد  
 من افراد مفهوم الاصل نعم لا يلزم ان يكون على الموصوف فلا يقال حينئذ اسود  
 ولا يتبادر الى ذهن السامع ان خصوصية الموصوف صارت بالقرينة فافلح في مفهوم  
 الوصف مع ملاحظة انضاده بمعنى المستحق فلا يلزم ان يكون على غيره لان  
 وصفه الحاصل بالقرينة بناء في الدلالة على نفسه او بغير المعنى فيه فلهذا  
 وقال السيد السند الاسم ان دل على ذات معينة باعتبار معنى الموصوف  
 فهو الوصف مطلقا وان دل على الذات فهو اسم محض وان دل على ذات  
 معينة باعتبار معنى مخصوص فهو في اعداد الاسماء وفيه شابهة من الوصف  
 نحو انه وكتاب هذا الكلام فهناك اسم اخر وهو ما دل على وصف محض كالقوله  
 والفعل هو البقر اسم مشابه للوصف لكنه دون القسم الثاني فالتقدير  
 فان ذلك انه كقولنا اراد بذلك بيان التفريق بين الاسمين  
 فان بحيث لا يحتاج في الدلالة الى قرينة من الاحتياج الى قرينة في  
 الوصفية لان الوصفية عوضا لغيره فافلح وهو الموصوف فاذا استعمل الوصف  
 اسما لم يلزم الحاجة بالمثل عكس الدرس فلهذا يفيد عليه اشتراط  
 الوصف بكونه في الاصل للاشياء كونه في حرف اربع و امتناع  
 اسود و اذا قرئ اسمن لينة وضعف منع حرف افع و اجعل و اجعل بناء  
 على ان اسم الوصف فيها فاللام افادت ان اشتراط الوصف بكونه افعلا  
 على كونه اربع منع فالتقاء الشرط وعلته كونه اسود و ان لم يمتنع من العرف

فقد استدل بغيره و ان  
 قد مرح البينة ان اسود عند  
 المعنى مستعمل في مطلق لينة وهو  
 مقتضى كلامه في الشرح و مقتضا  
 انه لم يرد بالقرينة ما ذكره  
 و الحق ان الاستعمال في فردا  
 انه قد يرد بالقرينة و انما  
 في فردا و انما

لوجود الشرط وعلته مع كونه حرف افع و اجعل و اجعل ضعيفا لعدم تحقق  
 الشرط بقينا و الفاء و لت على ان حرف اربع يتجه للاشياء المذكورة و يتوجه  
 على الاشياء المذكورة و السهم فلهذا قد قلنا فان قلت يتجه فاعرف التفرع  
 عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للاشياء المذكورة في حرف اربع و منع  
 حرف اسود و اجعله و ضعف منع افع و اجعله لان التفرع للاشياء المذكورة  
 على اشتراط الاصلية حتى لا يحتاج الى قوله لذلك فتأمل عطفه قوله فلهذا  
 المذكور من اشتراط اصاله الوصفية و عدم مفرقة القرينة يعني ان ذلك إشارة  
 الى امرين يتبادران المذكور و هما فاعرف لذلك الامر من حرف اربع و امتناع  
 اسود و يرا و النوع الاول على الاصل الذي هو اصاله الوصفية و الثاني  
 على الثاني يظهر من النوع الاول بالاول و الثاني بالثاني و بلا واسطة الاصل الثاني  
 و لم يقل ذلك إشارة الى الاصل الاول و كل منهما يتفرع عليه لان  
 غير تحقق في اربع و تحقيق في اسود و يتصرف الاول و يتصرف الثاني في  
 المذكور و لا حاجة الى ملاحظة عدم مفرقة القرينة في امتناع الثاني الا ان سرف  
 كلام المعبر بل عليه فانهم و هذا هو المذهب في قوله انما لا يلزم اشتراط  
 في الاصل فذلك حرف اربع في مرتبة سورة اربع فلا تفرقة القرينة فلهذا  
 امتنع و اما قوله وضعف فهو عطف الى قوله حرف بلا شبهة اذ لا دخل لعدم  
 مفرقة القرينة في ضعف ثم ان قوله فلهذا حرف يدل على ان اختلف اربع  
 يدل على عدم الفرق اعتبار الوصف الوصفية يعني لو اعتبر المكان هو غير متصرف  
 لتحقيق الوصف و وزن الفعل وفيه منع فلا يجوز ان يكون متصرفا لغوات شرط  
 و وزن الفعل و هو عدم قبوله الثاني اذ يقال اربعة و يجب بان الذكر الاصل  
 رتبة و المؤنث فرع فاعرف الاصل لانه ذكر و اربع فرع لا يقبل الثاني و الا لكافة  
 اصلا و رد صاحب الرعي بانه يلزم ان يكون و وزن الاصل مثل يعمل القابل  
 للثابت معتبر و وزن الفرع افع و وزن اربع معتبر مع كونه على حالة قبل ههنا  
 غير معتبر و هذا خلاف القول و اما يجب عنه بانه اعدم قبول الثاني الثاني  
 و ان اربعة لانه كبر و السيد السند بان ان اربعة لثابت ايضا فانه قد ثبت

لوجود



رجال باعتبار ما ثبت جمع المذكور في الحال في الزيادة والزيادة وان كان  
 جمع السلامة في هذا بناء على ان لا يجوز ان يوصف اجمع المذكور اذ سلامة الالوان  
 ووجه بحث سباني في بحث التانيث والتدوير على ان مراد العجب عدم قبول  
 التانيث في التانيث باعتبار اصل الوضع ولذلك امتنع اسود وفتح قوله  
 للجنة الاثنى اسود في الالوان لا يقبل ان باعتبار الوضع العدم بل بعد  
 في وصف الوصفية وهذا الجواب في غاية اللطافة لما كتبه من قوله المذكور من  
 الشراط الالهية وعدم مفرقة الغلبة جعل ذلك اشارة الى المتعدد  
 من الشراط الالهية وعدم مفرقة الغلبة بناء على ان المذكور في الشراط الالهية  
 في ذلك وثبت على ذلك الامر من انهما حرف الابع والاف منع حرف  
 اسود واخواته بطريق اللف والنشر اكرت كما مرح به في قوله من  
 لعدم احواله الوصفية وفي قوله امتنع لعدم مفرقة الغلبة ثم جعل قوله  
 وضعف منع افق عطف على محله فلهذا حرف ويجوز جعله معطوفا  
 على حرف بانه يكون المتفرع على هذا من الامرين امور اثنتي عشرة ضعف منع افق  
 واخواته بالان يكون الاول والثاني منفرعا على الاول والثاني على الثاني  
 والاسباب ان يجعل قوله فلا نفرة الغلبة لنقدية الشراط الالهية في غير  
 تاويل ويجعل كل واحد من الامور الثلاثة مترتبة على الآخر وان علم ان  
 المراد من قوله فذلك وقع كذا الواقع في هذا الكتاب هو ان المتأخر  
 به لك بوجوب العلم بوقوع لكن بحسب التحقيق وقوع كذا باعثة لتحقيق  
 المتأخر اليه به لك قائل قوله حرف لعدم احواله الوصفية اربع في  
 قولنا مررت بسورة اربع فان قلت من اين علم ان حرف لا شفاء احواله  
 الوصفية التي في شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون حرف لا شفاء شرط  
 وزن النفي وهو عدم قبوله التانيث فان اربع يقبل التانيث فلم يكن حرف  
 اربع باعثة هذا الاشارة في نفس الامر قلت المراد من التانيث في  
 شرط وزن الفعل هو التانيث والتانيث واما اربع ليست للتانيث ولهذا يقال  
 مراد اربع في صفة الموصوفين به وان اردوا ان يكونوا في شرط وزن الفعل

والاسم في الجواب قبل  
 من ان المراد عدم قبول  
 التانيث

هو الاول ما هو في حقه  
 ان في ذلك ما وقع  
 المحرر عصام الدين

عدم

عدم قبول التانيث اصل الوضع ولهذا يوزن الفعل في اسود وعنده  
 غلبة الاسمية مع قبول التانيث فانه يقال للجنة الاثنى اسود واربعة لا يقبل  
 ان العجب الوضع للمعينة بل يقبلها عند الاستعمال في المنع الوصفية  
 عصمة الله قوله وامتنع اسود قبل اي حرف اسود وامتنع من الحرف اراد  
 قوله ان قول المصنف وامتنع اسود يجعل معنيين احدهما امتنع حرفه وهو  
 الذرورة الشبه فلا بد ما قبل العجب من فحش من قال قوله وامتنع اسود  
 من الحرف ولم يجزه ان الله افاد الثاني وجه الدين قوله الاول للجنة اسود  
 للجنة الطبيعة اسود اعلى ما في الصراح عصمة الله قوله الاول للجنة اسود اظهر  
 كلام المصنف بل على ان الوصفية زالت في الاصلية حيث صارت اسم للجنة  
 او الغلبة فقط ومع ذلك يعتبر ذلك الوصف الذي نزل عنها بالكلية ولذلك  
 استدلل بمنع الحرف في هذه الاسماء على صحة ذهب كسبويه في لانه ان يجعل عدم  
 استعمال المتكلم احد لا داعي واجلا في منع الوصفية سببا للحرف ويجوز بطلان  
 منع الحرف فيها اذ يجوز ان يكون ذلك مثل اسود واربعة الا ان يفهم مع  
 احواله الاغراف فيقال لما كتبه من قوله الاول للجنة اسود اربع الله  
 الصبح اربعه وبعض كتب اللغة لكن مقتضى كلام المصنف كما مرح به السبب ان  
 اسود للجنة مطلقا به صرح في الفاموس حيث قال انه الجنة العظيمة ولم يعتبر  
 اسود واربعة لاحت الحيات او ما فيه بياض وسواد او للجنة المذكور انما  
 منه يعلم انه لا يلزم في عروض الاسمية بقا المنع الوصفية في الجملة كما جزم به الشيخ  
 واقفا على كلام الله لم يرد بالغلبة المنع الاصطلاحي بل مجرد الكثرة في الاستعمال  
 في معنى اسمي الصغرى قال لا فقه من الجنة اول اراد به الوجه لغير ذرة ادم  
 اسما قال وان حجت في الوصفية قوله يعني عن الوصفية المذكورة في كون  
 ادم عاما لانه دالة لان عموم المتنق لا عن الوصفية مطلقا لانه مستعمل في احواله  
 نوع الالهية حتى اسود هذا المعنى بقوله لم يهاج بالكلية فتفكر في مراد الله بتغيير كسبه  
 في باب الوصف في تحقيق معنى الغلبة عن سبب الترويج في غاية التاكيد  
 محقق بين الامثلة والتوحيات في هذا التبريع بالالهية والجنة بالاستعمال

المراد من الفاعل الاول  
 عبد الغفور ما يقابل الله  
 عصام الدين عليه



في قوله كما حقن الان وسائر الشروح لم يقبلوا غرض الدين قوله لم يجرى  
استعمالها في معانيها الاصلية في القول وما بعده من قوله واما عند استعمالها  
في معانيها الاصلية وان كان لا دخل له في المقصود لكنه اشارة الى دليل اصالته  
وصحتها من عدم الاستدلال في الحق والحوالة بعدم الجزم بوصفيتها من عدم استعمالها  
في المعاني الوصفية اصلا عنه الله قوله لم يجرى استعمالها بالكلية كما يقال عند  
اسود من الرجال وجماد اسود وان اسود والاهل في الاستعمال ان يكون  
بحسب الوضع فهو موضوع لمنع عام اولا في ذلك التركيب على الموصوف  
وكونه موضوعا للجنة السوداء لا ينافي ومنه عاما فاعلم ذلك فلا شك  
قوله فالما في منع العرف في هذه الاسماء الصفات الاصلية ووزن الفعل  
خبر لعدم تفرغ قوله ووزن الفعل على ما سبق قوله واما عند استعمالها  
في معانيها الاصلية لا فائدة في هذا الكلام اذ لا شبهة في منع صرفها عند  
استعمالها في معانيها الاصلية طهيرة قوله وضعف منع دفع امر فان قلت  
ما الوجه في ان اعتبار الوصفية في الحق والحوالة مع جواز استعمالها في  
ضعف منع صرفها ونقد بر العدل في عدم امثاله مع الجزم بعدم تحقيق صحتها  
الاصلية وكذا وجوبها لا يوجب ضعف منع العرف فيها مع انه ادعى بالضعف  
قلت نقدر السبب بعد تحقيق منع العرف في استعمال اللوب لا يوجب ضعف  
وانما يوجب الضعف منع العرف نقدر السبب وفي الحق وامثاله كذلك  
لكن على هذا يلزم ان يكون منع صرف بعض الكلمات معلوما باستعمال اللوب  
وبعضها لم يكن كذلك بل يعلم بعدق التعريف عليه عونه الله قوله وضعف  
اما قوله ووجه ضعف جزم جواز منع العرف على التحقيق المقام والامر  
انه لما لم يتحقق وصفيتها الاصلية ضعف منع العرف فلذا لم يجرى صرف عند الاثر  
فلما جزم منها عدم منع في لغة ضعيفة فلا تغلط غير الصفوة قوله  
على زعم وصفية متعلق بقوله منع دفع لا بقوله ضعف قوله لتوهم اشتقاق  
القول ان يقول ان الزعم ادراك جانب الراجع والتوهم اما ادراك  
جانب المرحوح واما اعتقاد غير مطابق للواقع فان كان الاول فالدليل

بغير استعمالها في منع  
بحسب الغلبة كذلك استعمالها  
معانيها الوصفية لها كما يقال  
عند اسود من الرجال ان يكون  
استعمالها في معانيها الاصلية  
بالكلية كذا في الحق وحوالتهما  
فانه استعمالها في معانيها الاصلية  
غير معلوم فان لم يجرى

فراو في الظن لانه ادراك  
جانب الراجع العرف

لا يثبت الذي يجوز ان يكون اشتقاق دفع من القوة متوقفا ولا يكون وصفية  
وان كان الثاني فالقوة ممنوعة لجواز ان يكون اشتقاق مطابقا للواقع  
باراجع الشق الاول وجعل الزعم بمعنى ادراك المرحوح طهيرة قوله في الجدل  
الجدل بحكمه بافتقار من راقوله ان جملان كسر الحاء وسكونه ابا جمع قال  
وقال نقطة سببه له براند ام بانك قال الفاضل الحق قالوا هو الشق اوف وهو  
طاهر اخضر حياطة قبل حرة بصول على كل شئ قال في الصراح نام مرغى كذا  
يقال براند قوله لتوهم اشتقاق من الحال بتجمل انه مصدر لا يخل عليه  
قوله ووجه ضعف امر فان قلت ان كونه عدم الجزم يكونها او صفا ووجه  
الضعف لم يجوز ان لا يكون الجزم يكونها او صفا وكان الظن يكونها او صفا  
وجاز ان يكون الوصف المظنون سببا لمنع العرف بغير ضعف قلت  
ان امر الجزم يكونها او صفا وادراك كل لفظ طهيرة قال فانها لم يقصد  
بها المعاني قوله اراد بذلك القول سببه عدم الجزم يعني ان اللوب لما  
لم يقصد الوصفية في استعمال هذه الاسماء لا اصلا في الوضع ولا حالا  
في الاستعمال كما هو الظن في المقام وكان توهم الوصفية في هذه الاسماء  
قال سبب ثبوتها او زانها لان الفعل لم يجزم بالوصف فامل عرس  
قوله فانها لم يقصد بها المعاني الاصلية لانه الاصل ولا في الحال فافهم وان كانت  
في نفسها جنة واجدل طاهر اذ قوة واجل طاهر اذ جملان الا انك اذ قلت  
مثلا لبقنا به لا تمنعه هذا الجنس من الجزم من غير ان يقصد منع القوة كما تقول  
رايت عقابا لا تقصد فيه منع الوصف بالشد وان كان في نفسه قوله  
من الصفرة كذا في الرقي ووجه الدين قال ولا في الحال قوله التزم بهذا الوصف  
مع عدم الاجتناب القدر لارادة اخراج هذه الاسماء من باب المنع عند الجمهور  
لان بعض الضم المعتبر الوصفية حالا فقط ولا انظر الوصف حالا منع  
المنع حالا فانهم مع ان الاصل في الاسم العرف اصل العرف ووجه  
المنع لوجهين اما ان حصول المنع بعينين وعينين والحاصل في الواقع  
دفع وثابته ان عدم السكت عن التعيين يوجب على امر الوجود والمعلل

القطر

لا يثبت







فانما عاينه كراجه لا زمة للكلمة وانما يجوز في الترجيم لان الحرف الاصلي يجوز فيها  
او لا لان بناءها على الزوال ولهذا يفرض في دون الالف واما في غير الكلمات العينية  
فترى كيف انبوب فيها بالنقص ويعبر الكوة وتلب الكوة ان استغلتها كما  
في جبريل وميكائيل واسطاطا ليس فانهم يقولون جبرئيل وجبرائيل وميكائيل  
واسطاطا ليس وكذا ذلك وذلك لعدم جلالهم بما ليس من اوصافهم ولهذا  
قالوا هذا الحق فالتب به ما ثبت واما الزيادة في الاعلام بعين الوجود الزيادة حين حصل  
بغير العلم على لا يفيد تفصيل ان كان الزيادة لا يفيد معنى كالف التانيث والالف الحاق  
ويبقى ما بقي العلم كذا الوحدة والام التعريف لم يجر زيادة وان افاد الزيادة معنى  
اخر فان لم يقع لفظ العلم به فكيف المعنى على ما وضع له او لم يجر زوال اللفظ العلمي  
التي بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان  
لم يخرج العلم بها عن التعيين كبا النسبة واما التصغير وينبغي التمكن وان خرج بها  
عن التعيين جازت بشرط صر ان التعيين بعلامته كما في الزيادة والزيادة فاضبط  
ولا تفعل عنه يتفك في مواضع شتى طائفة **قوله** بتفسير التانيث لانما اذ ان  
التي التانيث غير لازمة للكلمة بل يوفى بها عند اذات الملوثة واما التانيث التي  
في جواز الكلمة كذا التجارة وحجارة فخرج تارة التانيث في باب منع الصرف فشرط العينة  
في الاسم المشتمل عليها بغير تبعية تارة التانيث وان كانت في لازمة للكلمة علمه الله  
**قال** لتفسير التانيث لازما **قوله** اراد به التعليل بآداة العينة في التانيث بانها  
بدون سائر العلل وجه الازالة لانها لا تلبس بانها ان تارة التانيث في طلحة علة واحدة  
صرفه فاجتبا البقاء هذه العلة وزودها في كل الاستعمال فاعلمت من اللفظة بقاءه  
و لزمه خرج من سائر العلل لوجود الوجوه احد سائر الخفية وتاينها علة الما لينة **قوله**  
**قوله** لتفسير التانيث لانما للكلمة اربا لعينة اذ لو لم يكن على مكان في موضع الزوال  
فيكون معه وما من وجه فلا يربط الاسم عن اصله الزوال هو الصرف من دليل قوله هو  
التانيث من كل وجه فشرط العينة التي توجب لزوم التانيث بتحقيق التانيث من كل  
وجه وجه الدين **قوله** لان الاعلام محفوظ في فان قيل ان الدليل لا يثبت كذا انما يكون  
العلم بغير حفظه عن التصرف اذ لم يكن المحفوظ عن التصرف ملكا فلا يلزم من كون الاعلام  
محموظا بغير الامكان صيرورة تانيثها لانما يمنع عدم الاتصاف قلت ان قولنا بغير الامكان

في جانب الذي بغير المحفوظ بغير **قوله** بغير الامكان استاء الى انه في تصرف في الاعلام  
بغير الترجيم وكذا علمه **قوله** بغير الامكان انما يقيد به لان الاعلام قد تغير كما في الترجيم  
وكما في احوال الاعلام للبحر من الصفات والمصدر كما حصل في الحديث **قوله** ولان العينة  
وضع ثمان فكل حروف وضعت الكلمة عليها لا تتفك عن الكلمة فان هذا الوضع  
لا تتفك عن الكلمة فيكون لازمة فتقولك عاينه في الجنب ليس موضوعا مع التانيث  
فاذا سميت به فقد وضعت وضع ثانيا فصار التانيث للام الكلمة في هذا الوضع وحده  
**قوله** ولان العينة وضع ثانيا ولان عينة اكثر الاعلام وضع ثانيا حكمي لان اكثر الاعلام  
بني الوضع لتغير العلم موضوع للمعنى بغير العلم بغيره **قوله** لا تتفك عن الكلمة بغير  
الامكان كما في عصمة الله **قال** والتانيث المعنوي **قوله** عرف الهندس المعنوس  
بقوله الذي لم يظهر تارة فكانه اراد به التانيث النقطي التقدير بغير الحقيق بغيرها  
للمقام اذ وضع لتوهم حاصل من ذكر المعنوس بعد النقطي فانهم وبيان التقدير في الالة  
لان مثل مقروءه وجود من الملوثة الثلاثي بغير تارة ينقطع بنا في التصغير تقول  
جوهرة وموهبة وسفرة اعلاما للتانيث ولان المعنوس بمنزلة الموصوف مع صفته وبينهما التانيث  
لزم الازالة انك اذا قلت موهبة فلانك قلت ماه صغيرة ومثل انيب من الملوثة اربا الى  
لوف الرابع فابناب حرف التانيث **قوله** والتانيث المعنوس هو ما يكون في اللفظ  
المجرد عن الالف والتانيث موضوعا في الاصل للملوثة سواء كان على الالاد هو انما يكون بناء مقروءة  
عنه ثم بغيره **قوله** كذا لك الحاف الاول تشبيه واما استاء الى التانيث النقطي  
واللام واللاف الاخر حرف خطاب بعينه ان التانيث المعنوس مثل التانيث النقطي  
العينية ويعني بالتانيث المعنوس ما يكون التانيث مقروءا لا يكون موضوعا حقيقا فلهذا يسمى بغير  
حالته كغيره لان التانيث مقروءة فيه فظهر بطلان ما استدل به من ان نحو حاله تصرف لعدم  
العينة فلهذا كانت العينة غير مشروطة لان غير مشروط وجه البطلان في انما اشترط لان الظاهر  
ان مشروط بها فالاضعف اولا به ولقد ابيح عدم التصرف ضروريا في الاول بهذا الشرط  
وان كان كما يشا سكت الاوسط كذا وبغير ضروري في التانيث لان العلة ظاهرة في الاول  
ومن ان التانيث اذا سمد التانيث حروف التانيث مع العينة لكونه كالمقروء في الالف  
للفظ وذلك يعلم بتفسيره فان ظهر ان لوف او خبر سمد التانيث وان لم يظهر



ظهر مستنداً بظهور وجوب الزيادة على الثلثة واما وجه الوجوب بتحرك الاوسط فانه ان  
 تحرك الحرف الاوسط قام مقام الحرف الرابع المقام مقام ثلثه وان ثبتت وفاته لم يكن الا ثانياً  
 فجعل سطر كنهه في جواز الامر من نظر المصنف القيام واذ كان ثانياً ساكن الاوسط فلا يحل  
 ان يكون ثانياً الا ان لم يكن فان سميت مؤنثاً حقيقاً او غيره فالزجاج وسببويه والبروق  
 بالمشاء من العرف وغيرهم جواز الامر من كنهه ودار وقار وقيل به مثل ذلك وان كان  
 فالعرف يمنع فلا شك **قوله** في الشرايط العلمية فالثالث ما دام على اتم التاخر فلا يمكن  
 على فان ان قد تنزول لا نهالغز في بين المذكور والمثبت فلم نزم الكلمة بل نغاريق حيث قصد  
 التذكير فاضل **قوله** في الشرايط العلمية فيه انه يمكن ان يتأخر بانه اذا قبل فلان  
 لفلان في فلان يكون دخول في وجه الشبه ولا بد ان يكون وجه الشبه وصفاً للشبه المشبه  
 ومحمولاً عليها بالموافاة او بالاشفاق وفيما نحن فيه لا يكون وجه الشبه وصفاً لهما ومحمولاً  
 عليهما لان الشرايط اما مصدر وفعل لازم واما مصدر وفعل متعدي فان كان الاول يكون وصفاً  
 العلمية وان كان الثاني يكون وصفاً لثالث وعلى التقديرين وصفاً لهما ومحمولاً عليهما فلا يصح  
 قوله في الشرايط العلمية فيه ويمكن ان يتأخر بنوع آخر بان يغير فيه امارج الى ان ثبت  
 الضم الى العنصر فان كان الاول لا يكون وجه الشبه وصفاً للعنصر وان كان الثاني  
 لا يكون وصفاً لثالث يثبت الضم وقوت ان وجه الشبه لابد ان يكون وصفاً للشبه المشبه  
 فلا يصح في الشرايط العلمية فالاولى ان يقال في الكون بحيث يكون العلمية سطر واجب  
 عزافاً في بان التفسير ارجح البين بتأويل المذكور **قوله** فانها في التاثير الضم بالثاني  
 فان قلت ان بالعلمية سطر وجوب منع حرف التاثير العنصر يقولان وجوب منع حرف  
 موقوف عليها ولا ينعى بالشرايط الموقوف عليه فلا يكون الفرق بين اللفظي والعنصري  
 بهذا الاعتبار ولان وجوب منع حرف العنصر موقوف على جواز منع حرفه والحوار  
 موقوف على العلمية فيكون وجوب منع حرفه موقوفاً عليها فيكون العلمية سطر لان المراد  
 بالمراد هو الموقوف عليه قلت ان المراد بقوله سطر وجوب منع حرف سطر مستلزم  
 لوجوب منع العرف وبقوله سطر لحوار سطر مستلزم لجواز طهيري **قال** في العنصر  
 سطر لحوار **قوله** لان مع وجود العلمية فقط قد يكون غير متصرف كما في مثل هذه وجوب  
 في الامور الثلثة الواجب المحقق للشيء في سطر **قوله** كما استدل به ان التغيير

ارجح الى انه لابد في وجوب سطر احوال وجوبه الى ما ذكره الامر من بناء على المذكور  
 هو ان العلمية في ان ثبت العنصر سطر لحوار ثانياً بغيره ولا بد في وجوب سطر احوال **قوله**  
**قوله** كما استدل به في وجه سطر لحوار استدل به ان العلم في العنصر سطر  
 لحوار وان الوجوب امر زائد على الجواز فلا بد من الشرايط امر آخر على سطر جواز العلم **قوله**  
**قوله** وسطر تختم ثانياً بغيره لا يلحق انه لا يكون سطر لحوار عبارة المحرر ان الامور الثلثة سطر وجوب  
 ثانياً بغير ان ثبت العنصر مع العلمية الا ان يرجح ضمير ثانياً بغيره الا ان ثبت العنصر الشرط  
 فيه العلمية وتخفف فيه **قوله** قال سطر وجوب **قوله** اراد سطر ثانياً بغير العنصر  
 حال كونه علمياً هو الامور الثلثة فلا بد وما اورد وجه التفسير ومنه انه كما يوجد لزوم الشرط  
 في العنصر كنهه لك يوجد في العلمية لوجود الحقة في نفس العلم فلا صوب ان يقال ان  
 سطر تختم ثانياً بغير العنصر فقط برون العلمية يظهر من ان يخفى ولكن لما كان المقام بيان التفرقة  
 بين اللفظي والعنصري في ان ثانياً بغيره اذ العنصر بالذکر لعل ان الكلمة المفردة بين الامور  
 الثلثة لمنع الحمل الذر لا ينافي صدقها ولا ينافي كنهها **قوله** في سطر ثانياً بغيره الثلثة  
 فيه لا ينافي في الزيادة على الثلثة من تحرك الاوسط والافتح الاوسط الذر هو الامور  
 الثلثة اعلم منه وكذا العجوة لا يحتاج الى ايجاف الزيادة على الثلثة في تحرك الاوسط والافهم  
 من الثلاث اسكن الاوسط كما هو وجوب فادها ليعرف الحمل فان كلمة ابراهيم التي  
 من جملة لغات كلمة ابراهيم اذ سرب امرأة يتحقق فيه الامور الثلثة جميعاً فاضل **قوله**  
 وانما الشرايط وجوب ثانياً بغير ان ثبت للعنصر لحوار وانما لم يجعل الامور الثلثة سطر تختم  
 العلمية لان العلمية يمنع مع اسباب اخرى وبغيره من الشرايط هذه الامور **قوله**  
 يخرج الكلمة بتقل هذه الم يعظم في هذا الكلام ان اسباب منع العرف لا تهم نظر  
 في العنصر في العدل والوصف والمعرفة وليس النقل امر اعتباراً في تحقيقها  
 المعبر عنه **قوله** يخرج الكلمة بتقل الم اعلم ان النجاة جعلوا الاسم الذر كان  
 فيه سببان ولم يدخل غير منع العرف ولم يدخل الجواز والتوحيب بناء على ان ذات  
 الاسم شملت بذات التي هي حلت التوحيب والسببان شبهها بالتوحيب واشتوا النقل  
 لهما وجعلوا السببان بسبب نقلهما مؤثر في منع العرف واذ عرفت هذا فاعلم ان  
 النجاة اذا لم يشترطوا احد الامور الثلثة في وجوب ثانياً بغير ان ثبت العنصر لصار المنع







انما يعرف ان وقت ما يشهد ان انما يكون بالثابت واليقين والبلدية  
 وبناء على المكان كما في القصة بناء على القصة والى وجه الدين قوله علمين بلدين  
 اعلم ان اسم القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر شرط فلكلام  
 في منع العرف وان لم يكن فالاصل فيه الاستقراء والتمتع فان وجد في كل اسم العرف  
 فقط او عدم العرف فقط فلا مخالف معهم فالعرف بالقبائل بناء على الاب و في  
 الامكن بناء على شهر وعدم العرف في القبائل بناء على الامم وفي الامكن بناء على البلدة  
 والبقعة وان وجد في كلامهم كلا الوجهين فانت يخرج في جواز الوجهين جواز انما يثبت  
 المذكورين وان جهل العرف وعدم العرف قالوا فثبت الوجهان وفيه نظر لان الامكن  
 في الاسم العرف وفي صورة الجهل ينبغي ان يتعين العرف واما بناء فلا يثبت  
 ان الكلام مع غير المتبع وغير العرف باحكام الكلمات بالتمتع فان العارف بالظواهر  
 مستغن عن التعمق واما قولهم قرأت هو وان كان هو واسم سورة فتعين عدم  
 الاظرف لانه انما هو وجوز ان كان اسم النبي عليه السلام فعلى حرف المضاف اسم سورة  
 هو فتعين العرف لانه لا يتصور وفي نحو ضرب فغل ماض فلا كثر الحكاية وان  
 اعوت تلك العرف بناء على اللفظ وترك العرف بناء على الكلمة واللفظ فيترك  
 العرف كما في قوله منع صرفها ولم يقل يمنع عن العرف كما قال وامنع عن العرف  
 اسود ثقتا وكذا لوجه التوجيه والمناجزة قوله من يدعي كذا صرفا وشارب ثبات  
 فثبت صرفها ان يذكر الغير العايد ان تلك المؤنثات يحتاج الى التوجيه باراد اللفظ  
 والاسم على قوله منع صرفها ان صرفها مرفوع لا منصوب بشرع اللفظ  
 فاقم وتذير الاول ان يعرف بعد منع عن العرف انه ليس ان يقال من يراه  
 بنقد بر لفظ صرفها ان السناد لا يتبع اليه حقيقة والمعوقه الاسناد والجارى حيث  
 السند في كل واحد في لفظ زيب وسفر داه وجوز فاقم وانت خير بان هذا  
 الوجه بعد غيره اقل لاد لوجه بل معج لكلام فقط ندر قوله واما زيب فلعلته  
 اي امتناع قرب زيب فاعل امر قوله فان سمي وذكر في شرط الزيادة على الثلث  
 فان قلت لم لم يثبت هنا يجوزك الاوسط لان حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه  
 فان كان السمي فذكر امتنع هنا مع اننا ثبت قد يكون اللفظ والحق مذكور في

وقوله لا ولية الا نثبت في ارب  
 امتناع بعد الامتناع  
 انما هو في قوله  
 معناه ليقين به الوقف  
 انما هو في قوله  
 معناه قبله او قبل  
 انما هو في قوله

ان تقويه مع انما ثبت باقور الامور القليلة مقام انما ثبت وهو كونه  
 انما يد على النسخة فانه في قيام مقام انما اقور من كون الاوسط بدليل انه  
 يمنع من دها في النصيحة كما في عرق بخلاف كون الاوسط لا يمنع من ذلك كما قدمه  
 وهذا الجواب لم ينفوا بالحق احمد بن قاسم العباد قوله فان سمي به ذكره وان  
 سمي المؤنث بذكر فغ الزيادة وتكون الحرف الاوسط يمنع العرف وان كان  
 فلا قياس كمن الاوسط فقيده بخلاف الجليل وسيبويه والوهبة وجعلوا عدم  
 الحرف واجبا كاه وجوز والوزيد عيسى والجوز يجعلونه مثلي يند في جواز الوجهين  
 ويرجحون العرف نظر الى اصله فاعلم ذلك قوله بشرط الزيادة الى قبل ههنا  
 شرط آخر ان لا يكون منقولا عن ذكر كراب اسم امرأة فانه منصرف لانه ذكر  
 اول ما يقع في الغم وكذا لفظ ما يغزو ماض لانه ذكر اول ثم وصف به المؤنث لان الاصل في الجوز  
 على ان من الصفات التذكير وان لا يكون ثابته محتاجا ان يادى غير لازم كحال ذلك  
 جوازنا وعله بلفظ الجمع وان لا يغيب استعماله في الذكر نظر الى المعنى الجنسي وذلك  
 لان المؤنثات السابعة على اربعة اشخاص فثبت عقيدة اما ان ب و من استعمالها  
 مذكور وموثقا فان سمي به مذكور جاز فيه العرف وتذكره او يغيب استعمالها فثبت  
 واما جوز الا العرف اربعة سميتها للذكر او يغيب استعمالها موضحا تقدم الا العرف  
 وجاز العرف الا لا يثبت الا مؤنثه فتعين فيها عدم الاضمار بعد تسمية المذكور  
 وكان المصمم يثبت الى هذه الشروط لان مقصود من الشروط من بين الامور الثلاثة  
 المذكورة ان سمي به مذكور ذلك الامور الثلاثة فاعلم ذلك في قوله بشرط الزيادة  
 على الثلثة اظها وتقدر الجليل علم الصنيع فان اصله جليل فقصود قوله بشرط في سببه  
 منع العرف بشرط التثنية انما ثبت المعنوية لانه قد زال ولا المؤنث وهو قد  
 مخرج ثبته سره ارجع الى التثنية المعنوية ومنه تنفذ ذلك الشرط سمي مؤنثا معنويا  
 حكما والسوق بلان هذا كما لا يخفى قوله الزيادة على الثلثة امر متضمن بانها شرط آخر ذكرها  
 المصمم بان لا يكون في الاصل مذكور كراب اسم امرأة فانه في الاصل يعني السجدة الاربعة  
 وكما يعرف فانه في الاصل موضوع لا يجوز ان الاصل في العنق ان يكون الجوز من حيث  
 صيغة الذكر فانه اذا سمي بها بغير ضروف ثابته ان لا يكون ثابته بناء على كمال ثابته

انما يعرف ان وقت ما يشهد ان انما يكون بالثابت واليقين والبلدية  
 وبناء على المكان كما في القصة بناء على القصة والى وجه الدين قوله علمين بلدين  
 اعلم ان اسم القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر شرط فلكلام  
 في منع العرف وان لم يكن فالاصل فيه الاستقراء والتمتع فان وجد في كل اسم العرف  
 فقط او عدم العرف فقط فلا مخالف معهم فالعرف بالقبائل بناء على الاب و في  
 الامكن بناء على شهر وعدم العرف في القبائل بناء على الامم وفي الامكن بناء على البلدة  
 والبقعة وان وجد في كلامهم كلا الوجهين فانت يخرج في جواز الوجهين جواز انما يثبت  
 المذكورين وان جهل العرف وعدم العرف قالوا فثبت الوجهان وفيه نظر لان الامكن  
 في الاسم العرف وفي صورة الجهل ينبغي ان يتعين العرف واما بناء فلا يثبت  
 ان الكلام مع غير المتبع وغير العرف باحكام الكلمات بالتمتع فان العارف بالظواهر  
 مستغن عن التعمق واما قولهم قرأت هو وان كان هو واسم سورة فتعين عدم  
 الاظرف لانه انما هو وجوز ان كان اسم النبي عليه السلام فعلى حرف المضاف اسم سورة  
 هو فتعين العرف لانه لا يتصور وفي نحو ضرب فغل ماض فلا كثر الحكاية وان  
 اعوت تلك العرف بناء على اللفظ وترك العرف بناء على الكلمة واللفظ فيترك  
 العرف كما في قوله منع صرفها ولم يقل يمنع عن العرف كما قال وامنع عن العرف  
 اسود ثقتا وكذا لوجه التوجيه والمناجزة قوله من يدعي كذا صرفا وشارب ثبات  
 فثبت صرفها ان يذكر الغير العايد ان تلك المؤنثات يحتاج الى التوجيه باراد اللفظ  
 والاسم على قوله منع صرفها ان صرفها مرفوع لا منصوب بشرع اللفظ  
 فاقم وتذير الاول ان يعرف بعد منع عن العرف انه ليس ان يقال من يراه  
 بنقد بر لفظ صرفها ان السناد لا يتبع اليه حقيقة والمعوقه الاسناد والجارى حيث  
 السند في كل واحد في لفظ زيب وسفر داه وجوز فاقم وانت خير بان هذا  
 الوجه بعد غيره اقل لاد لوجه بل معج لكلام فقط ندر قوله واما زيب فلعلته  
 اي امتناع قرب زيب فاعل امر قوله فان سمي وذكر في شرط الزيادة على الثلث  
 فان قلت لم لم يثبت هنا يجوزك الاوسط لان حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه  
 فان كان السمي فذكر امتنع هنا مع اننا ثبت قد يكون اللفظ والحق مذكور في



بأنه يدل الجملة فإذا سمي به مذكر بعرف وثالثها ان لا يجب استعماله بحسب الجنس  
في المذكور ثم ان في استعماله مذكر او مؤنثا بوالعرف ومعه ان غلبت  
مؤنثا منع العرف راجح واجب بان مراد المصراع شرطه من بين الثلثة المذكورة الزمان  
على الثلثة ولا يقع الشرطان الاخيران من تحرك الاوسط والعجوة بعد النسبة للمذكور وذلك لان  
يجب شرط آخر وفيه ان السؤال انما وقع من وجه ترك شرط آخر لا بد من شرط آخر  
بهذا الوجه غير مفيد ولكنه انما يقال في الجواب بان المراد بالمؤنث المعنوي في قوله تعالى  
بالمؤنث المعنوي مذكر الاسم الذي هو مؤنث معنوي لا غير فلا حاجة الى شرط في هذا الشرط  
الثالث **قوله** وهو مؤنث معنوي سماه في الالفم مؤنث سماه باعتبار استعماله  
في المعنى الجنس لان الوجب في استعماله في المعنى الجنس جعلوا ضميرها مؤنثا وصفتها مؤنثا  
والمعنى الجنس المستعمل فيه لفظ الفم وهو المعنى الذي يترتب في العارص بلفظ كفاك  
**قوله** لان التانيث الاصل في زال اما الزوال باعتبار الجنس لعلمية للمذكور واما الزوال في  
المعنى العلمي فان كان الاول محمداً ان كان الثاني فلا يتم التعريب لان الجمع الاصل في  
زال في حقايق باعتبار المعنى العلمي فلا يفرق بين سبب المنع العرف طبعه **قوله** لان التانيث  
الاصلي زال بالعلمية **قوله** لا يقال لم يستطع في تأخير المعنوي العلمية للمؤنث صرحا في انشئ  
الشرط بعلمية للمذكور لانما قول نعم يستطع هو كما كان الكفوف في هذا الشرط لم يخط المؤنث المعنوي  
ولانه للمؤنث حفظ بعينه اعادة التانيث في تعقيب كل المؤنث المعنوي الثالث لان في حالة الضمير  
كونه الحكمة وصفا لذات والمطابقة لازمة في صحة الوصف فاذا كان علميا لم يذكر لم يذكر  
تافق التانيث باعتبار القرينة عرس الدين **قوله** والعلمية وحده لا يمنع العرف  
فيه ان هذا بالنظر الى المثال المذكور اعني قدم صحيح واما في غيره فيجوز ان يكون مع التانيث  
المعنوي سبب اخر كالجوهر في ان الفعل فاذا زال التانيث المعنوي بالعلمية لم يذكر  
يعني تلك السبب فيكون شرط مع العلمية فلا حاجة الى شرط الزمان على الثلثة لتحقق التانيث  
الحكمي فيكون شرط الجواب ان المراد اذا اجمع في مع العرف باعتبار التانيث شرط الزمان  
على الثلثة مع عدم الاجتناب الى اعتبار التانيث خارج من التانيث وقوله في سبب  
منع العرف ارجح سببية التانيث يمنع بافاد هذا المعنى **قوله** فاعرف  
الراجح فاعرف في باب منه مقيد وقوله في سبب خلافه لا يرد المصداق على

المعبد **قوله** اذا صغر قدم ظهر ان **قوله** يعني اذا كان علميا لمؤنث في باب شعاع  
في جوار العلمية للمؤنث ذكره لوطية في بيان قاعدة التعقيب عرس الدين **قوله**  
ظننا المصراع وان قام مقامه شيء لم يظهر ان في تعقبه كما في عرق **قوله** لان  
كوف الرابع ارمطما سوا كان في عرق او غير ما من المؤنثات العلمية  
**قوله** فاعرف مقامه ارمطما ان التانيث فيكون كوف الرابع فاعرف مقامه فاعرف  
بالاستفهام فلا مساورة **قوله** لان كوف الرابع فاعرف مقامه فاعرف  
الفاضل الحكم ارجح على اربعة احواف وبالجمل كوف الاخر كالجواب فيما هو على  
خمس احواف وبالجمل كوف الاخر في الزمان على الثلثة سادسة ان لا يمنع  
التانيث في كلامهم فاعرف الثلثة انهم قد تخلص بعض المحققين وقال المراد حصول كوف  
الرابع فان بيان الفم من جنس على حدة ميزان الضمير وما هو بمنزلة كوف الاصل  
في ميزان الضمير اربعة لا يرد ما قبل **قوله** لان كوف الرابع في حكم التانيث  
فان مقامها فكما ان تانيث التانيث لفظا بغير وجوب في علم المذكور كطريقه فاعرف  
حكمها لم يعتبر بها تحرك الاوسط لانه نائب عن كوف الرابع واعتبار التانيث  
النائب بعينه كذا ايجز لانها تفوق التانيث ولا يؤثر في التانيث اسكن الاوسط  
وقد زال التانيث بالعلمية للمذكور وجه الدين **قوله** فاعرف اذ سمي به  
رجل المنع حرفة للعلمية كما ذكره المصراع ذلك ان نقول اراد بالمؤنث المعنوي  
في المقام فيكون التانيث مقيدة سوا كان مؤنثا حقا او لا وانما في عرق  
كما صرح بالشرح فلا يكون حكما فليسا على عرس العرف **قوله** المنع حرفة للعلمية فاعرف  
الحكمي **قوله** يعني ان كوف الرابع ليست حقيقة تانيث بل نائب عن التانيث  
ولكن اعتبار العلم في التانيث حال كونه عرق علميا للمذكور انما هو بالتانيث  
الاصلي منع في الوضع لان في العلم لا يعتبر التانيث فاعرف لان لفظ الاسم للمؤنث  
لا يكون علميا لمذكر ولا بد في باب التانيث من اعتبار في وجهه اعتبار التانيث  
الاصلي في تأخير المنع مع انه لم يتوفر عرس الدين **قوله** للعلمية والتانيث  
الحكمي لان كوف الرابع فاعرف مقامه التانيث فكان ان التانيث موجودا في الفعل  
وفي ان يكون في علم التانيث لفظه والكلام في المؤنث المعنوي ولو قيل التانيث



اليعني من المزال بواثر في منع حرف سبب وجوده في السطر فكان في اللفظ المذكور  
اللام الا ان يحذف منه **قوله** **التعريف** لفظ المعرفة مشترك بين الوصف المذكور  
والعرف والمراد الاول **قوله** **التعريف** يعني المراد هنا اللفظ المذكور  
لان سبب منع الحرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة وانما اثر هذا الوصف  
دون ما مراد من تقدير الصفات **قوله** **التعريف** المعرفة وفيه اعتبار الحقيقة  
حيث انه معرفة لا فيه حقيقة المعرفة وهذا في بعض الاشياء حيث قال  
المراد من المعرفة المعرفة الاصطلاحية **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
صحة الارجح من لفظ المعرفة **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
تخل للصفات **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
لغنية الوصفية في الذات مع ان التعريف موجود في المعرفة فكان المراجع ذكر  
المعرفة **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
ذكر الحرف والارجح لان المعرفة هو الاسم الذي فيه التعريف كما ان النكرة هي الاسم  
الذي فيه التكبير وظان ان الذي فيه التعريف ليس يجب كما ان الاسم الذي فيه التكبير  
والجدة ليس بسبب بل السبب هو ان اتي في الجدة وانما ذكر المعرفة ليوافق ما ذكر  
في لغة العلم وذكره في النفاذ لاستقامة الوزن **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
هذا يجعل الوجهين الصالحين ان يكون مجازا في قبيل ذكر الموصوف وارجح الوجهين  
انما بينهما ان يكون المعرفة اسما للتعريف في باب منع الحرف ويجوز ان يكون  
مضافا **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
بانه موصوف في الصفة ضرورة ان يكون لفظا في اللفظ **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
**قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
الذات من حيث انها ذات لا يكون سببا بل السبب هو الوصف المقام  
بها في العدل والوصف ان اتي في باب منع الحرف لان التعريف وصف  
من المعرفة فيكون هو السبب **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
بما ان يكون هذا النوع بالنسبة لانه خبر كان والمراد من هذا الوضع فرع التعريف  
عنه ان يكون البيا مصدرية **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**

الاول

ببارة المتن يكون تقديرها المعرفة سطرها كونها على فيكون تكرارا وتضمن للقيام  
ان المعرفة جنس تحتها انواع وهي المفردات والاعلام والمبهمات وما عرفت  
باللام او بانه عند الضرورة ما سيجي والصفات الى ان يكون بالمراد بالمعرفة ذات  
المفردات العلم وذات البهم **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
مفردا او كونه على كونه بهما **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
المعرفة سطرها ان يكون هذا النوع **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
بكونها المصدرية في حكمة **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
تكون او صانها او صانها **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
الاشراج **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
وصف التعريف الاضافة بانية وارجح التعريف من المعرفة ابا بالحقيقة بان يكون  
مشتركا او بالجاز وهو الاظهر وان لم يقل التعريف شرط كذا حتى يكون مرجحا في المقصود لانه  
لا يعتبر عنه في اجمال العلة الشرح المذكورة بالمعرفة ضرورة ان السور لم يغير في التفصيل  
ليوافق التفصيل في اجمال **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
في حواشي **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
احوال ذات الاسم وموجبها احوال **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
بانية الذات كان تقرنا محالا باحوال عارضة لذات الاسم مع ان لفرقا بين  
بما شكك **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
لانه ان لم يقيد بذلك لم يكون السطر عين لشرط طاعة **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
ان صير يكون اما راجع الى المعرفة المراد بها التعريف واما راجع اليها المراد ذات المعرفة  
بطريق الاستخدام **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
**قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
على كونها لغية **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
منها المصدرية **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**  
على انية ثانيا وتوضيح الكلام ان التعريف جنس تحت انواعها العينية ومنها  
التعريف بالعدم وبان شارة وغيره **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف** **قوله** **التعريف**



انما يوافق في منع العرف اذا كان عين هذا النوع لان تحقيق الجنس عين تحقيق النوع  
وهذا كما يقال طبيعة الحيوان انما يوافق بشرط كونه انسانا وحيث كلف ان يقول فلو  
العلمية الا انه اشار الى ان الكلام ليس على ما هو قوله انما ثبت شرط العلمية  
بغير علمية الاسم وعلى الثاني ان هذا الوصف اعني التعريف انما يوافق اذا كان حاله  
في العلم ووصف حاله ووصف الشيء له نسبة الى الموصوف فتصح ان التعريف شرط ان  
يكون موصوفا الى العلم ولو لا لفظ ان يكون لم يصح كون اليا بالنسبة ولذا حمل  
على المصدرية فقط فيما ليس فيه هذا اللفظ **قوله** ان يكون هذا النوع  
من جنس التعريف بغير شرط في التعريف ان يكون التعريف هذا النوع من جنس  
التعريف وهو كون الاسم على غيره كالا فاما رويته كما ان المعنى في قوله انما ثبت  
بأنه شرط العلمية كون الاسم على ما لا يكون انما ثبت علما وهذا معنى مستقيم فان قلت  
او رويته في حيث انما ثبت لفظ العلمية باللام فيمكن ان يجعل عوضا عن المضاف اليه  
بغير علمية التوثيق بخلافه فانه او رويته متكررا فلا يمكن تقدير المضاف اليه لعدم الدليل  
في ثلث الدليل انها فاقم لان معنى التعريف كون الاسم معرفة فكذا لك معنى العلمية  
كون الاسم علما هذا على تقدير ان يكون اليا مصدرية واما على تقدير ان يكون اليا  
لنفسه فيكون المعنى بشرط في التعريف كونه موصوفا الى العلم بان يكون حاصلا في معنى  
العلم انما هو الموقوفة واعلم ان الاحكام يلزم تكرار الكون انما يندفع على تقدير  
مكون اليا المصدرية لنسبة واما تقدير كون اليا المصدرية فلو رويته من غير شرط  
او يستقيم ان يكون المعنى التعريف شرط كون الاسم معرفة ولا حاجة الى ان يقال التعريف  
شرط كون الاسم معرفة **قوله** ان يكون هذا النوع من جنس التعريف بغير  
ان التعريف العلمي اعترضا بان هذا التفسير تغير باللام لان معنى العلمية  
كون الشيء علما وهو اسم وضع لشيء معين مع جميع مستحسنة ومعنى التعريف  
كون الشيء موصوفا لان يستعمل في شئ معين وهذا المعنى لا يحمل على العلمية ولذا  
العكس لكن لا يلزم لها ما عينا التحقيق ويكون هذا التفسير تغير باللام لان  
وهو غير صحيح اجيب عنه بان هذا ليس بتفسير للمعنى العلمية بل تفسير للمعنى فليكن  
قول المصدرية في قبيل ذكر المردوم وادارة اللازم بطريق الجاز **قوله** على ان يكون

مشهور

البا مصدرية اي اذ كان هذا المعنى في لفظ علمية بطريق الجاز بناء على ان يكون اليا مصدرية  
قوله على ان يكون اليا مصدرية قبله انما على تقدير ان يكون اليا مصدرية ليوافق شرط العلمية  
وبين ان احتمال المصدرية ايضا يقال ان العلمية عين التعريف فالمعنى في ارجاء  
ذلك الشرط لفظ ان يكون اليا لا يوجب **قوله** او منسوبة الى العلم فان قلت كيف يجوز  
ان يكون قوله علمية ان يكون اليا بالنسبة مع ان المنسوب الموقوفة بغير التعريف كما ذكره  
فقد ذكر فلا وجه للتأخر في النسبة بل كان الواجب ان يقال علمية بلانا رقت انما بانها  
في النسبة باعتبار لفظ الموقوفة لانه مؤنث وان كان المعنى متكررا غير المتعدي **قوله** بان يكون  
حاصلا في معنى الا وان يقال حاصلا قبله لان الحاصل في معنى الطبيعة بالنسبة الى الموقوفة  
وهو المناسب بحكم اليا على المصدرية فانما يوجب كون طبيعة التعريف حاصلا في معنى العلمية  
انما هي نوع منه واما اذا حمل اليا على النسبة فيكون التعريف على ما يوجب انه يتحقق في العلم  
تحقق الصفة في الموصوف فتأمل **قوله** **قوله** ان يكون اليا بالنسبة مع انما في  
قوله علمية بغير معنى المصدرية ان كونها على وان المصدرية في قوله ان يكون اليا بغير معنى  
معنى المصدرية فيلزم تكرار الكون حيث يغير المعنى الموقوفة شرطها كونها على فلا يستقيم حمل  
قوله علمية على التفسير المستحسن في قوله ان يكون فالحق ان يطرح قوله ان يكون ويقول  
الموقوفة شرطها علمية ان كونها علما واجب بانه لو طرح قوله ان يكون لم يكن مستقيما  
لانه لو قال الموقوفة شرطها علمية فيجوز ان يكون اليا ان يكون قوله الموقوفة على حقيقة او مراد التعريف  
لا يستقيم الاول حيث يغير المعنى كقوله شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان الموقوفة  
ثبتت بسبب وكذا الثاني في تفسير المعنى التعريف شرط كونه علما وانت تعلم ان التعريف  
ليس يعلم بل التعريف صفة توجد في العلم فلا يستقيم على كلا التفسيرين فلا بد من ذكر قوله  
ان يكون ومما روي في التعريف من الموقوفة ان يلزم تكرار الكون لان اليا التسمية العلمية  
لنفسه وان رويته في ثلث وثان وثان المصدرية في تفسير المعنى التعريف شرط كونه موصوفا  
ان العلم لا يغير من المفردات والبيانات واللام والاضافة في جميع كيفية التعريف ويستقيم  
الحمل ولا يلزم تكرار الكون فاما في التفسيرين في طرح الحافيه **قوله** واما جعلت شرط  
بالعلمية فيبقى ان يقال كونها علمية لان شرطها هو كونها علمية باحد المعنيين كما يكون  
لا العلمية كما لا يخفى على من قد رويته لان التعريف المنفردات التي يوجب ان كلا من الاضمار



يستلزم ان يكون العرف  
يستلزم ان يكون العرف  
الكلومات فلا يجمع  
الاظهار والاهام

والاهام مع غير العرف فضلا عن ان يكون فيه وجه الرب **قوله** يجعل غير العرف منفردا حقيقة  
او حكما وانما قال هذا ليدل على ان في تعريف غير العرف مذهبين وتوحيدين  
او الاضافي يجعل غير العرف منفردا على مذهب ومنع حكما على مذهب آخر **قوله**  
يجعل غير العرف منفردا اي حقيقة او حكما وفي بعض النسخ يجعل غير العرف منفردا وفي حكم  
العرف وهو مذهب **قوله** فلا يتصور ان يعلم انه على صيغة للعلوم بناء على ما يقتضيه كلام  
اهل اللغة حيث قالوا يقال صورة تتصور فالمتصور قبول الصورة ويجوز ان يكون  
صورتين من غير فرق لكن صرح بعض المحققين بان الرواية في اضافة على صيغة الجمل  
لا على صيغة **قوله** فلا يتصور كونه سببا ذهب المصنفون الى انه يجعله في حكم  
المنصرف وحيث يتصور كونه سببا وان كان في حكم المنصرف ويكفي ان يكون له اثر فيما اذا  
صدق آية التعريف والعرف التعريف الاصل كما قيل في الجمع فكان الوجه ان يقول او  
في حكم المنصرف فلا يثبت جعله سببا ويكون التوجيه بالشك في العبارة صفوح  
**قوله** فلم يبق فيه الا التعريف العلمي فيه انه يقع تعريف الله تعالى لما سبب التوفيق له  
بانه لا يصلح سببية منع العرف لان بعض النوازل من البيانات وبعضها من صفات الله  
فلا يصلح ان سببية منع العرف لا مردا اما البعض الباطن وهو النادر المستغاث  
باللام فلم يبق له الا **قوله** فلم يبق الا التعريف العلمي فان قلت  
هذا الحكم لان تعريف اللفظ لا يقع تحت تأكيد معنوية التعريف قلت بان  
هذا التعريف داخل في التعريف العلمي لان هذه الالفاظ صارت علما لما وضع له  
عند البعض وبان هذا التعريف داخل في التعريف الالهي او الاضافي لان تعريف  
قوله جار المقوم الجمعون والجمعون المقرب **قوله** فلم يبق الا التعريف  
العلمي والعرف بالنداء في حكم الموقوف باللام لان بارئله بمنزلة بارئها الرجل والعرف  
بالعلم نفس بغير حيز فاعرف او هو يدل من اللام **قوله** وانما جعل القوة  
سببا والعلمية شرطا بغيره لم يجعل العلمية سببا كما فعل جار الله لانهم جمعوا كلا  
من العدل في عا غير كون التعريف فرعاً للتكبر اظهر من فرعية العلمية لمكانة  
التعريف التكبر دون العلمية فان قيل لالم يكن العلمية سببا عنده فلم قال في بيان  
وما فيه علمية مؤثرة بل الواجب ان يقال وما فيه مؤثرة قبل جوبه على

غيره

غيره او المحمول على الخبر بان براد العلمية التوفيق العلمي وجه الدين **قوله** ولم يجعل  
العلمية سببا يستلزم ان لا يكون الا كشرطا كما جعل جار الله العلمانية والاعتبار للبيان في  
الجمع واخواته توفيق الاضافة في منع العرف سقوط المضاف اليه بها وسقوط  
التوفيق منها يظهر اثر منع العرف كما **قوله** لان فرعية التوفيق **قوله**  
بغير فرعية العلمية للتكبر صحيح لان العلمية سبب لتوفيق فكان حصول الفرعية علمية  
ولكن فرعية التوفيق اظهر ان النفاذ لا وضعوا بمقتضى التوفيق التكبر وبنينا  
اصلية التكبر وفرعية التوفيق كان هذه الفرعية اظهر في الاستقلال فانهم عرّفوا الدين  
**قوله** لان فرعية التوفيق للتكبر اظهر لان في وجه فرعية التكبر **قوله** جعل ثم نقول ان  
ذلك بقية فرعية مطلق التوفيق للتكبر في ضمن بعض النوازل الذي هو الموقوف باللام  
لا حصول توفيق العلمي للتكبر ولكن اثبات الفرعية في العلم الغير بان الاطلاق  
المستوفى من معنى الوصفية الى العلمية فروع للتكرات التي هي العلمانية وذلك كغير شايخ  
في لغة العرب دون عكسه فيحقق الفرعية لعدم الغير بالنسبة الى التكرات في ضمن بعض  
الانواع كمن ذلك في مطلق التوفيق اظهر وهذا حال لان فرعية التوفيق للتكبر اظهر  
من فرعية العلمية له وقد وجد الغير بان لما كان اكثر الاسباب عا حقا حقا باسرها اراوا  
ان يكون هذا السبب الغير كذا فاحتملوا التوفيق في موقع العلمية فتأمل **قوله**  
**قوله** اظهر من فرعية العلمية له قال المحقق عبد القادر لان الفرعية مخالفة للتكبر والتوفيق  
بذلك في مخالفة التوفيق لا العلمية انتهى وقال عيسى السعدي في نظر اذ التوفيقية  
ليست للمخالفة بل لعدوفا كما مر انتهى وقال المحقق العبدية له وجه الاظهرية ان فرعية التوفيق  
للتكبر بلا واسطة وفرعية العلمية بواسطة كونها نوعا من المعارف مطلقا وما كان  
بلا واسطة اظهر انتهى **قوله** **قوله** العبدية هي التي لها نظر او يلزم ان يكون العلمانية  
العبدية وان قيل ان لغة العرب لكن لا يجب استعمل العرب على الغير بل اسم من غير  
عنده اقترانه معناه اخر من العبدية من الثابت او الوزن او غير ذلك مما يمكن ان يمتد  
اللام الا ان يمنع وقوع ذلك التخلي لكن العكس موجود في قانون فتأمل فالصواب في نظر  
العبدية شرطها ان يكون اللفظ متوقفا على العبدية الى العبدية في العبدية ابتداء مع بقائها  
فانهم فاضل ابر **قوله** هو كون اللفظ محاد متغيرا عن العرب وطريق معرفته السماع

العبدية

قوله يستلزم وكذا قوله يجعل  
قوله ان التعريف لا ينبغي هو قول  
ان في فرعية التوفيق  
وارتداد ان المراد بالغير  
جار الله وبه صرح المحققين في بعض  
من النسخ



سوف

العجبة ان يكون في اول استعمال الوب علما اذ به كل يحصل لغويا وهو علم معروف  
 الوب في ذلك الاسم الا ترى ان قالون اسم جنس في الوب بمعنى الجسد ثم نقل الوب  
 الى العلم فلم يتصرف فيه فصار غير متصرف الى هنا كلام القائل فان قول المراد به عدم  
 التصرف كون الاسم العجبي ثقبلا على سائر الوب ولا يخفى ان بين العلمانية  
 الحقيقية والعلمانية فرقاً حيث لا تترسب مختلفات اطلاقاً في هذا النوع من النقل فكل  
 العلمانية لا لا يوجد تعلقاً من اثنين مرة بالعلمانية ومرة بالنقل فيكون في النقل  
 اخفاً في الاول فاذا عرفت ذلك التفرقة عرفت اصابة الشئ في بيان التحقيق  
 ثم بر غرض **المراد** في ضمن العلم الادنى ان يقال في العلم **لام** **عصمة**  
**قوله** ادخل وفيه تكلف بل الواجب ان لا يستعمل في كلام الوب ادلاً الا مع  
 العلمانية سواء كان قبل استعماله فيه على اول او اذا استعمل اولاً مع العلمانية  
 لا يتصرف فيه با دخال اللام او الاضافة اذ العلمانية في نفسها قبل مع التنوين  
 كذا تلك تتبع هو مع العلمانية والكسر فتظهر ان منع العرف فيق فيه سائر  
 التصرفات كما لا عاب وبار السبب والضعف والتحقيق بحدف بعض الوب  
 وقلب بعضها واما ان لم يستعمل اولاً مع العلمانية يتصرف فيها بدخول اللام  
 والاضافة فتعمل التنوين فيضم مع الكسر مع سائر التصرفات كما لا يخفى  
 فان جعل بعد ذلك علماً كانه جعل الكلمة العربية علماً فان وجد مع العلمانية سبب  
 غير العجبة بمنتهى العرف كيقوم وان لم يكن صرفاً كما سكت في **قوله** قبل النقل  
 ان نقل النقل الى العلمانية وفي بعض النسخ بعد النقل ارجو النقل الى الوب تأمل  
**جامع الكواشي** **قوله** اسم جنس وهو لفظ رومي هو صنوع الجنس الجيد جعل الوب  
 لقباً لعن رومي النافع وهو احد الفراء السبعة والمناسب بقوله بحدوة  
 فرائد ان يقول اسم جنس بحدوة كما لا يخفى **عصمة** **قوله** سمي به احد رواة الفراء  
 سمي به نافع راوية بحدوة فرائد والقالون بلغة الروم الجيدة **قوله** فكان كانه علم في  
 عدم التصرف فيه كالعلم فيها لا يتصرف فيه **قوله** وانما جعلت شرطاً في معنى هو كمن  
 كونها علماً في اللغة العجبية شرطاً لتصرفها فيه يتصرف كلامهم في ادخال اللام وتكرار  
 وغير كاف من جسر كلامهم كالتجاء والفرد فيضعف امر العجبة فلا يصح سبب كلام



ما لو جعل علم اذ العلم لا يتغير ولا يتصرف فيه وجبه الدين قوله لا يتصرف فيه لوجوب  
 مثل تصرفاتهم في كلامهم كادخال اللام والاضافة وما نسبت الضمير في جملته  
 في قوله فيضعف فيه مع انحاء وجميع بلاحظه الكلمة والفظا ثم اذا لم يتصرف  
 فيه باوخال اللام والاف فانه ان لا يتصرف فيه باوخال التنوين الغير فيهما  
 في مقوله واحدة في كونها لانها في الكلمة ومنع منه الكسر لغير تتبعه التنوين  
 كما هو المشهور فتسبب جعله غير متصرف بعد العلميه باو في سبب ضعف وهو  
 العجز اذا لم تعارضها فقد سكون الاوسط قوله ليس بلام ومعناه معروف  
 ولا يتصرف في عجزه بتدل كما به بالجم عند استعمال الوب فانه في الاصل كما استعمله  
 الوب ابد له وكافه بالجم لان حرف العجزه لا يقع في كلام الوب ولهذا يقال  
 في كركان جوجان في استعمال الوب عصمة الله وقوله لعدم العلميه في العجزه  
 لا حقيقه ولا حكا لان الوب تصرف فيه قبل النقل الى العلم حيث كان في العجزه  
 كلام ثم قال الوب بلام فاصل الامر قال وشرط الثاني انه الامر من القول  
 وجه تقديم الشرط الاول واما خبر الثاني لوجود الفرضيه المعبره في الاول  
 بخلاف الثاني ولان الثاني مرتب بها على كسر الوب قوله الثاني انما تصرف اليافه  
 احد السببين فيه بحيث اذا الكلام في الاخطا العجزيه وهن ثقبلة على لسان  
 الوب كما عرفت فان الحقيقه حتى يراهم احد السببين او يقول ان اراد  
 بالحقيقه في العجزه ان الاوسط الحقيقه الكامله مخصوصا فيه وان اراد بالثقله  
 بالنظر الى الميزان الاوسط فلا تم المزامنه وجوابه ان حقيقه ساكن الاوسط هو  
 فالحقيقه بالوب وهو يهدم اساس شرط وجوب ما يتغير الثاني في العنوي  
 ومنه سبويه واكثر الخاق ذكر الاوسط لانما خبر له في العجزه بل الشرط العامه  
 والزام على الثلثه وانما اجترأ في المذهب العنوي لقيام مقام الوب  
 كما هو الثاني والزمحشر رجا وزلما ذهب اليه المصنفان جوده الامر من  
 في قوله كنه من ترجمه حرف فنه جوده ما يتغير العجزه مع سكون الاوسط بقدر  
 في الوب وبما ليس به لانه لم يسمع نحو لو لم يتصرف في سبب الكلام  
 كما استعمل قوله في انما يتصرف بالنظر الى شرط الثاني لان في الشرط الثاني اختلاف

بين النجاه اسم لانه وخرج على كل من حقيقه وانتفاء امر او قدم التصريح على  
 على التصريح على حقيقه مع ان الوجود استوف في العدم بان عدم الحادث  
 وانتفاءه مقدم على وجوده وحقيقه فراغى هذا الترتيب اذ ان انتفاء القدر  
 الثاني به يجب انكشاف عمنه ووجوده بموجب منع الحرف والاصل  
 في الاسم الصرف فلهذا قدم او يسو افق سها كان بالتصريح استغنى  
 ان ذكر في الثاني انما يتصرف في قوله واما خبر المصنف ووجه ان يتصرف  
 انما ان لو كان كنهه بعد ناس العجزه على الثاني حيث هو حمله على ذلك فيتم منع حرف  
 ما هو وجوده عند قوله هذا خبر المصنف قوله ثمرة الاختلاف بين المصنفين  
 ان الغير قالوا ان نوحا لم يكن بهذا الثاني انما هو العلميه لانه يقال نوح  
 والنواح ونوح فرجع المصنف هذا الى ايهب وبنان رتوان عاده اهل اللغه  
 لانهم لم يقرروا ان نوحا متصرف مع العجزه والتواضع لان حقيقه عادله احد  
 المتخلفين فكان هذا النوح ليس كذلك النوح ولما جاز منع التصرف عند  
 الثاني والعلميه لم يثبت نوح لعدم جوده منع عند المصنفين في قوله  
 لانه امر معنوي ثم كسر المصنف مع رجعه الى العجزه بلاحظه انها كسب او كانت  
 كنه وهو امر معنوي ثم كسر الامر المعنوي ان لا علامه في اللفظ والافساب  
 منع الصرف كلها امور معنويه علميه وتعلق على السبق قدس سره في حقيقه  
 سببها او ليست امر حقيقيا فانما في الاسم على امر فانه قد يجوز اعتبارها مع  
 سكون الاوسط قوله لانه امر معنوي لكنه عباره عنه كونه الكلمه في غير اوضاع  
 الوب بخلاف الثاني فانه امر مطلقا حقيقه وبيد الدين قوله واما الثاني  
 ان كانه قبل فلم اعتبر الثاني مع سكون الاوسط في حقيقه كان غير متصرف ولم  
 يعتبر العجزه في نوح فاجاب بقوله واما الثاني فانه فان قلت مما يحصل السؤال  
 انه يلزم الترجيح لا مرجح ومحصل الجواب منع ذلك مع الدليل فانهم عند الله قال  
 اعتبارها في سبق كما قول ثمرة الخلاف بين كون العلميه معنويه بل سببيه  
 وبين كونها علميه فكل ان في الاول يكتفى نوح ثم قلته وهن الحقيقه ثم الحقيقه  
 بين الوب بين وفي الثاني لا بد من الحقيقه فنه خبره مرتب مرة بالحق لانه مرة

قوله في انما يتصرف بالنظر الى الشرط الثاني في  
 نتيجه الشرط الثاني ووجه ان يتصرف في نوح  
 التصرف في الاول ان يتصرف في الثاني  
 متصرف في الثاني بعد ما يمنع في الثاني  
 اعتبار الشرط الثاني بعد ما يمنع في الثاني  
 في العجزه ما سبب ان يتصرف في الثاني  
 والافساب على بيان ما يكون في الثاني  
 منعها وما لا يكون لان ذلك هو المنع  
 بالكونه على ان التثنية يجوز ان لا يمنع  
 اذ سبب به ذلك ولا يخفى ما فيها من سوء الفهم  
 فان قلت بالدليل على كون نوح اجبا سببا  
 في نوح واما الوب العلميه والوفى في الثاني  
 قلت قالوا ان الدليل في العجزه  
 بل الحقيقه علميه بل هي كسور



بالفظة في اللفظ كما في الشرطين ان خير من ولا يخفى ان صريح جواب الس  
ساكت غير المحقق المذكور وليس بجواب تام عن سوال السائل فمثل ذلك  
قوله فيما سبق ان في وجوب ما بشر ان يثبت المعنوي فالحال صرحه اني هو متخو  
سببي اخير اي متخوفا احد السببين اي ان يثبت اذ العلية سببية غير  
المتصور وبوجه قوله ولا يلزم من اعتبار ما لا يتصور سبب آخر فمثل قوله  
وهو اسم حسن بربا بكونه الفا موس هو قلعة بين شروية وكنته وعلى سيرة  
يكون ان يكون منع صفة للعلية والثابت في حيث انه اسم ملوكة وكان الس  
فمن هذا او قال اسم حسن ولم يغل اسم ملوكة لكنه لا يتفق اذ اللفظ انه اسم للنفس الملوكة  
لا يجوز ان يقع على عصبه **قوله** لوجوه الشرط الثاني هذا الكلام مع قوله وانما  
حسن الفرض بالشرط الثاني يدل على ان عدم الشرط انما يستلزم الانفصال  
في نحو نوح ووجوه يستلزم امتناع شرط ابراهيم والاول صحيح وانما يخرج  
لان عدم الامتناع انفرد متفرع على تحقق جميع الشرطين باللفظ اما الاول فبما ان  
وتحرك الاوسط فالتفرع انما هو بالنظر الى الشرطين اما الاول فبما ان  
المتعارف انهم سلف لا يتعارف الكل والكل وشرط الكل يستلزم انفرد نوح وانما  
نبا على وجه الشرطين في وجه تقديم انفرد نوح صانته الانفرد  
والتفرد بالجزء والكل بالكل وقوله وانهذا عدم انفرد غير تام لان  
واكثر النجاة وهو الى انفرد ستر وانما عند عدم انفرد كما كثر  
**قوله** من انفرد نحو نوح الاول ان يقول وعدم حرف نحو ستر البقر فان  
في عدم عدم انفرد خلافا وانما عند عدم غير منفرد فعلى هذا حرف  
فالتفصيل بنوح وتقديم انفرد لا يوجب شيئا **قوله** والاول تقديم ما هو متفرع  
على وجوده يجوز ان يكون التقديم هنا على حصة المنفرد وهو الانفرد وعدم  
الانفرد لا صالة الانفرد كما لا يخفى عصبه **قوله** والاول تقديم ما هو  
متفرع على وجوده هذه الاملونية اذ انظر الى جانب المنفرد عليه واما اذ انظر  
الى جانب المنفرد فالاول تقديم ما هو متفرع الى انما شرط الثاني ان  
المتفرع على الانفرد وهو انفرد نوح والمنفرد على الوجود وهو منع حرف ستر

وابراهيم

والاول تقديم ما هو متفرع على وجوده

وابراهيم وان حصل في الاسماء انصرف فتقديم ما هو متفرع على الانفرد الشرط  
اولي وانما المنفرد على الانفرد هو الانفرد على الوجه هو منع انفرد والاول  
وهو اي الثاني على وجود اصل فتقديم ما هو متفرع على الانفرد الاول طرية  
**قال** والاول تقديم ما هو متفرع لوجوه **قوله** وجه الاول انه ان انفرد السبب بعد وجود  
الشيء والامثلة شور بالاعتبار الشرط الثاني بعضهم للوجود وبعضهم للانفرد بعد تحقق  
كما لا يخفى وانما هذا مانع للمادة وليس الدين **قوله** والاول تقديم ما هو المتفرع على وجوده  
مع ان الكلام في عدم الانفرد في انما رخصه ان الانفرد وجوده وعدم الانفرد على  
المتفرع لا على موقد الانفرد وعدمه فمثل ما سلكه **قوله** واعلم ان اسماء  
الانبياء عليهم السلام في هذه فائدة مشهورة ذكر في كثير من كتب النجاشي بنقض  
وعزيز فانها منصرفان كما يدل عليه المخصوص عصبه **قوله** واعلم ان اسماء الانبياء  
عليهم السلام في النجاشي كتاب معتبر في كتاب النجاشي هذه الفائدة الامارة وقد شهد عليه  
الفائدة ثبت وعزيز اسمي النبيين عليهما السلام حافظا شكك **قوله** لكونها ملوكة  
فقد وجد في كتب النبيين لكونها في الاسماء مستبينة ونوح ووطون وجهان في التسمية  
انما ان حشرها فان من احد السببين وجبة الرب **قوله** الاسماء المعنى او ارفق عينا  
كما سبق فانه متعدد اشياء فلو لم يكن بقا صفة المنفرد في ذلك عندنا بالجملة او فاصلة اللفظ  
فغير منصرف **قال** انما جاز ان جهل القصد على عادة الناس في التسمية باسم الانبياء  
صحوى **قوله** ان سبيو يفر منه معه حيث قال محمد وسليمان وشعب ونوح وهو ووطون  
فقدان هو وانه نوح ونسب له ان يكون عابا لعدم على نوح وعمله مفارقات الشعب  
**قوله** فيما يذكر ارفق النواريج الذي يذكر اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام **قوله**  
**قوله** الجمع والحمد او منه الجملة ومن كون اللفظ والاعلى آقا معقولة بكونه مؤخر  
واعلم نعرف التسمية بذكره فيما هو متفرع **قال** الجمع شرط **قوله** فان قيل فاذ كانت  
بالبشر الجملة مع وجود شرط انفرد فكذلك السبب في قول المصنف ما تقدم فاما الجمع  
الثابت حيث قال وجه فيما مقام العلية تكرار العلة في كل واحد منها حقيقة  
او حكما فظهور ان اكلها فيها ليس لوجوه شرط قلنا وجوه العلية شرط العلية  
مقام علية لا لكل جمع ولكن فيه حيث علقناه من قبل وليس الدين **قوله** اي شرط

مكرر



مجلس اول

مشرق







فرضي ان كان في الله سبحانه وتعالى ما سبق ان صنفه  
منه في الجوع الى كذا ان يكون هذا الكلام نوطية لغيره ابراهيم التفتيل  
في قوله واما كذا فانه منصرف لانه يقتضي البدل فجعل بدل ما كان بغيره  
منه منصرف كسببه ومصاحبه ويجعل ان يكون عدله كسبه ومصاحبه  
غير منصرف واما فانه منصرف فلهذا **قوله** احد ما يكون بغيره  
بما جعله في قوله واما فانه منصرف على التفتيل فاشارة الى التفتيل  
والفتيل الذي لا بد منه في ابراهيم الكلمة اما كذا فانه منصرف في قوله كسبه  
او قوله بغيره او في الكل وجهه هو موافقه ما قد جعله بغيره على الاستيفان  
فقد ذهب الى طريق بغيره من اعتبار ما سكته من **قوله** منصرف لم يغل  
منصرف لان المذكور في بعض النسخ كذا فانه اول ان هذا منه المفظ  
**قوله** وحاجه على على منسوب على في الية على حاجه مع انه منصرف وجوز  
وكذا ان كان في الله قدس سره اختياره حيث قال وتفرع جواب ان  
حال كونه على للفتيح وجعله حالا على ضمير غير منصرف بناء على غير محض لا بل  
بأنه قد تم معمول كذا في الية على الخلاف فكلف بوجوب تقييد كون  
حاجه غير منصرف بحالة العلمانية للفتيح مع انه بدون العلمانية بغير  
غير منصرف وجعله منصوبا بتقدير ان يستدعي الجمع والضم او التزم  
وامتاع الاستدعاء في ذلك على الله ووجهه في بعض سوادات الحكم على  
بخط ان قوله حاجه على الجواب سوال مفرد وهو ان حاجه  
مع كونه منصرفا لا تقدم المانع لا بد منه الكسر والتنوين فلا يقع صل  
عدم دخول الكسر والتنوين من حواله غير المنصرف وجواب ان حواله  
غير منصرف به بل عدم الكسر والتنوين مع انه ليس فيه سبب  
في الشرح ولا واحد يقوم مقامها فالاسباب لا يفتقر تعريف غير  
يكتسب وجواب ان حاجه لا يفتقر مع انه ليس فيه العلمانية  
في يقوم مقام السبب لا يفتقر في الجمع والفتح ان ثبت فاجاب بان  
غير منصرف لانه انما في وضع الاشكال باحد الوجهين الى بحث الجمع

مع ان مورد حساب لم يزد من سببه الجواب بان هذا البحث وكذا في قوله  
السوال في سراديل بالوجه الوجه واحد الجواب فيه منع كون غير منصرف  
وبعمل عدم كسره وتنوينه كماله على غير المنصرف فاعلم اسره **قوله**  
علم جس للفتيح وهو ما وضع لاهية الكلمة العبادية على الافراد حيث  
انها ماهية معينة من الالهايات بخلاف اسم الجنس فانه موضوع للطبيعة من  
غير اعتبار النعيب فيه **قوله** يطلق على الواحد والكثير الطلاقة على الكثير ليس  
كالطلاق للجمع بل على الواحد والجمع فهو الغرض في جملة **قوله** ليست من سبب  
منع الصرف بل ان شرط الجمعية التي هي من اسباب منع الصرف فان قلت  
شرط السبب الية سبب ان يفتقر فكيف سبب وبثب شرطية قلت  
لما وقع السبب الصرف المعلوم في تعريف غير المنصرف لا مطلق السبب **قوله**  
يتبين ان يكون منصرفا انتفاء الجمعية لا يفتقر الى انفراد او كثير في الاسماء  
المفردة غير منصرف وانتفاء الاسباب لا يتحقق لان السوال على بيان الجمع  
لا على تعريف غير المنصرف وهما تفرعا واحد هو ان السبب شرط للجمع الا هو وال  
لان حاجه غير منصرف لا انتفاء الجمعية وبسائر الاسباب في يتعلق السوال  
بالكلام السبب في كل تقدير متبنا السوال على النفاذ بين الجمعية والعامة  
وقد منع ذلك بسند ابا بن المشي اى هذا ان الجليلان المعبان والجمع مثل  
الثانين وفيه تخفيف يحتاج بيانه الى تطويل والطالب وبعض الشارحين  
اور السوال بحاجه على الفاعلية من ان عدم انفراد هذا الوزن لا يكون الا  
بجمعية وهذا صحيح في لغة لكن لا يلزم سوق الكلام على كذا في قوله حال  
كونه على للفتيح من حواله اما على المشي او كما هو رأي ابن مالك والاعتراف  
على المقدر واما على التفسير المستند في غير المنصرف على ما اختاره اللفظ وجهه ان  
**قوله** بل الجمعية العلمانية لانه ان قوله لانه متعلق بخلاف جملة  
**قوله** بل الجمعية العلمانية لانه منقول عن الجمع في قوله قدس سره على ان قوله  
لانه منقول عن الجمع ليس علته لوجود الجمع الاسمي الذي هو سبب لفتيح  
حاجه والجمعية التي تفتقر الى ان يكون فاعلية او علمانية ويمكن



يقدر الجواب عن الفقيه بغير ما كان مضاهيا لفظا له معينا احدى المعنى للجمع  
الافضل وان كان المعنى العلمى الى ان وعده منع صرفه كونه حقيقيا صيغة صيغة  
منتهى الجمع ولكن غير منطوقة عنه حال كونه على الفيز كما ان مضاهيا حال  
كونه عامية كتاب الفيز غير منصرف بل جمعية مع صيغة منتهى الجمع فان قلت  
العلمية عند الجمعية فكيف يعتبر الجمعية الالمانية مع العامة قلت المنع اعتبار  
الضد بينه فكيف لا اعتبار بالضمير عند وجه الاخر وبهذا يظهر  
الجمعية وعده لمنع الصرف فيه **قوله** انه منع قول عن الجمع قال المولى  
مصطفى الدينى شرح اربعة معاني الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه  
ولم يرد ان السبب كونه منعولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الالمانية  
الا انه بفتح و وضع النقل عن معنى الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا  
تقدير آخر بفتح **قوله** كان كل فرد منها اى كان كل فرد من الصيغ جماعة  
من عظيم البطل **قوله** فالمعبر عنه منع صرفه هو الجمعية الالمانية فان قيل ليس  
بين الجمعية والعامة تقيدا كما ذكره المصنف في الوصف والعامة فلا يعتبر  
ان في حكم واحد والجواب انها ليست بمنزلة بين وبين اعتبار حقيقة الجمعية  
مع العامة كما يسمى جماعة معينة من الرجال بگرام مثلا فتكون معناه هذه  
الجماعة المسماة بهذا اللفظ فتكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى  
بأما بين جيلان فردى معنى العلمية مع التثنية فهما وان جعلنا كشيء  
سمى بالثنى لكنه يعبر من اباين معنى التثنية او معناه هذا ان الجيلان  
المعنيين فلا تضاف بين العامة والجمعية والتثنية كذا قرره الرافى وقدر  
**قوله** فان قلت لا حاجة لم اعلم ان هذا القول جمل ان يكون منع اكرام  
الربيل فمضى وان يكون تعينك وعلى التقديرين في ثم يكون الجواب  
بغيره لان الجواب عن تقديره يكون منعيا للشد ومنع الشد غير صحيح  
بغيره لان الجواب انما يقره بغيره **قوله** فان قلت لا حاجة لم اعلم ان  
منعنا بغيره ولو قيل عدم الفرق بغيره لان يكون للعلمية والتثنية  
يكون متعلقا بالسؤال كما قرره يكثر بعض الشايعين وقوله والا يكون

بعد التكثير منعيا فبمعنى منع لشد انه يجوز كونه منقول منصر على ثم نكر وقوله الثاني  
غير مسلم بفتح انه ليس الثابت بوجوده لا يمنع انه ممنوع من يلزم بقاينه  
المنع بالفتح فتدبر كما شككت في انه لان الفصحى هي اثنا العتقان نقل عنه  
قدس سره في الحاشية الفصحى هي الاغنى والعتقان هو الذكر والجمع صباين  
كسر حان وسراجين **قوله** فاما في السؤال هو قوله على الضعيف وروى  
ان يقول علماء الضعيفان فافهم **قال** قلنا علمية غير مؤثرة **قوله** هذا لا يكون  
جوابا بالانضمام قول السائل هو ان العلمية كاف في كل استعمال سواء  
كان متكررا او معرقا والا يكون كلام السائل حقا في العلمية نظرا لغيره  
المعروفة لانه علم بان الفصحى ذكر المكان او مؤثرا وفيه كفاية فاحتمل لان  
الفصحى مؤثرا لا مجال له اذ ان الفصحى كبر العلم لان يقال ان لمؤثرا مؤثرا  
الفصحى اثنى الضعيفان ان استعماله قابل بارادة الالفاظ وفي الذكر بارادة  
الذكر وفيه كلام الفصحى لان الضعيف ليس يتابع لداراة غير الدين **قوله**  
والا مكان بعد التكثير بعد التكثير بان يكون فيه اشتراك اتفاقا لا بان  
بعد الجمعية بالفعل فافهم **قوله** منع صرفا فيه بحيث اذا التكرار ما بان يستعمل  
جما كما يستعمل الاول او بان منع فيه اشتراك اتفاقا في غير الاول  
منع للضرورة وفي الثاني منع بطلان اللازم لا يقال الواقع في خلافه لعدم الفرق  
لان كل واحد من الصرف وعدمه غير واقع في عدم ثبوت معناه وهو  
الاشتراك الاتفاقي فافهم **قوله** وان ثبت بغير مسلم عطف على قوله علمية  
غير مؤثرة فهو جواب آخر عن السؤال ويجوز كونه الواو المحال فافهم طامع  
**قوله** انه علم جين الفصحى من كان او مؤثرا فافهم في اللغة لا لا على الضعيف  
كما قيل ومنه **قوله** قال وانما الكنى المصداق **قوله** مبين الاستعداد او غير ذلك  
او كما ذكره الله هو انه لو قال في الاصل كان المتوهم ان حاله حال الوصف  
منع ان العود غير متصور في الجمع فكان لغوا لا معنى فيه وانما بينهما ما ذكره الهندى  
هو انه لو قال في الاصل كان التام غير متصور في المنع مع ان الاطلاق  
معبر فكان في ذكر الاصل متصور في الاعتبار فكلام الله قوول كلام الهندى كما







وخصيصه قوله بحرف التحقيق يدل على ترجحه وبنائه لتوحيده غير المتصرف على مذهب  
المبرورين على ترجحه الا ان يقال بانه على قوة قول سيبويه واختاره في تعريف  
غير المتصرف قول المبرورين انه اوجب الى العبط ويصح قول المبرورين ان تقديره سبب  
مستحق فيما بينهم دون منح الحرف بلا سبب وقد سألني ولده الاخر حين قرأ هذا الاصل  
في هذه الاثر انه لم يجعل على موازنة مع موازنة على تقدير كونه عينا حتى يخرج  
التقدير للجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبت بان العيب  
في كلام اللوب والتوبيه يتبع المشوطين الخامس بخلاف المشوطين العاشر  
بحال الاخر فانه اذا عرفت ان سبب مخالفة لا يخلها ويقول ليس مع مو  
هذا العارض فاستحسن كما استحسن سوانه انتهى كلامه **قوله** وقد قيل جمع  
سروانه والقابل المبرور ويكمل عليه بان الاطلاق لفظ الجمع على الواو لم يجرى  
في الاجناس فلا يقال لرجل رجلان وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا تحقيق فمر  
مقدراه بتلا بجرم القاعدة والافراد اتمل السمع الاقطاع جازان يطلق اسم  
نك الاطلاق على الجمع منها ولا يخفى ذلك باسم افعال كما قيل لان تراوم  
لفظ جمع بلا خلاف قال جاز السمع وتنبس التلاق سروانه والخالص كمال  
على الموازن على تقدير الجمعية مع ان الناسبة هي اسد لان الرضا يتبع المشوطين  
والمشوطين لا يتبع مثله ولذا لا يتبع لنا قدم كويك من وبك من وبك شائب  
وختر برابل وكسر سلطان وغير ذلك من باقهم وكلهم بعد كمال من نصا كونا  
في الدين والاسلام عند لهم الله وبعثهم الله وما صبرهم الى العاقبة فاستحسن  
**قوله** لكنه جمع سروانه تقديره او فرضا قال بعض المحققين كلام القاموس يدل  
على ان الجمعية ليست تقديرية حيث قال سروايل العجس وجمع سروانه او سروايل  
او سروايل كسر نين ولم يجرى فعول بل عجزه في كلامهم انتهى قال جاز انما ابا  
المصنف من تقديرية سروايل لكونه جمعا تقديرية فالتقدير الجمعية يكون  
سواء لا يعم موازنة ولم يعكس الامر ولم يجب على كل من التقديرين بكل  
من الجوابين لان اللفظ العجس لفظ جعلوه من باب كمالهم فيكون فيه جعل  
على الموازن بخلاف اللفظ اللوب فانه لما امكن يجب تصحيحه موافقا لطريقهم انتهى

**قوله** ومنه فاعلم ان هذا الوزن قد ورد في الجملة لم يمنع الحرف من جملة اللفظ  
هذا ان لم يرد من صف الجواب بل بقى على تقدير الجمعية المستمرة بغير جملة هذا الوزن  
مع عدم الفراف الا ان يقال مني الجواب بل بقى على الجمعية كمن يحكي  
او يخصص الحكم بان هذا الوزن في الوب دون الجمعية لم يمنع الحرف من ان  
من كتابه مني فلفظه **قوله** اراد بهذا القول صحة القول والنقد  
من حيث التثنية وصحة القول على ما بهمة الجنس بل جمع في شمول كل واحد  
منها الى الكثرة فاذا اردت جمع سروايل كان مجموع سروانه على الاثر او فلفظه  
من سروايل واذا اردت ثبوت كذا او فلفظه قطعات لكون الجنس مشابه  
او فلفظه الجنس باصداغ كجمع منس الدين **قوله** واذا صرف وقال  
البحسن ان من اللوب من يعرف سروايل لكونه مفردا وقد نسب بعضهم  
الاثر الى سيبويه وهذا غلط لانه صرح في كتابه بخلافه فاستحسن  
فاذا صرف **قوله** اراد بلفظه اذا تحقق العلم بوقوع الشر لا عند لفظه نظرا  
الى البصر وقد غفل الفاضل الراسخ عن هذا الحق وقال لو قال بان صرف  
مقام واذا صرف كان المصوب فلما نهى عن تعليق على الجمع ان العلم بوقوع  
الشرط اعم الحرف لعدم وقوفه عند التكلم اعم المصنف فقوله بان العلم  
عند منصرف سروايل فافهم سلمنا ان المقام مقام ان كلف لفظ الحرف  
بصيغة الحال دون المستقبل المتحقق الوقوع بفتح لفظ ان يجب  
الاستعمال على ان استعماله في عدم العلم بوقوع الشرط او لا وقوعه  
عند التكلم والاستعمال اذا تحقق العلم بوقوع الشرط عند التكلم او  
بالاولوية وخلاف هذا الاستعمال جائز من ولا يصل في الاولوية ان كان  
نوع من كذا هو البرهان في علم الحرف في غلب لفظ الصواب او في  
بالصواب او في عكس الدين **قوله** قلنا ان الحال بالنقصان على قاعدة  
الجمع من حيث كذا والصواب ان يقال ان الحال به على منصرف  
سروايل لان النتيجة الى صيغة من النقصان كذا سروايل منصرف مع ان  
اللام الحرفية قد وردت في صيغة تباين النتيجة فنقول



على قاعة الجمع في بقية المسكن  
اما ان في اما الاول فلان  
بوجده مع وزنه  
الجمع الغام مغامسين  
تكتب بؤنة الجمع بعدم  
فدنة ح و وضع ذلك  
او كمال يظهر من وضع  
الاسكان المذكر  
فنه برطل اسدي

بدرست است اینها را

اصفاة جو الكفاية فها وجو افند بر ظا شكند **قوله** ار حكه حكم فاض  
 بحب الصورة في حذف الياء او حذف التنوين عليه لا يخفى ان هذا الحكم  
 وان كان صحيحا في نفسه لكن لا يناسب بيا بغير الصرف بل الاولى ان  
 يبين الله في ما بين الياءين منصرف او غير منصرف **قوله** بحسب  
 الصورة ار لا يركل وجه **قوله** منوكة مفتوحة فيه اشعار بكونه غير منصرف  
 او انغير بالفتحة في باب الموب بمنزلة الحصة ص باب بغير التنوين فافهم  
 الجامع كذا **قوله** لان الاسم امر منصرف عليه بان الدليل لا يثبت الدلي  
 فان تحقق الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لا يستلزم تحقق جميع شروط  
 الجمع فالاولى ان يقال للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغيرها واجب  
 بان الاختلاف واقع في كون صيغة منتهى الجموع في كذا جوارحان  
 ارفع واجودا ما في كون صيغة كذا جوار بغيرها فانفاقا ولذا ذكر  
 ان لم يضر في هذا في دليل منع صرف كذا جوار في حالة النسب بينهما  
**قوله** كذا في الرفع واجودا فان صيغة منتهى الجموع مفتوحة بحسب  
 الظاهر **قوله** فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف وهو انما  
 فقال ان تنوينه تنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لا بحسب  
 الاعلال امر محقق وهو الاستثقال بسبب منع الصرف ضعيف او هو  
 مثبت بانه غير ظاهر بين الاسم والفعل على ما بينا واذ كان الاعلال مقوما  
 على منع الصرف فاعل جوار اول لا يثبت ترتيب عليه عدم بقائه على صيغة  
 منتهى الجموع والعرف بوضعه وبرد عليه انه ان اراد ان لكل الاعلال  
 مقدم عليه فهو لم لان بعض الاعلال مثبت على منع الصرف لانه انما يعين  
 او الكسرة في الآخر بعد دخول العوازل ودخول التوالى الاغراب وان اراد  
 ان الاعلالا مقدم فهو سلم لكن لا ينفخ ذلك والقرار ان الحذف  
 لغته في حكم التانيث فاليا المقدم اليها كالملفوظا وبرد على قوله منتهى  
 الاعلال على ما هو اصل ان الصرف يفرق التوالى الكلمة متوالية الاعلال  
 المتوالية كغير الكلمة الا انه لكونه أصلا فهو متعلق بجوهر الكلمة وفيه بعد لا يخفى







